

ترجمة خاصة لكتاب:

"عصر حماس"

تأليف :

شاؤول مشعال

و أبراهام سيلع

إصدار ידיעות أحرونوت - 1999م

عالم من التناقضات

ما هي حماس ؟

في الوقت ذاته الذي تحارب فيه حماس في برنامج الواقع و القائم فإنها لا تستثني إمكانية أن تكون جزءاً منه .

حماس هي حركة المقاومة الإسلامية و التي ولدت بعد وقت قصير من اندلاع الانتفاضة في الضفة الغربية و قطاع غزة أواخر سنة 1987 و منذ ذلك الحين و هي تتوسط بين النقيضين و تبحث عن المكاسب ، و تعتبر رسائلها المشبعة بالشعارات و القيم الإسلامية و السلوك الذي يشير إلى الواقعية السياسية و اعتبارات عملية واقعية ، فهي توجه حرباً مقدسة ضد (إسرائيل) لكن لم تلغ من حساباتها إمكانية وقف إطلاق النار المؤقت ، و هي ترفض الاعتراف بشرعية السلطة الفلسطينية و في نفس الوقت فإنها تسعى إلى توطيد علاقات التعايش مع السلطة و هي ترفض الاشتراك في مؤسساتها التي تمثل السلطة لكنها في نفس الوقت تشجع رجالها على الاندماج في أجهزتها التنفيذية .

و ترفع حماس راية الكفاح المسلح من أجل إنشاء دولة فلسطين على جميع الأراضي الفلسطينية الانتدابية ، و في نفس الوقت فإنها تنشئ نظاماً من المؤسسات الاجتماعية و الثقافية لصالح السكان الفلسطينيين المنغرس بها ، و ملخص الحديث ، ففي نمط تفكير و سلوك حماس فإنها تدمج المرونة مع التمسك بالتقاليد ، إسلامية عالمية شاملة و وطنية خاصة و مصالح جماهيرية ، و نشاطات تعتمد على القيادة المركزية و قنوات قيادة متعددة المراتب و الصلاحيات إلى جانب زعامات محلية تستند إلى الجاذبية و التأثير الشخصي ، و علاقات شخصية و وسائل اتصال جماهيرية غير رسمية و بلاغة (متعصبة) و دينية مع تفسير و تعليق مسوغ للحلول الواقعية .

و بصفتها حركة معارضة ناشطة و صاحبة حضور في الساحة الفلسطينية ، و تناضل على مراكز القوة الاجتماعية و السياسية ، و لم يبق لحركة حماس أي خيار حقيقي إلا تبني سياسات و طرق عمل تقع في تعارض حول نظرتها للعالم .

و مع ذلك فربما هناك حاجات مشتركة و فائدة فورية دفعت حركة حماس إلى البحث عن طرق لتجاوز مبادئها و لتغلف سلوكها بتسويفات و تبريرات قياسية ، و ما زالت هناك أسئلة ليست بالسهلة تتعلق بقدرة الحركة على اتخاذ خطوات استراتيجية و سلوكية موسومة و مسكوكة بالتعارض و التناقضات ، و في نفس الوقت تجنيد مؤهلات و قدرة أيديولوجية من أجل التقليل من الخطر للصراع الداخلي أو الانقسام التنظيمي .

حماس و ظاهرة الإسلام السياسي

استعراض قصير عن أيديولوجية و سياسة حماس يظهر حقيقة و مدى عظم المشكلة ، فحماس هي مثال مميز لظاهرة الإسلام السياسي في جيلنا و مع ذلك فإنها تشكل حدثاً فريداً ، إضافة إلى مجالات عمل مميزة للحركة الإسلامية و تبنيها من أجل السيطرة النموذجية للإسلام على المجتمع فإن حماس ترفع أيضاً راية تحرير فلسطين ، مع ذلك فإن جدول أعمال حركة حماس يشمل الساحة الداخلية حيث تستخدم المعارضة الأساسية للزخم الوطني في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية و السلطة الفلسطينية أما الساحة الخارجية التي تشكل رمز الاعتراف بها هو توجيه الصراع المسلح ضد (إسرائيل) و المعارضة لمسيرة السلام معها (1) .

و جاءت حماس من داخل رحم حركة الإخوان المسلمين صاحبة التصور الجامعي (الكتلة الإسلامية) في منشئها ، و لذلك تبنت "حكاية" الوطنية الفلسطينية للاستراتيجية السياسية و طرق عملها و لكن بارتباط إسلامي (2) و عرضت حماس نصاً خاصاً بها على غرار النص الوطني العلماني لمنظمة التحرير الفلسطينية و هو الميثاق (3) ليكون على مستوى "الميثاق الوطني الفلسطيني" لمنظمة التحرير الفلسطينية .

برؤيتها الدينية و أهدافها الوطنية و الاجتماعية و نشاطها الجماهيري و ثقافتها المليئة بالمعاني و القيم الدينية ، و صبغتها الجهادية ضد (إسرائيل) عبّرت حماس عن معارضتها و دون هودة للسلطة الفلسطينية و لكلّ تسوية سياسية مع (إسرائيل) ، و قد دعت حماس إلى تحدّي منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجعية الوحيدة و الشرعية للشعب الفلسطيني و ذلك بهدف تغيير في وجهة النظر و التصوّر الوطني العلماني و مواقفها السياسية التنازلية .

و قد طوّرت حركة حماس مجموعة من الشعارات البديلة و المستمدة من القيم الإسلامية و أعربت عن تمسّكها بالأهداف السياسية الإسلامية القصوى لتحرير فلسطين و عدم الاعتراف بالدولة (الإسرائيلية) .

التدهور السياسي و العسكري الذي لم يسبق له مثيل في مدى خطورته الذي تواجهه منظمة التحرير الفلسطينية بعد طردها من لبنان في سنة 1982 و فقدان المعقل الجغرافي المستقلّ جزئياً في تلك البلاد و الأزمة الشرعية للحركة الوطنية الفلسطينية في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كلّ هذا بعث على الإحساس و الشعور بأزمة وطنية و ظهور حركة حماس التي تدعو إلى تحدّي زعامات منظمة التحرير الفلسطينية ، و قد ساهم تعاظم الجهود (الإسرائيلية) – الرسمي و العام على حدّ سواء – في الشعور بالأزمة للتصرّف و السيطرة على المناطق المحتلة في الضفة الغربية و قطاع غزة بواسطة تشجيع الاستيطان ، و الصراع على قدسية جبل الهيكل في القدس ، و الضيق الناتج عن الخطوات الاقتصادية و التطوّر الاجتماعي للسكان الفلسطينيين ، و ظهور التيار الإسلامي الوطني داخل المجتمع الفلسطيني و هذا هو طلب لجماعة كانت على هامش الساحة الاجتماعية السياسية على تحديد جدول الأعمال الوطني و النظر إليه من جديد من خلال الأهداف الاستراتيجية و وسائل الوصول إليها .

و باستثناء المحيط الاجتماعي و السياسي الفلسطيني الداخلي كان على حماس أن تتجابه مع واقع صراع وطني فلسطيني ضد سلطة غير إسلامية مثل (إسرائيل) التي تحتل أرضاً إسلامية ، و مع واقع لإنشاء حكومة فلسطينية مستقلة على جزء صغير من أرض فلسطين التاريخية ، و على ما يبدو فقد أبدلت حركة حماس العلم الوطني العلماني بعلم ديني وطني دون التغيير الجوهرى للأهداف السياسية أو طرق الوصول إليها ، لكن حماس عرضت تغييراً في حقيقة الانضمام للصراع و المقاومة المسلحة ضد (إسرائيل) بهدف تحرير جميع الأراضي الفلسطينية مثلما طالبت في بداية الصراع حركة فتح و التنظيمات الفلسطينية الأخرى . و منذ ذلك العهد فقد تركت هذا الطلب لصالح الحلّ السياسي ، و لهذا التغيير في جدول الأعمال الوطني الفلسطيني نحو تجديد الأيديولوجية الصافية من خلال الدعوة لأن تكون الدولة الفلسطينية قائمة على الشرع الإسلامي ، و إنكار النظام السياسي و الاجتماعي القائم في العالم العربي و محاولة إنشاء نظام إسلامي بديل لتكون مثلاً يحتذى به "الإخوان المسلمين" الذين نشطوا داخل المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة و الضفة الغربية و هي مشابهة إلى الحركات الإسلامية الأخرى في الوطن العربي .

الإخوان و الانتفاضة

و حتى اندلاع الانتفاضة كان على رأس اهتمام الإخوان المسلمين في المناطق التي تخضع للسيطرة (الإسرائيلية) نشاطات تربوية و جماهيرية تهدف إلى إصلاح الفرد المسلم و لم يكن مقاومة السلطات (الإسرائيلية) ، و أن الأبعاد و الغاية النهائية هو إنشاء دولة إسلامية كهدهد بعيد المدى الذي يمرّ من خلال العمل التدريجي من تأليف القلوب و إعادة المجتمع إلى حاضرة الإسلام .

نشأة حركة حماس في بداية الانتفاضة أبعد نشاطات حركة الإخوان المسلمين عن مسلكتها الإسلامي و الاجتماعي إلى المسلك الوطني ، من حركة استثمرت جهودها في تربية و تثقيف الفرد و تحسين مستوى العائلة و إصلاح حياة المجتمع ، أصبحت حركة الإخوان حركة سياسية ناشطة تقود الحرب ضد الاحتلال (الإسرائيلي) و أخذت على عاتقها لأن تكون سداً منيعاً لأي حلّ تاريخي مع (إسرائيل) و ذلك من خلال الطرح البديل و هو إنشاء دولة إسلامية على جميع الأراضي الفلسطينية الانتدابية .. فقد تمت هذه الحركة بعدما كانت حركة ذات طابع اجتماعي و انتماء إسلامي عالمي لتصبح ذات طابع و رغبة إسلامية و وطنية و مصالح خاصة و أهداف إقليمية محدودة و معروفة ، و من حركة ذات حلم و أهداف ثانوية على المدى الطويل إلى حركة سياسية مقاتلة بأهداف فورية و محلية ، و من التغيير في جدول الأولويات بالنسبة إلى الحركة الإسلامية لصالح التقدّم نحو المصالح الوطنية عن طريق القوة و ذلك عن طريق التركيز على

الأهداف و غايات الإسلام العامة ، فكانت هذه عنصراً خارج دائرة المنافسة بين حماس و بين منظمة التحرير الفلسطينية للسيطرة على أماكن القوة و التأثير داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة و القطاع .

لكن التغيير في جدول الأولويات من قبل حركة حماس اعتبر على أنه خطوة ذات أهمية هيكليّة تكتيكية و لأسباب واقعية تضطرها إلى ذلك ، و إن هدفه هو تهيئة المناخ لإنشاء نظام سياسي إسلامي في العالم العربي بواسطة تقديم المصالح الفلسطينية الخاصة ، و يشار هنا إلى أن ادعاءات تبريرية و دفاعية على النمط الإسلامي قد سمعت من الناطقين باسم التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية الذين اضطروا على ضوء الواقع السياسي إلى تغيير مواقفهم الاستراتيجية ، غير أن حركة حماس تتطلع إلى تأمين مكانة لها تسيطر من خلاله على المجتمع للوصول إلى المصالح الخاصة و مواصلة تمسكها بالقيم و القواعد الإسلامية ، و الذين وضعوا أمام الحركة مازقاً ساهم في تصاعد الأزمة خاصة منذ اتفاق المبادئ بين (إسرائيل) و بين منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993 وإنشاء حكم مستقل في غزة و أريحا في شهر يونيو 1994 .

و هذا المأزق ظهر من خلال التوتر الذي نشأ من خلال الاعترافات و الالتزام العلني للحرب المقدسة ضد (إسرائيل) و بين اعتبارات واقعية – من أجل الحفاظ على الإنجازات الاجتماعية العامة و مكانتها السياسية من خلال تأمين الحصول على المصادر المادية و مصادر التأثير و القوة ، فكلما تزايد الاعتراف بحركة حماس فإن عليها التأكيد على حضورها و تأثيرها في أوساط المجتمع الفلسطيني ، و أيضاً فقد كثرت الصعوبات داخلها حول ضرورة الليونة في مواقفها و اشتراكها السياسي في المؤسسات التي ظهرت نتيجة التفاوض مع (إسرائيل) و منظمة التحرير الفلسطينية .

هكذا و بعد أكثر من سنة قبل اتفاق أوسلو و في ذروة الهجوم الإعلامي النشط الذي وجّهته الحركة ضد منظمة التحرير الفلسطينية – و التي أعطت الدعم للمفاوضات بين (إسرائيل) و الوفد الفلسطيني من سكان المناطق – فقد عملت قيادة حماس على بلورة موقف يهدف إلى إمكانية إجراء انتخابات عامة في المؤسسات الفلسطينية تتزامن مع إحراز تسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية و (إسرائيل) (4) .

حماس تحافظ على وجودها في ظل السلطة

إن إدراك حركة حماس بضرورة تأمين و تأكيد وجودها و حضورها و تأثيرها داخل المجتمع الفلسطيني من خلال ضبط النفس و المعارضة السلبية للتسوية السياسية داخل الساحة الفلسطينية و التي ربما يتم تفسيرها على أنها استعداد من جانب الحركة لاعتبارها خطوات تصالحية أو الاندماج المعين في المفاوضات من أجل إنشاء كيان مستقل ، و لكن الليونة البعيدة المدى حول الاتفاق السياسي فقد تضررت بالثقة في حركة حماس باعتبارها تدافع عن الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني و تسعى إلى إنشاء نظام سياسي اجتماعي نابع من القيم الإسلامية ، ربما يضعف من مكانتها في المجتمع الفلسطيني ، و مثل هذا النهج ربما يضر بمكانة و صورة الحركة باعتبارها حركة معارضة نموذجية لمنظمة التحرير الفلسطينية و تخلق ارتباكاً و عدم وضوح في صفوف مؤيديها و بذلك توسّع دائرة الخطر و الاحتكاك داخل الحركة و يزيد من قدرة السلطة الفلسطينية لمناورة حركة حماس و تقليص مكانتها ، و من جانب آخر فإن هناك ارتباطات بعيدة المدى من ناحية الثوابت المبدئية و التي ستجعل حماس خارج مسيرة إنشاء و تشكيل السلطة الذاتية ، فهذا من المحتمل أن يؤدي إلى إضعاف قدرة الحركة و مواصلة تجنيد السكان إلى جانبها و تضعف من قدرتها في المواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) قد أعطى في الحقيقة الشرعية الجماهيرية لحركة حماس و لكن في نفس الوقت فقد وضع الحركة أمام خطر حقيقي نتيجة قيام (إسرائيل) بردّ شديد و الذي قد يؤدي إلى إثارة و زعزعة تأييد الجمهور الفلسطيني الواسع الذي يتمنى انسحاب (إسرائيل) من مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة و النجاة من المعاناة الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة عن استمرار الاحتلال (الإسرائيلي) ، و إن الاعتبارات الواقعية التي دفعت حماس إلى الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية و التعاون مع السلطة و عدم تجاهل إمكانية تسوية مؤقتة مع (إسرائيل) ، و في نفس الوقت رغبتها في أن لا تظهر خطواتها على أنها استعداد من جانبها لتقبل حلول يفهم منها على أنها تنازلات عن أهدافها النهائية ، و هذه الأمور المعقّدة و الأيدولوجية إضافة إلى مشاكل تنظيمية لحركة حماس هي التي ساعدت على وجود المعضلة السلوكية التي واجهت الحركة منذ نشأتها .

تساؤلات تجيب عليها الدراسة

و كيف تعاملت حركة حماس مع هذه المعضلات و المشاكل ؟ و كيف نجحت الحركة في توسيع دائرة التأثير بوسائل سياسية دون التضحية بمبادئها الأيدولوجية و وحدتها التنظيمية ؟ و كيف تأثرت سلوكيات الحركة في السعي و البحث لها عن مكان في التاريخ السياسي (العالم السياسي) ؟ و إلى أي مدى نجحت حركة حماس في تعليل و إيضاح انتقال مكانتها العقائدية في النزاع إلى النهج الواقعي المليء بالميول المدورسة لنظريتها المعلنة ؟

العمل بهذه المسائل يلزمنا نقاشاً و اكتشاف وجهة النظر الدينية لحركة حماس و مدى التأثير على الاعتبارات السياسية على استراتيجية العمل للحركة و هذا على ضوء التغيرات المتتالية في الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي و الإقليمي .

و خلال هذا البحث نتوقف عند استراتيجية العمل التي ميّزت حركة حماس في المفترقات الحرجة التي وقعت بداخلها الانتفاضة و الصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية و اتفاق و إنشاء السلطة الفلسطينية و الانتخابات العامة لمجلس السلطة الفلسطينية و مسألة الاشتراك في مؤسساتها ، و علاوة على كلّ ذلك مسألة مواصلة الصراع المسلّح ضد (إسرائيل) بعد اتفاق أوسلو ، و مع ذلك سنبحث في جذور الأزمات التي واكبت حركة حماس و التي نسجت مع مجيء الانتفاضة و تميّزت بالانعكاسات المتعلقة بردود الفعل للحركة للتسوية أو الاتفاقات التي توصّلت إليها (إسرائيل) و السلطة الفلسطينية.

و الاستنتاجات من هذا الأمر ربما يؤدّي بنا إلى فهم شيء ما عن التطوّر في التوجه المستقبلي لحركة حماس ، خاصة على سلوك الحركة حول ما يتعلّق بالمفاوضات المرتقبة بين (إسرائيل) و السلطة الفلسطينية على الحلّ النهائي .

و إن تتبع قرارات الحركة المركزية يكشف إلى أيّ مدى كانت تتعلّق بالأمر الصعبة و هكذا فقد حرصت الحركة على التوازن من حيث تأمين الاندماج بين الأهداف العليا و بين المصالح الفورية و الاحتياجات المشتركة ، و أن سلوكيات و تصرفات حركة حماس تشير إلى استعدادها إلى تبني استراتيجية العمل في مجال (العنف) و (الإرهاب) المحدّد ضد (إسرائيل) ، و التعايش مع منظمة التحرير و السلطة الفلسطينية و الاشتراك المحدّد في المؤسسات المتمثلة بها السلطة ، و قد أنكرت الحركة موضوع الحلّ الدائم مع (إسرائيل) و لم ترفض الحركة إمكانية تسوية (إسرائيلية) - فلسطينية مؤقتة (5).

كذلك أنكرت حماس حقّ منظمة التحرير بأن تكون الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني و هي لم تبعد خيار إمكانية الائتلاف السياسي معها المستند على اقتراح متفق عليه يتمحور حول الجهاد (6) .

هذا على الرغم من ازدياد و انخفاض مستوى العلاقات بين حماس و منظمة التحرير و السلطة الفلسطينية ، و تمسكّ حماس بمبدأ الامتناع عن أعمال العنف و سفك الدماء داخل صفوف الشعب الفلسطيني ، و أن الامتناع عن الدخول في نزاع داخلي و دمويّ كان مطلباً داخلياً و مركزياً داخل الحركة نحو المصالحة في ظلّ الواقع الذي لم ينسجم مع الوضع القائم .

على كلّ حال فإن حركة حماس قد حرصت على تأكيد أن موافقتها و طروحاتها لن تكون استعداداً من جانبها على تقبل حلول يفهم من خلالها تنازلات عن أهدافها النهائية .

و إن استراتيجية العمل هذه عبّرت عنها الحركة بصورة علنية من خلال حديث الناطقين باسم الحركة من على منابر المساجد و الإعلام و الذي تم إبراز صورة الحركة على أنها حركة وطنية لكلّ فلسطين مقابل الرسائل السرية المتكررة إلى نشطاءها الذين حملوا الطابع الواقعي و أكّدوا على المصالح التنظيمية للحركة .

التكيف مع الواقع

و قد أظهرت حركة حماس ليونة و قدرة على التكيف مع الواقع إلى مدى كبير بفضل التمييز الذي أجرته بين الهدف العملي على المدى القصير للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة و بين الحلم بعيد المدى لإقامة دولة الشريعة الإسلامية على جميع أرض فلسطين ، و إن التأكيد الزمني المؤقت لطابع التسوية مع

(إسرائيل) كمرحلة على طريق الهدف النهائي مكن حركة حماس من استغلال المرحلة الوسطى للهدف الاستراتيجي النهائي الذي يشمل إنشاء دولة إسلامية على كل فلسطين .

إن علاقة حركة حماس لأي تسوية سياسية مع (إسرائيل) تعتبر على أنها حالة مؤقتة في التاريخ الإسلامي المتميز بالجهاد المتواصل ضد الكفار ، مما ساعدها على تطوير خطوات أكثر ليونة و قابلية للتكيف التكتيكي دون التنازل عن ثوابتها السياسية ، و استعدادها للقبول مؤقتاً لتسوية تمنح الفلسطينيين جزءاً فقط من أرض فلسطين و تقبل من خلالها الهدنة في الصراع المسلح ضد (إسرائيل) و هنا فقد سارت حماس على درب منظمة التحرير ، فقد عملت حماس أيديولوجيا في مجال التغيير السياسي في نص "هنا و الآن" لصالح الحلم النهائي لتحرير كل الأراضي الفلسطينية .

- 1- الحالة الوحيدة القريبة لما هي عليه حركة حماس هو حزب الله في لبنان الذي يقاتل الوجود (الإسرائيلي) في جنوب لبنان و إلى جانب ذلك فإنه مرتبط كحزب سياسي ممثل بالبرلمان .
- 2- Ernst gelner,nations and nationalism , (new york :cornell university press ,1983) , p.1 , eric hobsbawm , nations and nationalism 1780 : programme , myth , reality (Cambridge university press ,1990) , p.9 .
- 3- ترجمة ميثاق حماس .
- 4- نقاش مفصل في هذه المسألة أنظر الفصل الخامس .
- 5- أنظر بيان حماس لموجب توصيات مؤتمر علماء فلسطين (فتوة المشاركة في مؤتمر مدريد و الصلح مع "إسرائيل") القدس 1991 ، ثم انظر عبد الله عزام (الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض العين جدة : بريد المجتمع 1987، ص 20-21) .
- 6- بيان للتاريخ لا لمؤتمر بيع فلسطين و بيت المقدس 23 سبتمبر 1991 : فتوة المشاركة في مؤتمر مدريد و الصلح مع (إسرائيل) 1 نوفمبر 1991 .

عصر حماس

الحلقة الثانية

نظرة متساوية :

لا تعتبر حماس حركة شاذة بالمقارنة مع التشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية، العلمانية والدينية على حد سواء في كل من العالم العربي وخارجه بكل ما يتعلّق بوفرة وفائض التناقضات والتعارضات التي تظهر في تسلسل ترجمة المبادئ الأساسية والأهداف النهائية للقرارات العملية والأهداف الفعالة . وهناك أحزاب وحركات سياسية تميل إلى إظهار التشبث بالتطرف للتصوّر العام من خلال موقعهم كمعارضة ، ولكن وعلى أرض الواقع فإن هذه الحركات تتراجع وترتدع عندما تكون مثل هذه الأحزاب في السلطة من خلال إدراك المسؤولية السلطوية الجاثمة عليها إضافة إلى القيود الاقتصادية والقانونية وحتى الدولية ، هذا إضافة إلى حركات وأحزاب معارضة في الساحة السياسية غير الديمقراطية والتي تجد طوقاً لإقامة علاقات من أجل التعايش مع الحكم وذلك عن طريق الامتناع عن المواجهة الميدانية التي قد تؤدّي إلى الانزلاق نحو الحرب الأهلية .

هذه الأهداف والاتجاهات التي تهدف إلى تطوير القدرة على الحياة ضمن التعارضات والتناقضات على طول الوقت والزمن تتميز بها الجماعات صاحبة المصالح المحددة والمدرّكة للثمن الذي من المحتمل أن يطلب منها إلى حد ما وهي تتبنى وتشجّع طرق العمل التي تؤدّي إلى الانزلاق في المواجهة على العلاقات المبنية أساساً على التعايش الحساس والضعيف .

ومن خلال نظرة جانبية فمن المحتمل أن يكون الصدع الأيديولوجي والتوتر الفكري بين التيار الوطني والتيار الإسلامي في المجتمع الفلسطيني الظهور كعنصر أولي في الاتجاه نحو الاعتراف بالعلاقات وإملاء السلوكيات .

في حين أن نظرة معمّقة في الأمر ستكشف عن أن العلاقات العائلية والشخصية والسلوكيات سواء أكانت عامة شخصية أو جماعية إلى حد ما فهي سلوكيات وتقاليد متجذّرة ومتأصلة وهي تشغل مكانة لا تقل أهمية .

وفي جنوب شرق آسيا حيث المجتمعات القبلية ينشط فيها مثل هذا النمط في الحياة ، ويشير علماء الاجتماع إلى أن مبشرين بيضاً عملوا بنجاح داخل قبائل وثنية ، وفي أكثر من حالة فقد قتل المسيحيون الجدد المبشرين أثناء الصلاة لأنهم تعدّوا على التقاليد وأخلّوا بقواعد التصرفات والسلوكيات المحلية ، وفي الحقيقة فقد أصبح هؤلاء المسيحيون مؤمنون ولكن إيمانهم الجديد قد مزجوه بتقاليد قديمة معروفة (7) . ويتبيّن أن هناك مفاهيم وتصورات متناقضة وأفضليات ومصالح تنافسية تدلّ على أنها تهديد على النظام الاجتماعي والنسيج التنظيمي خاصة في أعين المراقبين من الخارج وليس في أعين أعضاء الجماعة المشتركين فيها .

إن الميل إلى بحث ودراسة معمّقة غير مهم لذلك يجب التركيز على البحث عن الحقائق وشهادات عن وجود تناقضات والتحرّي عن التعابير والأقوال المعقدة ورفض تشعّبها ومحاولة التحرّي عن استراتيجيات وسلوكيات وطرق عمل تؤدّي إلى التفاصيل للتنظيمات والحركات والتعايش مع التناقضات الداخلية طوال الوقت دون أن تكون عن طريقها ، لأن وجود حدود واضحة بين التنظيمات والجماعات تؤدّي إلى وجود أجواء واقع موضوعي ، وأن تبلور مثل هذه الحدود داخل هذه الجماعات هو عبارة عن المسير نحو الواقعية للمفاوضات ، المصاحب للصراع الاجتماعي والسياسي على الحدود الشخصية والشعارات المركزية .

وحسب هذا المنهاج فإن التعارضات غير الرصينة والتناقضات غير المحلولة خاصة في الأنظمة والهيئات السياسية التي تسير نحو التبلور الوطني للتغيير الاجتماعي السريع ، هي ظاهرة يجب الاستفادة والعيش معها من خلال البحث عن طرق التفافية أخرى تتجاوز المواجهة وخلف عوامل تزيل التوتر وآلية للحلّ بين القطبين ، ومن خلال اطلاع ودراسة قصيرة لمقارنة الأحداث داخل الحركات الدينية المحسوبة على التيار الإسلامي السياسي في الدول العربية المجاورة ، يكشف إلى أي مدى تبتعد هذه الحركات عن أن ينسب إليها حلمها النهائي وهو ميولها إلى التطرف الديني مع الواقعية السياسية .

الإسلام دين سياسي :

إن الإسلام هو عبارة عن دين سياسي لا يفرق بين الدين و الدولة علاوة على كونه نظام إيماني و أوامر دينية ، و هذا النظام الإسلامي يشكّل جهازاً قانونياً يحدّد قواعد أساسية لسلوكيات الفرد و الجماعة المؤمنة و تعرف عدد و مقياس العلاقات بين المسلمين و بين أنفسهم من جانب و بين غير المسلمين ، و عودة الإسلام في عصرنا الحاضر إلى مركز الإدراك و الوعي الجماهيري يحمل طابعاً سياسياً واضحاً ، و هذا يتمثّل بظهور تنظيمات و حركات و تيار سياسي صاحب رؤيا عالمية إسلامية راديكالية متطرّفة و قد وصف من قبل الغرب بـ "الإسلاميون" و سمي التيار بشكل عام (Islamism) .

و علاوة على اعتبارهن على أنهن حركات إسلامية سياسية ، فإن هناك ادعاءات تقول إن هذه الحركات قد تبنّت القيم و الشعارات الإسلامية كمصدر في تجنيد الجماهير و جمع الأموال و تأمين التأييد الجماهيري و التأثير السياسي ، و لكن حتى لو كانت عملياتهم و أهدافهم المحدودة بمصطلحات إسلامية ، فليس هناك أهمية بأن يكون الدافع الديني هو الذي يملّي بالضرورة السلوكيات السياسية ، إضافة إلى منظومة السلوكيات الإسلامية التي توفر إلى هذه الحركات الإطار التفسيري الذي يمكنها من التكيف في الواقع السياسي و الاجتماعي المعقّد التي تعمل بداخله ، و تمكنها أيضاً من إعادة تعريف الأهداف المناسبة لحاجات الزمن و المكان (8) .

إن التنظيمات و الحركات الإسلامية تسعى إلى الحصول على التأييد الجماهيري و التأثير السياسي – حتى لو لم يتم الإمساك بالسلطة – بهدف إدخال القانون الإسلامي (الشريعة) في جميع مجالات الحياة الخاصة و العامة ، و منذ نهاية الثمانينات شكّل الإسلام السياسي ظاهرة اجتماعية سيطرت على الدول العربية و الإسلامية في الشرق الأوسط ، و العبارة و اللفظ الأكثر شيوعاً هو إطلاق تسمية الشيخ الإسلامي في الحياة السياسية و الذي تميّز بالجاذبية القوية داخل طبقات المجتمع .

جزء من الجاذبية و الاعتراف الذي فاز به الإسلام السياسي على الساحة الدولية نابع من الطابع العنيف للجماعات و الأنظمة الإسلامية الحاكمة و أن أيديولوجيتهم (الإرهابية) و طرحهم الثوري المتأجج أثار الخوف من "المواجه الثقافية" و التهديد على النظام الاجتماعي و القيم الديمقراطية و الليبرالية و الحرية في الغرب . و لكن احتدام الثورة الشيعية في إيران سنة 1979 تم تحديد انتشارها في نهاية الأمر داخل مجموعات شيعية في الخليج العربي و الشيعية أيضاً في لبنان .

أما السودان فقد كانت الدولة الإسلامية السنية الوحيدة الذي وصل بها الإسلام السياسي إلى موقع القوة بالتعاون مع الجيش سنة 1989 ، و لكن البعد الدولي لموجة الإسلام (المتطرّف) تركت بصماتها من خلال العمليات للحركات الإسلامية في الشرق الأوسط و ملفات حرب العصابات ضد الاحتلال السوفيتي في أفغانستان الذين سمّوا أنفسهم "مقاتلي الفريضة- المجاهدين" و أصبحوا "النواة الصلبة" لجماعات إسلامية مسلحة في مصر و الجزائر و اليمن ، و ان عدد من أبطالها نموذجاً يقتدى به بالنسبة للحركات و لمنظمات الإسلامية بما في ذلك الصراع الفلسطيني (9)

إن الحرب الأهلية التي تدور رحاها في الجزائر بين الحكومة و بين جماعات إسلامية (إرهابية) منذ 1992 و أيضاً الهجوم المسلح للجماعات الإسلامية في مصر ضد مسؤولي الدولة و موظفيها الكبار و أيضاً ضد السياح و الأماكن الدينية القبطية عزز الخوف من سيطرة الحركات الإسلامية على دول أخرى.

مواجهة الصراع الداخلي :

و حول إظهار الصراع الداخلي فإن المهمة الحاسمة التي تأخذها هذه الحركات و التنظيمات الإسلامية من خلال مهاجمتهم وجود عناصر غربية في المنطقة مثل الهجوم الذي يشنّه حزب الله الشيعي ضد الوجود (الإسرائيلي) في جنوب لبنان ، و المقاومة المسلحة التي تقودها التنظيمات الإسلامية الفلسطينية ضد (إسرائيل) "حماس و الجهاد الإسلامي" .

إن هذا الانطباع من العنف الذي تبنّته الحركات الإسلامية (المتطرّفة) و الحجم المأساوي لعشرات الآلاف من المدنيين الذين يتم قتلهم بيد (متطرّفين) إسلاميين في الجزائر ، ربما يسيء للحركات .

إن التحرّي و البحث حول تطوّر طرق العمل للحركات الإسلامية في العالم العربي منذ نشأتهم في نهاية العشرينات تشير و بشكل واضح على الميل في تبنّي استراتيجيّة العمل غير العنيف ، و التركيز في مجالات التربية و تقديم الخدمات الاجتماعية بهدف النهوض بالمجتمع و العودة به إلى طريق الإسلام لتطبيق قوانين الإسلام (الشريعة) كلما قويت مكانتها و تأثيرها داخل المجتمع الواسع و هكذا فقد تبنّوا استراتيجية العمل السياسي في الدول ذات الحكم غير الإسلامي .

و هذه الاستراتيجية تشمل إنشاء هيئات و مؤسسات سياسية إضافة إلى الاشتراك و السيطرة من الداخل على الهيئات و المؤسسات العامة التطوعية ، و الاشتراك في الانتخابات من منطلق إسلامي – و الاشتراك في انتخابات ضمن قوائم مشتركة مع أحزاب غير إسلامية .

إن قدرة الحركات الإسلامية على تبني استراتيجية عمل من هذا النوع متعلّقة بمدى و مقدار كفاءتها في تجنيد التأويل الديني من أجل تسويق و تبرير العمل السياسي داخل الأنظمة إلى جانب هيئات غير إسلامية ، و كلما كانت الحركات الإسلامية مستفيدة من الزعامات التي تتمتع بالاجاذبية و المحبوبة فإنها تسيطر أكثر فأكثر على الجماهير ، و أيضاً فقد توسّعت قدرتهم على تسويق النشاطات السياسية غير الملزمة بالتقاليد الدينية .

بداية الخدمات الجماهيرية :

و مع هذا فإن التقدّم في النشاطات السياسية و تقديم الخدمات الجماهيرية كانت لها إشارات و علامات واضحة من قبل الحركة الإسلامية في نهاية سنوات العشرين و كانت الظاهرة المسيطرة من خلال عملهم في الثمانينات و التسعينات هو الميل نحو الاشتراك في العمل و النشاط السياسي في دولهم على الرغم من الطابع غير الإسلامي لأنظمتهم ، و هذا التصوّر بقي ماثلاً في مكانه على الرغم من القيود التي وضعتها الأنظمة على حرية التنظيمات و اشتراك الحركات الإسلامية في النظام السياسي للحصول على إنجازات سياسية مثلما حصل لحركة (النهضة) في تونس و "الإخوان المسلمين" في مصر و الأردن و "جبهة الإنقاذ الوطني" في الجزائر (10) .

و على الرغم من الانتشار الواسع للإسلام السياسي منذ سنوات السبعين فقد بقي العنف المكوّن الهامشي في العمل الشامل مقابل النشاط البارز للحركات الإسلامية في مجال الرفاه و الوعظ و التربية و مع نهاية الثمانين أيضاً تم الاشتراك في المسار السياسي .

إن الاضطهاد المتواصل للحريات السياسية في معظم الدول العربية أعطى التفوّق و ميزة للخيار الإسلامي و سمح لها بالبقاء سياسياً و هي الوحيدة من لها الأمل في النجاة و البقاء ، و منذ بداية الثمانينات كانت الحركات الإسلامية هي القوة الرئيسية في الطلب لتغيير السلطة و إلى ديمقراطية النظام السياسي ، و الميل المتصاعد للحركات الإسلامية نحو الاشتراك في اللعبة السياسية و تقبل فكرة التعددية السياسية – و ليس بصورة تكتيكية – التي عبّرت عن الشفافية في الفرص الجديدة نحو الاشتراك السياسي الذي نشأ مع بدء تاريخ الانفتاح الديمقراطي الذي بادرت به بعض الأنظمة الديمقراطية العربية مثل (مصر ، السودان ، الأردن ، اليمن ، و الجزائر) و منذ نهاية السبعينات و نتيجة التأييد الجارف و الضغوط الداخلية و من خلال الضرورة لتوسيع قاعدة الشرعية لها ، فإن الاستعداد للتعايش مع قواعد اللعبة التي رسمها النظام أمام الحركات الإسلامية لم تزل جميع التوترات بينهم ، و لكن خلقت أجواء للتعايش المعقول .

و في لعبة القوى هذه لم يتقبّل أيّ جانب الجانب الآخر ، فالحركات الإسلامية ترفض التنازل بصورة علنية عن أهدافها النهائية و الاعتدال في مواقفها الأساسية أو الاعتراف بالتبادلية لكلّ ما يتعلّق في شروط التعايش مع النظام العلماني ، و مع ذلك فقد أظهروا بصورة عامة التردّد في السعي نحو تطبيق كامل لأهدافهم النهائية .

إن واقع و حقيقة استعداد الحركات الإسلامية لملاء جزء من النظام و الهيئة السياسية ضمن ظروف ديمقراطية جزئية ، من حيث المراقبة الشديدة و قيود من جانب السلطات يجسّد ثقّتهم المبدئية و أملهم بالتوصّل إلى التأثير و التقدّم في أهدافهم بواسطة العمل في نطاق "قواعد اللعبة" السياسية القائمة .

سياسة حماس :

و في هذا الأمر فإن حماس مثلها مثل الحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي لم يكونوا ضحية التصوّر القائل "الكل أو لا شيء" حول ما يتعلّق بعلاقتها مع أعدائها الأيديولوجيين و معارضتهم السياسيين ، فهم حذرون من أن ينظروا إلى الواقع الاجتماعي و السياسي و كأنه مشتقّ من أنظمة العلاقات المتميزة بـ (التطرّف) ، و في الظروف الاجتماعية و السياسية التي تعمل من خلالها حماس و حركات إسلامية أخرى فإن الثمن المتعلّق بأيّ محاولة لإزاحة الجانب المعادي من الساحة السياسية يصبح غير محتمل من ناحيتها .

ضمن هذا المزج في العلاقات فإن رأيها القويّ أكسب الحركة الإسلامية في الدول العربية مكانة ، و رأيها هذا أصبح حاسماً في النزاع المتواصل مع الأنظمة القائمة ، و هنا يوجد توضيحٌ حول ميل الحركات الإسلامية للتمركز من أجل تقوية مكانتها و تأمين قدرة المناورة و المساومة أمام أعدائها ، و ذلك من خلال مزج المبادئ الشرعية مع اعتبارات عملية و نماذج دينية مع التزامات اجتماعية و احتياجات اجتماعية تفسح المجال أمام التوصّل إلى وجود حلّ داخلي من الممكن العيش معه مع مرور الزمن .

مع ذلك فإن الحركات الإسلامية السياسية تضع نقطة (تهتمّ - المترجم) على الأمور التربوية من أجل إرجاع سلطة و مرجعية العائلة و الروح الأبوية و تنظيم العلاقات و السلوكيات ، و الآداب الاجتماعية و إعادة تشكيل المجتمع السياسي حسب النموذج الديني ، و في نفس الوقت فإن هذه الحركات تقوم ببعض الأعمال المقلقة و غير المقدسة و الخطيرة (11) .

و يتبين أن الحركات الإسلامية خاصة السنية لا تسعى في سعيها إلى السلطة و هي تفضل البقاء من خلف الكواليس و ذلك من أجل الإشراف على تكييف القيم و ثوابت المجتمع من القانون الإسلامي (الشريعة) و حسب هذا التصور فالدولة المقترحة ستكون الهيكل الذي سيكون بداخله العلماء الذين سيكونون فيه المفسرين و الشارحين للقانون من منطلق المبادئ للاتفاق العام (الإجماع) و التشاور (الشورى) . و حسب رأيي فإن أي تفسير مؤسساتي آخر ربما يؤدي إلى انحراف عن القانون الديني و أن يتسبب لمؤمنيه (المؤمنون به) أن يكونوا ضحية التأثيرات الخارجية (12) . و على ما يبدو فإنه بهذا الطرح يكون العلماء هم مصدر المرجع السياسي و تطبيق القانون الإسلامي هو شرط مقابل مساندتهم للسلطة .

و في الواقع فإن تصرف الحركات الإسلامية السياسية التي وصفها أحد الباحثين "بالإسلام المتطرف و الحديث" (13) مثل الحركات الثورية الحديثة الواضحة و الذين تبنا الأيديولوجية الإسلامية ، و تقيم هذه الحركات في بعض الأحيان شكلاً تنظيمياً مثل التجنيد و العمل الشعبي المركز و زعامات ذات تأثير على حساب منظمات و مؤسسات هادفة ، و هي شبيهة بحركات علمانية – وطنية ، اجتماعية أو شيوعية سيطرت على برنامج العالم العربي حتى بداية السبعينات (14) .

إن الضعف الهيكلي للمؤسسات التدريجية داخل الحركة الإسلامية أو غيابها و الطابع غير المركزي للمرجعية الشرعية لم يساعد الحركات الإسلامية في الكشف عن التوحد التنظيمي . إن القانون الديني (الشريعة) غير قائم على شكل نظام داخلي واضح و مفصل لكنه مستند إلى القرآن و عن سيرة النبي (السنة) و عن الحديث الشفوي الذي يتسع لتفسيرات مختلفة في مجال الفرد إلى مجال الجماعة ، و من أمر إلى أمر ، لذلك فإن التمسك بالقانون الديني لا تشجع فقط الرقابة من جانب الإسلام السياسي على صفوة الحكم ، لكنها من المحتمل أن تخلق الكثير من مرجعيات شرعية و التي ربما يكون ماهية و طابع تفسيرهن متأثراً بالميل و التوجه السياسي .

لذلك حتى و لو تم الاتفاق على أن يكون تفسير القانون الديني ضمن مجال السيطرة المطلقة لعلماء الشريعة ، فما زال هناك خلافٌ بارز حول مكانة القانون لما يتعلق بالمواضيع التي لها علاقة بالقانون الفردي و التي تتعلق بحياة الجماعة ، و طالما أن القانون الشخصي متناقض مع القوانين المتعلقة بأوامر الدين و نماذج السلوكيات للفرد ، فهناك حرية محدودة للتفسيرات بالنسبة لرجال الدين ، فالقانون العام الذي يشكل عدداً غير نهائي لحالات و أمور تتعلق بالجماعة بشكل كامل مثل العلاقات الخارجية للحرب و السلام و العلاقة مع الأجانب ، التربية ، الاقتصاد و ما شابه ذلك – و القانون الديني يعطي أحياناً قانوناً واضحاً ، و هذه الظروف مكنت كل المعنيين في حرية التفسير و الشرح الواسع المستند بصورة عامة على سوابق تاريخية من فترة الازدهار الإسلامي .

القدرة على التكيف :

و في الحقيقة فإن الساحة العامة تعتبر الفضاء الذي يوجد للإسلام السياسي فيه القدرة على التفسير الواسع و التي من الممكن تشكيلها و تكييفها لما يتوافق مع حاجات و مصالح الجماعة المعنية في الأمر من حيث الزمان و المكان و الوعظ و بث الدعاية لها من خلال السياق الديني و إدخالها في حيز التنفيذ الشرعي و القانوني الملزم قدر الإمكان ، فعلى سبيل المثال فقد دعا حجة الدعوة العالم الباكستاني "أبو الأعلى المودودي" إلى معارضة استقلالية و مرجعية الدول العصرية المؤمنة بالحدثا عندما صك مصطلح "الحاكمية لله" مع أن من الواضح أنه فقط يحق لعلماء الشريعة تفسير القانون الديني ، و أن الحق في السيطرة على وجه البسيطة أعطيت لجماعة المؤمنين (الأمة) ، فكل مؤمن هو خليفة الله من حيث مكانته كفرد (15) و هذا الطرح لما يسمى بالخلفاء الشعبيين ربما يتم تفسيرها من قبل جماعة المؤمنين على أنها تحدي و عقبة فوضوية لمرجعية الدولة .

إن فضاء التفسير الديني في موضوع المجتمع و الدولة و الذي يشجع تنامي الحركات الإسلامية السنية ذات الطابع الشعبي المتعلق أولاً و قبل أي شيء إلى واقع التيار الإسلامي بنقصه المرجعية الشرعية العليا منذ إلغاء الخلافة سنة 1924 خاصة في الأمور العامة ، و على ضوء ذلك فقد يزداد ادعاء الناطقين باسم الإسلام "أن على كل مسلم صاحب قدرة و أهلية إعطاء رأيه المستند على القانون الإسلامي و من حقه تفسير القانون الإلهي عندما يكون التفسير ضرورياً و بمفهوم آخر فإن الكيان الإسلامي السياسي هو ديمقراطي" (16) .

إن هذا الادعاء في المساواة و توزيع الصلاحيات للتفسير الديني – و الذي من الممكن اعتباره قبل كل شيء كاعتراض على مرجعية القانون العلماني – وجدت تعبيراً واضحاً من خلال ظهور زعماء إسلاميين لم يمتلكوا شهادات أو أكملوا دراساتهم بصورة رسمية و مع ذلك فإنهم يعملون في الوعظ الديني و التفسير الإسلامي الذي يشكل النظام العام اليومي ، و هذا العمل ينعكس نحو العلاقة السلبية و بأسلوب (تطرفي) بين التفسيرات هذه و بين المؤسسة الدينية الرسمية التي تعتبر أداة رسمية للسلطة (17) .

و هذا الميل يتبين أيضاً في السعي التقليدي للإسلام و لإيجاد توازن في العلاقة بين المجتمع – و الدولة من خلال إيجاد مراكز تأثير اتجاه مؤسسات الدولة بواسطة المؤسسة الدينية التي من المفروض أن تكون مصدر الشرعية السياسية .
و في ما يتعلق بذلك فإن الظاهرة الخاصة بذلك هي تطوّر العمل الاجتماعي المفصول عن النظام الرسمي خاصة فيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي و الصحة و التربية و التي تعتبر إلى حدّ معين بأنها تتشابه إلى فكرة المجتمع المدني في الغرب (18) .

معنى "الإسلام هو الحل" :

إن اتساع برنامج الشريعة الإسلامية تعكس شفافية الطموحات بعيدة المدى للحركات الإسلامية السياسية و وضع آثارهم الجماعية في كلّ المجالات و مطالباتهم بالاقتصاد الإسلامي و المجتمع الإسلامي و التربية الإسلامية و القضاء الإسلامي (19) و على هذه الخلفية من الواضح مدى عظم شعار "الإسلام هو الحل" الذي تطالب به الحركات الإسلامية السياسية .
إن الادعاء المقبول والمسلم به هو أن الإسلام هو حضارة أصيلة و جديرة بالتصديق المطلق و القائم في العالم العربي و هو النظام الثقافي و الحضاري الوحيد حيث إن شعاراتها و قيمها تعطي الصلاحية و القوة و الأهمية للعمل الجماعي .
و هذه الحقيقة لم تغب من أذهان أصحاب التيارات السياسية العلمانية الذين سيطروا على الشرق الأوسط حتى سنوات الستينات و على رأسهم الوطنيون و الاشتراكيون ، و ليس من العجيب أنهم حرصوا على تبني مصطلحات و شعارات إسلامية من أجل التأثير الجذاب داخل الطبقات الشعبية و التقليدية .

الاستراتيجيات المحسنة :

إلى جانب البحث و التحرّي خلف النظرة و السلوكيات و البناء التنظيمي فإن هذا الدراسة تتطّلع إلى تشخيص مدى التفسير و التأويل للشريعة الدينية لدى حركة حماس و مدى قدرتها على تسويغ ميولها و توجهاتها التكتيكية لهذه الاستراتيجية الملزمة من منطلق المذهب العقائدي ، و يتبين أن عدم وجود مرجعية دينية مركزية في الإسلام ، إضافة إلى المرونة الكبيرة القائمة في مجال التأويل في نمط الحياة العام شجعت على وجود استراتيجيات و سلوكيات محسنة و التي من الممكن اعتبارها "محافظة فعالة" و هذا يكشف عن حقيقة الوصول إلى تسوية تؤدي المفاوضات و مراحل المرونة و التكيف في طريق التبلور ، فكلّ هذا أوجد تعبيراً خصباً و فعلاً يحفز الاستطلاع من خلال سياسة مبنية على التعاون مع الأنظمة القائمة و تقبل مبدأ التعددية للأفكار السياسية التي تبنتها الحركة الإسلامية في الدول التي ليس لها شرعية إسلامية .

استراتيجيات فعالة :

أما بالنسبة لحركة حماس و الحركات الإسلامية الأخرى ، فإن الفائدة و الأفضلية في آلية السياسة المبنية على استراتيجيات "محافظة و فعالة" فإنها واضحة بشكل كاف ، و في الحركات الدينية الراديكالية فإن التأييد يحصل عليه بصورة عامة بانسجام و استتكار علني لكلّ محاولات أو اقتراح البديل للقيم النموذجية للجماهير .

و بحثنا هذا يظهر أن الاستراتيجيات و السلوكيات التي تبنتها حماس مكّنت زعماءها للتحرك من موقف غير حقيقي نحو موقف مرن و استقرار أكبر للمساومة المرتبطة بالاعتراف حيث جزء من النموذجية و الاحتياجات لها مشتركة إلى جانب الآخر و إن هذه النماذج و الاحتياجات ربما تستخدم كأساس لصيغة الحل (20) .

إن ميول حركة حماس و الحركات الإسلامية الأخرى تجاه استراتيجيات محسنة و تكتيكية تصالحية على طرح "الكل أو لا شيء" غير استثنائي أو فريد في التاريخ الإسلامي على المستوى السياسي للشرق الأوسط .

و حسب ادعاء "ديل اكلمن ، و جيمس فيسكتوري" فإن الحدود بين الالتزام و الأفضليات الاجتماعية السياسية و الدينية موجودة في حركة و تعريف جديد و دائم ، لذلك فإن القوة السياسية و الشعارات الدينية و المصالح متركة دائماً داخل العلاقة الاجتماعية و البيئية و الثقافية المعتدلة" (21) . و كما يدّعي الإثنان فإن "البرامج الدينية" هي فقط عنصر واحد للتحرك نحو العمل الاجتماعي ، و ذلك حسب ما يدّعي أصحاب النظرية الإسلامية التقليديون ، ففكرة مثل الزكاة (الصدقة – هي أحد أركان الإسلام) و الجهاد تملأ مكاناً في إعطاء بديهية السلوكيات الاجتماعية السياسية ، مع ذلك فإن توازنات مثل العائلة و العرقية و المكانة ، ربما

يكونوا على نفس المستوى من الأهمية . و تفرض الشريعة على جميع المؤمنين القادرين الحج الى مكة ، لكن من المعقول أن المؤمنين سيقومون بهذا الفرض من أجل تحسين مكانتهم الاجتماعية ، و إمكانيات تجارية ، أو مثلما هو عليه الحال مثل صدام حسين فالهدف منها هو التأثير السياسي (22) و إن مسيرة تطوّر و تجسيد للحلول القائمة و بين الشريعة و العمل أفكار و حاجات ستضع في نفس المكانة من مراحل العلاقة للحقائق القبلية في الشرق الأوسط ، و عندما يمتحنون الجماعات من أجل تحديد الشيء الذي يقوم به رجال القبائل في الشرق الأوسط من الناحية السياسية يكتشفون أنهم يتحدثون هذا مع هذا أكثر مما يتقاتلون ... و إن أساس المرجعية هو الإقناع أكثر من ممارسة القوة (للتأكيد من المصدر) (23) .

المرونة :

إن حاجة حركة حماس للتكيف مع التغيرات الاجتماعية و السياسية و قدرة الزعامات في تسويق الميول نحو المذهب الرسمي بمصطلحات أخلاقية قلّت من الأخطار حول الخلاف الداخلي التنظيمي و عززت الفرصة للتأكيد على الطاعة و الإذعان و الاستجابة من الأعضاء ، و هذا ما مكّن حركة حماس من إدماج مبادئ شرعية و اعتبارات واقعية . هذه العوامل أثرت على قدرة حماس في الكشف عن المرونة و توفير الجهود من أجل ترجمة التزاماتها للأهداف القصوى "الكل أو لا شيء" . كيف و إلى أي مدى نجحت حماس في قلب الاستراتيجية المحدثة لأداة سياسة فعالة من أجل الوصول لحلّ بين التوازنات المتعارضة و الأهداف المتناقضة .

لأجل ذلك علينا إمعان النظر و الرؤية و أن ننقل إلى المدى الأبعد من الرسميات أو الشكل المقبول بما يتعلّق بالاستقرار و الشرعية و السيطرة التدريجية التي أشغلت الكثير من المحقّقين في شؤون الحركات الدينية للدول و المجتمعات في الشرق الأوسط ، إضافة إلى دول متطوّرة في مناطق أخرى و الذين اعتبروا محكّ النجاح و الفشل التنظيمي ، و عوضاً عن ذلك علينا التركيز على النهج الجماعي الذي يدمج وجهات النظر الرسمية إلى جانب نظرات و تطلّعات تكوينية تنظيمياً و غير رسمية و التي تعطي القدرة على المناورة المستندة على التعاون بين المتنازعين و تفاهم و اتفاق يؤدّي إلى المفاوضات ، هذا إضافة إلى الرؤية و التطلّع الجماعي للمرونة التنظيمية الفكرية و النظام الاجتماعي المؤدّي للمفاوضات و الذي يضع هذه الأمور و المواضيع حول التساؤلات التالية : كيف تستطيع حركة أو جماعة خلق ظروف تشجّع و تساند قيام واقع سياسي يستند إلى تصوّرات عدم الاستقرار المحدود ، و التعايش من خلال المفاوضات و غموض حدودي و أفضليات متناقضة متنافسة أو منسجمة ، عوضاً عن الاستقرار الأمني و المتواصل و الحدود الواضحة و الأولويات الثابتة ؟ .

إن النهج الجماعي للمشهد العام و النهج غير الرسمي عن إيجاز الخطط لجدول الأعمال لوقتنا الحاضر المتميّز بعدم الاستقرار بصورة أكبر من الاستقرار ، و في التغيير أكثر من الثبات ، و في حدود غامضة و متغيّرة أكثر من حدود ثابتة ، و تعدّد الشخصيات و ثقة متغيّرة أكثر من شخصية واحدة و ثقة ثابتة ، و عند حماس مثلما هو عند الحركات الدينية و الاجتماعية التي تعمل بأنظمة نشطة من حيث تعدّد و كثرة الشخصيات و تعدّد المخلصين و وفرة في التفسير ، فإن "الهزيمة" كما يشير (كليفورد جيروتس) أبداً لن تكون محسومة و النصر أبداً لن يكون كاملاً ، و التوتر لن ينتهي أبداً و إن جميع الإنجازات هي هامشية و مؤقتة" (24) .

- James C.scott,(Protest and Profanation : Agrar Rovelt And the little Tradition.7
(.),Theory and society, No.4,(1977),pp.1-38
- Ira M .Lapidus , (Islam Political Movements : Patterns of Historical change), in.8
:Edmund Burke and Ira M.Labidus (eds.) ,Islam, Politics , and social movements
(Berkeley :University of California press , 1988) ,p.50
- 9.البارز من بينهم هو الشيخ الأردني (من أصل فلسطيني) و هو عبد الله عزام و الذي أعطى الصلاحية
الشرعية للتواصل مع الجهاد الأفغاني و كان من بين المتطوعين المسلمين و قتل هناك ، و عن حياته أنظر
السبيل (30 ديسمبر 1989) صفحة 4 - 5 .
- 10.على سبيل المثال : عبد الله العكايلة "تجربة الحركة الإسلامية في الأردن" ، و المحرّر عزام التميمي
"مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة (لندن 1994) صفحة 101 - 112 الحياة لندن 12 سبتمبر 1996
صفحة 1 - 6 .
- David Waldner , (Civic Exclusion and its Discontent) , (Paper delivered at the.11
. American political Science Annual Meeting , (New york :September 1994) ,p.1
- Islam , Democracy , the state and the west : A Round Table with Dr .Hasan.12
Turbi , may 19, 1992 , The World and Islam Studies Enterprise & the university of
south Florida , Committee for middle east studies , pp . 14-16
- Olivier Roy , the failure of political islam (Cambridge : Harvard University.13
press , 1995),p . 24
14. شهره
- A bu-I-ALA Mawdudi (Political theory of islam),in: John J. Donohue and.15
John J . Esposito (eds.) , Islam in Transition (New York: Oxford University Press ,
1982) , p.258
16. الإسلام و الديمقراطية الدولة و الغرب صفحة 19 .
- Gilles Kepel , Muslim Extremism in Egypt : The Prophet and the Pharaoh.17
(Berkeley :University of California press 1993), p . 14
- Michael Watts , (Islamic Modernities? 28-29 Citizenship ,Civil Society and.18
Islamism in a Nigerian City),Public Culture , Vol . 8 (1996) , pp . 251-289
19. الإسلام و الديمقراطية ، الدولة و الغرب صفحة 17-18-24-35 .
- F.G. Baily , Stratagems and Spoils : A social Anthropology of Politics (new .20
york : shocker book , 1969) , pp . 174-181
- Dale F. Eickelman and James Piscatori , Muslim Politics (Princeton : Princeton.21
University press, 1996) ,p.20
- Dale F .Eickelman and James Piscatori , (social Theory in the Study of Muslim.22
Societies),in Dale F. Eickelman and james Piscatori (eds.) ,Muslim Travelers
:Pilgrimage ,Migration ,and the Religious Imagination (London :Routledge
,1990)p.15
- Steven C. Caton , (Power , Persuasion ,and Language :A Critique of the.23
Segmentary Model in the Middle East) international Journal of Middle East
studies , No. 1(Februray 1987), p.89
- Avraham Diskin and Shaul Mishal , (Coalition Formation in عند .24
the Arab World :an Analytical Perspective) , International Interactions, vol. 11,No
.1 (1984),p.44

عصر حماس

الحلقة الثالثة

نماذج وعضلات

إن أسلوب و سياسات و نشاطات حركة حماس تعتبر قصة متواصلة من السير على حبلٍ دقيق ما بين الاستيعاب من ناحية التصوّر العام الديني و الوطني ، و بين ما هو مطلوب لضرورة مواصلة وجود الحركة كمنظمة بقوتها الجماهيرية ، و بين تمسّكها بالمبدأ الديني للحرب المقدسة الجهاد ضد (إسرائيل) و بين الضرورة للأخذ في الاعتبار و التفكير في التوازنات السياسية الفلسطينية الداخلية و الفلسطينية (الإسرائيلية) و منها مصادر التوتر التنظيمية و الاجتماعية و مدى تأثير السلوكيات السياسية لحركة حماس في الظروف الراهنة و المتغيرة على الساحة الفلسطينية و الإقليمية .

الوطنية الفلسطينية :

إن الوطنية الفلسطينية عبارة عن نتاج للحقبة الاستعمارية حيث إن مضمونها قد تشكّل إلى حدّ كبير من خلال المواجهة مع الحركة الصهيونية و دولة (إسرائيل) ، و أيضاً من قبل الحركة العربية و النظام الإقليمي للدول العربية ، و في حالات كثيرة أخرى من تكوين الوطنيات (constructed nationalism) التي ميّزت دول العالم الثالث ، و قد وافقت الحركات الوطنية العربية و الفلسطينية على تقسيم الحدود الإقليمية التي تمّ تحديدها من قبل سلطات الانتداب البريطاني – من نهر الأردن حتى البحر الأبيض المتوسط – و منحها مكانة خيالية لوطن تاريخي مثلما هو الحال عند الحركات الوطنية الأخرى التي تستند إلى الكتاب المقدس و صاحبة الأهداف الشاملة ، حيث يشغل الإسلام مكانة رفيعة و وسيلة فقط و ليس عنصراً رئيسياً في إنشاء و تشكيل الهوية الوطنية العربية الفلسطينية قبل 1948 أو بعد ذلك (1) .

و كانت الشرعية للزعامات الوطنية العربية الفلسطينية منذ سنوات العشرين معتدلة في توجّوها و هو ما اعتبر صحيحاً و طبيعياً من الناحية الثقافية و الاجتماعية للأغلبية الحاسمة من السكان العرب ، حيث كان التركيز و النية على مفهوم الشخصية الجماعية التي استندت أولاً و قبل كلّ شيء على العلاقات التقليدية و مجموعة القيم الإسلامية ، الأمر الذي أدّى إلى التأجيل الواضح و المبدئي لإنشاء و إقامة المشروع الصهيوني على جميع الأراضي المسماة فلسطين .

و ظهر التشبث بالمبادئ من خلال التعاليم الوطنية و من خلال الهيئات التي مثّلت عرب فلسطين من الناحية السياسية و هي "لجنة العامل العربي" (1920 - 1934) و "اللجنة العربية العليا" (1936 - 1948) و "منظمة التحرير الفلسطينية" منذ إنشائها في 1964 خاصة بعد 1967 ، و قد عبّرت منظمة التحرير عن أفكار الشعب الفلسطيني و تطلّعاتها الطبيعية نحو مسقط رأسها (فلسطين بكامل حدودها الانتدابية) و إن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحريرها .

تحوّل هدف منظمة التحرير :

و كانت الثورة الاجتماعية و السياسية و التعبئة الشعبية للصراع العسكري ضد (إسرائيل) من المميّزات الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب الحرب العربية (الإسرائيلية) سنة 1967 و قد وضع الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968 و وضع نصب أعينه أهداف تحرير فلسطين بأكملها من خلال الكفاح المسلح و إنشاء دولة فلسطين المستقلة و التي تشمل الأقلية القليلة من المواطنين اليهود ، و لكن و بعد ثلاثين عاماً من خيبة الأمل المتواصلة للحشد و التأييد العربي الشامل من أجل فلسطين و الهزائم العسكرية المتكرّرة على يد (إسرائيل) للأنظمة العربية ، و الضغوطات السياسية و التدخّل المتزايد من قبل الدبلوماسية الدولية ، كلّ ذلك أجبر منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تتراجع عن الهدف النهائي الذي نادى به و هو إقامة دولة فلسطينية على جميع التراب الفلسطيني ، مما دفعها و شجّعها إلى التسليم مع الحلّ الذي ينصّ على إقامة دولتين : (إسرائيل) و الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة .

و حاز الحلّ بإقامة دولتين على التأييد المتزايد للدول العربية و العصبة الأممية إضافة إلى تأييد جماعات قيادية فلسطينية في مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة .

أزمة الحركة الوطنية :

و لكن و في منتصف الثمانينات دخلت الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير إلى أزمة مصداقية و قيمية و هيكلية على حدّ سواء ، فقد جاءت الأزمة نتيجة الفجوة الكبيرة بين التوقعات و القيم و الرموز

الوطنية المتفق عليها من قبل الغالبية العظمى للفلسطينيين و الذين عبّأهم منظمة التحرير الفلسطينية ، و بين واقع التشرذم و الضعف السياسي للمنظمة و التقهقر التدريجي للتيار المركزي بقيادة عرفات و تنازلهم عن أيدلوجيتهم الأساسية إلى الاستعداد للتوصل إلى تسوية سياسية و إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الإقليمية الوطنية و ضياع الخيار العسكري بعد أن أجبرت (إسرائيل) القوات الفلسطينية الانسحاب من لبنان في 1982 (2) .

دخول التيار الإسلامي :

فالأزمة التي مرّت بها منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب طردها من لبنان شكّلت أرضية مواتية لنموّ جماعات كانت هامشية من التيار الإسلامي و الذين عرضوا لنظرتهم العامة المختلفة لما هي عليه منظمة التحرير و عرضوا لخطة عمل جديدة و توغلت هذه المجموعات إلى داخل العمل الوطني ، و عملوا من خلال التفسير للشريعة و إعادة صياغة المنهاج و الأفكار الوطنية الفلسطينية و بذل جهودٍ من أجل السيطرة على مركز الحدث الجماهيري بواسطة الاستملاك على الثروة الجماهيرية التاريخية و مصادرة الرموز و الأساطير القومية من التيار الوطني العلماني من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، و صراعهم على استغلال السيطرة على الجماعات السياسية (3) .

و قد ولدت حركة حماس في ذروة الأزمة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية و مع اندلاع الثورة الشعبية (الانتفاضة) في قطاع غزة و الضفة الغربية في شهر ديسمبر 1987 ، و قد ظهرت حركة حماس بتصورها و نظرتها الاستراتيجية و السياسية المختلفة التي يكمن فيها الوعد في التغيير و الأمل في الحصول على الهدف الوطني المنتظر في مكان التيار الوطني العلماني لزعامات منظمة التحرير الفلسطينية الذي فشل في أهدافه ، و هو ما عزز حركة حماس إلى مستوى رفيع من حيث التطابق و التطلعات لحاجات المكان و الزمان لمعظم الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و قد أعطت حركة حماس تفسيراً جديداً إسلامياً للمنهاج و العمل الوطني الفلسطيني – مع إقليمية تاريخية و علاقات تبادلية مع العالم الإسلامي – و بصورة عامة فإنها الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الوطنية .

حماس أصبحت الأكثر تعمقاً :

و مع اعتبار منظمة التحرير على أنها تركت الصراع المسلح و استعدادها للتنازل الإقليمي الذي يعطي الفلسطينيين جزءاً صغيراً من أرض فلسطين ، و مع تبني حركة حماس للأفكار الوطنية الفلسطينية أكسبتها أهمية دينية و التي ظهرت في نفس المستوى مع الانطباع و الشعور بالواقع المتعلق بالفلسطينيين الذين تحت السيطرة (الإسرائيلية) ، و أصبحت حماس الرغبة السياسية الأكثر تعمقاً للجماهير الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة ، مع استخدامها لعالم المصطلحات و الأفكار الإسلامية و تركيزها للكتب المقدسة للإسلام في تطلعها حول إقامة دولة تكون حدودها تشمل فلسطين الانتدابية و تطبق القانون الإسلامي و دعوتها إلى تطبيق فكرة الجهاد و ميلها نحو متطلبات الجماهير ، كما و دعت حماس إلى تحدي ادعاءات منظمة التحرير بادعاءاتها أنها المرجع السياسي الوحيد للشعب الفلسطيني . و وضعت حماس مكان الوطنية العلمانية لمنظمة التحرير الإلهام الإسلامي الوطني ، التي حافظت على ثقة الأهداف الاستراتيجية القصوى للقومية الفلسطينية منذ فترة الانتداب .

أسلمة المجتمع :

بذلك أصبحت حماس الأمانة على الأهداف النهائية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أكّدت عليها حركة فتح و عرفات في بداية طريقهم ، و أيضاً من خلال الطرق التي بواسطتها سيتم تحقيق هذه الأهداف ، فتركيبة الدين و الوطنية التي حملت في ثناياها دعوة لأسلمة المجتمع الفلسطيني و الوطنية الفلسطينية سوية ، و هذا ما بعث الأهمية الدينية و التاريخية للإقليمية الفلسطينية (و مركزها القدس) لأهداف الوطنية على الأعمال الإسلامية التي يُحتذى بها ، و حول ما يتعلّق بحدود المسموح و الممنوع في الصراع مع (إسرائيل) و إعادة الأرض الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين ، و خلال الفترة التي ما بين الحربين العالميتين حيث تشكّلت نظرية الوطنية العربية – علمانية المصدر - على القيم و الشعارات الإسلامية و ذلك من أجل ترويجها الناجح داخل أوساط الجماهير و هذا امتلاكه حركة حماس .

و عرضته حركة حماس أمام الجماهير الفلسطينية فكراً وطنياً بديلاً يحتوي على الأصالة و وضوح الأهداف المتعلقة بالإسلام . و هكذا فقد دفعت حركة حماس إلى فكرتها الوطنية الشرعية و التقاليد الإسلامية إلى منتصف الصراع (الجهاد) و هي الأهداف الاستراتيجية - دولة و مجتمع إسلامي فلسطيني - و هكذا توجّهت حماس نحو الجبهة الداخلية من خلال الطريق السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية : دولة على الطريق ، علمانية ، على جزء من أرض فلسطين .

جذور و مفاهيم :

لقد جاءت حركة حماس من مصادرها الأولية و هي "حركة الإخوان المسلمين" و بصورة أدقّ كان التجسيد التنظيمي منذ السبعينات للجمعية الإسلامية في قطاع غزة ، و كانت البوادر الأولى للنشاطات الإسلامية السياسية في أرض (إسرائيل) الانتدابية ؛ فقد ظهرت في سنوات العشرين على صورة فروع محلية "جمعية الشبان المسلمين" و كان مركزها في مصر ، و تولّى رئيس الجمعية الشيخ عز الدين القسام في حيفا في النصف الأول لسنوات الثلاثين قيادة مجموعة مسلحة قامت بتنفيذ نشاطات (إرهابية) ضد اليهود و البريطانيين في نطاق الحرب المقدّسة لتحرير الأرض المقدسة .

و في سنة 1935 خرج على رأس مجموعة من رجاله إلى جبال الشمال (من أرض فلسطين) لشنّ حرب عصابات و قتل خلال المواجهة مع القوات البريطانية بعد وقتٍ قصير من ذلك ، و لكن عمله هذا أصبح رمزاً و نموذجاً للاقتداء به و استمرت بقايا مجموعاته نواة لمجموعات (المتمردين) الفلسطينيين العرب خلال السنوات 1936 – 1939 (4) .

و في سنة 1945 دشّن الفرع الفلسطيني الأول "الإخوان المسلمين" في القدس كامتداد للحركة في مصر ، و بعد وقتٍ قصير و بمساعدة الإخوان في مصر و ضمن الميول الدينية للمفتي الحاج أمين الحسيني أنشئت فروع إضافية في معظم المدن و القرى المهمة في أرض (إسرائيل) ، و في سنة 1947 كان عدد فروع الحركة 38 فرعاً و كان عدد الأعضاء المسلّحين فيها يزيد عن 10 آلاف عضو و كان معظم أعضاء هذه الجمعيات يعملون في النشاطات الاجتماعية و الثقافية و القليل – إن لم يكن بشكلٍ عام – عملوا في نشاطات وطنية أو نشاطات عنيفة مثل أصدقائهم في مصر (5) . أما خلال الحرب العربية – (الإسرائيلية) الأولى في سنة 1948 لم يعرف عن حركة "الإخوان المسلمين" في أرض (إسرائيل) تأثير واضح على مساعي الحرب – باستثناء المهمة التي قام بها أعضاؤها في نطاق "الجهاد المقدس" – الميليشيا العربية الفلسطينية التي عملت في منطقة القدس و اللد و الرملة و يافا حيث كانت تحت إمرة المفتي ، حتى انتهاء الحرب حيث تفرّقت و تفتّتت حركة "الإخوان المسلمين" كهيئة منظمّة داخل أوساط الجماهير الفلسطينية (!!!) .

الإخوان فترة الحكم الأردني :

و في سنة 1948 إلى 1967 و كما هو عليه في الأردن و مصر حيث ظهرت الحركة في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و شكّلت قانوناً عملياً لتطوّر "الإخوان المسلمين" و ليتوافق مع موقفها تجاه القوميات لعموم العرب و مشكلة فلسطين و النزاع العربي – (الإسرائيلي) .

و في فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية جدّد "الإخوان المسلمين" نشاطاتهم كحركة سياسية منظمة ، و قد ضمّت الضفة الغربية إلى الأردن رسمياً سنة 1950 و كانت سياستها متسامحة نسبياً تجاه أحزاب المعارضة مما ساعد "الإخوان المسلمين" على التأسيس بصفتها معارضة علنية معتدلة ، و خلال سنوات الخمسين طوّرت حركة الإخوان المسلمين صورتها لتصبح "المعارضة (المخلصة)" للنظام الهاشمي .

و دعمت الحركة الهدنة السياسية مع النظام الهاشمي و رتبت لمصالح مشتركة أولها وجهة النظر المحافظة التي اتصفت بها ، إضافة إلى التقاليد الاجتماعية و رفض القومية العربية الثورية لدعوة جمال عبد الناصر ، و كانت هذه الأسباب التي قاربت بين "الإخوان المسلمين" مع النظام الهاشمي و مكنتهم من خوض الانتخابات للبرلمان و المنافسة في نشاطاتهم و ذلك من خلال وجهة نظر تسامحية من قبل النظام (6) .

إن المعاهدة غير المنصوص عليها مع الإخوان المسلمين و مع النظام الهاشمي في عمان هي التي أدّت في سنة 1952 إلى الانفصال لجماعة مقاتلة معادية للغرب و قوة ثورية برئاسة الشيخ تقي الدين النبهاني الذي أنشأ "حزب التحرير الإسلامي" .

الإخوان في غزة :

و خلافاً للأردن رفضت مصر لمّ شمل (ضم - المترجم) قطاع غزة ، و فضّلت السيطرة على السكان الفلسطينيين المحليين بواسطة الحكم العسكري ، و تحت سلطات الحكم العسكري المصري في قطاع غزة ، و قد قوبلت أعمال "الإخوان المسلمين" في الأحيان بتعامل معقول و في أحيان أخرى عانت من الاضطهاد ، فالكلّ متعلق بالعلاقة المتغيّرة من قبل السلطات مع الحركة الأم "للإخوان المسلمين" في مصر ، و هكذا و بعد إخراج الحركة "الإخوان المسلمين" في مصر خارج القانون في بداية سنة 1949 ، تم تشكيل الفرع الغزاوي "للإخوان المسلمين" من جديد من قبل القيادة المحلية كمركز ديني تربوي باسم "جمعية التوحيد" .

و خلال الفترة القصيرة من شهر العسل بين حكم الضباط الأحرار و بين الإخوان المسلمين من سنة 1952 إلى 1954 ازدهر فرع الحركة في قطاع غزة و أصبح مليئاً بالشباب الفلسطينيين من المخيمات الفلسطينية و قد لفت أنظار الجامعات المصرية و لكن المنع الجديد و المتواصل الذي فرض على "الإخوان المسلمين" في مصر 1954 – بعد محاولة اغتيال جمال عبد الناصر – حدّد طابع العلاقة المعادية بين النظام الناصري و بين "الإخوان المسلمين" الأمر الذي أدّى إلى الاضطهاد العنيف و المتواصل للحركة في مصر و قطاع غزة

و هذا ما دفع و أجبر "الإخوان المسلمين" في غزة على العمل بسرية و تواضع و بضغط التيار الوطني العربي في الستينات ، مما أدّى بالحركة إلى تقهقر متواصل ، و قد وصلت الحملة التي اتخذها عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين إلى ذروتها في سنة 1965 و ذلك بعد المحاولة الفاشلة التي كشفتها السلطة و قد تمّ في أعقابها اعتقال الآلاف من أعضاء الإخوان المسلمين و زجّهم في السجون في كلّ من مصر و قطاع غزة ، إضافة إلى إعدام عددٍ من زعمائهم في مصر و على رأسهم سيد قطب الذي اتخذت كتاباته و فكره منارة للكثير من الجماعات الإسلامية التي تتبنّى استراتيجية (العنف) ضد الأنظمة غير الإسلامية (7) .

و قد كان الشيخ أحمد ياسين من بين الذين تم اعتقالهم في تلك السنة من قبل السلطات المصرية و الذي أصبح الأب الروحي لحركة حماس (8) ، بينما كانت نشاطات حركة "الإخوان المسلمين" في الضفة الغربية علنية أما في قطاع غزة فقد كان عملها على شكل معارضة تنافسية مكافحة كردّ على سياسة الاضطهاد للنظام الناصري .

إخوان غزة بعد 1967 :

لقد أدّى احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة من قبل (إسرائيل) في سنة 1967 إلى مرحلة جديدة بالنسبة "للإخوان المسلمين" و ليس فقط من خلال النظرة إليهم من جانب سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) ، و لكن أيضاً قطع الحدود الذي أدّى إلى الفصل و الذي مكن أعضاء الحركة من تطوير أساليب العمل التنظيمي .

و قبل ظهور حركة حماس مرّت أربعة أحداث أساسية (9) هي :

أ- 1967 - 1976 إنشاء "النواة الصلبة" لـ "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة بعد انتهاء سلطات الاضطهاد المصرية .

ب- 1976 - 1981 الاتساع الجغرافي و بناء المؤسسات ، و الاشتراك في النقابات المهنية في قطاع غزة و الضفة الغربية .

ت- 1981 - 1987 الحصول على التأثير السياسي و إنشاء الأجهزة الفعالة و التحضير للصراع المسلح .

ث- 1987 تأسيس حركة حماس على أنها ذراع عسكري "للإخوان المسلمين" في فلسطين من أجل الكفاح المسلح (الجهاد) المتواصل .

و على الرغم من أن هذه الفترة تتطرق إلى تطوّر حماس بصورة عامة لكنه يعاين تطوّر حركة "الإخوان المسلمين" و نمو حركة حماس في قطاع غزة أكثر مما هي عليه في الضفة الغربية إضافة إلى سرد التغييرات الأساسية التي مرّت على التيار المركزي في حركة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة ، و يتجاهل وجود جماعات إسلامية أخرى بدأت نشاطاتها في السبعينات .

دور الشيخ أحمد ياسين :

و شهدت الفترة الأولى من سنة (1967 - 1976) بناء القاعدة الاجتماعية و المؤسساتية لحركة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة بزعامة الشيخ أحمد ياسين الذي كان له أثر على الدعوة من حيث الدعوة إلى الإيمان بالله (10) و التي شملت أيضاً التربية و الوعظ الديني بهدف تأليف القلوب ، و هذا العمل عكس الاستنتاجات الناتجة عن عمل الشيخ ياسين و تطبيق "الإخوان المسلمين" في مصر : فطالما هم يركّزون في عملهم على التعليم و الوعظ الديني فإن السلطات تغضّ البصر عنهم و تتركهم يعملون دون قيود .

و عمل الشيخ ياسين انطلاقاً من بيته في مخيم الشاطئ للاجئين على إنشاء تكوين منظم من خلايا للدعوة مكوّنة من ثلاث أشخاص و حرص على نشرهم في جميع أنحاء القطاع بواسطة تلاميذه الذين نشطوا في المساجد و الأماكن المختلفة .

و قد تمّ تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقسام بتوجيه لجنة إدارية برئاسة الشيخ ياسين الذي برز و تميّز بسعة المعرفة و قدرته التنظيمية و قيادته الجذابة و المحبوبة (كريماتي) في أوساط أبناء جيل الشباب داخل سكان المخيمات (11) و أن النجاح الذي حصده الإخوان بزعامة ياسين من خلال توسيع الصفوف للحركة و تعدّد نشاطها داخل الجماهير جاءت أولاً و قبل كلّ شيء من الواقع الاجتماعي و الاقتصادي الصعب في قطاع غزة التي يعتبر معظم سكانها لاجئين من أصل قروي و قد حصل ، و إن تخرج جيلٌ كبيرٌ من الجامعات خلال سنوات السبعين و الثمانين و الذين أصابته حالة من (الإحباط) إلى حدّ كبير بسبب فقدان الأمل للتقدّم الاجتماعي و الاقتصادي خاصة تحت سيطرة الاحتلال (الإسرائيلي) .

هذه الخلفية المليئة بالتقاليد الإسلامية و ظروف العيش الصعبة و المحيطة من جانب ، و من جانب آخر الانفتاح نحو الحداثة كلّ هذا منح الخيار الإسلامي الطريق السهلة و التمرد على الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي للحياة تحت الاحتلال (الإسرائيلي) .

العلاقة بين الضفة و غزة :

إن التوحيد الجديد لجميع أرض (إسرائيل) الانتدابية و تحت السلطات (الإسرائيلية) بعد حرب 1967 قد مكّن من الاتصال المشترك بين سكان الضفة الغربية و قطاع غزة و بين مواطني (إسرائيل) العرب ، و بصورة سريعة فقد نشأ اتصال مع زعماء الإخوان المسلمين في قطاع غزة و بين نظرائهم في الضفة الغربية بهدف التنسيق و الفائدة المتبادلة ، فخبرة الإخوان الأوائل في عملهم السري له أهمية مهمة في تجديد النشاطات لمنظمة حركة الإخوان في الضفة الغربية ، و في سنة 1968 و بعد أن ترك زعيم الإخوان المسلمين في قطاع غزة إسماعيل الخالدي ، فقد أصبح ياسين الزعيم الرسمي من جانب مسؤولي "الإخوان المسلمين" على أنه زعيم الحركة في قطاع غزة ، و عمل على إحياء الحركة من جديد في القطاع خاصة التأسيس و تعميق نشاطات الدعوة داخل الجماهير الواسعة من خلال تعليم جيل الشباب .

و خلال عقد الستينات تشكّل الإطار المشترك و هو حركة "الإخوان المسلمين" الفلسطينية الموحّدة في الضفة الغربية و قطاع غزة . و ساعدت سياسة "الجسور المفتوحة" بين الضفة الغربية و الأردن بعد يونيو 1967 على تقوية العلاقات بين الحركة الموحّدة و حركة "الإخوان المسلمين" في الأردن ، و عبر التعاطف الواضح و القوي الذي تطوّر بين الإثنين عن الشفافية المتبادلة لعمق العلاقة المشتركة بين الأردن و بين الضفة الغربية ، و بالتنسيق مع الحركة الشقيقة في الأردن و التي معظم أعضائها من الفلسطينيين تطوّرت الحركة في المناطق التي تقع تحت السيطرة (الإسرائيلية) ، و مع مرور الزمن نشأت العلاقة أيضاً مع رؤساء التيار الإسلامي داخل عرب (إسرائيل) و أجريت زيارات متبادلة بهدف التعارف على القرى العربية في (إسرائيل) و قد خطب زعماء الحركة مثل الشيخ ياسين خطبة الجمعة في مساجد التجمّعات العربية في الجليل و حتى النقب ، إضافة إلى زيارات للشباب من قطاع غزة كجزء من الثقافة الوطنية (12) .

بدء إنشاء الجمعيات :

إن الانتشار الواسع للتيار الإسلامي في قطاع غزة أدّى إلى إنشاء جمعيات عثمانية من أجل إضفاء الصبغة القانونية للنشاطات الاجتماعية و الدينية "للإخوان المسلمين" و إن طلب الشيخ ياسين و رفاقه بإنشاء مثل هذه الجمعيات قد رفض عدة مرات من قبل الحكم العسكري حتى سنة 1970 و بضغوط من قبل أوساط إسلامية تقليدية خاصة من قبل "جمعية تحفيظ القرآن" برئاسة الشيخ محمد عوّاد على الرغم من موقف الحكم العسكري (الإسرائيلي) ، فقد أنشأت في 1970 الجمعية الإسلامية في مخيم اللاجئين الشاطئ و قد أنشئت هذه الجمعية كوسيلة للعمل الجماهيري و الديني و فتحت لها فروع في التجمّعات السكانية المهمة في قطاع غزة .

و كان الحدث الأكثر أهمية في مسيرة تأسيس حركة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة في سنة 1973 حيث أنشئت الجمعية الإسلامية (المركز الإسلامي) كجمعية تطوّعية لأهداف اجتماعية و ثقافية و التي بدأت عملها في سنة 1978 بتصريح من الحكم العسكري (الإسرائيلي) ، و أصبح المجمع الإسلامي مقرّ التنظيم و السيطرة لمؤسسات الدين و التربية الإسلامية في القطاع بفضل الشيخ ياسين و أصبحت الجمعية الإسلامية إحدى توجيّهاته ، و في سنة 1981 أنشأ المجمع الإسلامي "جمعية الشبان المسلمين" و تكون المجمع الإسلامي من سبع لجان : (الوعظ ، الإرشاد ، الرفاه ، التعليم ، الصدقات ، الصحة ، الرياضة و الإصلاح) .. و على الرغم من أن نشاطات الجمعية لم تشمل جميع أوساط "الإخوان المسلمين" و تمتّ من خلال صراع القوة على مصادر التأثير الاجتماعي مع التيارات و الجماعات الأخرى و كانت الجمعية التيار المركزي له من الناحية التنظيمية و من ناحية كبر حجم العمل .

أهداف الجمعيات :

و كانت عمليات المجتمع تتمحور في العمل الداخلي و ذلك من خلال التركيز على الأهداف البعيدة المدى بهدف تشكيل جديد للمجتمع الإسلامي و أصبح عمل المجتمع الإسلامي التأسيس الاجتماعي الواسع و الذي شمل إنشاء مجموعة من المدارس و الدوائر لتعليم القرآن بهدف تبليغ الدعوة ، و ركّز زعماء الحركة نشاطاتهم في عمليات اجتماعية و التطوّر الأخلاقي و إصلاح المجتمع بروح الإسلام و قيمه ، و رفضوا الثقافة الغربية و تمسّكوا بالتقاليد الإسلامية في ما يتعلّق في التعليم ، العائلة ، و مكانة النساء و وظيفتهن من خلال قلع جذور السلوكيات غير الأخلاقية التي تسرّبت نتيجة الحداثة مثل الانفتاح على الإباحية و النشاطات المختلطة بين الشباب و الشابات و الهدف من ذلك المحافظة على المرأة و تواضعها ، و أن مسيرة العودة إلى الإسلام تتم تدريجياً من خلال التعليم الشامل بدءاً بالأجيال الصغيرة حتى البالغين الذين تنقصهم الثقافة و التأهيل ، و وضع المجمع الإسلامي موضوع إعطاء الزكاة كوسيلة مركزية للتغلغل و الانتشار في المجتمع ، و قد أنشأ روضات للأطفال و المدارس و المكتبات و بنكاً للدم و العيادات الصحية ، و مراكز التعليم المهنية للنساء و النوادي الرياضية ، و العمل الواسع في جمع التبرعات للصدقات من أجل مساعدة المحتاجين و توسيع نشاطات المؤسسات الخيرية .

و هكذا تمّ بناء مجموعة من المساجد إلى جانب المراكز التعليمية الإسلامية ، و في الخدمات الاجتماعية أيضاً العيادات الصحية و الملاجئ اليومية و الوجبات المجانية ، و في سنة 1981 قدّمت لجنة الشؤون الاجتماعية

التابعة للمجمع مساعدات عن طريق ترميم ألف منزل معظمها في مخيمات اللاجئين الذين تضرّروا نتيجة عواصف الشتاء وأصبح المسجد مركز النشاطات للمجمع الجماهير الفلسطينية والتي سيأتيها يومٌ لتصبح (منبع) مصدر تجنيد للنشاطات وأعمال (العنف) . إن نشاطات المجمع الاجتماعية والتربوية لم تؤثر على الهيكل السري الذي تستند عليه حركة "الإخوان المسلمين" بخاصية "الأسرة" و "الشعبة" وهذه المؤسسات منحت عملياً "الإخوان المسلمين" موقعاً محمياً من السلطات (الإسرائيلية) .

ازدهار سريع :

و مع موافقة و سكوت (إسرائيل) ازدهرت الحركة بوتيرة سريعة ، المساجد الجديدة التي كانت تحت السيطرة الكاملة للمجمع ، و هكذا فقد حصل "الإخوان المسلمون" على تفوّق واضح على القوى الوطنية المنطوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية و ذلك لأن المسجد قد منحهم بيئة محمية نسبياً و بعيدة عن المراقبة من قبل السلطات (الإسرائيلية) و التي من خلالها تستطيع الحركة الإسلامية غرس جذورها و أن تحشد التأييد الجماهيري . و هكذا فقد تمّ مضاعفة عدد المساجد في قطاع غزة بين 1967 إلى 1986 ، فزادت من 77 مسجداً إلى 170 مسجداً حسب إدارة الوقف الإسلامي ، و حتى 1989 وصل عددهم إلى 200 مسجد و معظم هذه المساجد الجديدة كانت خاصة و غير مرتبطة بالأوقاف المؤسسة الدينية الرسمية في القطاع و التي تخضع للمراقبة من قبل الإدارة المدنية (الإسرائيلية) (14) .

أحداث طوّرت الحركة الإسلامية :

مجموعة من الأحداث التي حدثت في النصف الأول من عقد الثمانينات سرّعت من وتيرة تطوّر الحركة الإسلامية من بينها الثورة الشيعية في إيران إلى جانب التباطؤ في الاقتصاد لدول الخليج ، و تقليص الطلب للعمّال الأجانب بعد انخفاض أسعار النفط بعد سنة 1982 و التدهور الاقتصادي في (إسرائيل) في أعقاب أزمة السوق المالي في 1983 و السياسة (الإسرائيلية) المحدودة و المقيدة التي سرّعت وتيرة التدهور الاقتصادي و الاجتماعي في المناطق المحتلة ، كلّ هذا إلى جانب التوسّع الناتج عن التأثير الجماهيري و التي شجّعت قيادة المجمع للسيطرة على الساحة العامة من خلال الاستعداد المتزايد للمواجهة مع منافسيها المحليين سواء أكان من جانب التيار الوطني العلماني أو من جانب جماعات إسلامية . و عملت قيادات المجمع بأسلوب ممنهج من خلال إخراج المساجد من السيطرة و الإدارة الرسمية للوقف و وضع أوصياء عليها في بعض الأحيان عن طريق القوة و التهديد في وظائف الإمامة و الوعظ في المساجد التي تحت المراقبة من قبل قسم المقدّسات الإسلامية التابع للمجمع و حرصت على جعلهم يعملون في النشاطات الاجتماعية و التربوية و المسارح السياسية . و هنا نشير إلى أن أملاك الوقف في قطاع غزة ضخمة فهي تبلغ 10 % من الأملاك العامة في قطاع غزة ، أراض زراعية ، مباني و مؤسسات دينية ، توقّر العمل لمئات من رجال الدين ، أما المجمع الإسلامي فقد سيطر على المساجد و واصل قسم المقدّسات دفع أجرة الواعظين فيها (15) .

لجان الصلح :

و دخل المجمع في مجال آخر و الذي يعتبر من المجالات المهمة (بواسطة لجنة الصلح) حيث كان المجمع يتوسّط لتسوية النزاعات بين العائلات ، و هذا يتم في مجتمع تقليدي ذو روابط عائلية تحددها رابطة الدم مثل المجتمع الفلسطيني و يكون للتوسّط و التحكيم المتفق عليه يعتبر آلية العمل في تسوية النزاعات بين العائلات . فالقضاء العرفي يمنح العائلة التفوّق في حالة كونها أكثر قوة و كان للجان الصلح التابعة للمجمع التي هبّت للدفاع عن أبناء الطبقات الضعيفة و الفقيرة مما منحها قوة جذب داخل هذه الطبقات (16) . و لم يكتفِ المجمع بالنشاطات الاجتماعية داخل قطاع غزة ، حيث أنشأ علاقات دولية خاصة مع العربية السعودية التي منحت مساعدات نقدية واسعة للجمعيات و التنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط و خارجه و الذي مكّن مسؤولي المجمع من تطوير كوادر من الطلاب الفلسطينيين في الدول العربية بواسطة المساعدات النقدية الهادفة ، إضافة إلى المنح الدراسية في السعودية و خارجها لصالح طلاب من قطاع غزة (17) .

تأسيس جامعة الأزهر :

و كان عمل و نشاط "الإخوان المسلمين" في القطاع يهدف إلى السيطرة على الجامعة الإسلامية الأزهر في قطاع غزة ، حيث أنشئت الجامعة سنة 1978 كردّ على انسداد الطرق للطلاب الفلسطينيين من القطاع إلى جامعات مصر على خلفية الصدع و الخلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد زيارة السادات إلى القدس

مما أدى إلى زيادة عدد طلابها بسرعة و بأعداد كبيرة و تطوّرت الجامعة مع ازدياد أعداد الطلاب (4315 لسنة 1985) (18) .

1. Hobsbawm, Nations and Nationalism Since 1780, pp.67-73
2. تطوّرت خطة العمل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها - أنظر أبراهام سيلع "صلاحية دون سيادة - الطريق الذي سلكته منظمة التحرير لتحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح إلى التسوية السياسية".
3. عن طابق العمل و وسائل الصراع أنظر Homi K. Bhabha (DissemiNation: time, narrative and the margins of the modern nation), in his (ed.): nation and Narration (London :Routledge ,1994), pp.290-322
4. يهوشع فورات - من الاضطرابات إلى النمو للانتفاضة : الحركة الوطنية العربية الفلسطينية 1929-1939 (تل أبيب : شعب كادح 1978) ص 163 (Sheikh Izz al-Din - 171 Shay Lahman, in: Elie Kedourie and Silvia Haim (eds.), Zionism and Arabism in Palestine and Israel , (London :Frank Cass, 1982), pp.54-99
5. Ziad Abu Amr , Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza Strip (Bloomington :Indiana University Press 1994) p.3 حاييم لفنبرج : "الإخوان المسلمون" في أرض (إسرائيل) .
6. Amnon Cohen , Political Parties in the West Bank Under , Jordanian Rule 1948-1967 (Ithaca: Cornell University , Press ,1980) pp. 179, 228
7. Gilles Kepel , Muslim Extremism in Egypt :The Prophet and the Pharaoh (Berkeley :University of California Press ,1993), pp.36-69
8. أبو عمر صفحة 9 .
9. حماس الحقيقة و الوجدان (1990) الجزء 1 صفحة 3 - 4 .
10. إضافة إلى معناها الحرفي أصبحت كلمة الدعوة "للإخوان المسلمين" دستور العمل الاجتماعي و التربوي في مركز الثقافة الإسلامية و الرفاه الاجتماعي لدعم المحتاجين .
11. عاطف العدوان - الشيخ أحمد ياسين و حياته و جهاده (غزة : الجامعة الإسلامية 1991) صفحة 27 - 28 - 33 .
12. تطوّر الحركة الإسلامية داخل عرب (إسرائيل) , أنظر كتاب تومس مئير صفحة 29 و صاعد .
13. من بين الزعماء البارزين في المجمع الإسلامي علاوة على الشيخ أحمد ياسين , إبراهيم اليازوري , عبد العزيز الرنتيسي , محمد الوهار .
14. الجيش (الإسرائيلي) الإدارة المدنية , العمل الإسلامي في قطاع غزة صفحة 15 و 49 أبيبا شافي و روني شيك , حماس بين الإيمان بالله و (الإرهاب) (القدس كيتز 1994) صفحة 87-90 Michel-90
- Dumper , (Forty Years Without Slumbering : Waqf Politics and Administration in the Gaza Strip 1948-1987 , British Journal of Middle Eastern Studies , Vol.20,2(1993), pp.186,198
15. الجيش (الإسرائيلي) الإدارة المدنية العمل (الإسرائيلي) في قطاع غزة , صفحة 13 - 48 - 49 .
16. يفرج زيلبرمن "القانون السلوكي كنظام اجتماعي في منطقة القدس , الشرق الجديد - مجلد رقم 129 - 132 (سنة 1991) صفحة 70 - 93 .
17. الجيش (الإسرائيلي) - الإدارة المدنية - العمل الإسلامي في قطاع غزة .

الحلقة الرابعة

نماذج ومعضلات

السيطرة على الجامعة

وجاءت السيطرة الإسلامية على الجامعة الإسلامية 1985 على الرغم من تمويل الجزء الرئيس من ميزانية المؤسسة بأموال تتحكم فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وهذه الأموال كان مصدرها عبارة عن مساعدات من الدول النفطية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تفررت هذه المساعدة في سنة 1978 وخلال السنوات التي تلتها.

ومع تقليص المساعدات العربية لمنظمة التحرير طرأ تغيير كبير في ميزانية الجامعة التي تم تمويلها من مصادر خارجية مثل الحركة الإسلامية في الأردن، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي في السعودية، وهذه الحقيقة جعلت رجال الحركة الإسلامية في الأردن الذين عينوا مجلس أمناء الجامعة بصفتهم المسؤولين عن جمع الأموال من مصادر خارجية.

وهكذا أصبحوا الجهة الحاسمة في إدارة وتشكيل المؤسسة، وفي سنة 1983 حدث صراع السيطرة على الجامعة بين حركة فتح ورجال الحركة الإسلامية لصالح الحركة الإسلامية، وقد عين رئيس الجامعة الدكتور محمد صقر أحد رجال الحركة الإسلامية في الأردن، واستمرت رئاسته للجامعة لسنة واحدة وبعدها منع الحكم العسكري الإسرائيلي استمرار بقاءه في قطاع غزة، وكان هذا إنجازا مهما لياسين وخطوة إضافية نحو تجسيد (المجمع الإسلامي) في غزة على حساب التيار الوطني العلماني برئاسة فتح.

ومن هنا وصاعدا أصبحت الجامعة الإسلامية معقل النشاطات الإسلامية في قطاع غزة بفضل الحضور الكبير لأعضاء الحركة والسيطرة على ميزانية المؤسسة (1.2 مليون دينار في سنة 1986)، وفي يناير 1983 فازت الكتلة الإسلامية المتفرعة عن المجمع بنسبة 51% من أصوات الطلاب في الجامعة، وفي 1986 ازدادت نسبة التأييد لتصبح 61% وذلك على الرغم من الجهود التي بذلها التيار العلماني حيث توحد في قائمة انتخابية واحدة في محاولة لهزيمة التيار الإسلامي، وحافظ مسؤولو المجمع على الطابع الإسلامي للجامعة والتي تم تأسيسها بناء على الغالبية العظمى من الطلاب إضافة إلى العمال الإداريون وطاقم المحاضرين وانتمائهم للتيار الإسلامي.

وحول المواجهة بين التيارين فقد تجمع أنصار الحركة ضمن صراعهم ضد التيار الوطني لحركة فتح والجبهات اليسارية، ففي شهر نوفمبر 1984 أخذت هذه المواجهات طابعا عنيفا حيث وصلت الأمور إلى المواجهة الجسدية وفي سنة 1985 وصلت الأمور إلى حد المواجهات العنيفة داخل جدران الجامعة.

وفي بداية منتصف عقد الثمانينات أصبحت الجامعة مركز نشاطات المجمع في قطاع غزة وأصبحت التبرعات من المصادر الخارجية بمصدرها الإسلامي شريان الحياة المهم لمؤسسات " الإخوان المسلمين " بشكل عام (19).

العمل المؤسساتي

وفي حين أن " الإخوان المسلمين " في قطاع غزة قد طوروا ميولهم نحو الكفاحية والصرامة بسبب تأثرهم بالحركة الإسلامية في مصر والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والاحتفاظ والعدد الكبير من اللاجئين، وتميزت نشاطات نظرائهم في الضفة الغربية بصورة العمل التقليدي، لذلك كان دخولهم في نطاق العمل المؤسساتي والسياسي متأخرا نسبيا "فالإخوان " في الضفة الغربية كانوا جزءا من الحركة في الأردن وكانوا محسوبين مع النظام الهاشمي، ومن الناحية الاجتماعية فقد مثل " الإخوان المسلمين " في الضفة الغربية شريحة اجتماعية اقتصادية رفيعة المستوى أكثر مما هو عليه نظراؤهم في قطاع غزة، فالهيكل الأساسي للحركة يتشكل من التجار وأصحاب الأراضي وموظفين من الطبقة الوسطى، وشكلت العلاقات التعاونية التي تم نسجها مع مرور الزمن مع النظام الهاشمي في الأردن التي سهلت اندماجهم في

المؤسسات الدينية التابعة للوقف والمحاكم الشرعية، والذين كانوا تحت التأثير الأردني بعد 1967 وهذه المكانة أعطت لها إسرائيل الموافقة، وفي منتصف الثمانينيات كانت وظائف كثيرة في المساجد والأقسام التابعة للوقف الإسلامي في الضفة الغربية منوطة برجال "الإخوان المسلمين" ومن بين الزعماء البارزين في الضفة الغربية كان أحمد البيتاوي، وسعيد بلال، وحافظ النتشة، وبسام جرار، وجميل حمامي.

وإلى حد معين لتصور نمو النشاطات الاجتماعية والإسلامية في قطاع غزة أنشئ في سنة 1974 في شرقي القدس "جمعية الشبان المسلمين" والتي قامت بأعمال ونشاطات اجتماعية (ثقافية، تربوية، شباب ورياضة) بروح الإسلام، وخلال السنوات اللاحقة فتحت فروع أخرى للجمعية في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، ولكن ومع التغيير الواضح في أسلوب عمل وسلوكيات "الإخوان" في الضفة الغربية بدأ من نهاية عقد السبعينات نتيجة للتدفق المتزايد لطلاب قطاع غزة إلى جامعات نابلس وبيريزيت والخليل وذلك بعد أن أغلقت السبل أمام هؤلاء الطلاب للتوجه إلى جامعات مصر بعد تفجر الأزمة بين مصر ومنظمة التحرير.

التيار الإسلامي جامعات في الضفة

إن الانتشار الواسع للتيار الإسلامي في الضفة الغربية جاء نتيجة الزيادة في عدد الطلاب المحليين والذين أتوا من الريف التقليدي المحافظ، وظهر الأمر بصورة أكبر من خلال عدد الطلاب الإسلاميين المتزايد في جامعات الضفة الغربية، وبصورة عامة في مؤسسات ذات الطابع الوطني واليساري الواضح مثل جامعة بيرزيت، وفي بداية الثمانينات توصل التيار إلى المساواة في أحيان كثيرة في مجالس الطلبة أمام الكتل الوطنية المتحدة تحت ظل منظمة التحرير، وفي نفس الوقت لوحظ التسارع في إنشاء المساجد الجديدة وإغلاق قاعات عرض السينما وظاهرة العودة الجماعية للدين (20).

إن صعود قوة التيار الإسلامي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة جاء على ما يبدو نتيجة صعود اليمين المتطرف إلى السلطة في إسرائيل في 1977، وإن تغيير السلطة تسبب في الإسراع لعملية الاستيطان اليهودي وقد برز في هذا الأمر "جوش ايمونيم" صاحب الأيدولوجية الدينية، وأيضا زيادة الصراع على المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي، الأمر الذي أعطى دافعا دينيا على الصراع في المناطق المحتلة.

تعزيز الانطباع الديني

وتعزز هذا الانطباع الديني في عقد الثمانينات نتيجة عدة أحداث عنيفة في القدس والخليل ومنها قتل مسلمين في شوارع القدس على يد متطرف يهودي، والكشف عن محاولة التخريب في مساجد القدس 1984 ومحاولة الحركة السرية اليهودية في التخطيط لتفجير المساجد وتنفيذ عمليات القصف والقتل في الجامعة الإسلامية في الخليل.

مع أن الاندماج الكامل والرسمي بين الإسلام والوطنية الفلسطينية على شكله النهائي تم تبنيه مع اندلاع الانتفاضة، علاوة على ظهور شعارات إسلامية مدمجة بالوطنية على الخارطة الفلسطينية مع صراع عنيف على شعارات الكتل الإسلامية في الجامعات (21) بدأ "الإخوان المسلمين" في الضفة الغربية الظهور من خلال نشاطات عنيفة خاصة في نهاية سنة 1986 حيث دخل الإخوان في المواجهة مع اليسار واستعملوا العنف ضد المشتبهين بسلوكيات غير أخلاقية، وعلى الرغم من ظهور أصوات تنادي بالجهاد من قبل "الإخوان" في الضفة الغربية فقد عززت الحركة النظر إليها من قبل السلطات الإسرائيلية على اعتبارها غير قانونية وأيضا بعد اندلاع الانتفاضة (22) وتوافقا لما هي عليه في الدول العربية الأخرى المجاورة وذلك نتيجة تأثيرها بالثورة الإسلامية في إيران، فلم تبقى الصحوحة الإسلامية في أوساط الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية محدودة ضمن المجالات التربوية الاجتماعية، وبصورة سريعة فقد تطورت إلى مرحلة العمل السياسي وظهرت علامات في الحوار الجماهيري.

إن العودة للإسلام في الشرق الأوسط غذتها مجموعة أحداث كانت بدايتها الانهيار العربي العسكري سنة 1967 والتي كشفت عن ضعف الأيديولوجية العلمانية والاشتراكية، وعدم القدرة لمواجهة تحديات الواقع

الاجتماعي والسياسي في الدول العربية على الرغم من النجاح النسبي الذي حصل في الحرب العربية في شهر أكتوبر 1973، وكان هذا عصر النفط الذي على إثره ازدادت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وعمقت الشعور بالإحباط، وأدى إدراك الأمور من جانب المجتمع تجاه الأنظمة القائمة خاصة في الدول كثيرة السكان، إضافة إلى ظاهرة التطور في شتى المجالات الاجتماعية والمعنوية التي لوحظت في الحضارة الغربية، إلى خيبة أمل عبر طبقات واسعة خاصة بين المسلمين اليقظين والمتفكرين من أبناء الطبقة الوسطى والسفلى من العصريين والدينيين، وعززت من الميل الديني كعلاج من الضغوطات الاجتماعية ومصدر للأمل الشخصي والجماعي.

عودة سريعة للإسلام

لقد كانت عودة الإسلام سريعة نسبياً، في حين أن الفكر السياسي العلماني المسيطر، وخاصة الفكر الوطني للعالم العربي الذي حصل على كثرة من الشعارات والمصطلحات الإسلامية خلال سعيه في تجنيد الجماهير، وبهذا فإنه قد عبر عن المكانة الأولى نحو الأصالة لخطط الإسلاميين في حياة المجتمع والثقافات العربية (23) ومنذ بداية عقد السبعينات توغل الفكر الإسلامي تدريجياً إلى المركز (المنبر السياسي)، وأصبح الوسيلة الأولى نحو تعريف الشخصية الفردية والجماعية إضافة إلى تسخير وتجنيد الشرعية من قبل الحركات الاجتماعية والأنظمة السياسية، وقد عرض الناطقون باسم التيار الإسلامي وجهات نظرهم كاحتمالية تطبيقها على مستوى الفرد والجماعة في ظل التحديات المنظورة للمجتمع الإسلامي الداخلي والخارجي.

إن عودة الإسلام قد حصلت على دعم واضح من خلال السماح لها من قبل الرئيس السادات "للإخوان المسلمين" في بداية عقد السبعينات لتجديد نشاطاتهم إلى جانب المساعدات النقدية السعودية نتيجة الثروة البترولية، والهدف تشجيع وتطوير العمل والمؤسسات الإسلامية الجماهيرية في أنحاء العالم الإسلامي وأيضاً داخل التجمعات للمهاجرين المسلمين في الولايات المتحدة، ومنذ سنوات العشرين من القرن الحالي طلب الواعظون العودة للإسلام والسير على حياة الأجداد المسلمين الأوائل (السلف الصالح) والحديث عن مجموعة المؤمنين الذين كانوا حول النبي محمد كفكر مثالي للتقليد والمحاكاة لجميع المسلمين، وهذا المثال السلمي الوديع هو عبارة عن تجمع ديني وسياسي حيث مثلت به الشريعة (القانون الإسلامي) المصدر الوحيد لتوجه المؤمنين المسلمين.

فجماعة المؤمنين (الأمة) هي التي تحدد حدود الدولة الإسلامية من خلال اجتيازها وتخطيها الهوية القومية والوطنية، فهذا الطرح الشامل يساهم في التمييز المتعدد للحركات الإسلامية المتطرفة والتي عرفت منذ سنوات السبعين بميولها المتزايد داخل التيار المركزي لحاملي لواء التطبيق للقانون الإسلامي في حياة المجتمع والدولة وتعريف أهدافهم بمصطلحات وطنية داخل حدود الدولة إقليمياً من خلال المسالمة مع النظام الدولي للدول المستقلة (24).

إن أعمال ونشاطات الإسلاميين تمثل تنوعاً واسعاً للجماعات السياسية والحركات والأحزاب الاجتماعية والتي ترجع جميعها إلى المصادر الدينية فهي تختلف في تصنيفها لأولوياتها ومواقفها وجدول أعمالها السياسي وعلاقتها مع صفوة السلطات.

نظريتان للفكر الإسلامي

ويقول محققو الإسلام السياسي المعاصرون أن هناك نظريتان في الفكر الإسلامي للقرن العشرين: النظرية الثورية التي تنص على أسلمة المجتمع وأنه يتم الحصول عليها بواسطة تركيز الجهود في السيطرة على السلطة في الدولة وبعدها ممارسة الصلاحيات لتحقيق هذا الهدف من أعلى إلى أسفل مثلما هو عليه في إيران والسودان، وفي المقابل فهناك النظرية الإصلاحية التي تنص على إنشاء الدولة الإسلامية والتي هي عبارة عن ثمرة للعمل الاجتماعي السياسي الشامل والمتدرج والمتواصل من أسفل إلى أعلى (25).

لقد تم تبني الإسلام الإصلاحي على يد حسن البنا مؤسس حركة "الإخوان المسلمين" في مصر. وفي الأساس تميز طرحها بالتشديد على التعليم والوعظ والعمل الاجتماعي والجهادي من خلال النظر إلى التعبير التدريجي من أسفل الهرم وحتى مراكز القوة في الدولة، ومع ذلك لم يمنع من المنافسة السياسية الرسمية.

وفي سنة 1945 عرض نفسه للترشيح في الانتخابات البرلمانية في مصر وفشل، ومنذ أن لبست حركة البنا لباساً جماهيرياً عبرت عن نظريته حتى مقتله سنة 1948، وإن المحاولات في دمج النظرة الإصلاحية مع وسائل وطرق العمل الثوري داخلها العنف السياسي، فالتوغل إلى صفوف الضباط العسكريين وبناء الميليشيات المسلحة، كل هذه الوسائل أدت إلى المواجهة مع السلطة فالنظرية والطرح الإصلاحي الأصل لبنا أصبح نموذجاً للتقليد داخل الحركات المشابهة في الدول العربية، وهذا النهج ميز نشاطات "الإخوان المسلمين" خلال فترات معينة في مصر وبصورة متواصلة في الأردن والسودان، وذلك على خلفية العلاقات والتعايش والتعاون بينهم وبين الأنظمة في هذه الدول.

أما الإسلام الثوري والعنيف فقد مثله من خلال طرحه الثوري سيد قطب والذي تحدث عن الأنظمة الغير إسلامية ووصفها بالجاهلية (الجاهلية أي الفترة ما قبل الإسلام) وفي الواقع هو تفكير متعارض مع مبدأ السيادة (الحاكمية) لله، لذلك فإن هناك تبرير وواجب العمل الشرعي ضده بكل الطرق الممكنة.

رؤية سيد قطب

إن رؤية سيد قطب قد تشكلت في ظل الاضطهاد الشديد لجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر على يد جمال عبد الناصر منذ سنوات الخمسين وأصبح فكره من السبعينات فصاعداً مرجعاً للجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر وسوريا والجزائر، وأصبحت فكرة الجهاد في أوساط هذه الجماعات ضد الأنظمة غير الإسلامية أمراً دينياً مركزياً وعملياً (26) وهذه الفكرة الثورية العنيفة كطريق لسيطرة الإسلام من الأعلى وتحقيق حلم الخلافة الإسلامية، وقد تم تبنيها من قبل "حزب التحرير الإسلامي" فلسطيني الأصل منذ منتصف الخمسينات، وقامت هذه الجماعة بمحاولة الانقلاب عن طريق العنف في مصر سنة 1974.

غير أن الثورة الشيعية في إيران سنة 1979 والتي عبرت عن شعار النصر للنهج الثوري في الإسلام السياسي، وهي التي حركت الجماعات الإسلامية وخاصة الفلسطينية لتتجاوز الهدف الإصلاحي للمدرسة الفكرية لحركة "الإخوان المسلمين" إلى الثورة والعنف على أساس فكر سيد قطب ضد الأنظمة الإسلامية التي لا تطبق الشريعة وخاصة الأنظمة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية (27).

يعتبر التيار الإسلامي في أغلبه رافضاً لأعمال العنف التي يقوم بها المسلمون ضد المسلمين الآخرين وقد اعتبر هذا "حرب الأخوة" (بالفتنة) وهو تعبير يتعلق بالأسطورة القديمة حيث كانت هناك نزاعات وحروب بين مجموعات وحكام متنازعين في التاريخ الإسلامي حيث كان خلالها المعارضون يستخدمون العنف عن طريق استخدام قوة الإسلام السياسي.

ولكن استغلال العنف من قبل المسلمين ضد غير المسلمين في المواجهة العسكرية خاصة في الصراع العربي الإسرائيلي اعتبر أمراً آخر تماماً، ففي الثمانينات ارتفعت نسبة تجنيد المسلمين للحرب الدفاعية ضد أعداء الإسلام في أعقاب الاجتياح السوفيتي إلى أفغانستان واجتياح إسرائيل لجنوب لبنان 1982.

إن القضاء العملي للصراع المسلح الفلسطيني عن طريق إزالة مراكز القيادة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من لبنان على يد إسرائيل في سنة 1982 ومواصلة الوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان، مهدت الطريق لظهور مقاومة مسلحة لبنانية شيعية للاحتلال الإسرائيلي بمساهمة ومساعدة إيران الخمينية.

ومع انسحاب (إسرائيل) ل "الشريط الأمني" في جنوب لبنان سنة 1985 تم تفسيره على أنه تصديق للجهاد ضد الكفار الغازين لأرض إسلامية والتي جسدها التنظيمات الشيعية اللبنانية أمل وحزب الله (28).

إن التصور القائل بأن الإسلام ووجه بموجة من الهجوم السياسي من جانب غير المسلمين أدت إلى تفسير جديد من جانب متعصبي الإسلام حول ما يتعلق بمعنى الأمر الإسلامي لتوجيه الحرب المقدسة (الجهاد) ضد الغزاة إلى أرض المسلمين.

الجهاد في قائمة الأولويات

إن الجهاد للدفاع عن أرض المسلمين عاد ليصبح على قائمة الأولويات، وقدرت أوساط إسلامية متطرفة الجهاد على أنه فرض عين على كل مسلم، وهذا اعتراض على تفسير الحكام الذين يروا في هذا الأمر على أنه جماعي (فرض كفاية) أو أخذ إذن بالخروج من السلطات السياسية الأمر الذي أضحي تحد واضح أمام النظام الاجتماعي والسياسي القائم (29)، وعلى ضوء هذا التفسير فقد ظهرت عملية إحياء على شاكلة عز الدين القسام الذي أصبح جهاده الفردي ضد السلطات البريطانية في أرض إسرائيل في الثلاثينات مثالا لحركات المقاومة الفلسطينية خلال الجيل الحالي. العلمانية والإسلامية على حد سواء (30).

الإسلام الفلسطيني: ثورة أم إصلاح؟

من المؤكد أن وجود دولة (إسرائيل) إضافة إلى عوامل أخرى وقيام السلطة العسكرية المتواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل في 1967 دفع الإسلاميين الفلسطينيين وبصورة فاصلة نحو الثورة والعنف من حيث ترجمتها إلى الجهاد ضد إسرائيل، وفي الحقيقة فقد عمل الإسلاميون في المناطق المحتلة من خلال منهجين أساسيين وهما المنهج الثوري المفضل على النهج الإصلاح.

إن تبني التفسير الراديكالي المتطرف لفكرة الجهاد وجد تعبيراً في أوساط الإسلاميين الفلسطينيين الثوريين الذين دعوا إلى الجهاد الفردي ضد غير المسلمين الذين يهبطون أرض الإسلام، وحسب نظريتهم فإن الدفاع عن الأرض الإسلامية من الغزاة الكفار هي في الحقيقة الدفاع عن جميع المسلمين، فالنجاح السياسي أو العسكري للكفار ضد الإسلام في أي مكان من المحتمل أن يزرع الفتنة في الإسلام نفسه داخل المسلمين، وكان المتحدث الواضح لهذا النهج والذي حاول وضع الرأي الشرعي الإسلامي (الفتوى) وإن يستميل التأييد لعلماء الدين البارزين في الدول الإسلامية إلى جانبه هو الشيخ عبد الله عزام، الذي اعتمد على تفسيرات وأحداث تاريخية لأمر يحتذي بها وبذلك فقد رفع عزام من أهمية الجهاد على مستوى عالي من خلال الصبغة الدينية، وادعى عزام أن المقاومة المسلحة لغزو الكفار لأرض المسلمين هي واجبة حتى يأتي اليوم الذي ينجح به أناس بناء على رأيهم لملئ هذا الواجب بغض النظر عن المعايير والتقاليد والقواعد العامة، حيث يخرج الولد دون إذن أبيه والزوجة دون إذن زوجها والعبد دون إذن وليه (31).

ويعتبر عبد الله عزام من زعماء "الإخوان المسلمين" الفلسطينيين في الأردن الذي اثبت وفسر فتواه – التي تنص على أن الجهاد الدفاعي هي فرض على الفرد وتشمل جميع المسلمين – قتل عندما كان متطوعاً للجهاد في حرب أفغانستان في شهر نوفمبر 1989- وحول رأي عبد الله عزام فقد عرف هذا الفرض قبل ذلك في أفغانستان بسبب تمسك المتمردين المسلمين في إنشاء الدولة الإسلامية إضافة وضعها الجغرافي والاجتماعي الذي يسهل إلى مثل هذه الحرب (32).

لكن التفسير الإسلامي لعبد الله عزام حول ما يتعلق بأسبقية الجهاد بقي هامشياً، فالتيار المركزي في داخل أوساط المتطرفين الإسلاميين الفلسطينيين الذين يرفعون لواء الجهاد قد منح الأفضلية لساحة الصراع ضد إسرائيل من خلال الطابع الوطني الفلسطيني الواضح.

ومنذ بداية الثمانينات تبلور النهج الثوري في الإسلام الفلسطيني بإيحاء الجماعات الإسلامية في مصر حيث ازدهر جزء منها داخل "حزب التحرير الإسلامي" حيث نفذ من خلالها نشاط فلسطينيون عمليات عسكرية ضد النظام المصري بدءا من 1974 وتلقوا التشجيع من الثورة الشيعية في إيران، وكان فتحي الشقاقي المتحدث الأبرز للنهج الثوري الإسلامي والذي أصبح زعيم الجهاد الإسلامي قد دعا إلى وحدة الإسلام الشيعي والسني وتوحيد المسلمين من أجل تحرير فلسطين انطلاقا من الحرب المقدسة.

وقد تبنى هذا النهج الوطني الإسلامي أيضا رجال دين مثل الشيخ اسعد بيوض التميمي الملقب (أمير الجهاد) وهو زعيم الجناح الإسلامي بيت المقدس والشيخ عبد العزيز عودة وهو قرين الشقاقي وعمل في قطاع غزة وتأثر بالجماعات الجهادية المصرية، لكن المتحدثين باسم هذا النهج متنبهين إلى حالة التجرد والضعف للعالم الإسلامي مما عجل العمل السريع "هنا والآن"، فالحاجة للعمل الفوري جعلتهم يحددون عامل الأولوية والذي وضع الجهاد لتحرير فلسطين قبل كل حرب مقدسة أخرى، وقد تم تبني الإسلام الثوري من قبل "الجهاد الإسلامي" كوسيلة للتقدم بالصراع المسلح ضد إسرائيل وهي وسيلة لأسلمة المجتمع الفلسطيني (33).

تبني الخط الإصلاحي

وفي مقابل حاملي لواء ثورة العنف فإن التيار المركزي لحركة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة، والذي يتمثل في المجمع الإسلامي حيث تبني الخط الإصلاحي وتحفظ على أعمال العنف، ورأى زعماء المجمع في غزة أن هدفهم هو تغيير القيم الاجتماعية تدريجيا من الأسفل من أجل خلق حيز إسلامي، وهذا النهج من قبل رؤساء المجمع مر على ما يبدو من خلال السكوت الإسرائيلي على التعليم والتربية الإسلامية والوعظ الديني في سبيل إنشاء قاعدة اجتماعية دينية بزعامة المجمع، وعلى ما يبدو فإن ترجمة السلطات الإسرائيلية لهذا الأمر على أنه نوع من العمل الإسلامي الذي لا يشكل أي ضرر والذي ربما يتم استخدامه كتوازن ضد التنظيمات الوطنية التي تعمل في نطاق منظمة التحرير الفلسطينية (34) وفي حين أن "الجهاد الإسلامي" يتبنى الهوية الوطنية الفلسطينية المقاتلة، فإن التيار المركزي لحركة "الإخوان المسلمين" برئاسة المجمع الإسلامي عرف بطابع الشمولية التي حافظت على الإخلاص للكيان المجرد (الأمة الإسلامية) من خلال الرغبة الواضحة لمواصلة النهج الإصلاحي كاستراتيجية عمل مفضلة، خلافا "للجهاد الإسلامي" الذين موهوا زعماء المجمع الإسلامي بالحدود بين الدولة الإقليمية المصغرة (دولة قطرية) وبين جموع طوائف الإسلام (الأمة الإسلامية) والتمسك بالدين الكبير (الدين العظيم) بشرعه ونصه وهو القرآن (35).

حتى مجيء الانتفاضة فقد فضل المجمع العمل من خلال "الجهاد الداخلي" في أوساط الجماهير المسلمة على "الجهاد الخارجي" الموجه ضد إسرائيل والغرب، وهذا النهج تميزت به أيضا جماعات إسلامية صغيرة، عملت في قطاع غزة ومنها "السلفيين" (رجال الإسلام الأوائل) انطلاقا من مركزها في خان يونس و "جمعية الصلاح الإسلامية"، ومن وجهة نظر مؤسسي المجمع كان من الحاجة تأجيل الجهاد الخارجي حتى تقوم الدولة الإسلامية وتتحمل المسؤولية في ذلك، هذا إضافة إلى أن واقع وجود دولة إسرائيل هو نتيجة ترك المسلمين وابتعادهم عن الإسلام، وهنا وبعد أن تتم أسلمة المجتمع وتحقق الشريعة بكاملها، سوف يكون بإمكان المسلمين هزيمة إسرائيل، على الرغم من أن زعماء المجمع قد نظروا إلى إسرائيل على أنها عدو عقائدي ووطني (قومي) وكانوا يعتقدون أن الخيار العسكري لم يحن وقته طالما أنه لم يتم إكمال أسلمة المجتمع ولا يوجد استعدادات كافية للصراع المسلح، وهذا النهج جلب على "الإخوان" انتقادات شديدة من جانب المحافظ والجهات الوطنية لموقفهم السلبي لما يتعلق بالصراع المسلح والتعاون الظاهري بين الحركة الإسلامية والسلطات الإسرائيلية، وتأثرا بالانتقادات التي توالى على خلفية ازدياد وتيرة الصراع بين التيارات المختلفة على السيطرة والتأثير على الجماهير والمؤسسات في قطاع غزة، إضافة إلى ظهور "الجهاد الإسلامي" ودخوله ساحة العمل ضد إسرائيل واعتقال الكثير من شباب الحركة الإسلامية في السجون الإسرائيلية، كل ذلك سعد من ضغوط شباب الحركة على القيادة القديمة لتبني طرق العنف (36).

إن طابع الشمولية الإسلامية للمجمع الإسلامي انعكس من خلال العلاقات القوية التي سادت بين الحركة وبين المؤسسات الإسلامية في السعودية والأردن، وهذه العلاقات ساعدت المجمع على جمع التبرعات في الدول العربية المجاورة وتعزيز مكانة نشاط الحركة خارج قطاع غزة والضفة الغربية.

تعزيز النشاط الخارجي

إن الهدف من تعزيز مكانة نشاط حماس خارج المناطق قد ازداد في أعقاب الاعتقالات والإبعاد الذي نفذته إسرائيل ضد قيادة حماس في 1988 و 1989 الأمر الذي ألزم إنشاء قاعدة تنظيمية خارجية تهدف إلى زيادة المصادر النقدية وقوة المناورة السياسية للحركة وخلال الانتفاضة وما بعدها تبلور شكل وطابع العلاقة بين "الداخل" و "الخارج" في حماس وجاء مصدر الاحترام لزعامة الحركة من المناطق المحتلة في الخارج.

ونتيجة لذلك فقد ازداد وتصاعد الاعتماد في عمليات حماس في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة على التأييد والدعم الخارجي خاصة في الأردن.

على الرغم من السلوك المعقول في العلاقة مع إسرائيل فلم ينحى مسؤولي المجمع جانباً العنف في حساباته كوسيلة للاهتمام بالسلوكيات الإسلامية في الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة، خلاف لحركات إسلامية أخرى، لم يكتف نشاط المجمع بالوعظ والإقناع للالتزام بالإسلام فاحتاجوا إلى القوة من أجل إجبار الجماهير للحفاظ على حجاب المرأة ومنع انتشار وبيع المخدرات والمشروبات الروحية والأشرطة الإباحية، وقد استخدمت القوة بشكل واسع ومتكرر في الصراع السياسي مع معارضي التيار الإسلامي من الجماعات الوطنية خاصة اليساريون.

إن اتساع صفوف "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة خلال السبعينات عزز الطلب من زعمائها وبرئاسة الشيخ أحمد ياسين لممارسة التأثير على الجماهير من خلال اشتراك الإخوان في الجمعيات المهنية مثل (الطب، الهندسة، المعلمين، الطلاب) ولجان العمال والمننديات العامة الأخرى وذلك بهدف إبعاد التيار الوطني العلماني الممثل بحركة فتح من رئاسة هذه المؤسسات.

وفي يناير 1980 عرضت الحركة الإسلامية قوتها من خلال حرق مكتب "الهلال الأحمر الفلسطيني" المحسوب على اليسار في القطاع، وفي نوفمبر 1981 أجبر رجال المجمع بقيادة محمد الزهار إضراباً عاماً لنقابة الأطباء احتجاجاً على ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية، ومن هنا فقد توالى الصراعات بين رجال الحركة الإسلامية وبين فتح والتنظيمات الأخرى الأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية على مواقع التأثير وعلى برنامج العمل الجماهيري في القطاع، حيث كان الوسيلة الأساسية التي من خلالها فرض الإضراب في القطاعات المهنية والقطاعات التجارية والخدماتية بشكل عام، وفي 1993 اندلعت مواجهات عنيفة بين الإخوان وبين أعضاء الكتلة الوطنية في منظمة التحرير للسيطرة على الجامعة الإسلامية في غزة، وقد استمرت هذه المواجهات عدة سنوات، وفي منتصف الثمانينات أصبح المجمع ورجاله منخرطين أكثر فأكثر في الصراع السياسي للسيطرة على الشارع الفلسطيني وعلى تحديد نماذج سلوكية، كما وتكررت المواجهات العنيفة لرجال المجمع مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" صاحبة البرنامج الماركسي اللينيني (37).

مرحلة جمع السلاح

وعلى ضوء حرب لبنان فإن طرد قيادات وإخلاء مقرات القوة لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان أدى إلى تعزيز الاعتقاد لدى "الإخوان المسلمين" أن منظمة التحرير اقتربت نهايتها بسبب الإفلاس العسكري والأيديولوجي لها، وعلى ضوء هذه الخلفية تعززت الميول داخل زعماء المجمع الإسلامي لإعداد أنفسهم كبديل لمنظمة التحرير!!؟، فتطلب الأمر تغييراً هيكلياً والاستعداد لتبني طريق المقاومة العسكرية في الصراع ضد إسرائيل، وكخطوة أولية بدأ الشيخ ياسين بإعطاء أوامره بجمع السلاح وتوزيعه بين نشاط

الإخوان، هذه الاستعدادات اعتبرت من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في منتصف الثمانينات 1984 عندما تم وضع اليد على السلاح في بيت الشيخ ياسين والذي ادعى في دفاعه عن الأمر أن هذا السلاح أاعد من أجل الدفاع من جهة الجماعات الفلسطينية المنافسة وليس ضد (إسرائيل)، وحكم على الشيخ ياسين لمدة 13 سنة، سجن لكنه مكث أقل من سنة وتم إطلاق سراحه خلال صفقة التبادل للأسرى بين (إسرائيل) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة احمد جبريل سنة 1985 (صفحة جبريل) (38).

إن الكشف عن هذا التنظيم من قبل (إسرائيل) هو السبب الذي أدى إلى اتخاذ قرار من قبل الشيخ ياسين سنة 1986 على إنشاء الجهاز الأمني الذي أنشئ من أجل جمع المعلومات عن العملاء المتعاونين مع المخابرات الإسرائيلية، وإضافة إلى جمع المعلومات عن العملاء فقد أوكلت أيضا للجهاز الأمني جمع معلومات عن تجار المخدرات وآخرين لأن عملهم هذا يعارض قيم وأخلاق الإسلام (الزنا، مكتبات الفيديو، وهكذا) وذلك بهدف الجهاد الداخلي من أجل تطبيق القانون الإسلامي، إن الدرس الذي تم استخلاصه لعملية جمع السلاح من قبل نشطاء الدعوة الكبار - جاء من خلال تعبير صارم من قبل التنظيم الجديد ومن قبل نشطاء الدرجة الثانية الغير معروفين برئاسة الشيخ احمد ياسين بنفسه وقد سمي هذا التنظيم السري بمنظمة الجهاد والدعوة اختصارا (مجد) حيث انتشر بواسطة شبكة من الخلايا في جميع أنحاء القطاع، وبصورة سريعة بدأ التنظيم الجديد بأعمال عنف ضد من اشتبه بأعمالهم الغير أخلاقية وعمل على خطف والتحقيق مع الذين اشتبه بتعاونهم مع (إسرائيل).

وفي 1987 وضع الشيخ صلاح شحادة رئيسا لهذا التنظيم وهو أحد الواعظين الكبار والمسؤول عن الطلاب في الجامعة الإسلامية والذي أسس ووسع من نشاطاته داخل العاملين معه (39).

وخلال سنة 1987 تعزز الميول في أوساط الجيل الشاب "للإخوان المسلمين" للانخراط في العمل المسلح ضد إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى إنشاء حركات تحت مسميات مثل حركة المقاومة الإسلامية وحركة المرابطين على أرض الإسراء - السفر الليلي لأسطورة النبي محمد من مكة الى القدس - حركة الجهاد الفلسطيني التي أسست سنة 1983 - 1984 والجهاد الإسلامي (40).

إن الاضطرابات التي اندلعت في 9 ديسمبر 1987 في قطاع غزة جرفت إليها بصورة سريعة الجماهير نحو ثورة شعبية (انتفاضة) والتي أكدت مدى الطابع الشعبي للصراع العنيف في (إسرائيل) ونضوج الظروف الاجتماعية والسياسية لتحقيق ذلك في قطاع غزة والضفة الغربية.

أصبح "الإخوان المسلمين" في أزمة أيولوجية على ضوء عدم الإفصاح عن موقفهم للصراع والعنف ضد الاحتلال الإسرائيلي وتركيزهم على النشاطات التربوية والجماعية، وعلى ضوء زيادة العداء بين التيار الوطني العلماني وبين المجمع الإسلامي خلال السنوات التي قبل اندلاع الانتفاضة فقد توقع زعماء المجمع إمكانية رجوع منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح للعودة إلى مركز الساحة والقوة نتيجة المقاومة بعد ما اعتقد أنها قد غرقت وضعت وفي نفس الوقت لم يخفي زعماء المجمع التهديد من الميل لأوساط إسلامية لصالحها ولصالح الجهاد الإسلامي الناشط في عمليات العنف ضد (إسرائيل) خلال سنوات 1986-1987 والذي كان له أثر في تحريك المقاومة الشعبية.

هوامش

18. مكرر ص37.

19. مكرر ص 34-40-50

20. مكرر

21. الجيش الاسرائيلي - الادارة المدنية والعمل الاسلامي في قطاع غزة ص82-85-89 شافي شاكيد ص61-63-99.

22. مكرر ص 64-66-96-97.
23. Aziz al-Azmeh, *Islams and Modernities* (London : Verso, 1993), pp. 64-65.
24. James Piscatory , *Islam in a World of Nation-States* (London : The Royal. (Institute of International Affairs, 1983).
25. انظر - كيبيل ص 16-20.
26. Islam , Democracy , The State and the West: A Round Table With Dr. Hasan. Turabi , May 10, 1992 , Sponsored by the World and Islam Studies Enterprise and the university of South Florida , Committee for Middle Eastern Studies , p. 19.
27. اياد البرغوثي ، الاسلام والسياسة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (القدس : مركز الدراسات والابحاث 1990 ص 65 - 75 .
28. وجيه القطران " ثلاثة ازمنة لمشروع النهضة العربية والاسلامية " المستقبل العربي 120 (فبراير 1989 ص 4-24).
29. عبد الله عزام الدفاعة عن اراضي المسلمين اهم فروض العيان ، دار المجتمع 1987 صفحة 20-21 .
30. انظر على سبيل المثال : عبد الستار طويل ، الشيخ المجاهد عز الدين القسام ببيروت دار الامة للنشر 1984.
31. عزام صفحة 21-25.
32. مكرر صفحة 31-31.
33. الجيش الاسرائيلي الادارة المدنية - العمل الاسلامي في قطاع غزة ص 28-30 .
34. خلال سنوات 1967 - 1986 تضاعف عدد المساجد في قطاع غزة من (77 الى 150) ومعظم هذه المساجد الجديدة كانت خاصة ، الجيش الاسرائيلي ، العمل الاسلامي في قطاع غزة ص 15 .
35. علون " الجماعة الاسلامية " في الجامعة الاسلامية في غزة (1986) .
36. عدوان ص 109 - 111.
37. عدوان ص 89 - 91 - 137 .
38. الجيش الاسرائيلي العمل الاسلامي في قطاع غزة ص 48 - 51.
39. عدوان صفحة 125 - 128 .
40. بيان وزع في مساجد رفح وخان يونس في 8 يناير 1987 بتوقيع حركة المقاومة الاسلامية .

الحلقة الخامسة

الاتجاه للمقاومة

لقد كان الخوف مضاعفاً لضياح التأييد و التأثير لصالح حركة فتح و الجهاد الإسلامي الأمر الذي أجبر مسؤولي المجمع الإسلامي للاستجابة لضغوط القيادات الشابة لحركة الإخوان و الموافقة على تبني المسار النضالي الذي سوف يكون في نفس المستوى مع تطلعات الجماهير في المناطق .

لقد انبثقت الزعامات الجديدة من الطلاب و رجال المهن الحرة ، و قد أكسب هؤلاء الخبرة من خلال منافسيهم في المعسكر الوطني للصراع من أجل السيطرة على الجمعيات المهنية و المؤسسات العامة و تمثلت خبرتهم في تجنيد و تنظيم عمليات الاحتجاج و العنف حتى داخل جدران السجون (الإسرائيلية) حيث تأثروا من نظرائهم أعضاء التنظيمات المحسوبة على منظمة التحرير ، و مع اندلاع الانتفاضة كان هؤلاء الشباب و معظمهم من نشطاء المجمع الإسلامي على الاستعداد من الناحية التنظيمية و النفسية للدخول في الصراع المسلح ضد (إسرائيل) ، فلم يستطع زعماء الحركة الإسلامية الالتقاء خارج نطاق العمل السياسي على ضوء الثورة التي جرفت جماهير الشباب في الاشتراك بأعمال الاحتجاج و (العنف) ، و هذا ما بعث على الخوف من ضياح الجماهير إذا لم يتم إيجاد نطاق إسلامي يستجيب لتطلعات المكافحة و يتم توجيهه ضمن ميول و ارتباط متين مع حركة "الإخوان المسلمين" (41) .

إن القرار بإنشاء "حركة المقاومة الإسلامية" بعد وقت قصير من اندلاع الانتفاضة و حيازة السلاح لمحاربة "أعداء الله" عبّر عن ضرورة البقاء و النجاة و الاعتراف الذي تبلور في أوساط مسؤولي المجمع حول ضرورة مواكبة الواقع الجديد المكافح الذي سيطر على الشارع الفلسطيني .

و في نفس الوقت ظهرت نزاعات داخلية بين شخصيات حول مصالح و وجهات نظر أدت إلى حل بين النهج الإصلاحية ذات طابع عمل تربوي جماهيري ، و بين تيار صارم و مكافح ينادي بالردّ بالشدة في الشؤون العسكرية و السياسية .

لقد كان التعبير الأساسي للحل الوسط تنظيمياً "حركة المقاومة الإسلامية" حيث أنشئت في البداية كجسم منفرد عن الحركة الأم "الإخوان المسلمين" و ذلك من أجل قوة و حصانة و مواصلة العمل الذاتي للمجمع ، و في فبراير 1988 .

و عندما تبين دور هذه الحركة الجديدة في توطيد مكانة الحركة الإسلامية في المجتمع الفلسطيني على ضوء صعود و اتساع وتيرة الانتفاضة فقد تبنت "حركة المقاومة الإسلامية" اسم "حماس" ، و في مايو 1988 قامت حماس بخطوة إضافية نحو بلورة صورتها كهيئة و جسم مقاوم و مقاتل و الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإسلامية التي وصفت نفسها بالذراع القوي للإخوان المسلمين .

و هذا ما كان معبراً عنه في ميثاق حماس الذي أعلن عنه في شهر أوغسطس من نفس السنة و قد اعتبرت به حماس على أنها "شعبة من شعب لإخوان المسلمين" (42) .

الانطلاقة

إن إقحام "حركة المقاومة الإسلامية" إلى الساحة السياسية الفلسطينية مع نشر بيانها الأول في 14 ديسمبر 1987 على الرغم من أن البيان لم يحمل أي تاريخ ، و ذلك بعد خمسة أيام لاندلاع الإضرابات حيث عبرت عن الانضمام الجديد للوطنية الفلسطينية بصيغة إسلامية جديدة أدخلت الحيوية لفكرة التحرر الوطني الفلسطيني ، و هذا الظهور على الساحة جعل هذه الهيئة الجديدة تعرض نفسها على أنها حركة شعبية تستجيب لتطلعات الجماهير الفلسطينية في المناطق و القدرة على ضم الجماهير في صفوفها ، و مع إنشاء حماس فقد أعطى مسؤولي المجمع الشرعية للجهاد كوسيلة للتحرر و الخلاص الوطني و الإسلامي على حدّ سواء و بذلك فقد تمت الاستجابة للتغيرات و للضغوط الداخلية المتصاعدة مع اندلاع

الانتفاضة من خلال الاعتراف بمكانة الكفاح المسلح و دوره في تجنيد و تحريك الجماهير الأمر الذي أجبرهم على أخذ المبادرة و الأخذ بمميزات الثورة الشعبية .

و لقد كان ظهور حركة حماس عفوياً و تلقائياً و غير مخطط له سابقاً ، و في حقيقة الأمر ففي شهر يناير 1988 بدأ -بناءً على الأوامر الشخصية من الشيخ ياسين - بناء القاعدة التنظيمية في إطارها الجديد في الضفة الغربية و القدس ، و من أجل تنفيذ هذه المهمة و التي بدأت بنقل بيانات حماس من غزة و توزيعها في الضفة و القدس فقد أوكلت هذه المهمة إلى جميل حمامة و هو أحد موظفي مكتب الأوقاف في نابلس (43) .

و فيما بعد ادعى المتحدثون باسم حماس أن قرار الحركة "بالعمل المسلح" الإسلامي هو الذي أشعل الانتفاضة ، و بعد العمل الفعلي فقد استعد مسؤول الحركة استغلال الاعتراف و الاحترام للحركة كحركة جهاد وطني من أجل إعادة كتابة التاريخ للمجتمع حتى الانتفاضة و التي عرضت حينها على أنها الحقبة الضرورية للبناء و التحضير لقاعدة الكفاح المسلح ، لذلك فإن ربط بداية حركة حماس إلى الفترة التي كانت قبل ظهور منظمة التحرير و هي منذ ظهور الشيخ عز الدين القسام خلال سنوات الثلاثينات و حتى تشبث "الإخوان المسلمين" منذ سنة 1967 بمبدأ الحرب المقدسة (الجهاد) لتحرير فلسطين .

حماس و منظمة التحرير

إن إعادة كتابة التاريخ لحركة "الإخوان المسلمين" قبل الانتفاضة و دمجها بالصفة الوطنية ميّزت المنافسة السياسية المتصاعدة مع منظمة التحرير على تحديد جدول الأعمال و البرنامج الجماهيري ، و فوق كل ذلك ظهور الحوار الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع غزة في وقت الانتفاضة (44) .

إن الاشتراك العملي و الناشط لحماس في الانتفاضة شكّل تهديداً على سيادة منظمة التحرير و على سيطرته السياسية على الساحة الفلسطينية ، و هذا التهديد أصبح على رأس الادعاءات و الأقوال المتكررة لمنظمة التحرير على أن (إسرائيل) هي التي أتت و مهدّت لإنشاء حماس من أجل انقسام و إضعاف الانتفاضة و مكانة منظمة التحرير داخل الجماهير الفلسطينية ، و حتى قبل اندلاع الانتفاضة فقد وُجّهت حركة فتح انتقاداً على الحركة الإسلامية لأنها و حسب ما تدّعي فتح لا تساهم في العمل الوطني ، و قد ازدادت الانتقادات بين حركة حماس و فتح بصورة واضحة منذ بدأت حماس في المنافسة مع "القيادة الوطنية الموحّدة" و هي قيادة الانتفاضة في المناطق الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير "على تحديد جدول الأعمال أو البرنامج الجماهيري الفلسطيني مثل : إعلان عن الإضراب و أعمال الاحتجاج و (العنف) و استخدام وسائل الإعلام العامة مثل البيانات و خطوات استراتيجية مؤيّدّة للصراع ضد (إسرائيل) و التي تشمل الكفاح المسلح (45) .

و دفعت الانتفاضة المجتمع إلى استنساخ و ترجمة جزء كبير في سباقه التنظيمي و نشاطه الجماهيري للساحة الوطنية ، من خلال إنشاء هيكل تنظيمي جديد و هو حماس ، و حينها ركّز المجتمع على البرامج و المناهج الدينية لحياة الفرد ، أما الآن فإن التركيز على الانتماء الوطني للفرد و التزامه الجماعي ، مع العلم أنه حرص سابقاً على التربية و تقوية مستوى العائلة و الجماعة فقد خرجت الآن النواة المكافئة "للإخوان المسلمين" للعمل السياسي و (العنف) المنظم ضد (إسرائيل) من أجل الهدف المعلن و هو "إنشاء دولة إسلامية على جميع الأرض الفلسطينية التاريخية" ، و لم تنشأ حماس لتكون في مكان النشاطات الجماهيرية التي استمرت إدارتها من قبل المجتمع ، و لكن من أجل إتمامها ، و إن مرحلة الانتقال إلى أعمال (العنف) ضد السلطات (الإسرائيلية) مع اندلاع الانتفاضة أدّى إلى إنشاء تنظيم منفصل عن الهيكل الأصلي لحركة "الإخوان المسلمين" و ذلك من أجل الحفاظ على منجزاتها و الدفاع عن مؤسساتها الجماهيرية أمام ردّ (إسرائيلي) عنيف ، و ذلك من أجل تمكينها من مواصلة عملها لتوفير أجواء إسلامية .

فالانتفاضة أدت إلى تغيير في طابع العلاقات ، فالانفصال بين حماس و المجتمع أدى إلى تمويه الأمر ، و إن نجاح الفكر السياسي لحركة حماس مع مرور الانتفاضة أبرز أفضلية العمل الوطني و التركيبية الجماهيرية المدنية للإخوان المسلمين .

و في الأساس فقد ركّز مؤسس حركة حماس الشيخ ياسين على العمل المركزي للمجتمع في قطاع غزة ، و من هنا جاءت أهمية فهم هذه الهيئة لسلوكيات حماس للميل المتبادل الذي نشأ على المستوى المدني و بين المستوى العسكري و بين الطرح الإصلاحي و بين الذين يؤمنون بالردّ العملي و العسكري .

النواة الصلبة

إن " النواة الصلبة" لزعماء كلا التيارين للإخوان المسلمين – حماس و المجتمع – تكوّنوا في الأساس من شبّان في سنوات الثلاثين و من سكان مخيمات اللاجئين معظمهم على مستوى عالٍ من الثقافة و أصحاب مهنة حرة و قد عمل جزءٌ من هؤلاء في الوعظ الديني و من هؤلاء الذين برزوا كان الأطباء و الصيدلانيون – مثل عبد العزيز الرنتيسي و محمد الزهار و إسماعيل هنية ، و إبراهيم مقادمة ، و إبراهيم اليازوري ، و موسى أبو مرزوق - و أيضاً برز من بينهم المحاضرون و المعلمون و الموظفون – محمد شمعة ، عبد الفتاح دخان ، و سيد أبو مسامح ، صلاح شحادة ، خالد الهندي ، محمد صيام ، و أحمد بحر - أما المهندسون فهم عماد العلمي ، إسماعيل أبو شنب ، و عيسى النشار ، أما رجال الدين فهم عماد الفالوجي و محمد الصدر (46) .

من العروبة إلى الفلسطينية

إن تبني مبدأ الكفاح المسلح لتحرير فلسطين عن طريق الجهاد الإسلامي و حركة حماس و جعله محورياً أيديولوجياً في عملهم أرشد إلى مسافة معينة قامت بها التنظيمات الإسلامية نحو التصوّر الوطني لفتح ، التي كانت المسؤولة عن وضع نصوص الاستراتيجية الثورية الفلسطينية أواخر الخمسينات و بداية الستينات ، و جاءت هذه الاستراتيجية كردّ فعل على ضعف و وهن الدول العربية التي تجاهلت و رفضت بذل أيّ جهد عسكري لحسم الحرب مع (إسرائيل) و تحرير فلسطين ، و قد عبّر هذا عن بروز جهود لتحديد الأولويات الجديدة للعالم العربي و الدعوة إلى تحدي التصوّر المسيطر و الحاكم ، و قد مثل هذا التوجّه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي دعا إلى الوحدة العربية كشرط يسبق تحرير فلسطين ، و مع تأسيس منظمة التحرير في مايو 1964 فقد خرجت فتح و جماعات فلسطينية أخرى بالانقسام ضد أحمد الشقيري زعيم و مؤسس منظمة التحرير الذي كان على استعداد وضع فكرة "الكيان الفلسطيني" لخدمة الزعيم المصري جمال عبد الناصر .

و قد ادعت حركة فتح أن التمسك بحلم بعيد المدى للوحدة العربية الشاملة كمثل العلاج المعجز لـ "مشكلة فلسطين" هو تأجيل عملي للحرب ضد (إسرائيل) إلى موعد غير محدد و تشكّل خطراً نحو نجاح و قيام دولة (إسرائيل) و إنكار الهوية لعرب فلسطين ؛ فهي التي ستؤدي إلى التضامن و التكافل بين شعوب البلدان العربية نحو الوحدة و الإحياء العربي و هذا العالم يتطلّع بأجمعه إلى تحرير فلسطين و دون هذا التحرير – و تصفية الكيان الصهيوني – لن تقوم للأمة العربية قيامة أو مكانة (47) .

لقد أدى موقف حركة فتح إلى المواجهة بين "رؤية الدولة" للصفوة الحاكمة في الدول العربية التي أرادت أن تتجاهل المواجهة العسكرية مع (إسرائيل) قلقاً على أنفسهم و دفعوا ضريبة الكلام للقضية الفلسطينية ، و بين الثوريين الفلسطينيين الذين حدّثوا الحاجات و الأهداف الخاصة لجماهيرهم السياسيين بطلبهم البدء الفوري لحرب العصابات ضد (إسرائيل) دون الانتظار حتى تتوفّر الشروط الأيديولوجية للحرب الشاملة و الفاصلة حسب ما يدّعيه جمال عبد الناصر بصفته الرئيس و الكاهن الأكبر للقومية العربية .

و مع تحمّل مسؤولية المنقذ أمام العالم العربي بأجمعه من خلال حرب التحرير فقد طلبت فتح فرض رؤيتها على الدول العربية عن طريق توريط هذه الدول بالحرب ضد (إسرائيل) ، و هذا كان ضد رغبتهم (48) .

و علينا أن لا نفهم من ذلك أن حركة فتح مختلفة في نظرتها للوحدة العربية , لكنها رأت في ذلك نقطة قوة نحو التجنيد العربي الشامل و التعاون و التعاطي في الأمور العربية الفلسطينية و سعت إلى إلزام العرب بالصراع نحو تحرير فلسطين و هي القضية التي تقف على قائمة الأولويات ، و رغم ذلك فالمؤسسون القداماء للتنظيمات الفلسطينية رأوا في الصراع المسلح أمراً ليس ضرورياً نحو تحرير فلسطين و لكن وسيلة نحو بناء الأمة لخلق أفق يستطيع من خلاله الفلسطينيون التوحد دون النظر إلى ميولهم السياسية و الخلافات الاجتماعية أو الجغرافية (49) .

حماس تتبنى الجهاد

و قد تبنّت حركة حماس فكرة الكفاح المسلح من خلال جوهره الديني (الجهاد) و لم تبعد من حساباتها الهدف الإقليمي الذي صبغته بالأهمية الإسلامية : "من أجل رفع راية الله فوق جميع الأرض الفلسطينية"

هذا إضافة إلى أن حماس و كما كانت عليه حركة فتح لم تعتبر نفسها قادرة على تحرير فلسطين لوحدها لذلك فقد أضافت إليها القيم الإسلامية الشاملة و العربية و استخدمتها كنموذج طلائعي لصحوة العالم العربي و الإسلامي للعمل ضد الإمبريالية الصهيونية و ذلك من أجل إخراج العالمين العربي و الإسلامي من حالة الضعف و الهوان و الاستسلام لواقع الانحطاط ، و قد عرضت حماس قضية تحرير فلسطين و نهضة الأمتين العربية و الإسلامية للحوار الذي من خلاله وجوب الاعتماد المتبادل كلا الهدفين فنجاح الأولي يكمن بها نجاح الثانية (50) .

إن التحول في الاهتمام السياسي الفلسطيني من الحلم العربي نحو التصور الوطني الإقليمي قد حاز على زخم كبير بعد حرب 1967 و احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة من قبل (إسرائيل) لأول مرة منذ 1948 فقد أصبحت فلسطين الانتدابية بأجمعها تحت سلطة واحدة .

و أدت نتائج هذه الحرب إلى عسكرة الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة فتح و أصبح التغيير الهيكلي داخل الحركة التي حدّدت الهدف الاستراتيجي لها و هو تحرير فلسطين بكاملها عن طريق الكفاح المسلح .

هذا البرنامج أصبح أساس الفكر المشترك لجميع الكتل الفلسطينية و هذه التغيرات عبّرت عن اعتراف متزايد داخل أوساط الفلسطينيين بخاصة القومية الفلسطينية و ضرورة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولة عن قدرة و أهلية العمل المستقل على اتخاذ القرارات دون التدخل لأي اعتبارات أو أية ضغوطات عربية أجنبية ، و كلما تعزّز التصور الوطني الفلسطيني الخاص أصبحت أكثر تعمقاً داخل الجماهير الفلسطينية في الشرق الأوسط ، فإن قدرة الحركة الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تتأثر إلى حدّ بعيد من الاختلاف في الآراء للدول العربية فيما بينها و خاصة من الاختلاف بين الضرورات و الأولويات ، و هذه أمليت من خلال الطموح لدول "المواجهة" من أن ترجع بنفسها المناطق المحتلة التي فقدتها لصالح (إسرائيل) سنة 1967 و أيضاً بواسطة الدبلوماسية و المفاوضات و برغبة دول النفط للحفاظ على حالة الغنى التي أصابتهم .

منظمة التحرير و المفاوضات

إن مسيرة المفاوضات بين (إسرائيل) و بين جيرانها قد بدأت بعد حرب يوم الغفران التي أدت إلى إضعاف قوة العرب نحو الاهتمام و الالتزام بالأمور الفلسطينية ، و من الجانب الآخر تطوّر اتجاه واقعي داخل منظمة التحرير بعد حرب 1973 الذي تبنّى استراتيجية المراحل : إقامة دولة فلسطينية على كلّ جزء محرّر من أرض فلسطين – الضفة الغربية و قطاع غزة – كمرحلة و حل "مؤقت" و تأجيل تحقيق الهدف النهائي لدولة فلسطين إلى موعد غير محدد ، و أن التكيف للواقع المتغير المتشابه للتوجه الذي ميّز الدول

العربية أدى إلى إبعاد منظمة التحرير تدريجياً عن ميلها لحلم هزيمة (إسرائيل) و القضاء عليها ، لكن الانتقال من الحلم العام لتحرير فلسطين بحدودها الابتدائية إلى الهدف الإقليمي تعتبر تصغيراً لها ، وهذه الرؤيا الواقعية نابعة من القيود المحيطة نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي ، و أيضاً الإدراك المتزايد للاحتياجات الفورية للسكان الفلسطينيين في المناطق (51) .

إن الاستعداد و التسليم بالهدف المصغر لقيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين الانتدابية قد تعمق في أوساط التيار المركزي داخل منظمة التحرير بمرور السبعينات و مجيء الثمانينات غير أنها وصلت إلى مرحلة النضوج فقط بعد طرد منظمة التحرير من لبنان من قبل (إسرائيل) أولاً ، و بعد ذلك من قبل سوريا سنة 1982 و في 1983 .

إن فقد المساحة الجغرافية الإقليمية ذات الحكم الذاتي المحدود أدى إلى نقل مركز الاحترام و الأهمية الفلسطينية من الساحة العربية في المنطقة إلى الضفة الغربية و قطاع غزة ، و جاء هذا موازياً مع انكماش تطلعات منظمة التحرير و فقد قدرتها في إدارة الصراع العسكري ضد (إسرائيل) من أرض عربية .

و منذ حرب 1973 و بصورة أكبر منذ 1982 قرّرت بناءً على ذلك الأولويات و الأهداف لمنظمة التحرير من قبل السعي للدول العربية للتحرّر من نير الالتزام نحو القضية الفلسطينية ، و إن سعي الدول العربية لإخضاع القضية الفلسطينية لأهدافهم و الموقف المتصلّب للزعامات الفلسطينية حول مبدأ "استقلالية القرار الفلسطيني" التي كانت متعلّقة و قريبة من المواجهة العنيفة أحياناً للإدارات و المصالح الخاصة مع الدول الحدودية لـ (إسرائيل) (52) .

و تشابهاً لحركة فتح لعقد الستينات فقد قوّضت حماس و الجهاد الإسلامي البرنامج العربي لحلّ المشكلة الفلسطينية و الانتقال من الحلم العربي الإصلاحي الذي مثّله "الإخوان المسلمون" و عبّر عن نشاطه في المجتمع الإسلامي – إلى البرنامج الوطني الفلسطيني و استراتيجية للكفاح المسلح و ادعائهم أن الجهاد فرض على كلّ فرد ، لذلك فقد سارت حركة حماس و "الجهاد الإسلامي" بالعمل على خطى حركة فتح التي اعترضت على صلاحية جمال عبد الناصر في اتخاذ القرارات و التوقيت و طرق العمل ضد (إسرائيل) .

الانتقال التدريجي للحرب

و في سبيل فكرة الكفاح المسلح الشعبي الذي لا يحتاج قدرات كبيرة و من الممكن استخدامه دون الرجوع إلى الدولة أو مساندتها فإن الانتقال من النهج الإسلامي الشامل إلى شكل العمل الوطني المحارب كان تدريجياً و تأثّر بازدياد قوة الحركة الإسلامية في أوساط الجماهير ، و التحدي مع التيارات الأيدلوجية و الجماعات السياسية المتنافسة ، و فوق كلّ ذلك ضرورة الحفاظ على مستوى الانسجام بين برنامج العمل للإخوان المسلمين و بين تطلّعات و احتياجات الجماهير الفلسطينية .

إن ظهور حركة حماس كحركة صاحبة قانون (شريعة) منظم و بعد ثمانية أشهر من اندلاع الانتفاضة و بعد أن أصبحت الانتفاضة حقيقة واقعة و متواصلة فقد عبّرت عن إرباك تزامن مع التغيير الذي حدث داخل حركة "الإخوان المسلمين" و قد شعر بهذه الارتباكات مثلما ذكرنا سابقاً حتى قبل اندلاع الانتفاضة ، و قد أعلن عنها ضمن محاولات الدمج للهدف الوطني مع الإسلامي في نطاق الحركة المجاهدة المقاتلة بهدف تشخيص ردود الفعل للجماهير للانتقال و الاندماج بالصراع الوطني لتحرير فلسطين .

و تشابهاً لما كانت عليه حركة فتح حينها فإن قرارات مسؤولي المجتمع الإسلامي بإنشاء حركة جهاد وطنية فلسطينية لتشجيع المقاومة الشعبية ، لم تعد من أجل تحرير فلسطين من قبل (إسرائيل) ، و لكن من أجل بناء مجتمع على قدرة من الوعي الوطني لنفخ روح القتال و الشعور بالهوية و الافتخار بها (53) .

و مع إنشاء حركة حماس فقد سعى مسؤولو المجمع الإسلامي إلى جسر الهوة بين الوطنيات الفلسطينية و الإسلامية لادعائهم الذي فهم منه أن التقدم لأي واحدة من الاثنتين هو عبارة عن تعزيز و تجسيد للأخرى .

إن التحول عن تصوّر القومية لدولة إسلامية عربية و قومية إقليمية إلى دولة وطنية فلسطينية بحدود جغرافية محددة و الذي ميّز منظمات العصابات الفلسطينية في الستينات و "الإخوان المسلمين" في الثمانينات ، فقد وافق أحدهما الآخر للهدف نحو تعميق الشعور الوطني و الميل و الارتباط لجغرافيا محددة ، و هذا ما سيطر على الحركات ذات الطابع الوحدوي الإقليمي أو الإسلامي الشامل في الشرق الأوسط العربي بعد 1967 ، و هذا النهج كان ثمرة العمل نحو التجسيد و البلورة الداخلية للدول في المنطقة و اتساع البيروقراطية (التعقيدات الإدارية) و مؤسسات السلطة التابعة لها و توطيد أنظمة مركزية بزعامة رجال العسكر ، و كلما تمركزت النخب الحاكمة في السلطة فإن قدرتهم على الحصول و التصرف بالشعارات و القيم القومية العربية تكبر و تتعزز نحو التأويل و التفسير الذي يتناسب مع مصالحهم و تساعد على تقوية أطماعهم لتقوية الولاء للحكم و الدولة على حساب الهويات الإقليمية .

الجماعات العربية تدمج في الأنظمة

إن فعالية الجماعات القومية العربية المتطرفة – مثل التنظيمات الفلسطينية – قد قمعت بالقوة و أدمجت في النظام السياسي من قبل النخب الحاكمة الأمر الذي أدى إلى اختفاء عدد منهم أو دفعها إلى العمل بسرية ، و مع ذلك فإن قوة التطلع و الرؤية العالمية خاصة في أوساط الجماهير المرتبطة بالشعور نحو التعاون و التكافل المستمد من الإسلام و العروبة بقيت حجر عثرة أمام تطوّر الدول العربية كدول وطنية و شكّلت تهديداً دائماً بالقوة على حقهم في التصرف ككيانات مستقلة ذات سيادة ، و من هذا الاعتقاد فإن وضع إيران و تركيا – الإسلاميتان – تختلف إلى حد كبير بسبب هويتها الثقافية و الوطنية الخاصتين .

و في معظم الدول العربية فقد عانت المجتمعات الشرقية خلال الثمانينات من القيود المفروضة على التنظيمات و حرية التعبير فقد بقيت الساحة الداخلية شاغرة أمام الحركات الإسلامية التي ازدهرت بفضل شبكة المساجد و المؤسسات الدينية ، و بسبب اقتراب وسائل الإعلام من العمل في مجال الوعظ الديني (54) .

لقد تجذّر النهج خاصة بعد عجز الأنظمة العربية من إعطاء الإجابة المناسبة إلى المحن و الشدائد الاجتماعية و الثقافية و الضغوطات الشعبية المتزايدة من جانب الحركات الإسلامية على النخب الحاكمة و أدّت ببعض الأنظمة العربية مثل (الأردن ، تونس ، الجزائر و اليمن) إلى الاستعداد لتبني النهج المصري الذي مكن منذ السبعينات للديمقراطية المحدودة و المراقبة و أساس هذه الديمقراطية هو حرية التنظيم السياسي و مشاركة المؤسسات التمثيلية بصورة مؤقتة و جزئية حتى في السلطة .

فكلما ازدادت الإمكانية في العمل السياسي المنظم في نطاق القانون فإن الميل و التعاطي يزداد داخل التيار المركزي للحركة الإسلامية في استغلال هذا التوجّه في العمل السياسي لتحقيق القوة و التأثير ، من خلال الشرعية للدولة و حدودها الإقليمية باعتبارها ساحة في الحكم و حدود طلبهم و توجّههم بصورة أكبر نحو تطبيق شامل لقيم الإسلام في حياة المجتمع و الدولة (55) .

و هكذا فقد مهّدت الطريق نحو التعايش بين التوجهات الوطنية المحددة و المستندة على الدولة الإقليمية (القطرية) بهدف أسلمة المجتمع ، مع ذلك فلم ينصهر التوتر و العداء بين التوجهات الوطنية العلمانية و الدينية الإسلامية و قد واصلوا السباق الفكري و السياسي بين مندوبيهم السياسيين ، فالصراع بين المجمع الإسلامي و بين منظمة التحرير جرى في منتصف الثمانينات و هي فترة بروز الوعي السياسي الفلسطيني في قطاع غزة و الذي شكّل تحدياً لم يسبق له مثيل للزعامات الوطنية لمنظمة التحرير .

41. عن أسباب إنشاء حركة حماس ، انظر عدنان ص 138 - 137 الشراع لبنان 4 يناير 1993 .
42. برغوثي ، الأسلمة ص 77 - 79 .
43. Report S atloff ,Islam in the Palestinian Uprising , Policy Focus , the Washington Institute for Near East Policy ,No .7, 132-131 (October 1988),p.9
44. أنظر على سبيل المثال أحمد بن يوسف حركة المقاومة الإسلامية حماس ، خلفيات النشأة المسير (حركة المقاومة الإسلامية حماس خلفية النشأة و توجّهات العمل) (فیرت الینوی .ل.ت) ص 34 - 35 البرغوثي ص 80 - 81 .
45. ادعاء منظمة التحرير أن (إسرائيل) معنية بإنشاء حركة حماس ، أنظر شيف فيعاري الانتفاضة ص 237 و مقابلة مع سفير منظمة التحرير في الأردن عمر الخياط النهار , 18 يناير 1995 .
46. مؤسس حماس هم الشيخ ياسين ، إبراهيم الباروزي ، عبد العزيز الرنتيسي ، محمد شمة ، صلاح شحادة ، و عيسى نصار "حماس الحقيقة و الوجدان" الجزء الأول ص 6 عدنان ص 139 .
47. أنظر على سبيل المثال بند 14 الميثاق الوطني الفلسطيني (1968) .
48. يهوسباط هرکيبي ، فتح الاستراتيجية العربية (تل أبيب) ص 27 - 47 .
49. Yezid Sayigh , (The Armed Struggle and Palestinian Nationalism) , in:Sela and Moz (eds.), The PLO and Israel pp.23-35 .
50. ميثاق حماس ، بند 6 ، حديث الناطق باسم حماس ، إبراهيم العويس و الحياة 12 يناير 1993 .
51. وحيد عبد المجيد (محرر) الانتفاضة الفلسطينية : السياق التاريخي و القوة الفاعلة المسار و المستقبل (المستقبل العربي مجلد 11 مايو 1988 ص 8 - 10 .
52. عدنان ص 127 - 128 .
53. Bernard Lewis ,(Rethinking the Middle East),Foreign Affairs.(Fall,1992),p.115 .

حماس و منظمة التحرير الفلسطينية

إن التعريف الجديد لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية السياسية بأفكار إقليمية مقلّصة قد عزّز من الجدل الفلسطيني الذي اجتاز الجماعات الوطنية و الدينية ، و أدى ضعف الإمكانيّة للتنظيم في العمل العسكري ضد (إسرائيل) انطلاقاً من الدول المجاورة - نتيجة الواقع الإقليمي و الدولي الذي نشأ على ضوء حرب الغفران [حرب 73 - المترجم] ، و الذي أجبر منظمة التحرير على قبول حل لدولة فلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة إلى جانب (إسرائيل) - إلى زيادة الاهتمام بالمناطق المحتلة باعتبارها ثروة سياسية من الدرجة الأولى ، خاصة مع اكتشاف التدخّل و الحضور السياسي المتزايد لمنظمة التحرير عن طريق بناء المؤسسات في الضفة الغربية و قطاع غزة و التي بدأت بعد حرب الغفران التي تسارعت بعد حرب لبنان و طرد أفراد منظمة التحرير من لبنان و وصلت إلى ذروتها مع اندلاع الانتفاضة .

و على خلفية سيطرة منظمة التحرير على الساحة السياسية الفلسطينية ، و ارتفاع أسهم المجمع الإسلامي في قطاع غزة و التطوّر العام للتنافس مع التيار الوطني العلماني على قلوب الجماهير لتحديد توجيه المجتمع و السيطرة عليه من خلال المؤسسات و مراكز القوة الجماهيرية ، كانت مفاجأة و سابقة من حيث وضع التحدي أمام الزعامات الوطنية.

خدمات الجماهير

و كان البعد الإقليمي المحلي ذا أهمية خاصة بالنسبة للمجمع الإسلامي و الذي ركّز منذ بدايته على العمل الجماهيري المحلي من خلال تقديمه خدمات مدنية من خلال شبكة فعّالة انطلاقاً من القاعدة الاجتماعية و المساندة التبادلية و الهوية الأيدلوجية الاجتماعية الدينية ، و عملت هذه الشبكة كنظام لتقديم الخدمات غير المتوفّرة أو التي لم يوفرها الاحتلال (الإسرائيلي) .

إن الحاجة لهذه الخدمات المدنية قد ازداد خاصة منذ السبعينات التي تميّزت بالتدهور الاقتصادي في المناطق المحتلة على خلفية الأزمات الاقتصادية في (إسرائيل) و دول النفط و أيضاً من خلال سياسة الاستيطان المتسارعة في الضفة الغربية و قطاع غزة من قبل الحكومة (الإسرائيلية) و ترك الحكومة لمسؤولياتها اتجاه السكان الفلسطينيين ، فعلى ضوء هذه التطوّرات و نتيجة تدخّل منظمة التحرير ، ازداد الشعور نحو التنظيم المدني في أوساط سكان المناطق و التي تجسّدت من خلال إنشاء جمعيات محلية خدماتية اجتماعية (الصدقات و التعليم) و نقابات مثل (العمال ، المعلمين ، الأطباء ، النساء) بغالبيتها التي كانت محسوبة و مدعومة من قبل منظمة التحرير (56) .

و نجاح المجمع الإسلامي في قطاع غزة كان جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة الاجتماعية الأكثر اتساعاً ، و استثناءً لوجود تيّار غير فعّالٍ من الناحية السياسية و قد امتنع هذا التيار من الانتماء للتيار الوطني بقيادة منظمة التحرير .

و في ظلّ هذه التطوّرات تبين أن الازدهار التدريجي للمجمع كهيئة ذات نشاط ديني تفتقر للبعد لسياسي قد ساعدت على حشد قوة جماهيرية منعت من الشعور بالتهديد و الخوف من قبل المنظمات الوطنية التابعة لمنظمة التحرير بوصفها المسيطرة .

و كما ذكر سابقاً فقد أسّس مسؤولو المجمع الإسلامي للعمل الوطني و العسكري تدريجياً و أن الميل نحو تبني العمل بمضمونه الوطني و العسكري غذّاه الخوف من ضياع و فقدان الجماهير و التأييد الواسع من المؤيدين بسبب الثورة الشعبية ضد الاحتلال (الإسرائيلي) ، و أيضاً خوفاً من تعزيز مكانة منظمة التحرير ، فمنذ طرّد منظمة التحرير من لبنان أدى إلى إضعافها كثيراً من الناحية السياسية و العسكرية ، و فقدت مكانها كرمزٍ للمقاومة الوطنية الفلسطينية لـ (إسرائيل) ، فهذا الضعف و الانخفاض الحاد في الأعمال

المسلحة لحركة فتح التيار المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، و في أعقاب الطرد من لبنان و النزاع بين منظمة التحرير و سوريا كل هذا قد عزز الفهم داخل صفوف "حركة الإخوان المسلمين" أن منظمة التحرير قد اقتربت نهايتها لذلك فقد تبين ظاهرياً أن هناك إمكانية لأخذ عصا القيادة من منظمة التحرير للحركة الوطنية الفلسطينية لصالح الحركة الإسلامية .

تخلي المنظمة عن الميثاق الوطني

إن خيبة الأمل من منظمة التحرير قد تعمقت خاصة بعد تخليه عن مبادئه "الميثاق الوطني" على طريق التخلي عنه عملياً ، كما تبين أن هناك استعداداً لدى التيار المركزي لتبني حلّ لدولة فلسطينية إلى جانب دول (إسرائيل) .

و برزت هذه الأهمية الخاصة بعد الحوار السياسي بين الأردن و منظمة و منظمة التحرير في السنوات 1983 – 1986 حول القبول بقرار مجلس الأمن 242 في نوفمبر 1967 و إنشاء كنفدرالية أردنية فلسطينية و اشتراك مندوبين فلسطينيين من المناطق المحتلة في المفاوضات مع (إسرائيل) .

لقد تسبب الحوار مع الأردن إلى انقسام بين فتح و معظم شركائها داخل منظمة التحرير و عبرت عن تأكل و ضعف مكانة "الميثاق الوطني" كقاعدة أيولوجية مشتركة بين الائتلاف السياسي و الوطني الفلسطيني (57) .

و شكّل ظهور حماس مع اندلاع الانتفاضة كحركة مستقلة تدمج بين الإسلام و الوطنية الفلسطينية تحدياً لمنظمة التحرير و مكانتها و صلاحيتها الاستثنائية الوطنية ، و على خلفية هذا الأمر فربما يكون هناك صحة في ادعاء رجال الحركة الإسلامية أن إنشاء القيادة الوطنية الموحدة في يناير 1988 كان رداً من المعسكر الوطني العلماني كتحدٍّ بظهور حركة حماس (58) .

و في صيف 1988 أعطت الانتفاضة إنجازات حقيقية لمنظمة التحرير من خلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الجزائر و الذي خصص دعماً مالياً لمنظمة التحرير لتمويل اقتصاد الانتفاضة ، و في يوليو 1988 أعلن الملك حسين عن فك الارتباط مع الضفة الغربية و هكذا فقد مهدت الطريق أمام نشر المقترح السياسي لشخصيات فلسطينية من القدس و الضفة الغربية برئاسة فيصل الحسيني الذين طالبوا بالإعلان عن دولة فلسطينية مستقلة و إقامة حكومة منفى . في حين أن القيادة الوطنية الموحدة أعلنت عن مساندتها الكاملة لخطة فيصل الحسيني فقد أدانت حركة حماس هذه الخطة و وصفتها بأنها "طعنة في ظهر أطفال الحجارة" (59) ، إضافة إلى أن حماس قد أعربت عن احتياجها لإعلان الملك حسين حول ما يتعلق بقطع الارتباط الإداري للأردن مع الضفة الغربية و التي هدّدت على وحدة الحركة الإسلامية على كلا الضفتين (60) .

و صرح الشيخ أحمد ياسين بصورة علنية ضد الإعلان عن دولة فلسطينية و ادعى أن هذه الدولة ستؤدي إلى انقسام الشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج ، لكن الرد الأساسي لحركة حماس كان نصاً مغايراً فكرياً و سياسياً للاقتراح السياسي لمنظمة التحرير بصورة "ميثاق لحركة المقاومة الإسلامية" (61) .

وثيقة تأسيس حماس

و في شهر أغسطس 1988 و بعد ثمانية أشهر لتأسيس حركة حماس أعلنت الحركة عن وثيقة تأسيسها تحت اسم " ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)" و الذي احتوى على تجريد المبادئ الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير و صهرها داخل المعتقدات و الأفكار الإسلامية (62) .. و حسب ميثاق الحركة فإن حماس هي "حركة شاملة" و أحد فروع "الإخوان المسلمين" في فلسطين (البند الثاني) ، و قد دعت إلى تحدي "الميثاق الوطني الفلسطيني" التابع لمنظمة التحرير مع تأكيدها إلى ضرورة تغييرها بميثاق يحافظ على الثقة و الإخلاص دون التنازل عن المبادئ الوطنية الفلسطينية المتمسكة بأمر الإسلام و ميراثه التاريخي ، و أن ميثاق حماس عبارة عن تأكيد لشعار حركة الإخوان "الإخوان المسلمين" : الله غايتنا و الرسول قدوتنا و القرآن دستورنا و الجهاد سبيلنا و الموت في سبيل الله أسمى أمانينا (المادة الثامنة) .

و إلى جانب الأهداف الإسلامية الشاملة لنصوص إنشاء سلطة إسلامية لصراع محاربة الظلم و الضلال ، فقد نصّت أهداف الحركة السياسية الاستراتيجية على أفكار وطنية فلسطينية واضحة و تتركز في صراع من أجل تحرير الأرض الفلسطينية كاملة .

و قد اعتبرت أرض فلسطين على أنها أرض "وقف إسلامي مقدّس" و هي مقدّسة عبر الأجيال القادمة من المسلمين حتى آخر الزمان" .

و بذلك فقد أصبحت تشكل خاصية كاملة لا يمكن تجزئتها (البند الحادي عشر) لذلك فإن أي تنازل عن أيّ جزء من أرض فلسطين ممنوع حسب الشرع الإسلامي و تحت أيّ ظرف كان "لا يحقّ لأيّ دولة عربية بمفردها أو لجميع الدول العربية ، و لا يحقّ لأيّ ملك أو رئيس أو لكلّ الملوك و الرؤساء سواء أكانوا فلسطينيين أو عرباً ، (البند الحادي عشر) . و هذا البند في ميثاق حركة حماس و الذي يشدّد على التأكيد أكثر من أيّ إعلان من حيث منعه عن التنازل عن أيّ جزء من أرض فلسطين و لهذا يعود السبب بمسيرة مفهوم الإقليمية التي مرّت على الحركة الإسلامية بانتقالها من التصرّور الإسلامي الشامل للتصوّر الذي يميل إلى الوطنية الفلسطينية الواضحة (63) .

بين الوطنية و الشرعية

إن التناقض الأساسي بين الفكر الوطني الذي يكرّس استقلالية الدولة و بين الشرع و القانون الإلهي فإن مسؤولي حماس يرجعون الأمر من حيث صياغة الصراع الوطني انطلاقاً من الأفكار الدينية ، فالوطنية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مجموعة الولاء و الأوامر و هكذا فقد اعتبرت على أنها "حركة فلسطينية خالصة" و التي تعتبر الوطنية جزء من الإيمان الديني ، و خلافاً لحركات وطنية أخرى فإن ادعاء حماس الخاص الذي ينشأ من خلاله ارتباطاً بالمصادر المادية الإنسانية أو الإقليمية و أيضاً بالإيمان الروحي ، لذلك "لا يوجد في الوطنية أيّ شيء ذا أهمية أكثر من (الجهاد ضد العدو و التوحّد ضده) في حالة كون العدو يقف على أرض إسلامية ، (البند الثاني عشر) و الهدف منه هو رفع راية الله فوق كلّ شبر من أرض فلسطين (البند السادس) .

و بما أن فلسطين هي مشكلة إسلامية عامة فإن حماس تدمج بين الوطنية فيها مع الميثاق الديني ، و هي ترى بحرب العدو الذي يهدّد أرض المسلمين كفرض عين و أكثر قدسية على كلّ مسلم : الرجل ، المرأة و العبد (البند الثاني عشر و الخامس عشر) ، و أيّ حلّ سياسي للنزاع الفلسطيني يعتبر عملاً ضد الإسلام و من هنا فإنه ليس هناك حلّ للنزاع الفلسطيني (الإسرائيلي) إلا الجهاد .

إن تحرير فلسطين قد اعتبر بمثابة المهمة الملقة على ثلاث محاور مركزية و هي الشعب الفلسطيني ، الدول العربية و الدول الإسلامية و هكذا فقد تبنت حماس هاتين الفكرتين و اللتين تلقيان رواجاً في العالم العربي – الوطنية الضيقة [غير مفهوم الدولة العربية الشاملة القومية - المترجم] لدولة إقليمية (وطنية) و وطنية قومية عربية – و هي ذات القيمة من حيث الشرح الإسلامي حسب الأيدلوجية الخاصة بحركة حماس : فكلتاها ضرورية و لا يمكن الأمر بدونهما ، فالطابع المركزي للنظرة الوطنية لحركة حماس الذي اعتبر مشكلة فلسطين بأنها أمر عربي إسلامي ، و بذلك فقد مهّدت الطريق أمام حماس لتراقب و تحذّر من الانحراف الوطني العلماني لمنظمة التحرير و سواء أكانت النماذج المقبولة من العالم العربي أو من صفوف العالم الإسلامي (البند الخامس عشر) (64) .

و على الرغم من التشابه بين هذين التوجّهين ، يبرز الفرق بين المكانة التي أنيطت لهن من خلال واضعها ، فالميثاق الوطني الفلسطيني حدّد نصياً من خلال مصطلحات وطنية و مدنية قانونية ، و قد حدّد أحد بنودها و هو البند الـ (33) بالتفصيل أنه من الممكن تغييرها بأغلبية الثلثين من قبل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني و في المقابل فإن ميثاق حماس مرتبط بمبادئ و مواثيق مشبعة بالقداسة الدينية الأثرية ، دون وجود إمكانية للتغيير .

ميثاق حماس و ميثاق المنظمة

إن ميثاق حركة حماس يختلف عن ميثاق منظمة التحرير ، فميثاق حماس ينصّ على التقاليد الاجتماعية التي تشمل مسائل مثل مكانة المرأة و وظيفتها في المجتمع و الصراع الوطني و أهمية التعليم للجيل الناشئ و قيمه الدينية و مكانة النهضة و الأدب و شؤون الساعة التي تساهم في حملة التحرير ، و الالتزام و التعاون الاجتماعي الاقتصادي و مساعدة الضعفاء و الفقراء و حقوق الإنسان في المجتمع الإسلامي و العلاقة مع أبناء الديانات الأخرى .

و يعتبر ميثاق حماس مليئاً بالعلاقات التاريخية لما يتعلّق بالمواجهات المتواصلة بين الحضارة الغربية و الإسلامية ، و مكانة اليهودية و الصهيونية على أنها جزء لا يتجزأ و ربما مركزي ، و هجوم الغرب على العالم الإسلامي في العصر الحديث .

و قد فاقم ميثاق حماس من العلاقة المقابلة من خلال الأوساط العربية اتجاه اليهود من خلال تشجيعها لادعاءات لا سامية المستندة على "بروتوكول حكماء صهيون" بادعاء المؤامرة اليهودية الغامضة للسيطرة على العالم من خلال خطة محددة و بواسطة منظمات سرية تعمل من خلال هوية غامضة . (ملحق ب) .

و من الممكن الاعتقاد أنه و بسبب النزاع مع التيار الوطني العلماني و مواقفها المكافحة الراضية لسياسة منظمة التحرير و الرفض بإصرار أي حوار و تعاون مع منظمة التحرير و أي اعتراف به ، و سترفض مع مرور الأيام الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كهيئة وطنية شرعية ، لكن حركة حماس أعلنت أنها ستكون على الاستعداد التام للاعتراف بمنظمة التحرير إذا ما تبنت الإسلام كنظام حياة (البند السابع و العشرين) .

و في حالة عدم تبني منظمة التحرير للإسلام و تغيير طريقه السياسي و فكره العلماني ، فقد أظهرت حماس حرصها على قرابة الدم و الارتباط الوطني المشترك الذي يربط بين النشطاء الوطنيين من كلا الحركتين المتنافستين ، لذلك فقد أكدت حركة حماس في ميثاقها على القومية المشتركة في صراعهم ضد العدو (الإسرائيلي) و من أجل هدف واحد .

إن الحاجة للتعايش مع منظمة التحرير قد تمّ توضيحه و الإعراب عنه من حيث التاريخ الطويل لعصر الإسلام ، و الحاجة للامتناع عن حرب الأخوة (فتنة) .

إن سعي حركة حماس للوصول إلى مكانة سياسية مركزية و أخلاقية فلسطينية شاملة تدعو إلى تحدي منظمة التحرير قد جاء من خلال التعبير و العرض لأهداف استراتيجية بعيدة المدى إلى جانب أهداف عملية فورية ذات ارتباطات مباشرة مع الوضع و الحالة الجماهيرية السياسية الفلسطينية خاصة لما يتعلّق بالصراع من أجل تحرير فلسطين من نير الاحتلال (الإسرائيلي) ، و هذه الأهداف شملت المعارضة و المقاومة للاستيطان اليهودي في المناطق و سياسة الإبعاد و الاعتقال الإداري و السلوك الوحشي ضد المواطنين الفلسطينيين ضمن حياتهم اليومية من منع توحيد العائلات و تحرير المعتقلين و الأسرى و تخفيف عبء الضرائب عن كاهل السكان الفلسطينيين (65) .

معضلات حماس

إن تبني القيم و المفردات الوطنية الفلسطينية قد وافق الهدف الذي وضعه زعماء حماس لأنفسهم بأن يكونوا البديل الاجتماعي و السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ليصبحوا البديل الاجتماعي و السياسي لمنظمة التحرير حتى مع بذلهم جهداً لتواضع هذا الهدف لأسباب تكتيكية (66) .

إن طموح حماس لزعامة فلسطينية شاملة أجبرتها على السعي لتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني و قد أثبتت حماس أنها مصغية للحاجات الأساسية و للمشاكل اليومية لمختلف طبقات المجتمع و في نفس الوقت

فإنها تتخذ موقفاً واضحاً من المسائل الوطنية المتعلقة بمستقبل الجماهير الفلسطينية من الناحية السياسية و لمن هم يخضعون للاحتلال (الإسرائيلي) و من هم خارجه .

إن نقل مركز الثقل في الحركة الإسلامية الفلسطينية من العمل نحو البناء من قاعدة المجتمع الإسلامي إلى خطة العمل السياسي بأهداف وطنية من خلال وسائل معروفة من أجل التوصل إليها هي ظاهرة معروفة في تاريخ الحركات الأيدلوجية ، و كلما تركّزت هذه الحركات إقليمياً و جماهيرياً فإنه من المطلوب منها عمل برنامج عمليّ لحلّ المشاكل اليومية و توفير الاحتياجات الحقيقية ، و كلما اتخذت هذه الحركات قرارات في الشؤون اليومية فإنهم يتحملون المسؤولية لتتأجج هذه القرارات .

و منذ البداية فقد شكّل هذا نموذج للعمل الجماهيري للحركة الإسلامية ففي المجتمع الإسلامي و بعض الأحيان عند حماس شكّلت هذا القاعدة الأساسية لبناء قوة سياسية محلية , و شكّل أيضاً تعبيراً بالاعتراف الجماهيري كعنصر حاسم في بلورة الاستراتيجية و بناء قاعدة لمجتمع مدني ، و بقي هذا النهج حتى بعد إنشاء حركة حماس و حتى أن أهميتها قد ازدادت في أعقاب اتفاق أوسلو و إنشاء السلطة الفلسطينية .

تنوع الأعمال

مع أن الحركة الإسلامية هي سنّية فقد تنوّعت حماس بأعمالها بتناسب مع الحركات الوطنية من خلال بناء مؤسسات رسمية لتجنيد الجماهير ، و الحركات الإسلامية السنّية بأغلبها تنصّب في العمل من خلال النطاق الهيكلي للسلطة المتناقضة مع أساس المساواة و الانفتاح في التفسير القانوني لرجال الدين (العلماء) و لجماعة المؤمنين المسلمين (الأمة) بأجمعها ، فالعمل في نظام مفاهيم السلطة التي تهدّد النموذج المعياري و هي المرجعية الدينية المستندة على التبحر و التعميق و الاتفاق العام (الإجماع) عدم الاعتراف الرسمي من جانب جمهور المؤمنين ، و التي هي ذات أهمية من حيث القانون الإسلامي السنّي (67) و أن هذا الأمر معقّد خاصة بالأمور المتعلقة بالمسائل العامة و المسائل السياسية الواقعية و التي لا يحسمها الشرع الإسلامي بوضوح ، و بغياب و فصل الدين عن الدولة تصبح مسائل مثل هذه موضوع للتفسير الدينية خاصة و جماعية , الأمر الذي يضع احتمالات لانتهائية لإنكار الشرعية للمرجعية السياسية الرسمية من خلال استخدام تفاسير و تعاليل إسلامية للتقاليد القديمة التاريخية للفترة الإسلامية الكلاسيكية الأولى .

إن السعي للوصول إلى مكانة من السيطرة و القيادة الجماهيرية من خلال الوعود و الالتزام بتقديم المصالح الوطنية الفلسطينية الخاصة عن طريق التمسك بالإسلام قد وضع حركة حماس أمام معضلات صعبة ما بين الالتزام بالأوامر الدينية و ما بين متطلبات الواقع .

إن هذه الصعوبات قد أزجعت حركة حماس منذ ولادتها في بداية الانتفاضة و قد ازدادت هذه الصعوبات بصورة كبيرة بعد الاتفاق بين (إسرائيل) و منظمة التحرير في شهر سبتمبر 1993 و إنشاء السلطة الفلسطينية في غزة و أريحا في يونيو 1994 .

إن حقيقة القرار بإقامة حماس و جهودها للوصول إلى مركز المسرح السياسي الفلسطيني من خلال الاعتراف بتحسين مكانتها و تأثيرها داخل الجماهير الفلسطينية بالتنافس مع منظمة التحرير ، إضافة إلى السلطة الفلسطينية الأمر الذي اضطر حماس للتصرّف إلى حدّ ما من المرونة في العلاقة التي لا تقبل الصلح أو التسوية مع (إسرائيل) ، و لكن الاستعداد لتقبّل و التسليم مع الواقع ، هذا النهج من قبل حركة حماس قد ساعد في مواصلة عملها الجماهيري و امتلاك التأثير و تقوية مكانتها في المجتمع الفلسطيني ، و لكن تبني مثل هذه الاستراتيجية قد عرّض حركة حماس لخطر خاصيتها كمعارضة لمنظمة التحرير ، و السلطة الفلسطينية ، و زيادة هذا الخطر من خلال الانقسام في صفوف الحركة على خلفية أيدلوجية ، و إن فقدان هذه الخاصية و زيادة الخطر و عدم الاستقرار الداخلي ربما يؤدّي إلى تفتت الحركة من الداخل و التسهيل على السلطة الفلسطينية لقمعها بصفتها معارضة للسلطة .

الالتزام بالمبادئ

و على نفس المدى فإن التمسك و الارتباط بالنهج الديني ربما يضع التوتر و الشكوك ، فتبني مبدأ الشريعة المعلنة من قبل حركة حماس أشارت إلى ترابط منطقي "للتقاليد الكبيرة" لحركة حماس . و هكذا فقد عززت حركة حماس من التزامها و مبادئها في أوساط مؤيديها و معارضيهما على حد سواء .

لكن هذا التمسك المنطقي الذي لا يقبل التنازل لمبادئ الشريعة و كما هي عليه المعارضة المطلقة لمسيرة السلام ربما يؤدي إلى مواجهة مع تطلعات فلسطينيين كثر خاصة الذين في قطاع غزة و الذين ينتظرون الخلاص من الضوائق الاجتماعية و الاقتصادية و التحرر من نير الاحتلال (الإسرائيلي) ، و في نفس الوقت ربما يؤدي إلى زيادة طوفان سفينة حماس إلى حلبة من الزمن ، لكن ليس لديها الأمل الكبير بالوصول إلى شاطئ الأمان . و التبلور السياسي في مقابل ذلك يحتمل أن يؤدي إلى زيادة الأمل حتى لو كان الثمن هو التعرض للخطر الكبير .

ازدياد المعضلات

لقد ازدادت المعضلات لدى حركة حماس باعتبارها حركة وطنية دينية خاصة جراء تمويه و غموض الحدود الاجتماعية و الفكرية التي بينها و بين فتح التيار المركزي في منظمة التحرير الداعمة الرئيسية للسلطة الفلسطينية ، على الرغم من أن كلتا الحركتين تتمتع بجمهور واسع و متنوع من الناحية الطبقية الاجتماعية .

و قد استمدت كلتا الحركتين مؤيديهم بالدرجة الأولى من الطبقات الشعبية داخل الجمهور الفلسطيني و من أصحاب القيم الاجتماعية المنغرسه عميقاً بالتقاليد الإسلامية بصفتها الجماعية المتمثلة بطابع الانتماء التنظيمي غير الرسمي من الناحية السياسية ، و ربما أن حركة حماس مثلما هي عليه حركة فتح يتميزهم في القدرة على إعطاء تفاسير مفصلة عن الواقع للحدود الاجتماعية و الفكرية الذين من المتوقع أن يشكّلوا خطوطاً واضحة للفصل بينهم .

إن هذا التعبير في تمويه الحدود من الممكن أن نجده في إنشاء "سرايا الجهاد الإسلامي" الذين عملوا ضمن صفوف فتح في النصف الثاني لسنوات الثمانين و أن هذه الحدود المموهة هي التي أدت إلى الاعتقاد أن حماس و منظمة التحرير علاوة على تنافسهم فإنه يكمل كلاً منهما الآخر (68) .

كيف تغلبت حماس على المعضلات ؟

كيف تصرف حماس اتجاه المعضلات الداخلية الطارئة ؟ و كيف نجحت الحركة في التقدّم بمصالحها السياسية دون التضحية بمعتقداتها و وحدتها ؟ و كيف تأثرت بنماذج العمل التاريخي في الساحة السياسية ؟ و كيف فسرت الحركة الاختلاف بين الشرع الإسلامي – الوطني و بين السلوكيات العملية ؟ و إلى أي مدى نجحت في تبرير الانتقال في مكانتها للنزاع مع (إسرائيل) ، و موقفها من ناحية التشبث بدولة إسلامية على جميع الأراضي الفلسطينية و رفض تام لأي تنازل أو تسوية على جزء من الأرض و الانتقال إلى الفرضية الجذرية و المدروسة التي تضع احتمال إمكانية تسوية (إسرائيلية) – فلسطينية في المستقبل و هذه الفرضية مرتبطة بالانحراف و الميل على تعاليمها المعلنة ؟

إن المبدأ الذي أرشد على ردود حماس تجاه المعضلات استند على الاعتقاد أنه يجب قدر الإمكان تبرير الحاجة للحوار السياسي ، و إن الإدراك من خلال السكوت أو التعاون العملي مع منظمة التحرير بمصطلحات نموذجية – هي عمل صحيح – و هكذا يقلّ الخوف من أعضائها و مؤيديها من أن يتهموها بالانحراف عن الحلم النهائي و يقلّ الخطر نحو التمزق الداخلي و التفكك التنظيمي .

على كل حال فإن التسليم و التعاون مع منافسيها السياسيين الداخليين فقد حرصت حماس على أن تبقى لنفسها طريق العمل العسكري ضد (إسرائيل) مفتوحاً من أجل استخدامه من وقت لآخر كشهادة و فريضة واضحة و لا لبس فيها للتشبث بتعاليمها الوطنية الدينية .

إن تحليل السلوك السياسي لحركة حماس بحاجة إلى اختبار "ثلاثي" من حيث العلاقة المتبادلة بينها وبين الساحة الفلسطينية بمركزها منظمة التحرير و بعد ذلك السلطة الفلسطينية و يتم عن ذلك العلاقة بينها وبين (إسرائيل) .

و من خلال مناورتها بين هذين القطبين و هي المنافسة الداخلية و العدو الخارجي فقد أدمجت حماس بين المبادئ الأساسية مع التفسيرات السياسية الآنية و قامت بالفصل الواضح بين الحلم بعيد المدى و بين الاحتياجات ذات المدى القصير ، من خلال التمسك بتعاليمها المعلنة و المتساوية مع الاستعداد لليونة و المرونة السياسية و صور التكيف السياسي لمفهوم العنف الخاطي للرقابة و التعايش من خلال المفاوضات ، و الاندماج المنتظم في المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية حيث أصبحت علامات الاعتراف السياسي للمعارضة السياسية من قبل حماس .

و من أجل أخذ فكرة للمدى الذي أصبحت به هذه الأمور و الصور مستخدمة من قبل حماس علينا النظر إلى وزن و أهمية التيارات الفكرية و الأسباب الاجتماعية و الاعتبار السياسية التي شكّلت الاستراتيجيات المقاومة لحركة حماس ، إضافة إلى النظر بالتقدير إلى الاختبارات التي وقعت أمامها خلال نشاطها في أوساط سياسية نشطة و فعالة كانت قد تمرّست من خلال العمل ما بين (إسرائيل) و منظمة التحرير من أجل إنهاء حالة الحرب بينهما على أساس الاعتراف المتبادل و الحل النهائي السياسي بين (إسرائيل) و السلطة الفلسطينية .

الهوامش

56. هيلل فريش "من الكفاح المسلح للتجنيد السياسي" : تغيّرات في استراتيجية منظمة التحرير في المناطق المحتلة : جيلبر و آش ساسر (محررين) بعين الصراع : الانتفاضة ص 48 – 58 .
57. (أنس عبد الرحمن) القضية الفلسطينية بين ميثاقين : الميثاق الوطني الفلسطيني و ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) (الكويت مكتب بريد البيان 1989 ص 69 - 75) .
58. عدوان , ص 138 القيادة الوطنية الموحدة شملت فتح و الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين و الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين و الحزب الشيوعي .
59. بيان حماس 18 أغسطس 1988 .
60. بيان حماس 30 يناير 1989 , النهار (القدس) 15 أكتوبر 1992 .
61. القدس (القدس) 22 نوفمبر 1989 .
62. مقارنة موثقة بين الوثيقتين ، أنظر القضية الفلسطينية بين ميثاقين ص 23 – 65 .
63. Hillel Fricsh ,(The Evolution of Palestinian Nationalist Islamic Doctrine , Vol :Territoria A Universal Religion) Canadian Review in Nationalism , pp.51-53 (1994) 1-2, 21.
64. M.I.Kjorlien ,(Hamas in Theory and Pacitice) Arab Studies Journal , Vol . 1,2 (1993), p.4 .
65. برغوتي ألا سلمة ص 80 .
66. أنظر في الكتاب الفصل الرابع .
67. Islam , Democracy ,the State and the West ,p 19, Abu-I-ALA Mawdudi(Political Theory of Islam),in :John J.Donohue and John L .Esposito (eds), Islam in Transition : Muslim Perspectives (New York : Oxford University Press ,1982), p.254 .
68. برغوتي ألا سلمة ص 66 . عن ميول و ارتباط فتح بالإسلام , أنظر : Matti Steinberg , (the PLO and Palestinian Islamic Fundamentalism), The Jerusalem Quarterly , No. 52 (1989), pp.37-54 .

الحلقة السابعة

(من صفحة 78-90)

عنف موجه

جاءت حماس إلى العالم ضمن ظروف "تكون أو لا تكون" قد فرضت على مسؤولي المجمع الإسلامي وتحت ضغوطات الواقع في ظل المقاومة الشعبية، الأمر الذي عزز من نجاح منظمة التحرير بعد قطف ثمار الانتفاضة بواسطة هيئة إعلامية ودبلوماسية دولية، وهذه الأدوات والوسائل كانت غير متوفرة بالنسبة للحركة الإسلامية بصورة عامة ولحركة حماس بصورة خاصة.

وأشارت زيارة سكرتير الدولة شولتز (وزير الخارجية الأمريكي في حينه- المترجم) في بداية سنة 1988، وإعلان منظمة التحرير في شهر نوفمبر 1988 في الجزائر عن الدولة الفلسطينية المستقلة (استنادا إلى قرار 181 للأمم المتحدة في يوم 29 نوفمبر 1947 فيما يتعلق بتقسيم أرض فلسطين لدولتين يهودية وفلسطينية) وبداية الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ديسمبر 1988، إلى أن منظمة التحرير تقترب إلى أن تكون في مكان يؤهلها لتكون شريكا كاملا في مسيرة سلام الشرق الأوسط.

حماس تنافس المنظمة في الميدان

وخلافا للمنافسة المستمرة لحركة حماس مع "القيادة الوطنية الموحدة" على تحديد جدول وبرنامج العمل اليومي للانتفاضة، فإن هناك تهديدا على المستقبل السياسي " لحركة المقاومة الإسلامية " بسبب احتمالية أن يُعترف بمنظمة التحرير كشريك للجهود الجديدة نحو توطيد السلام، وإن التهديد بالقوة كانت المسألة الأولى في برنامج عمل حماس خلال فترة الانتفاضة الأمر الذي أثر بصورة واضحة على برنامج الحركة اليومي.

وعلى ضوء هذه الخلفية فقد خرجت حركة حماس بحملة دعائية نشطة ضد قرارات القيادة الوطنية الموحدة من خلال تبنيها للشعارات الإسلامية الأصلية بسعيها نحو نبذ وعدم أهلية جهود منظمة التحرير في الاندماج والاشتراك بمسيرة السلام من أجل التسوية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تبنت حركة حماس الكفاح المسلح ضد إسرائيل جنبا إلى جنب مع التمرد والعصيان المدني كأداة تستطيع من خلالها حماس منع أي تحرك نحو مسيرة السلام الإسرائيلية الفلسطينية وقد قصدت حماس بذلك لهدفين: ففي حين أن إسرائيل تستخدم أعمال العنف فقد استخدمت حماس منظومة دعائية شاملة ضد منظمة التحرير وضد القيادة الوطنية الموحدة حول استعدادهم للاعتراف بإسرائيل والتنازل عن معظم أرض فلسطين، ورغم ذلك ومنذ بدء الانتفاضة فقد أدركت حماس بحدود قوتها على الساحة الفلسطينية الداخلية والإقليمية وأهمية خطواتها حسب الاعتبارات للكلفة والفائدة (فالجهد) الحرب المقدسة ضد إسرائيل أخضعت لحسابات سياسية، وسياسة العنف الموجه (المحسوب) حيث أصبحت المكون الأساسي في الاستراتيجية السياسية لحركة حماس ومقاومتها اليومية.

أخلاق الجهادية

لقد تطلعت حركة حماس إلى إنشاء دولة إسلامية على جميع أرض فلسطين، وفي سبيل تحريرها عرضت لذلك عن طريق الجهاد وبنفس الدرجة من خلال الشعارات الإسلامية التي تستند إلى تعاليمها السياسية، علاوة على أن أرض فلسطين قد اعتبرت أرضا مقدسة إسلامية (وقف) للعالم الإسلامي بأجمعه، ويعتبر واجب الجهاد لتحرير فلسطين من الكفار فريضة على كل مسلم ومسلمة. وأشارت إلى أن الجهاد هو الطريق الشرعية الوحيدة لتحرير فلسطين بأكملها، وهكذا تبنت حماس نهج "الميثاق الوطني" لمنظمة التحرير لسنة 1968 التي اعتبرت أن الكفاح المسلح هو "الطريق الوحيدة لتحرير فلسطين" "كاستراتيجية وليس كتكتيك" لمنع إمكانية الحل عن طريق المفاوضات وسد الطريق أمام أي حل إقليمي.

وقد سعت حركة حماس لتوطيد شرعيتها من خلال الأهمية الدينية للكفاح المسلح ببعده الإسلامي (الجهاد) والتاريخي وعرضت حماس نفسها على أنها حلقة في سلسلة الجهاد ضد الصهيونية وإسرائيل للدفاع عن فلسطين بسبب كونها ملك إسلامي، وقد ربطت ضرورة الجهاد ارتباطاً وثيقاً بالولاء الديني: وأن التنازل عن جزء من أرض فلسطين بمثابة التنازل عن جزء من الإسلام، لذلك فإن الكفاح المسلح هو واجب ديني وهو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين بكاملها، إلى جانب عرض الجهاد على أنه حرب إبادة ضد إسرائيل، وقد واصلت الحركة تعليمات الجهاد الداخلية الفلسطينية كأداة للعمل على إلزام معايير اجتماعية وتقاليد إسلامية على المجتمع، الأمر الذي منح تعاليمها الشرعية وفرضها على الجماهير الفلسطينية.

وتماشياً مع خطى حركة فتح خلال السنوات الأولى التي دفع لواء التحرير والحرب الشعبية، فإن ضم وتبني فكرة الجهاد بالنسبة لحركة حماس تكمن فيه الفائدة وقد وجهه ضد التيار المركزي في منظمة التحرير.

"الكفاح المسلح" الذي دعت إليه حركة فتح كان لتحدي واعتراض تصورات جمال عبد الناصر حول توحيد العرب والاستعدادات المترتبة عليها حتى تستطيع قوات الجيش النظامي للعرب الدخول في الحرب ضد إسرائيل – وكان تفسير هذا عملياً هو عبارة عن تأجيل تحرير فلسطين إلى مستقبل غير محدد.

فقد رفضت حركة فتح هذه الفكرة من أصلها وعرضت مكانها أسلوب الحالة السابقة كاستراتيجية بديلة، وقد أعلنت عنها علناً عن طريق توريط الدول العربية في الحرب ضد إسرائيل وذلك ضد رغبتهم.

حماس تتبنى الجهاد

وإذا كانت فكرة حرب العصابات هي من نظرية حركة فتح وقد أعدت من أجل الوصول إلى إنجازات وقفزة نحو تحرير فلسطين، فإن تبني الجهاد من قبل حركة حماس جاء ضمن تعاليمه المتطرفة والتي هي فرض على كل مسلم وليس فقط مسؤولية السلطات الرسمية، وهذا ما كان قد وضع التحدي أمام منظمة التحرير التي عرضت إلى أن " دولة في الطريق " الفلسطينية وخاصة حركة فتح، وفي منتصف الثمانينات توقفت تقريباً تماماً عن أعمال العنف ضد إسرائيل.

إن تشبث حركة حماس بكل شبر من أرض فلسطين ومناداتها بفلسطين كاملة وقد عبرت عن هذا من خلال بياناتها ففي بيانها رقم 28 (ليوم 18 أغسطس 1988) تحت عنوان " فلسطين عربية من البحر المتوسط حتى نهر (الأردن): " إن للمسلمين الحق الكامل وغير المجزأ على فلسطين وعلى مر الأجيال في الماضي والحاضر والمستقبل.. ولا يحق لأي جيل التنازل عن أرض فلسطين المروية بدماء الشهداء فليكن مواصلة المقاومة والوقوف ضد المغتصبين مهما كانوا – حتى تحرير كل ذرة من أرض فلسطين بعون الله.

وفي بيان رقم 22 (22 يونيو 1998) "إن حربنا هي حرب مقدسة في سبيل الله حتى النصر أو الشهادة".

ومن وجهة نظر حماس فإنه من حق المسلمين إنشاء دولة إسلامية على جميع أرض فلسطين وهذا لا يبقِي أي مجال للمفاوضات أو أي حل سياسي مع إسرائيل.

وتعتقد حماس أن الجهاد ضد إسرائيل يعبر عن التطلعات والحاجات الماسة للشعب الفلسطيني، ولهذا النهج يوجد أمثلة من خلال بيانات حماس التالية: "تقطع كل يد ستتنازل عن ذرة رمل واحدة من فلسطين لصالح عدو الله.... الذين سيطروا على الأرض المباركة (13 مارس 1988)". "إن أي مفاوضات مع العدو هو انسحاب من الصراع (الفلسطيني) وهو انسحاب عن المبادئ واعتراف بحق المساواة بالقاتل المغتصب على أرض لم يولد بها.. الحكام العرب الذين يبذلون ويسعون للسلام الكاذب... ويتطلعون على

إسرائيل الموافقة على السلام "العادل" فنحن نرجو منكم أن تحاربوا مرة واحدة على الأقل " من أجل إثبات " أن لكم شجاعة عربية أو قوة إسلامية (بيان شهر يناير 1988).

وفي توجه بلاغي الى إسرائيل: ارفعوا أيديكم عن شعبنا ومدننا ومخيماتنا وقرانا فصراعنا معكم هو صراع عقائدي ووجودي (بيان دون تاريخ).

تبريرات واقعية

ولم تكفي حماس بادعاءات شرعية ولكنها اتخذت تبريرات سياسية "واقعية" بعدم شرعية أي محاولة للتسوية السياسية مع إسرائيل، فعلى سبيل المثال بيان رقم 28 إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة ولا تؤمن بالمفاوضات ولا بالسلام، فهي تواصل التهرب وبناء الكيان العسكري، واستغلال الفرص في الهجوم وكسر أنوف العرب.

فالعالم العربي غير ضعيف حتى يسعى إلى السلام، واليهود ليسوا أقوياء إلى حد تحقيق كل رغباتهم... وحتى متى تستطيع إسرائيل الوقوف أمام كل القوى.

وقد نسبت حماس لإسرائيل صفات شيطانية تعزز رفضها للحوار معها مثل: إسرائيل هي السرطان المنتشر.. الذي يهدد العالم العربي الإسلامي وحسب بيان آخر فإن اليهود إخوان القردة، قاتلي الأنبياء، ومصاصي الدماء، ومثيري الحروب. والإسلام هو فقط من يهزم اليهود ويدمر أحلامهم (يناير 1988).

حماس تستعين بالتاريخ

وقد اعتمدت حماس في أعمالها على شخصيات وأحداث من التاريخ الإسلامي للتأكيد على الطابع الديني للنزاع مع إسرائيل، وعلى نفس المستوى ومن أجل الحصول على صلاحية لموقفها القوي (الثبات، الصمود، التمسك) وإيمانها بالنصر النهائي للإسلام مهما كانت الصعوبات التي ستواجهها الأمة الإسلامية.

ومن أجل إعطاء الصلاحية لادعائها بالنصر المستقبلي على إسرائيل فقد اهتمت بيانات حركة حماس خلال عدة فرص بالانتصارات التاريخية التي أحرزها المسلمون في حروبهم ضد أعداء الإسلام خلال سيطرتهم على فلسطين وذلك من خلال الإشارة إلى أسماء أبطال هذه المعارك: جعفر بن أبي طالب، الذي حارب البيزنطيين في معركة موته، خالد بن الوليد، قائد معركة اليرموك (636) والذي لقبه محمد (عليه السلام، المترجم) "سيف الله.

صلاح الدين الأيوبي الذي انتصر على الصليبيين في معركة حطين (1187) وحرر القدس، السلطان المملوكي بيبرس الذي هزم المغول في معركة عين جالوت (1260).

قضية خيبر التجمع اليهودي الغني في الجزيرة العربية الذي رفض دعوة الإسلام، دين محمد عليه السلام، واصبح رمزا للتمرد والخيانة اليهودية لله ونبيه حسب الشرع الإسلامي، وقد ظهرت هذه القضية من جديد عن طريق حماس بهدف التنظير في الصراع ضد إسرائيل، وقد احتل النبي وأنصاره خيبر سنة 628 وسمحوا لليهود بالاحتفاظ بأرضهم مقابل التزامهم بدفع نصف حصادها غلالها (1) ويقول التاريخ الإسلامي إن يهود خيبر خانوا النبي عندما قدموا له لحما مسموما من أجل قتله.

وقد أشار الكثير من بيانات حماس الى دعوته: "الله أكبر لقد جاءت خيبر، الله أكبر الموت للمحتلين".

ومن خلال التنظير إلى الفترة الأولى للإسلام عرفت حماس المسلمين الصامدون في البلاد على أنهم مقاتلو الحرب الدينية (مجاهدين) والصامدون في الجبهات على أنهم (مرايطون - وهم المسلمون الذين يتمركزون في أطراف البلاد الإسلامية من أجل الدفاع عن الحدود، وقد اعتبر هؤلاء أنهم المنفذون لأوامر

الدين , وان ارض فلسطين هي ارض (الرباط) للعالم الإسلامي وللتأكيد على الطابع الإسلامي لأرض فلسطين في الماضي والحاضر من خلال الدعاية من أجل إنشاء دولة إسلامية في فلسطين, وقد تجاهلت التواجد المسيحي داخل المجتمع الفلسطيني, والتقرب والانفتاح الواسع للمسلمين خارج فلسطين, في حين أن منظمة التحرير رأت في هذا النزاع مع إسرائيل انعكاس وطنيا غير ديني وواقعي وقد رأت حماس بأي حل سياسي مستند على تنازل انتهاك مضاعف للثوابت الإسلامية ويؤدي إلى انتهاك مكانة فلسطين بصفتها وقف إسلامي, وانتهاك مبادئ الإسلام للحرب الدينية ضد الغزاة الصهاينة, وقد حددت حماس أن مسيرة السلام لم تأتي إلا لاعطاء الشرعية "للكيان الصهيوني" وتمهيد الطريق أمام تعزيز سيطرة الغزاة الغرباء على أملاك المسلمين والعرب.

اختلاف المواقف

اختلاف المواقف بين حماس والقيادة الموحدة حول الدولة الفلسطينية والمسيرة السياسية أدت في بعض الأحيان إلى الاحتكاكات وقد ازدادت هذه الاحتكاكات كلما عززت القيادة الوطنية الموحدة مساندتها للحل السلمي وكلما تزايد النشاط الدبلوماسي لمنظمة التحرير, وبالتزامن مع نشر ميثاق حركة المقاومة الإسلامية في شهر أغسطس 1988 فقد امتنعت حماس عن التنسيق مع القيادة الوطنية في ما يتعلق بأيام الإضرابات والاحتجاجات, لذلك فقد هاجمت القيادة الوطنية في بيانها الصادر في 6 سبتمبر 1988 والذي يحمل رقم (25) هاجمت دعوة حماس للإضراب العام لمدة يومين في موعد مغاير ووصفته بأنه إهانة وضربة لوحدة الصفوف وأنه انحياز لإسرائيل, وقد دانت القيادة الوطنية أعمال العنف ضد من لم يلتزموا بدعوة حماس للإضراب, ولم تتأخر حماس في الرد وأعلنت في بيانها رقم (30/5 أكتوبر 1988) الدفاع عن موقفها وحدد البيان: إن اليهود ومؤيديهم يسعون إلى شق الصفوف وتغذية الصراع بيننا عن طريق بث الإشاعات بأنها تسعى إلى أن تحل محلهم, وردا على هذه الإشاعات السامة ندعو الشعب إلى قراءة ميثاق حركة المقاومة الإسلامية من أجل التعرف عليها ودراسة أهدافها, وإن المنافسة هي من خلال المواجهة ضد العدو (الإسرائيلي) من أجل إيقاع أقصى الضربات به. ونحن نؤكد على أننا مع وحدة الصفوف وضد التمزق ومع كل من يعمل بإخلاص لتحرير فلسطين بأجمعها, ونحن ضد التنازل حتى عن موطن قدم من أرضنا التي روتها دماء أصحاب النبي وتابعيه.

وقد ازداد التوتر بين حماس والقيادة الوطنية الموحدة في أعقاب اجتماع "المجلس الوطني الفلسطيني" والذي أجري في الجزائر في منتصف شهر نوفمبر 1988, وفي هذا الاجتماع أعلنت منظمة التحرير عن إنشاء دولة فلسطينية بالاعتماد على قرار 181 للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 ودعت إلى تقسيم ارض إسرائيل (فلسطين) الانتدابية إلى دولتين يهودية وعربية, وفي بيان 29 (20 نوفمبر 1988) وتحت عنوان "فرحة الدولة الفلسطينية" توجهت القيادة الموحدة:

" إلى عدد من الأساسيات والدعوة إلى تفضيل المصالح الوطنية والاقتصادية لشعبنا... على المصالح الحزبية لهم... وان يتوقفوا عن الكشف عن الأمور السلبية إذا أرادوا أو لم يريدوا فهذا يخدم مصلحة العدو, وعليهم استنتاج النتائج والعبر من الاحتفالات الجماعية... التي أعلنت عن الدولة (الفلسطينية) وعبرت عن التمسك العميق لقيادتنا الشرعية وممثلها الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية, ولم نتأخر في صهر جميع القوى المخلصة في بوتقة المقاومة بقيادتها الوطنية الموحدة.

وردا على ذلك فقد أعلنت حركة حماس في بيان رقم 31 (27 نوفمبر 1988) انها ضد شق الصفوف والتي من الممكن أن تكون نتيجة دس بيانات نشرها الاحتلال (الإسرائيلي) من أجل شق الصفوف والضغط على التيارات المختلفة فعلى الجميع الحفاظ على وحدة الشعب وان لا يعيروا اهتماما لمحاولات العدو فصل العائلات والتيارات الفكرية.

ردود فعل حماس على اتهامات القيادة الوطنية الفلسطينية تعبر عن ميولها للمعسكر الوطني, ومن جانب فإنه لم يكن لحركة حماس أي فائدة في تأجيج الخلافات مع القيادة الوطنية من أجل منع المواجهة وان حدوث مثل هذه الأحداث هو إخفاق للمقاومة ضد إسرائيل ومن جانب آخر فلم تلتزم حماس بالتوقف عن مواجهة العدو في المستقبل إذا ما وافقت على ذلك القيادة الوطنية الموحدة مع منظمة التحرير للحل السياسي والذي يتنكر لمبدأ تحرير فلسطين بكاملها.

رفض الحرب الأهلية

ومن المحتمل ولاعتبارات الضعف العسكري والتخوف من المواجهة المسلحة مع فتح ومؤيدوها كان السبب في طرح حماس من خلال الرغبة في الامتناع عن الحرب الأهلية (الفتنة) ومع ذلك فقد أعلنت عن رفضها لحرب الاخوة، وقد اعترفت بخطرها المتوقع على الشعب الفلسطيني، وكان موقف حماس منذ بدء الانتفاضة هو الحفاظ على الوحدة الوطنية (2).

الانتفاضة ثورة موجهة

إن إدارة أعمال الانتفاضة في مراحلها الأولية قد تمت بتوجيه ومراقبة مباشرة من قبل الشيخ أحمد ياسين، فهو الذي وضع نصوص البيانات بالتشاور مع أصدقائه على الخطط المفصلة للواقع السياسي. وقد ضمت هذه التوجهات كل ما يتعلق بسلوكيات الجماهير الفلسطينية ودمجها في أعمال الاحتجاج والإضرابات وتخصيص أيام لمناسبات خاصة، ومنذ بدء الانتفاضة أمر الشيخ ياسين باستخدام السلاح ضد جنود الجيش الإسرائيلي وطلب عدم إعلان الحركة عن هذه الأعمال خوفا من إيذاء الحركة الإسلامية، وفي المقابل فقد أنشأت وبأوامر من الشيخ ياسين (السواعد الرماية) بمقابل "اللجان الضاربة" التابعة لحركة فتح والتي كانت مهمتها مقتصرة على وضع الحواجز وإلقاء الحجارة وكتابة الشعارات وتعليق الأعلام وأيضا إجبار الناس على الالتزام بتوجهات الانتفاضة لما يتعلق بالإضرابات التجارية ومنع خروج العمال العمل في إسرائيل، وكان الشيخ ياسين أيضا الناطق والمسؤول عن العلاقات السياسية والمالية مع مؤيدي الحركة الإسلامية في الأردن وحسب شهاداته فقد استلم مساعدات مادية مباشرة من "المرشد العام" للإخوان المسلمين في الأردن عبد الرحمن خليفة.

وفي شهر أغسطس 1988 استلم الشيخ ياسين نصف مليون دولار تم إرسالهم له بواسطة صرافي النقود ومبعوثين جراء اتصالات جرت بواسطة أجهزة الفاكس، وفي نفس الوقت فقد عمل الشيخ ياسين على تجنيد وتعيين المسؤولين في حماس بواسطة معارفه وأقاربه، وبالتوسط والتنسيق مع هؤلاء المسؤولين فقد تنازل الشيخ ياسين الى هؤلاء المسؤولين في حركة العمل النظري والفعلية التنظيمي الأمر الذي تجسد من خلال توقيت وطابع أعمال العنف والتي كانت نتيجة المبادرات المحلية والمستقلة لهؤلاء النشطاء، وفي بعض الأحيان من قبل متعاطفين غير مجندين في صفوف الحركة، ومنذ البداية فقد أنشأت حماس هيكل تنظيمي من خلال عدد محدود من النشطاء المركزيين الذين عملوا بالتنسيق مع جمهور المؤيدين الواسع، فقد نفذوا ذلك بواسطة عدد من المساجد التي انطلق منها الوعظ والتنظير من قبل أعضاء الحركة ومعارفهم المقربين، وبواسطة لجان الطلاب الإسلاميين ومن خلال الخدمات الاجتماعية (3).

وخلال الأشهر الأولى للانتفاضة امتنعت حماس عن الدعوة للعمل ذات الطابع الجماعي مثل المظاهرات والإضرابات وذلك خوفا من المواجهة المباشرة والعنف مع القوات الإسرائيلية، فالمواجهة ربما تؤدي الى كارثة على الحركة قبل أن تتجذر في الجماهير الفلسطينية، وربما نبع الخوف أيضا من المواجهة مع التيار الوطني وإظهار ضعفه الجماهيري وقلة مؤيديه مقابل القيادة الوطنية الموحدة التي قامت بأعمال مثل ذلك، وإن الأعمال التي دعمت حماس مؤيديها الى تنفيذها في هذه الفترة وهي الانخراط في الأعمال التعبدية الدينية مثل الصيام والصلاة وإطلاق الشعارات الدينية إلى جانب استغلال المناسبات والتواريخ الدينية من أجل الدعوة إلى أسلمة العمل الشعبي بقياداتها.

التشديد ضد حماس

ويتوقع أن يكون لهذه الخلفية الأسباب السياسية التي اتخذتها إسرائيل من سياسة "عدم التشديد" ضد حماس في بداية طريقها مقابل التنظيمات الأخرى، الأمر الذي شكل تواصلا للنهج الذي نظر إلى منظمة التحرير والتنظيمات الناتجة عنه على أنه العدو الأساسي.

وفي شهر يونيو 1989 أعلنت حكومة إسرائيل حماس على أنها منظمة إرهابية إلى جانب حزب الله والجهاد الإسلامي وهذه الخطوة صاحبته مراقبة مشددة على جمعيات الحركة ومؤسساتها.

وفي صيف 1990 بدأت سلطات الأمن الإسرائيلي بحملة على المساجد وحتى إغلاق عدد منها لفترات قصيرة (4).

إن إنشاء حماس أدى إلى توزيع المهمات بصورة أكبر وضوحا بين (مجد) الذي أصبح جهاز الأمن الداخلي، في حين أن "منظمة المجاهدين الفلسطينيين": (انظر سابقا الفصل الثاني) أصبح الجهاز العسكري (5) ففي البداية كان العمل والتجنيد للتنظيم على أساس المعارف الشخصية فتوزيع الصلاحيات بين المجموعات في المناطق الجغرافية والاتصالات جرت بواسطة وضع التوجيهات والبيانات، والسلاح في أماكن (نقطة مينة) متفق عليها وكانت المساجد الأمكنة المركزية فيها، وقد تعززت العمل السري كلما كانت هناك اعتقالات للقيادات والناشطين، وأدت الاعتقالات إلى تشويش وتخريب الاتصالات وتبادل العلاقات في الهيكل التنظيمي، فقد واصل زعماء حماس إعطاء أوامرهم وتوجيهاتهم إلى نشطاء الحركة من داخل السجن وكان هذا الطابع التنظيمي والبناء غير الرسمي للحركة، فجذورها منغرس عميقا في أوساط الجماهير المؤمنة والكبيرة، وتتمتع بقاعدة جماهيرية ثابتة وعدد من المساجد ومسؤوليهم وهم الذين مكّنوا حركة حماس من النجاة والبقاء على الرغم من جهود القضاء عليها من قبل إسرائيل.

إن "النواة الصلبة" لحماس قد تمثلت في قطاع من الجماهير العريضة من المؤيدين والمساندين والذين لم يكونوا منخرطين بصورة مباشرة بنشاطات عنف أو نشاطات تنظيمية سياسية، ولكنهم شكلوا احتياطا كان من خلاله قد ازدهرت حركة حماس بصورة تلقائية وقاموا بتجنيد مجموعات صغيرة من الناشطين الذين أصبحوا فيما بعد رأس الحربة للحركة في أعمال العنف والنشاطات السياسية ويستنتج من ذلك قدرة الحركة على معاودة الظهور والانتعاش كلما تعرضت لموجة من الاعتقالات والإبعاد والتي كانت قد تعرضت لها منذ شهر سبتمبر 1988 وعلى ضوء نجاح مصلحة الأمن الإسرائيلية في الكشف عن مجموعات سرية عملت في نشاطات عسكرية، وبسبب الضربات التي تلقتها الحركة من إسرائيل والتي كانت على شكل اعتقال وطرد مسؤولي الحركة، فقد ازدادت الحاجة إلى الصرامة التنظيمية والاستعداد لإنشاء اتصال مع القيادة في الخارج، وكان الاتصال عن طريق التلفون والفاكس، وبث مكتوب أو لقاءات مباشرة اضطرت نشطاء رئيسيين السفر إلى الخارج، وكانت النتيجة عدم مركزية المرجعية التنظيمية وغموض الاتصال الهرمي بين القيادة السياسية الروحية وبين الناشطين المسلحين.

العمليات العسكرية

إن انخراط حركة حماس في أعمال العنف قد دلت على مدى المنافسة مع التنظيمات الفلسطينية التي قادت العمل المسلح ضد إسرائيل، وخلال السنة الأولى لإنشاء الحركة كان حجم العمليات العسكرية ضد إسرائيل محدود نسبيا 10 عمليات ما بين إطلاق نار على دوريات عسكرية وعلى مواطنين إسرائيليين في قطاع غزة وأيضا تفجير عبوات ناسفة.

إن هذا الحجم البسيط من العمليات العنيفة ناتج عن عدم وجود قاعدة تنظيمية ميدانية وعدم التركيز على الحصول على السلاح أو التدريب عليه وعلى العبوات الناسفة، وفي السنة الثانية للانتفاضة بدأ التصعيد في الأعمال العسكرية لحماس ووصل عدد العمليات إلى 32 عملية وقد نفذت هذه العمليات بجرأة وحذافة وكانت العمليتين الأبرز من بينهم هما قتل جنود الجيش الإسرائيلي آفي ساسبورتس (يناير 1989) وإيلان سعدون (مايو 1989) في وسط البلاد على يد نفس المجموعة وبعد إخفاء الجثث للجنود حاولت حماس خلق انطباع على أن العملية هي عبارة عن خطف بهدف المساومة مع إسرائيل لتحرير المعتقلين الفلسطينيين.

وبعد العملية الأولى رفض الشيخ ياسين المساومة مع السلطات الإسرائيلية خوفا من أن الاعتراف بالعمل سيؤدي بردود فعل ضد مؤسسات المجمع الإسلامي، في حين أن الحركة تقع تحت مرحلة الانتعاش بعد عمليات الاعتقال التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في شهر سبتمبر 1988 ضد مسؤولي حماس في القطاع وخلال نفس السنة نفذ رجال حماس عمليات عسكرية في الضفة الغربية خاصة في الخليل، فقد شملت هذه العمليات مهاجمة سيارات عسكرية إسرائيلية عن طريق إطلاق النار وزجاجات حارقة، وفي سنة 1990 توسعت العمليات إلى داخل إسرائيل نفسها بما في ذلك إحراق الحقول وطعن وقتل مواطنين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى عمليات إطلاق النار والعبوات (6) على الرغم من زيادة وتيرة عمليات

حماس وانتشارها الجغرافي خلال سنوات 1989-1990 فقد حازت حماس من بين التنظيمات الأخرى على ذروة الانطباع الجماهيري من خلال جرأة ودقة عملياتها، ومع ذلك فإن قوة الرسالة الدينية للحرب المقدسة داخل أوساط الجماهير الفلسطينية والتي تبنتها حماس من خلال التبني الواضح لأسباب الجهاد وأهميته الفورية والمعروفة، فبعد مقتل سبعة عشرة فلسطينيا خلال مواجهة عنيفة مع الشرطة الإسرائيلية في شوارع المسجد الأقصى في 8 أكتوبر 1990 (7).

فبعد هذه العملية دعت حماس الى الجهاد ضد " العدو الصهيوني في كل مكان وعلى كل الجبهات وبكل الوسائل "، فإن عمليات سفك الدماء في المسجد الأقصى أدى إلى ازدياد وتيرة عمليات السكاكين الفلسطينية المتفرقة والذين هاجموا وقتلوا بصورة عفوية وعلى مسنوليتهم فقط قتلوا مدنيين ورجال شرطة، جنود، وهؤلاء الفاعلين لم يكن لديهم أي علاقة تنظيمية مع حماس ولكن معظمهم تأثر بالرسالة الدينية وبعد عملياتهم تبنتهم حماس وعبرت عن ذلك على أنه تضحية بالنفس وبعد خمسة أشهر من المذبحة قتل 13 إسرائيلي في هذه العمليات (8).

وفي نهاية عام 1988 وبعد اعتقال زعماء حماس في قطاع غزة، عاد احمد ياسين الذي لم يعتقل وأعاد تنظيم الحركة من جديد على أساس جغرافي، وهو الذي عين إسماعيل أبو شنب قائد حماس في قطاع غزة ونزار عوض الله رئيس للتنظيم العسكري، وقد وزعت قطاع غزة إلى خمس مناطق وعين عليهم خمسة أشخاص وإن عملية خطف وقتل الجندي سعدون أدت إلى موجة من عمليات الاعتقال داخل أوساط حماس منهم الشيخ ياسين بنفسه والذي اعتقل في مايو 1989 واعتقل أيضا عدة نشطاء بارزين في الجناح العسكري حيث كان جزء منهم مسؤولين عن العملية، وأدت هذه الاعتقالات إلى إبراز انخراط حماس في العنف ضد إسرائيل وفي الحقيقة فمنذ الشهرين الأولين للانتفاضة كان لحماس القليل من المعتقلين في السجون الإسرائيلية ومنذ خريف 1988 وصاعدا فقد ازداد عددهم خاصة من قطاع غزة بين السجناء الفلسطينيين.

اعتقال قادة الحركة

إن اعتقال الشيخ ياسين وزعماء آخرين لحركة حماس أدى إلى شل نشاطات الحركة، وعلى هذه الخلفية فقد جاءت مجموعة من نشطاء حماس من الولايات المتحدة برئاسة موسى أبو مرزوق بعد مشاورات مع مسؤولي حماس في الأردن من أجل إعادة ترميم الحركة وتنظيمها من جديد. واستند الهيكل الجديد لحماس على سلم المراتب الصلاحيات المتمرسية وتوزيع المناصب والمهام، وقد قسمت قطاع غزة والضفة الغربية إلى مناطق فرعية (خمسة في قطاع غزة وسبعة في الضفة) وكل ذلك تحت مراكز قيادة شملت أربعة أنواع من الأجهزة وهي : الأمن، الإعلان والدعوة، النشاط والتنسيق، وهذه الأجهزة عملت في كل منطقة فرعية تحت القيادة المركزية في المنطقة، وقد تم ربط الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة لجنة تنسيق، وقد عملت القيادة العليا لحركة حماس بواسطة ثلاث لجان مركزية وهي اللجنة السياسية، لجنة الإعلام والتوجيه الفكري واللجنة العسكرية وبهذا ينتهي عهد زعامة الشيخ ياسين كمرجعية عليا ووحيدة في الحركة.

ومن تلك اللحظة فقد تم إدارة السيطرة للحركة من خارج الحدود من سيرينج فيلد. فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية مكان سكن أبو مرزوق، ومن عمان حيث أنشأت حماس بها تواجدا علنيا وكونت مندوبي اتصال مهم لحركة حماس في الداخل " ونسقت نشاطاتها المشتركة بما في ذلك العمليات العسكرية (وفي سنوات 1992 – 1993 كان القائد العسكري للحركة في لندن) ومرجعية وسيطرة القيادة الجديدة لمراكز التوجيه المعنية لحركة حماس في قطاع غزة والضفة الغربية نتجت في الأساس على السيطرة لتدفق الأموال الحيوية في تحديد النشاطات العامة والعنيفة لحركة حماس ومساندة عائلات الشهداء والمعتقلين من أعضائها وأصبحت حماس حركة فلسطينية بمقدار منظمة التحرير الفلسطينية فلها مندوبين وهينات ناشطة في دول مختلفة في العالم الغربي والإسلامي، فالقيادة الخارجية تسيطر على قواعد الحركة في الداخل وتحدد لها الخطوط السياسية وتصادق على نص البيانات وتوجه الأجهزة العسكرية (9) حتى لو لم تكن على نفس الدرجة والصلاحيات التي تتمتع بها فتح وشريكها منظمة التحرير بعلاقتهم مع نشاطهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الثالث

عنف موجه

1. Carl Brockelmann History of the Islamic People (New York :Capricorn p.28, 1960).
2. انظر على سبيل المثال فلسطين المسلمة أغسطس 1992 ص 15 .
3. عدوان . ص 129 - 131 - 144 وشافي شكيد ص 103-104 .
4. البرغوثي الاسلامة ص 81.82.88 شافي و شكيد ص 292-294 .
5. عدوان ص 140 -141 شافي وشكيد ص 105 .
6. خلال الثلاث سنوات الأولى للانتفاضة نفذت حماس 66 عملية عنف ضد إسرائيل شافي وشكيد ص 139 - 141 وعدوان ص 143 .
7. المذبحة التي قتل بها 17 فلسطينيا بيد الشرطة الإسرائيلية داخل أسوار المسجد الأقصى .
8. شافي وشكيد ص 288 - 290 .
9. مكرر 150 - 154

الحلقة الثامنة

(الفصل الثالث- من صفحة 90 – 102)

صراع القوة

إن صراع القوة بين حماس والقيادة الوطنية الموحدة ومنظمة التحرير ازدادت باستمرار منذ منتصف 1988 وصاعداً، ووسع من دائرة الخطر الذي ليس له إصلاح بين كلا المعسكرين، إلى جانب المواجهة بين المصالح والأفكار حيث كان هناك إدراك بالمصالح المشتركة في المجال العملي والمقصود هنا الصراع اليومي ضد السلطات (الإسرائيلية)، وفي توجه إلى القيادة الوطنية الموحدة أعلنت حماس أن: "حركة المقاومة الإسلامية حماس قد أوضحت أنها تضع نصب أعينها (هدف) الجهاد الشامل حتى تحرير فلسطين.. لأن الشعب اختار هذا الطريق.. هذه طريق الجهاد طريق الكرامة والتضحية في سبيل الله مهما كانت الأحداث والاعتبارات، وإن بذل المال والنفس هو رخيص في سبيل الله... وإن صراعنا مع الصهاينة ليس معركة تحديد حدود، وإنما لا نتجادل على توزيع البلاد فهذه معركة تقرير مصير، ومن هذا المنطلق نحن نرى الأمل وطموح أبناء شعبنا بكل مكان ونحيي بكم روح الصراع لاندلاع الثورة عام 1965 (10) .. ونحن نتوجه إليكم وندعوكم إلى أن تترحموا على أرواح أطفال الحجارة وعلى مواصلة الكفاح المسلح، وليكن الثمن ما يكون، فقد وقف شعبنا أمام المؤامرات وكانت التضحية كبيرة من أجل إفشالها، وما زال من وقت لآخر لدينا الاستعداد للتضحية بالمزيد، وهذا يعبر الثورة المباركة والتي أصبحت ليس لها مثيل في التاريخ (11).

ولكن وبسبب قلق الحركة على المصالح اليومية للسكان الفلسطينيين وتخوفها من "تدهور الأوضاع إلى حالة لا يحتملها الجمهور" مما يعتبر تأكلاً في تأييد الحركة فقد امتنعت حماس من ترجمة حلمها وتصورها العقائدي عملياً، وهكذا فقد تميزت نشاطات الحركة بدمج فن البلاغة والتعبير المشبع بالمصادر الأسطورية للجهاد.

إن كراهية اليهود الواردة في القرآن والدعوة إلى مواجهة سلطات الاحتلال والعمل على تنظيم المواجهات الجماعية مع جنود الاحتلال وتنفيذ عمليات عسكرية يتبين من خلال التوجيهات التي أصدرتها الحركة للجماهير الفلسطينية حول دوره في الثورة والعصيان وهذه التوجيهات متطابقة تقريباً مع توجهات "القيادة الوطنية الفلسطينية الموحدة".

وتطابقاً مع القيادة الوطنية الموحدة فقد دعت حركة حماس السكان الفلسطينيين إلى القيام (بأعمال العنف) وغير العنيفة على حد سواء، وقد شملت أعمال العنف على إلقاء الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة ووضع الحواجز وإحراق إطارات السيارات واستخدام السكاكين والفؤوس، لمواجهة قوات الاحتلال (الإسرائيلي) ومواجهة العملاء، وفي مجال العمل غير العنيف فقد طلب من الجماهير الفلسطينية العمل بثلاث اتجاهات:

1. قطع العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل) ومساندة المؤسسات المحلية من أجل تمكينها من توفير الخدمات العامة البديلة.
2. التمرد المدني وهو عدم الاستماع والانصياع للقوانين (الإسرائيلية).
3. العمل على النشاطات التكافلية الاجتماعية.

مقاطعة المصالح (الإسرائيلية)

وحول طلب الحركة بقطع العلاقات مع (إسرائيل) شملت قطع الفلسطينيين العمل في المستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة، ومقاطعة المنتجات (الإسرائيلية) وإخراج الودائع من البنوك (الإسرائيلية)، والامتناع عن العمل في الإدارة المدنية.

ودعت إلى تطوير الاقتصاد المحلي وهو زراعة الخضراوات وتربية الدجاج والحيوانات البتية، وتطوير هينات "تربوية شعبية"، وقد دعت حماس الآباء والمعلمين والطلاب إلى مواصلة مسيرة التعليم بصورة عادية على الرغم من الإغلاق المتواصل للمؤسسات التربوية من قبل السلطات (الإسرائيلية)، وتعارضاً مع القيادة الوطنية الموحدة رفضت حماس تحويل المدارس والمؤسسات الثقافية العليا إلى مراكز للاحتجاج والتظاهرات ودعت إلى مواصلة التعليم سواء أكان داخل أسوار المدارس أو خارجه على الرغم من إغلاقها من قبل السلطات (الإسرائيلية)، وبعد فترة من الخلاف وصل إلى الذروة في صيف 1989 رجح قرار حماس بموقعها توقف المدارس من أن تكون ساحة للتظاهرات والاحتجاجات (12).

وشملت توجيهات العصيان المدني عدم دفع الضرائب والغرامات وتنفيذ إضرابات تجارية جزئية، وإضرابات شاملة في أيام محددة.

وحول النشاطات الهادفة إلى تقوية أواصر التعاون وتلطيف الأجواء الجماعية فقد طلب من السكان الفلسطينيين بشكل جماعي وأحياناً قطاعات معينة إلى إجراء إضرابات ليوم واحد تضامناً مع الأسرى وعائلات "الشهداء"، وأحياناً ذكرى أحداث حصلت سابقاً مثل الحرب الأهلية في سبتمبر 1970 في الأردن، وبتنسيق العمل مع المحامين الذين يمثلون السجناء وعقد مؤتمرات صحفية للتشهير بالظروف الاعتقالية في معسكرات الاعتقال، والاشتراك بالإضرابات الطلابية ومعلمين وأولياء أمور إليها البعثات الأجنبية وفي المدارس المغلقة والخروج في أيام عمل لمساعدة المزارعين على قطف الزيتون ومساعدة العائلات المحتاجة والتوقف عن زيادة أجرة الشقق وتخفيض الرسوم التي يتقاضاها الأطباء والمستشفيات وكتابة الشعارات على الجدران ورفع الإعلام الوطنية.

جدول رقم (1)

أنواع التوجهات في بيان حماس حسب التواريخ (13)

(بيانات نهائية)

نوعية الأوامر	1 رقم 1-10	2 رقم 11-20	3 رقم 21-30	المجموع الكلي
عنفية غير عنيفة	11	16	25	52
قطع العلاقات	10	11	3	24
تمرد	7	2	19	28
تضامنية	8	11	16	35
المجموع الكلي	36	40	63	139
النسب	25.9	28.8	45.3	

ومن خلال تحليل 30 بياناً كانت قد أصدرتها حماس، تبين أن 139 من توجهات العنف وغير العنف في بيان حماس ظهر 36 (وأن 26%) في البيانات العشرة الأوائل و 40 (و 29%) في بيانات 11-20 و 63 (أكثر من 45%) من بيانات 21-30، ومع الوقت تصاعدت في عدد التوجهات وتغيير واضح في معدل التوجهات الداعية لأعمال العنف بالمقارنة لأعمال غير العنفية.

جدول رقم (2)

أنواع التوجهات في بيانات حماس حسب التواريخ (14)

(بالنسب)

نوعية التوجيه	1 رقم 10-1	2 رقم 20-11	3 رقم 30-21
عنيف غير عنيف	30.5	40	39.7
قطع علاقة	27.8	27.5	4.8
عصيان	19.4	5	30.2
تضامن	22.2	22.5	25.4
المجموع الكلي	100(36)	100(40)	100(63)

يشير جدول رقم (2) انه حتى منذ بداية الانتفاضة كان مستوى (العنف) لحركة حماس يتتبع بمستوى 30.5% من 36 توجيهها في 10 البيانات الأوائل، 40% من 40 توجيه في بيانات 20-11 و 39.7% من 63 توجيه في بيانات 30-21 دعت الى (أعمال العنف)، انخفاض حاد في عدد التوجهات إلى قطع العلاقات الاقتصادية والخدمات العامة، فمن 25% تقريبا في 20 البيانات الأوائل بدأ انخفاض حاد بالدعوات لوقف العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل) حتى وصلت الى 5% في البيانات 30-21.

إن التوجهات نحو المحافظة على مستوى عال من الدعوات (للعنف) وفي الجهة المعاكسة الانخفاض التدريجي فيما يتعلق بقطع العلاقة مع (إسرائيل) في مجالات الاقتصاد والخدمات العامة، مما يشير إلى تعثر مجموعة من الاعتبارات المعقدة التي انطلقت منها الجهات التي تقف خلف الثورة والعصيان، فمن جانب ساد الاعتقاد أنه من دون العنف لا يمكن الاستمرار، حيث استخدم كمصرف ومتنفس للتأجيج الأيديولوجي والميول لنشاطات متطرفة في أوساط الشباب، فالأهمية الديموغرافية والمستوى التأهيلي والإدراك السياسي والأطر التنظيمية التي كانت بحوزتهم جعلت من الشباب الفلسطيني عنصر مبادر وموجه لأحداث الانتفاضة، علاوة على ذلك وكلما استمرت واتسعت (أعمال العنف) كلما تطلب ذلك المزيد من الضحايا في الجانب الفلسطيني وقد سجلت الانتفاضة إلى جانبها المزيد من الإنجازات السياسية فالمواجهة اليومية بين الفلسطينيين وجنود الجيش (الإسرائيلي) واكبتها تغطية إعلامية واسعة وأعدت القضية الفلسطينية إلى الاعتراف والإدراك الدولي، على المستوى الشخصي العام والسياسي والصحافة الدولية، حتى دول صديقة (إسرائيل) استنكرت وأدانت الأسلوب الذي تتعامل به (إسرائيل) ضد الفلسطينيين، وعلى ضوء هذه الأمور فقد تعزز الاعتراف بوجود استعجال الحل السياسي ووضع حد (لأعمال العنف) وسفك الدماء وحرب الحجارة والعصي والطلقات المطاطية.

إن (العنف) المتزايد قد أخذ دوره أيضا داخل (إسرائيل)؛ ففي أعين الكثير من (الإسرائيليين) اعتبر الاحتلال على انه وضع لا يحتمل من الناحية الأخلاقية، فهو مدمر من الناحية الاجتماعية ومكلف من الناحية الاقتصادية ومضر من الناحية السياسية والعسكرية، وقد وجدت القيادة (الإسرائيلية) نفسها أمام ضغوطات متزايدة من جانب الطبقات العامة للتوقف عن محاولات اضطهاد الفلسطينيين بالقوة واقتراح حلول سياسية لوضع حد لسفك الدماء.

وفي نهاية الأمر فإن الاعتراف المتزايد في أوساط الفلسطينيين بأن (العنف) يغذي الانتفاضة ويؤدي إلى الإنجازات السياسية هي التي توضح السبب حول تزايد التوجهات والدعوات للقيام بأعمال العنف من خلال بيانات حماس والقيادة الوطنية الموحدة على حد سواء، ومن جانب آخر فإن الامتحان الأساسي للانتفاضة يتمثل في قدرة الصمود الاقتصادي من قبل السكان الفلسطينيين في غياب القدرة الاقتصادية المستقلة كان الاعتماد على سوق العمل (الإسرائيلي) ضرورة واقعية ونمط حياة حتى في ظل الانتفاضة.

وفي ظل هذه الظروف فإن الدعوة والطلب بقطع العلاقة مع (إسرائيل) في المجال الاقتصادي والخدمات العامة كانت بمثابة الطلب الذي لا يتحمله الشعب، فإن المقاطعة الاقتصادية الكاملة على (إسرائيل) قطعت رزق الكثير من العمال الذين وجدوا رزقهم في (إسرائيل) وهذا يؤدي إلى التعرض لمخاطر الكثر من التجار وأصحاب المصانع المحلية الذين تربطهم علاقات تجارية (بإسرائيل)، فالضرر الاقتصادي الكبير بالمجتمع ربما يؤدي إلى إضعاف سيطرة حماس والقيادة الوطنية الموحدة على الجماهير الفلسطينية، وفي الحقيقة فإن سر قوة الانتفاضة يكمن في قدرتها على مواصلة التعاون والاستجابة من جانب جميع الطبقات الاجتماعية والأجيال الفلسطينية.

تنسيق المواقف وتغيير الظروف

إن عدم القدرة والاستجابة من جانب التجار وأصحاب المصانع والعمال للدعوات والتوجهات التي دعت إلى قطع العلاقة الاقتصادية مع (إسرائيل) أدت بالقيادة الوطنية الموحدة وحماس على حد سواء بالتسليم لهذه الضغوط وتنسيق مواقفهم الرسمية لهذه الظروف، وحسب ما تشير إليه المعطيات فكلما مر الوقت قلت الدعوات بقطع العلاقة الاقتصادية مع (إسرائيل) ، ومثل هذه الدعوات استمرت في الظهور لكن بصورة أكثر انتقائية وأكثر تحديداً، هذا التوجه أدرك خاصة حول ما يتعلق بالعمل في (إسرائيل) ومقاطعة البضائع (الإسرائيلية)، وبعد وقت قصير أعلنت بيانات حماس بوضوح أن منع العمل في (إسرائيل) هو فقط في أيام الإضراب الاقتصادي أو على العمال الذين يعملون بقطاعات تنافس الإنتاج الفلسطيني مثل فرع إنتاج الحمضيات، وفي نفس الوقت دعت حماس إلى مقاطعة المنتجات التي يمكن الاستغناء عنها أو من لها بديل محلي مثل منتجات الألبان والإنتاج الزراعي والدخان والمشروبات الخفيفة.

إن انخفاض عدد الدعوات للمقاطعة الاقتصادية مع (إسرائيل) عبر عن إدراك من جانب حماس لحدود وقوة الانتفاضة، وهذا الإدراك يوضح سبب زيادة الأهمية التي وجهتها حماس لأعمال العنف، فقد امتنعت من الإعلان عن التمرد والعصيان المدني الشامل وفضلت التأكيد على الثورة وهو الجهاد، وهي مسيرة بعيدة المدى تحتاج إلى الإيمان بالعدالة والنصر مع مرور الوقت، وتبين هذا النهج في الأعمال والأمثلة الآتية من خلال بيانات حماس:

"اعلموا أن النصر يتطلب الصبر وإن الله إلى جانب الصادقين (يناير 1988) واعلموا أن طول الطريق للمقاومة مع اليهود لن تنتهي بفترة قصيرة (1 أبريل 1988) لا توفروا جهداً في تصعيد المواجهة حتى يأذن الله لنا بالنجاة من الهزيمة، واكثروا من الدعاء لله لأن بعد الضائقة يأتي الفرج (يناير 1988).

إن العصيان المدني الموجه الذي استمر بانخفاض عدد الدعوات الداعية لقطع العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل) يشير إلى أنه ومنذ بداية الانتفاضة فقد أخذت حماس في حساباتها السلوك والاعتبارات لأهمية الفائدة، فقد حاولت التوقف عن الانزلاق في السخافات الفارغة من أجل تحقيق أحلامها وأهدافها، وذلك من خلال إدراكها إلى حدود قوتها وقد نظرت حماس بحذر تخوفاً من الانزلاق في دوامة المواجهة الشاملة مع (إسرائيل) ، فالجهاد لم يكن الهدف بحد ذاته لكنه أداة سياسية من أجل تسخير وكبح التوازنات والاعتبارات السياسية.

إن قدرة حماس في تدعيم أعمالها من خلال التمييز بين مبدأ المقاومة الشاملة وبين الاعتبارات العملية الواقعية مرتبطة إلى حد كبير بقدرة قيادتها في تسويق الانحراف عن الأهداف المعلنة.

الصبر والتكيف مع الظروف

وعلى ضوء هذا الأمر فقد تحقق الفائدة الدينية للصبر (الضبط النفسي، التحمل بالصبر) كأداة ووسيلة لتبرير السلوكيات والتكيف في الظروف المتغيرة، وإن المؤمن سينال أجره ولكن عليه بالصبر (إن الله مع الصابرين)، فالدعوة إلى الصبر والتي أعدت من أجل تبرير التسليم الوقتي مع الواقع والتكيف معه موجودة في الكتب الإسلامية حول ما يتعلق بالنصر النهائي للإسلام، دون النظر إلى ضعفه الحالي وهي تتعرض للدعوة إلى التمسك بطريق الإيمان على الرغم من الواقع الصعب، وأن استخدام أداة الصبر من قبل

زعامات حماس قد أعد من أجل منع اليأس الناتج عن الوضع الراهن في الانتفاضة وغرس الأمن في نفوس المؤمنين الذين سوف ينتصرون في نهاية الأمر (15) فالصبر أصبح أداة ذات فائدة في دعوات حماس وعليها يجب تأسيس المقاومة ضد (إسرائيل) وعلى اعتبارات الفائدة ضمن الحسابات الواقعية مع اعتبار التصور الديني المعلن على أن (إسرائيل) هي عدوة الله ونبيه محمد.

" العنف المراقب واتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية "

على الرغم من جهود التنظيم الجديد لحركة حماس في النصف الثاني لسنة 1989 والذي واجهت به الحركة أزمة داخلية في نهاية 1990 وبداية 1991 بعد حملة اعتقالات جديدة في صفوفها، الأمر الذي أبرز فشل جهود تنظيم الحركة، سواء على مستوى الزعامات المحلية أو على مستوى القيادة في عمان، الأمر الذي أبرز ضرورة بناء تنظيم عسكري سري يكون خاضع مباشرة لمركز القيادة الخارجي، إن هذا الإدراك ومبادرات تجنيد التنظيم المحلي كان جزء منها عفويا وهو الذي أدى إلى وجود وإنشاء "كتائب عز الدين القسام" خلال سنة 1991 والذي أصبح مع الوقت الجناح العسكري لحركة حماس، وقد منح هذا الاسم الجديد للكتائب عن طريق وليد عقل أحد نشطاء الحركة في قطاع غزة، وليصبح بعدها قائدا لها.

إن إنشاء "كتائب عز الدين القسام" كانت على ما يبدو مبادرة واحدة ولكن من عدة جهات ولكن نجاح هذه التسمية للتنظيم الجديد كان في فترة الهدوء لنشاطات الحركة وبعد حملة الاعتقالات لسنة 1990 مهدت الطريق لإنشاء الجناح العسكري الرسمي لحركة حماس، فكلما زادت نسبة التأييد لحركة حماس عن طريق تنفيذ عمليات القتل لمواطنين يهود باسم "كتائب عز الدين القسام" فإن التأييد والرغبة في الانضمام من قبل النشطاء الإسلاميين على مختلف أطيافهم والذين قاموا بنشاطات وأعمال في الانتفاضة فهم يرغبون في الانضمام الى هذا الإطار الجديد (عز الدين القسام) وفي بعض الأحيان من خلال مبادرات عملية مستقلة وشجاعة مثلما حصل في عملية الخطف والقتل لشرطي حرس الحدود نسيم طوليدانو في شهر ديسمبر 1992 حيث استخدم هذا الاسم (كتائب عز الدين القسام) دون معرفة القيادة المحلية أو الخارجية (16).

وفي النصف الثاني لسنة 1991 انشغلت كتائب عز الدين القسام والتي انتشرت في مخيمات اللاجئين المختلفة في قطاع غزة انشغلوا في قتل المشتبهين في تعاونهم مع أجهزة الاستخبارات (الإسرائيلية) من خلال الإعلان عن ذلك في البيانات المحلية وكتابة الشعارات على الجدران.

وفي 1992 نفذت إحدى المجموعات التابعة لهذا التنظيم الجديد عملية القتل الأولى لمواطن (إسرائيلي) وهو من سكان (كفار داروم) وهو تجمع استيطاني تحت اسم "جوش قطيف" وإن صدق هذه العملية إضافة إلى عمليات أخرى نفذت في صيف نفس السنة قد رفع نسبة الرغبة والميل لمهاجمة مواطنين (إسرائيليين) عن طريق إطلاق النار، وبعد ذلك بواسطة السيارات المفخخة، وخلال نفس السنة بدأ إنشاء قاعدة تنظيمية "لكتائب عز الدين القسام" في الضفة الغربية وكانت بداية التنظيم في مدينة الخليل وبعد ذلك في مدينة نابلس، حيث كان مستوى العمل العسكري بها في الحضيض، وفي يوليو 1992 أرسلت قيادة حماس في الولايات المتحدة رسولا ومعه النقود وأسماء نشطاء وتعليمات من أجل تنظيم العمل العسكري في الضفة الغربية ومن أجل التنسيق بينها وبين قطاع غزة وقد عملت الخلايا التنفيذية في مناطق محددة وكانت خاضعة مباشرة إلى القيادة في خارج الحدود والذين قاموا بدورهم بالتنسيق بين المناطق المختلفة وقاموا بالمساعدة في نقل الأموال بهدف شراء الأسلحة، السيارات واستئجار شقق للتخفي، وأيضا من أجل التدريب العسكري للمجندين الجدد (17).

ومن الصعب تقدير المدى الذي شكله التصعيد في نشاطات حماس العسكرية ردا على مؤتمر مدريد في نهاية أكتوبر 1991 وبداية المفاوضات (الإسرائيلية) الفلسطينية والتي أصبحت على أمل كبير في النجاح، خاصة بعد إنشاء حكومة جديدة في (إسرائيل) في شهر يونيو 1992 بقيادة حزب العمل، وفي شهر نوفمبر 1992 بذلت جهود أولية من أجل تفجير سيارة مفخخة داخل السكان المدنيين اليهود، وقد انتهت العملية بالفشل، ولكن أشار إلى تحديد الطريق لتطوير الأعمال العسكرية لحركة حماس، وفي أعقاب طرد 415 ناشط من حماس و "الجهاد الإسلامي" إلى لبنان في شهر ديسمبر من نفس السنة أمرت حماس نشاطاتها من تنفيذ عمليتين وأن تكون إحدى هذه العمليتين عبارة عن سيارة مفخخة كإيماء للمبعدين، وفي أبريل 1993 سجلت مجموعات "عز الدين القسام" إشارات أخرى نحو العنف عندما انفجرت سيارة مفخخة

بسائقها الانتحاري في مفترق محولا في الغور وذلك بين سيارتي باص متوقفتين دون مسافرين، وتبين لاحقا وبصورة سريعة أن الضفة الغربية أخذت السبق في مجال العمل العسكري داخل (إسرائيل) نتيجة تحرك المطلوبين الكبار من غزة إلى الضفة الغربية وكان أبرزهم عماد عقل والذي اشترك بعمليات كثيرة في منطقة الخليل، وأدى مقتله إلى موجة من العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة وإعلان ثلاثة أيام حداد على مقتله من قبل حماس وفتح. والإعلان من جانب أصدقائه أنهم سينفذون خمسة عمليات انتقام ضد (إسرائيل) انتقاما على تصفية نشطاء عسكريين كبار أصبحوا مع الزمن نموذجا للسلوكيات الثابتة للحركة، وهذه الخطوة تشير إلى الضرورة التي شعر بها زعماء حماس لتبرير عملياتهم العسكرية ضد (إسرائيل) نتيجة أعمالها ضدهم. ومن أجل إزالة وإبعاد المسؤولية عن أنفسهم لأعمال الانتقام ضد السكان الفلسطينيين التي تقوم بها (إسرائيل) ردا على أعمال الفلسطينيين، إضافة إلى الجمود في المسيرة السياسية الذي جاء نتيجة هذه العمليات.

مرحلة إعلان المبادئ عام 1993

ان إعلان المبادئ المشترك بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير في 13 سبتمبر 1993 قد غيرت من إحدى حالات حركة حماس الاستراتيجية، فمن حركة كانت عملياتها العسكرية ضد (إسرائيل) في تصاعد حاد في ظل إنكارها على حركة فتح والتنظيمات الوطنية الأخرى حيث بدأ نشاطها النظر إليها كبديل حقيقي لمنظمة التحرير، فقد وجدت حماس نفسها أمام خطر حقيقي وأمام تطورات إنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة بمساندة (إسرائيل) ومساندة معظم الأسرة الدولية

إن التساؤل حول التأثير الممكن لاتفاق المبادئ على مكانة حماس الجماهيرية وقوتها التنظيمية والعسكرية ومستقبلها السياسي، نوقشت نقاشات داخلية متكررة حيث نوقش بها موقف الحركة اتجاه اتفاق أوسلو، وفي هذه الوثائق اعترف بضعف حركة حماس مقابل مؤيدي اتفاق أوسلو داخليا وخارجيا والاحتراس لخطر تعرضها لضربة من قبل الائتلاف (الإسرائيلي) والسلطة الفلسطينية، وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري مواصلة الكفاح المسلح لحركة حماس ضد (إسرائيل) لضرورة الواقع وكوسيلة للدفاع من أجل تأكيد تواصل وجود الحركة أمام محاولات المساس بها أو محاصرة خطواتها من قبل السلطة الفلسطينية وفي نفس الوقت فقد طلب أعضاء حماس المحافظة على وحدة الصفوف الفلسطينية والعمل على توحيد معارضي اتفاق أوسلو داخل الأوساط الإسلامية والوطنية على حد سواء.

وفي الحقيقة فإنه وخلال الشهرين الأولين بعد توقيع الاتفاق تميز الوضع بزيادة وتيرة العمليات المسلحة من قبل حماس ضد (إسرائيل) وأوضحت حماس أن سياسة الحركة تستند إلى اعتبارات واقعية "ذرائعية" وليس بناء على منهج ثابت أو نموذج متصلب وقد عبر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "موسى أبو مرزوق" عن سياسة حركته فيما يتعلق بالعمليات الإرهابية ضد (إسرائيل) حيث قال: إن العمليات العسكرية هي استراتيجية ثابتة ولن يطرأ عليها أي تغيير، طرق التنفيذ، التكتيك الوسائل والتوقيت حيث نخضع إلى الفائدة الناتجة عنها وستتغير من وقت إلى آخر من أجل إيقاع الضرر الأكبر بالاحتلال (19).

إن تطبيق اتفاق أوسلو كان مرتبطا إلى حد كبير بمدى نجاح السلطة الفلسطينية في تلبية التطلعات (الإسرائيلية) بوقف (الإرهاب) الإسلامي على وجه الخصوص، وبحديث آخر الكفاح المسلح لحركة حماس الذي هدد وأثر على مسيرة الانسحاب (الإسرائيلي) من الضفة الغربية وقطاع غزة فأعاقه وأحيانا أوقفه نهائيا.

ونتيجة لذلك فمن المحتمل أن ينظر الفلسطينيون في المناطق المحتلة إلى حماس على أنها العائق إليها استمرار الانسحاب (الإسرائيلي) الأمر الذي سيؤثر على ضعف التأييد الجماهيري لحركة حماس (20) ولكن حماس سعت إلى واقع المعادلة والتي اعتبرتها بمثابة "المشي على حبل دقيق" والذي ساعدها لمواصلة الضربات المؤلمة ضد (إسرائيل) وإظهار مدى ضعف اتفاق أوسلو من خلال الدعاية من أجل إغائه. وفي نفس الوقت سعت حماس إلى عدم تدهور العلاقات مع السلطة الفلسطينية خوفا من الحرب الأهلية، وإن هذه الأهداف التي سعت لها حركة حماس من خلال تركيزها في العمل المسلح ضد (إسرائيل) من أجل إنشاء سلطة فلسطينية في غزة وأريحا بهدف إظهار أهمية الحركة داخل الجماهير الفلسطينية وتحجيم قدرة السلطة الفلسطينية في ضرب المعارضة الإسلامية (21).

تأثير الاتفاق على حماس

إلى أي مدى هدد الاتفاق بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير على حركة حماس؟ لأجل المعرفة يجب علينا دراسة استعداد حماس خلال سعيها للتوصل إلى تفاهم عام مع منظمة التحرير حتى قبل توقيع اتفاق أوسلو، وذلك على ضوء الإشاعات لإمكانية انسحاب (إسرائيل) من جانب واحد من قطاع غزة فقد طلب مسؤولو حماس التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير من أجل عدم استخدام القوة من جانب واحد في قطاع غزة، فقد طلب مسؤولو حماس التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير من أجل عدم استخدام القوة من جانب حركة فتح في المناطق المحتلة ضد نشطاء حماس، وعلى كل حال فإن هذا الاتفاق أصبح من ضرورات الساعة بعد اتفاق أوسلو، على ضوء توقعات إنشاء حكم فلسطيني مستقل في قطاع غزة، وقبل التوقيع على اتفاق القاهرة في شهر مايو 1994 لتنفيذ مرحلة غزة أريحا وإنتاج السلطة الفلسطينية، أعلن في قطاع غزة عن إعلان مشترك بين كتائب عز الدين القسام وصقور فتح وبشرت أن كلا الجهتين المتنازعتين توصلوا إلى اتفاق من ستة بنود، وحسب هذا الاتفاق ستلتزم الحركتين بالامتناع عن الجدل العنيف والتصادم والبدء في حوار بناء والإنتاج لجان تصالح مشتركة لتهدئة النزاع والامتناع لمدة شهر عن عمليات قتل العملاء، وتقليص عدد أيام الإضرابات، وإلغاء منع التعليم في المدارس، وقد أصبح هذا الاتفاق مثالا للتفاهم بين نشطاء حماس وفتح في أماكن أخرى (22).

وكلما تمسكت حماس بالكفاح المسلح فإنها لم تتنازل عن النظر إلى ردود الفعل الممكنة (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية وأيضا السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل احتمالية نسف الجهود من قبل الحركة لاحتتمالية الانسحاب (الإسرائيلي) من المناطق المحتلة، ولكن وعلى نفس المستوى فإن استعداد حماس للتعايش مع السلطة الفلسطينية مقابل وقف الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) ربما يؤدي إلى فقد الحركة إلى مميزاتها كحركة مقاتلة من أجل تحرير فلسطين بكاملها وإنتاج دولة طبقا للقيم الإسلامية، ولو أن حماس لم تتمسك علنا بالكفاح المسلح لكانت الآن إليها خطر تدني التأييد الجماهيري وضعفها كقوة سياسية، وهذا ما عبرت عنه وثيقة داخلية لحركة حماس كانت قد أعدت بعد وقت قصير من إنشاء السلطة الفلسطينية، وهي ترضخ تحت دوامة من التعارضات ودون سياسة واضحة تناسب أهداف الحركة (23).

ومن المتوقع ان يكون العنف الموجه من قبل حماس يستند على الاعتقاد ان الهجمات الانتقائية ضد (إسرائيل) في المناطق المحتلة مرغوبة من قبل السلطة والتعجيل في الانسحاب (الإسرائيلي) من المناطق المحتلة.

على كل حال فإن قيادة الحركة أمرت أجهزتها بالعمل السياسي الإعلامي النشط في أوساط الجماهير الفلسطينية لعرض وفضح اتفاق أوسلو وإظهاره على أنه غير شرعي ولا يتمشى حتى مع قرارات مجلس الأمن 242 لما يتعلق بالانسحاب إلى خطوط يونيو 1967 وفي مقابل ذلك إبراز شرعية الجهاد.

وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية أبرزت حركة حماس فشل عرفات وسلطته وعرضت إلى التعامل المذل الذي يتعرض له عرفات وسلطته من قبل (إسرائيل) ومطالبتها للسلطة بتلبية متطلباتها الأمنية، فهذا الوضع يعزز من حرية

هوامش الفصل الثالث

10. السنة الأولى لبدء العمليات العسكرية لحركة فتح
11. حماس بيان خاص (10 نوفمبر 1988) .
12. شافي وشكيد ص 244-245 .
13. Shaul Mishal and Reuven Aharoni , Speaking Stones Communiques from the Intifada Underground , (Syracuse University Press ,1994)p.40
14. مكرر ص 42 .
15. اعتبار الصبر على انه مرتبط (بالموقف القوي) وهذا المصطلح استخدمته منظمة التحرير من اجل الصبر والتحمل للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة .
16. شافي وشكيد ص 14-16-161-298-310 .
17. شافي وشكيد ص 302-307.
18. مكرر ص 326 .
19. فلسطين المسلمة يونيو 1994 .
20. في نهاية شهر سبتمبر 1993 كان 73% من الشعب الفلسطيني مع اتفاق اوسلو ومواصلة المسيرة السياسية .
21. حماس (الامتناع عن الاقتتال وحدود الدفاع عن النفس) أكتوبر 1993 .
22. عن الاتفاق في منطقة الخليل انظر بيان مشترك ، 22 إبريل 1994، القدس 16 مارس 1993 .
23. حماس " البرنامج المقترح للمواجهة الجماهيرية والسياسية في الداخل لمواجهة اتفاق غزة - أريحا " 9 أكتوبر 1993 .

الحلقة التاسعة

الفصل الثالث

(الجزء الثامن - من صفحة 103 الى 113)

اتفاق غزة وأريحا

وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية أبرزت حركة حماس فشل عرفات وسلطته وعرضت إلى التعامل المذل الذي يتعرض له عرفات وسلطته من قبل (إسرائيل) ومطالبتها للسلطة بتلبية متطلباتها الأمنية، فهذا الوضع يعزز من حرية عمل حركة حماس نحو تعميق الفجوة في اتفاق غزة أريحا بواسطة عمليات الاحتجاج الجماعية والمقاومة العنيفة بالمحتل (الإسرائيلي) بكل مكان يتواجد به (24).

وهكذا فإن حماس قد سرعت من عملياتها ضد القوات (الإسرائيلية) المنسحبة من قطاع غزة، وقد اتخذت لنفسها موقفا حذرا خلال الشهرين الأولين من إنشاء السلطة الفلسطينية يتمثل في "ننتظر ونرى" من أجل وضوح مدى حرية العمل لها في ظل السلطة الجديدة.

إن مواصلة عمليات العنف من قبل حماس عن طريق السيارات المفخخة داخل التجمعات (الإسرائيلية) بهدف إصابة أكبر عدد ممكن من المدنيين قد شجع على تنفيذ المذبحة التي قام بها "باروخ جولدشتاين" ضد المصلين المسلمين في الحرم الإبراهيمي (مغارة المكفيل) في الخليل خلال شهر فبراير 1994 والتي دعت حماس على إثرها الانتقام باسم الشعب الفلسطيني.

إن توقيت المذبحة من قبل المتطرف اليهودي جاء في ذروة المفاوضات (الإسرائيلية) الفلسطينية نحو تطبيق مرحلة " غزة - أريحا " وهذا ما منح حركة حماس الفرصة في زيادة قوتها في أوساط الجماهير وتوطيد مكانتها أمام توقعات إنشاء السلطة الفلسطينية.

علاوة على ذلك فقد عرضت حماس عملياتها ضد (إسرائيل) على أنه عمل عادل على المذبحة التي جرت في الحرم الإبراهيمي (مغارة المكفيل) وهذا ما ساعد حماس بحصولها من خلال ذلك على التأييد الجماهيري الفلسطيني وعلى ضوء احتمالية الرد الشديد من جانب السلطة الفلسطينية أو اتخاذ عمل عقابي جماعي ضد السكان الفلسطينيين من جانب (إسرائيل) .

وجاءت مطالبة حماس بمواصلة الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) بالمساعدة الواضحة من تصريحات مختلفة دلت على ذلك وهو أن ياسر عرفات لا يسعى للمواجهة مع منافسيه في الحركة الإسلامية ، والدليل على ذلك كان الإطلاق السريع لسراح نشطاء حماس والجهاد الإسلامي الذين تم أسرهم من قبل السلطة الفلسطينية ، إضافة إلى مناورة عرفات من خلال العمليات التي جرت داخل (إسرائيل)، فهذا العمل ابعده عن السلطة أي اتهام وهذا ما جعله يدعي أن هذه العمليات قد خرجت من المناطق التي تحت السيطرة (الإسرائيلية) (25) ويعتقد زعماء فتح أن هذا الأمر ربما يمنع من المواجهة المباشرة بين حماس والسلطة الفلسطينية وكانوا متقبلين بصمت نهج مواصلة الجهاد لحركة حماس ضد (إسرائيل) (26) .

محاولة منع العمليات

إن سياسة الرد الفوري من قبل (إسرائيل) ردا على العمليات المسلحة لحركة حماس من خلال فرض الطوق الأمني الجماعي على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حث السلطة الفلسطينية على الحديث مع حركة حماس بمسألة الكفاح المسلح ضد (إسرائيل)، لكن المحادثات التي تمت في القاهرة بين السلطة الفلسطينية وبين حماس في صيف وخريف 1995 في هذا الأمر حيث بذلت السلطة الفلسطينية جهودا من أجل السلام مع حماس ، على حساب الالتزام الذي اتخذته السلطة على نفسها اتجاه (إسرائيل) في اتفاق القاهرة (مايو 1994) فيما يتعلق بمنع العمليات (الإرهابية) انطلاقا من المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية .

ويعتقد أن موقف السلطة وحماس قد تأثرت بالتأييد الواسع نسبيا في الشارع الفلسطيني لمواصلة عمليات العنف ضد (إسرائيل) (27).

إن الخلاف بين السلطة الفلسطينية وبين حماس تمثل من خلال الحديث لوزير التخطيط في السلطة الفلسطينية نبيل شعث واحد مسنولي حماس في قطاع غزة، محمود الزهار، ففي حين دعا شعث إلى تجميد الكفاح المسلح من أجل إعطاء الفرصة لمسيرة المفاوضات السياسية الدبلوماسية، ادعى الزهار وبإصرار أن استخدام السلاح هو شرعي، وأن العمليات العسكرية والاشتراك في مسيرة السلام بالإمكان التعامل معهم سويا (28) وعلى كل حال فإن حماس مستعدة لوقف عملياتها العسكرية في قطاع غزة وانطلاقاً منها.

وفي شهر أكتوبر 1995 وقبل بدء المفاوضات حيث تميزت المسودة لاتفاق الطرفين من جانب السلطة الفلسطينية موقفاً ضبابياً والذي ينص على أن حماس ملتزمة بوضع حد للعمليات العسكرية في مناطق السلطة الفلسطينية وانطلاقاً منها وعدم الخروج عنها بأي شكل من الأشكال (29).

وعلى الرغم من المحادثات المتواصلة رفضت حماس التوقف عن الكفاح المسلح وبسبب ذلك امتنع الطرفان التوقيع على الاتفاق لنهاية المحادثات في القاهرة من شهر ديسمبر 1995 واكتفوا بالتوقيع على إعلان مشترك من قبل مسنولي كلا الوفدين وتبين من هذا الإعلان أن حركة حماس ستوقف أعمالها العسكرية ضد (إسرائيل) في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية وتمتنع من الإعلان عنها بصورة علنية أو تتحمل المسؤولية عنها (30).

حل وسط

إن تعامل الأطراف مع مسألة مواصلة عمليات العنف لحركة حماس أظهرت أنه مقبول لكليهما، أي أن السلطة الفلسطينية تتحمل المسؤولية في الدفاع عن (إسرائيل)، ويمكن الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) طالما أنه غير موجه من المناطق التي تقع تحت السلطة الفلسطينية وهذا من أجل عدم إرباك الأخيرة في علاقتها مع (إسرائيل) والامتناع عن الأضرار بمواصلة مسيرة أوصلو (31).

وقد اعتبر الكفاح المسلح من قبل حماس على أنه وسيلة وليس هدفاً بحد ذاته الأمر الذي احتاج توضيح علني من قبل شخصيات مركزية في غزة، وقد أعلن محمود الزهار أنه: علينا دراسة الجدوى من استمرار العمليات العسكرية، وإذا ما استطعنا الوصول إلى أهدافنا دون استخدام العنف، فذلك خير فالعنف هو وسيلة وليس هدفاً، وأن قرارات حماس بالتصرف من خلال سياسة ضبط النفس لا تتناقض مع أهدافنا بما في ذلك إقامة دولة إسلامية مكان دولة (إسرائيل) ... ولن نعترف أبداً (بإسرائيل) ولكن من المتوقع أن يكون بيننا (هدنة) لعدة أيام أو شهور أو سنين (32).

ومنذ البداية كانت حماس يquette للتأثيرات الممكنة لمواصلة الكفاح المسلح على علاقتها مع السلطة الفلسطينية، وقد اتضح الأمر من خلال الرفض المطلق للسلطة الفلسطينية لأي محاولة لوجود معارضة شرعية وإسلامية أو غيرها.

وعملها فقد استغلت السلطة الفلسطينية عمليات حماس العسكرية ضد (إسرائيل) كذريعة وحجة لعمليات القمع من قبل (إسرائيل)، ولكن وبعد فترة من إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة 1994 ازداد الخلاف بين التيارين الأساسيين في حماس حول موضوع استخدام العنف: فمن جانب التيار صاحب الميل السياسي والذي يمثل شخصيات مثل محمد الزهار وجميل حمامة واحمد شمة فهذا التيار كان مستعداً للتأقلم والتكيف مع الواقع السياسي الجديد وسعى للوصول إلى اتفاق مع السلطة من أجل منحه صفة قانونية من أجل الاشتراك بالنظام السياسي بواسطة حزب إسلامي مستقبلي، أما من الجانب المغاير وقف التيار العسكري والذي أتى أعضاؤه المحليين من "كتائب عز الدين القسام" فأساس هذا التيار موجود في قيادة الحركة خارج البلاد فهم يسيطرون على المصادر المالية والسياسات الدولية، وهؤلاء عارضوا وقف

الكفاح المسلح والاتفاق مع السلطة الفلسطينية وهذا ربما يؤدي إلى إضعاف مكانتهم وتأثيرهم داخل حماس.

اعتقال قيادات حماس

ومع ذلك فإن اعتقال شخصيات بارزة في الحركة مثل احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي أضعف مكانة الحركة في قطاع غزة والضفة الغربية أعطى التفوق للزعامات الخارجية"، وحسب إحدى المصادر فقد أدى الخلاف في الآراء بين كلا التيارين إلى حد التهديد على حياة شخصيات مثل الزهار في غزة والشيخ جمال سليم في نابلس من قبل نشطاء بالجناح العسكري لحركة حماس(33).

وعلى ضوء هذه الخلفية وبسبب الخوف من المواجهة مع السلطة الفلسطينية نتيجة الضغوطات (الإسرائيلية) على عرفات لتصفية (إرهاب) حركة حماس وقاعدته الاجتماعية والدينية تراجع زعماء حماس السياسيين واقترحوا منذ 1995 وقف إطلاق النار المشروط مع إسرائيل، فمعظم زعماء حماس السياسيين صرحوا بمشروعية وقف إطلاق النار لكن هناك شك حول وجود اتفاق لشروطها، فهذه مسألة غير واقعية من الناحية السياسية، فزعماء حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة عرضوا الشروط التالية لوقف إطلاق النار وهي: إطلاق سراح الأسرى وإلغاء الطوق الأمني المفروض على المناطق المحتلة، وإزالة المستوطنات (وقد شملت أيضا إخلاء السكان اليهود من شرقي القدس وإنهاء ملاحقة الفلسطينيين، وقد طلب التوقيع على هذه الأفكار من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل).

اقتراح الهدنة

وفي عدة حالات تم الحديث على أنه وفي أعقاب وقف إطلاق النار المقترح تأتي المحادثات الغير مباشرة مع (إسرائيل) حول موضوع (الهدنة) المحددة وستكون مشترطة بانسحاب (إسرائيلي) كامل إلى حدود ما قبل 1967 بما فيها القدس وتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة (34) .

وفي سبتمبر 1997 وقبل يومين من محاولة رجال المخابرات (الإسرائيلية) (الموساد) في عمان اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس نقل الملك حسين ملك الأردن إلى رئيس حكومة (إسرائيل) اقتراح باسم قيادة الحركة للبدء بحوار غير مباشر مع حكومة (إسرائيل) على أن يكون الملك حسين في بمثابة الوسيط بهدف التوصل إلى وقف دائرة العنف ومطالبة (إسرائيل) " بمناقشة كل الأمور".

ولكن وبسبب غير واضح فقد تجاهل مكتب رئيس الوزراء إضافة إلى تفجر قضية فشل عملية اغتيال خالد مشعل فقد أزيح اقتراح ملك الأردن من جدول الأعمال اليومي (35).

عنف موجه في واقع متغير

هناك شك فيما إذا كانت سياسة العنف الموجه لحركة حماس تستطيع بأن تكون وصفاً ومخططاً للاستقرار، فقد رأت حماس باتفاق (إسرائيل) - منظمة التحرير منذ سبتمبر 1993 واتفاق القاهرة بإقامة سلطة فلسطينية في غزة وأريحا (مايو 1994) تهديداً استراتيجياً على وجودها، وكلما أصبح الأمر أقرب إلى واقع التحقيق والظهور على ضوء التقدم في مسيرة السلام بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية ، فقد عززت حماس من تصميمها في البحث عن طريق الكفاح حتى لو كان الأمر متعلقاً بوقف الحوار مع السلطة الفلسطينية وزيادة التوتر معها.

وفي 6 و 13 أبريل سنة 1994 وقبل فترة قصيرة من توقيع اتفاق القاهرة وإنشاء السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا نفذت " كتائب عز الدين القسام " عمليتين (انتحاريتين) في العقولة والخضيرة وقد أعلن أن هاتين العمليتين هما انتقام على المذبحة التي قتل خلالها ثلاثون فلسطينياً على يد مستوطن يهودي في الخليل قبل عدة أسابيع من تنفيذ العمليتين ، فهذا التبرير الذي أعلنت عنه حماس كان له صدى قويا داخل الجماهير الفلسطينية وما عدى الانتقام فقد أصبحت العمليات (الانتحارية) إحدى عناصر القوة في مكانة

حماس للمساومة أمام إنشاء السلطة الفلسطينية والضغط على عرفات للنظر باعتبار حركة حماس والتوصل معها إلى قواعد للتعايش (36) .

تساؤلات

فإلى أي مدى يمكن تشخيص القوة المحركة لعمليات حماس العسكرية على افتراض أن معظم القرارات عكست المستوى الرفيع في الحركة وليس مجرد مبادرة محلية؟ وهل كان لهذا اعتبارات سياسية أو تنفيذية حددت توقيت العمليات؟ أو إنها ربما انتقام على أعمال جماعية ضد الفلسطينيين أو انتقام على أعمال اغتيال نشطاء عسكريين كبار في حماس كانت قد نفذتها الجهات الأمنية السرية (الإسرائيلية)؟ ومع غياب معلومات داخلية فإن هناك شك حول إمكانية الإجابة على هذه التساؤلات بإجابات لا لبس فيها أو جلية .

وليس هناك شك أن حماس تستطيع تنفيذ عمليات عنف على مستوى أكبر مما هو عليه، لولا بذل الجهود غير المتوقعة من أجل إحباط وكشف المجموعات من جانب سلطات الأمن (الإسرائيلية) وبالمساعدة المتباينة للتعاون من جانب عناصر الأمن للسلطة الفلسطينية.

ويتوقع أن يكون قلق حركة حماس نابع من التقدم في مسيرة السلام مما يؤدي إلى تعرض مكانتها للخطر بصفتها حركة جماهيرية ، إضافة إلى أن قلقها نابع من الدعوات التي أطلقتها (إسرائيل) لاجتثاث الحركة من الجذور وهذا ما حفز قيادة الحركة بمواصلة وتصعيد العمليات (الانتحارية) ضد (إسرائيل) والتي كان ثمنها ضياع الكثير من الأرواح خاصة بين المدنيين، وعلى نفس المستوى يمكن الربط بين العمليات (الإرهابية) لحركة حماس وبين عمليات التصفية للنشطاء العسكريين الكبار في الحركة.

عمليات كبيرة

وعلى كل حال فإن العمليات (الانتحارية) التي نفذت في تل أبيب (أكتوبر 1994) من قبل حماس في مفترق - هشارون (يناير 1995) ومن قبل " الجهاد الإسلامي " ربما يكونوا ردا على مقتل كل من عماد عقل في غزة (أكتوبر 1994) ومقتل هاني عابد (نوفمبر 1994). وفي يوليو أغسطس 1995 فجر (انتحاري) " عز الدين القسام " انقسم في عمليتين بنفس التوقيت في رمات جان والقدس ، وقد نفذت هذه الهجمات في ذروة المحادثات التي جرت بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية حول موضوع انسحاب (إسرائيل) من مدن الضفة الغربية وفي ختامها على "اتفاق طابا " (أوسلو 2) في 28 سبتمبر 1995 من أجل الانتخابات العامة للمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية المتوقعة بعد تطبيق الاتفاق الجديد .

ومن الممكن القول أنه كلما نضج الوعي في صفوف حماس لضرورة التكيف للواقع السياسي الجديد، ولتصبح العمليات (الانتحارية) أداة لإجبار السلطة الفلسطينية للاعتراف بحماس كمعارضة شرعية ، ولكن من المتوقع أن هذه العمليات هي رد على الانفجار الذي حصل داخل شقة في غزة وأدى إلى مقتل ثلاثة من نشطاء حماس وكان من أبرزهم كمال كحيل (أبريل 1995) ومع توقيع اتفاق طابا في سبتمبر 1995 وانسجاما من مسؤولي حماس في المناطق فقد توصلوا إلى اتفاق لوقف عمليات ضد (إسرائيل) بهدف عدم التشويش على انسحاب (إسرائيل) من المدن الفلسطينية أو الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية وهذا ما حاز على تأييد فلسطيني واسع ، وكل ذلك أتى على ضوء الضغوطات (الإسرائيلية) المتزايدة على السلطة الفلسطينية لقمع (الإرهاب) الإسلامي وضغوط السلطة على حماس للتوقف عن أعمال العنف ضد (إسرائيل) انطلاقا من المناطق التي تقع تحت سيطرتها ، وقد طلبت جهات من حماس استغلال الهدنة التي فرضوها على أنفسهم وبرغبة منهم كورقة مساومة مع السلطة الفلسطينية وبصورة غير مباشرة مع (إسرائيل) .

شروط وقف العمليات

وفي إحدى المحاولات التي أبدت فيها حماس استعدادها لوقف النشاطات العسكرية ضد (إسرائيل) كان مقابل توقف السلطة الفلسطينية عن ملاحقة رجال " عز الدين القسام " .

وقد جرت هذه المباحثات بواسطة محمد ضيف كبير نشطاء العمل العسكري لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة وأبرز المطلوبين لقوات الأمن (الإسرائيلية) والذي أبدى استعدادا للاتفاق حسب الخطوط التالية:

أ- حماس تتوقف بصورة تامة عن النشاط العسكري ضد أهداف (إسرائيلية) من أجل المصلحة الفلسطينية

ب- تقوم حماس بمساندة السلطة على توطيد سيطرتها التامة على الوضع وقطع الطريق على (إسرائيل) من أخذ الذرائع من أجل خرق الاتفاق (37) .

وحسب مصادر (إسرائيلية) فقط طلب زعماء حماس في مناطق السلطة الفلسطينية التوصل إلى اتفاق مع (إسرائيل) بواسطة السلطة من أجل التوصل إلى اتفاق متبادل للعمليات.

إن التزام حماس كان بحاجة إلى أن يشمل اتفاق رسمي مع السلطة الفلسطينية وليس مع (إسرائيل) ، فمقابل وقف إطلاق النار من جانب حماس تتوقف السلطة الفلسطينية عن ملاحقة نشاط الحركة ويطلق سراح الشيخ ياسين من سجنه وأعلنت المصادر (الإسرائيلية) أن رئيس الوزراء شمعون بيرس ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات كانوا يشتركون في مبادرة التوصل إلى اتفاق والذي مثله من الجانب (الإسرائيلي) الحاخام مناحم فورمان (38).

إن استعداد السلطة الفلسطينية للاستجابة لقيادة حماس في الضفة الغربية عززت من الخلاف مع القيادة الخارجية للحركة والذين تميز موقفهم المتصلب بصورة أكبر من القيادة الداخلية بعلاقتهم مع السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) ، ففي حين أن نشاط حماس في الداخل أيدوا الاتفاق مع السلطة الفلسطينية وحماس والتي أجريت في القاهرة في شهر ديسمبر 1995 والتي اشترك فيها من جانب حركة حماس " الخارج " حيث كانوا مستعدين بالالتزام الضبابي على وقف إطلاق النار بصورة مؤقتة والعمل العسكري ضد (إسرائيل) من مناطق السلطة وأيضا عدم الإعلان عن القيام بعمليات كهذه وعدم اخذ المسؤولية عليها من أجل عدم إخراج السلطة الفلسطينية .

ومن المناسب الإشارة إلى أنه في بداية إنشاء السلطة الفلسطينية كانت مستعدة لتقبل حتى التزام بسيط من قبل حماس .

وعلى ما يبدو فإن عرفات يعتقد أن هذا أقل سوءا إذا ما تم إجراء الانتخابات العامة لمجلس السلطة في 20 يناير 1996 (39).

الانطلاق من خارج أراضي السلطة

إن التزام حماس أمام السلطة الفلسطينية بعدم تنفيذ عمليات عسكرية ضد (إسرائيل) من المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، احتفظت لنفسها بإمكانية تنفيذ أعمال (إرهابية) ضد (إسرائيل) من داخل أراضيها (إسرائيل) أو من مناطق فلسطينية تحت سيطرتها، وفي المقابل استمرت سياسة محاربة (الإرهاب) وملاحقة المسؤولين عنه من جانب (إسرائيل) وفي نفس الوقت اتخاذ سياسة العقاب الجماعي خاصة من خلال الطوق الأمني المتواصل على السكان الفلسطينيين سواء أكانوا تحت السيطرة (الإسرائيلية) أو الفلسطينية.

وفي خلاصة الحديث فإن هناك القدرة لدى مجموعات عز الدين القسام ، لمواصلة تنفيذ الأعمال (الإرهابية) وتبريرهن داخل الجماهير الفلسطينية وادعائها أن هذا نابع من سياسة (إسرائيل) فسياسة الحصار على السكان الفلسطينيين وتصفية شخصيتين فلسطينيتين مركزيين كانوا وراء العمليات (الانتحارية) الإسلامية " زعيم الجهاد الإسلامي " فتحي الشقاقي الذي قتل في مالطا (26 أكتوبر) والمهندس يحيى عياش أحد رجال " عز الدين القسام" (5 نوفمبر 1996) والذي قتل في غزة وهذا ما

أعطى لهذين التنظيمين الذريعة للانتقام من (إسرائيل) وهذه الذريعة كانت تستخدمها السلطة الفلسطينية بصورة علنية.

الاغتيالات

إن مقتل فتحي الشقفاقي في مالطا قد أدى بالسلطة الفلسطينية إلى تغيير تصرفها مع (الإرهاب) الإسلامي ، فالمتحدثون في السلطة الفلسطينية ادعوا أن اغتيال الشقفاقي قد نسف جهودهم للوصول إلى اتفاق مع حماس والجهاد الإسلامي لوقف الهجمات ضد (إسرائيل) (40) وأعلنت حماس أن هذا الحادث بمثابة إعلان الحرب من جانب (إسرائيل) وأكدت أن الشعب الفلسطيني سينتقم لعملية القتل ولكن من الناحية العملية فقد توقفت عن الأعمال العسكرية ضد (إسرائيل) وقبل أسبوعين من موعد الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني تم تصفية المهندس يحيى عياش والذي دفع بالناطقين باسم حماس إلى القسم بالانتقام لدمه ودفع الحركة إلى تجديد عمليات (الانتحار) بعد وقت قصير من الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية .

إن مقتل عياش قد عزز الضرورة للرد على نفس الصورة لمقتل أحد أبطال حماس وأيضا من أجل الحفاظ على هيبة الحركة وهذا ما أدى إلى مجموعة من عمليات (الانتحار) بمبادرة نشطاء حماس العسكريين في غزة .

وصدرت الأوامر ونقلت المتفجرات عن طريق محمد ضيف من قطاع غزة إلى أحد نشطاء " عز الدين القسام " في الضفة الغربية حسن سلامة الذي أشرف على تنفيذ الأمر.

ولكن من المتوقع أن يكون الالتزام بالانتقام لمقتل عياش لم يكن إلا ذريعة سهلة أمام التيار الأكثر تطرفا في قيادة حماس والذي مثله مقر قيادة الحركة في الأردن وكبار "كتائب عز الدين القسام" من أجل التشويش على الحوار بين كبار السياسيين في قيادة حماس في المناطق وبين السلطة الفلسطينية (41) .

وفي فبراير ومارس سنة 1996 وبعد التوقف عن العمل لمدة ستة شهور نفذ (انتحاريون) تم تجنيدهم لهذه المهمة قبل وقت قصير من تنفيذ عملهم بواسطة معارفهم الناشطين في حماس وبإشراف حسن سلامة، حيث نفذوا مجموعة من العمليات (الانتحارية) في القدس واشكلون وتل ابيب تحت اسم تلاميذ " الشهيد يحيى عياش " .

وعلى ضوء عمليات (الانتحار) هذه فقد ارتفع عدد الضحايا في (إسرائيل) من المدنيين ورجال الجيش نتيجة عمليات (الإرهاب) الإسلامي منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في شهر سبتمبر 1993 إلى أكثر من مائة ، وهذه العمليات كشفت عن غياب السيطرة للقيادة السياسية المحلية لحركة حماس على المجموعات المسلحة للحركة، وأيضا كشفت عن عدم الإشراف والتوجيه العملي للتنفيذي للأعمال (الانتحارية) ، فعدم الإشراف الذي ميز ردود مقر الحركة في عمان أو أنها تميزت بالرغبة في إخفاء صلتهم مع حماس .

فبعد وقوع الأحداث تبين أن مبادرات القيام بهذا العمل جاءت من خلال مجموعة صغيرة سرية داخل " كتائب عز الدين القسام " مكونة من عدد من كبار المطلوبين ومنهم محمد ضيف وإبراهيم المقادمة (42).

ومع مرور الأيام وعندما القي القبض على حسن سلامة وتم التحقيق معه بصفته من يقف وراء (الانتحاريين) لشهر فبراير - مارس 1996 تبين أن ادعاء رئيس قسم الاستخبارات التابعة للجيش (الإسرائيلي) بأن عمليات (الانتحار) نفذت بإيعاء من إيران وأن الدافع لها هو الرغبة إلى إفشال حزب العمل في الانتخابات العامة فهذا حديث يثير التساؤل ، فقد تبين أن هذه العمليات كانت ردا مباشرا على تصفية يحيى عياش ولم يكن موقفا يقف خلفه هدف سياسي مثل الذي الصق بإيران وحماس .

وأيضاً كاعتقاد كان ادعاء مشكلا ففي هذه اللحظة تم تقديم موعد الانتخابات إلى أواخر شهر مايو 1996 وكان بالإمكان الاعتقاد أن محاولة الانتقال بحزب الحكومة برئاسة بيرس ستكون قدر الإمكان قريبة ليوم الانتخابات وليست مرحلة مبكرة من الاستعداد لها (43).

إن الهلع الذي تسببت به عمليات (الانتحار) المتكررة والثمن الدموي الذي تكبده المواطن (الإسرائيلي) قد تم التعبير عنه من خلال ردود الفعل المتعاطفة مع (إسرائيل) في جميع أنحاء العالم وأيضاً الإدانة الشديدة (للإرهاب) خلال مؤتمر شرم الشيخ في منتصف شهر مارس إضافة إلى الضغط الشديد من قبل (إسرائيل) على السلطة الفلسطينية للعمل دون هواده ضد (الإرهاب) الإسلامي فكل هذه الأمور دفعت السلطة الفلسطينية بالرد من خلال موجة الاعتقالات الواسعة وعمليات التفتيش ومصادرة السلاح داخل مجموعات الجناح العسكري لحماس وبالتنسيق مع مصالح الأمن (الإسرائيلية).

وقد ظهرت ردود فعل شديدة من قبل السلطة الفلسطينية ضد حماس على ضوء نقض التفاهم الذي تم بينهم في شهر ديسمبر 1995 وحسب هذا الاتفاق سوف لن يتم تنفيذ عمليات انطلاقاً من المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة بهدف عدم إحراج السلطة في علاقتها مع (إسرائيل) ، حيث تبين أن الانفجار الذي نفذ في شارع " الديزنجوف " في تل أبيب في شهر مارس قد تم التخطيط له من داخل قطاع غزة بمساعدة عميل من عرب (إسرائيل) .

وقد تطلعت السلطة إلى تأييد من خلال التحفظات العلنية التي أعرب عنها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة على ضوء تصاعد العمليات (الانتحارية) والثمن الدموي الكبير في أعداد الضحايا خلال وقت قصير ، فالطابع العلني الجديد لأسلوب التحفظ كان سببه توقع الرد (الإسرائيلي) من الطوق المتواصل وخطورة خطوط المراقبة على العلاقات المشتركة بين الضفة الغربية وغزة وبين (إسرائيل) ، مما يؤثر على الناحية الاقتصادية الصعبة أصلاً وعلى روابط الدم بين الأقارب .

الانتقاد العلني على عمليات (الانتحار) والضرر الكبير بالمواطنين الأبرياء كل هذا أثار نقاشاً علنياً في ما يتعلق بالشرعية الدينية لهذا العمل من خلال بروز النزعة السياسية للمشاركين به (44) وهذا الانتقاد احتوى على فتاوى رجال دين مقربين من السلطة الفلسطينية فيما يخص أعمال (الانتحار) وحسب ادعائهم فإن (المنتحرين) في عمليات الجهاد لا يعتبرون شهداء (شهداء الحرب المقدسة) وهذا الانتقاد يوضح مدى الحاجة بالنسبة لحركة حماس وجهات إسلامية أخرى مقربة لها إلى نشر كتاب ذو طابع دفاعي بعد شهرين من عمليات (الانتحار) في شهر فبراير ومارس 1996 يخصص لهذه المسألة.

وكان الهدف من الكتاب هو دحض الانتقادات التي أثارت حول الأضرار التي تعرض لها المواطنون (الإسرائيليون)، ومنح الإسناد والدعم الشرعي لعمليات (الانتحار) لحركة حماس والجهاد الإسلامي ضد (إسرائيل) واعتبار من ينفذونها بأنهم " شهداء الحرب المقدسة " (45) وهذا الكتاب الذي نشر في دمشق يدحض ويلغي بصورة تامة الفتاوى التي صدرت ضد أعمال (الانتحار) من خلال الاستخفاف بالمرجعية التقليدية لأصحاب هذه الفتاوى .

فالجزء الأساسي في هذا الكتاب يحتوي على مجموعة طويلة من الفتاوى لرجال الدين المسلمين البارزين والذين يشيرون إلى الأساس الشرعي والتاريخي لعمليات (الانتحار) والتي نفذت كجزء لا يتجزأ عن الحرب المقدسة (الجهاد) ولذلك فهي تشكل قمة التضحية والإيمان (الاستشهاد) ويفرق هذا الكتاب بين بصره

هامش الفصل الثالث

24. الرسالة 13 أكتوبر 1993 ، حماس التحليل السياسي رقم 25.31 يونيو 1994 .

25. Y.M. Ibrahim , (Palestine Religious Militants :Why Their Ranks are growing ,The New York Times , November 8, 1984 ;Y . Melman , (War and Peace Process), The Washington Post , January 29,1995 .
26. صوت الحق والحرية 13 مايو 1994 ، المحرر (الأردن) 4 ديسمبر 1994 .
27. حسب استطلاع " مركز البحوث والاستطلاعات الفلسطينية " في نابلس والذي اجري في بداية 1995 ، 46% من سكان المناطق يساندون مواصلة عمليات العنف ضد أهداف (إسرائيلية) وان 81% أعربوا معارضتهم لمواصلة المفاوضات مع (إسرائيل) إذا ما استمر توسيع الاستيطان هآرتس 12 فبراير 1995 .
28. السلطة الفلسطينية – وزارة الإعلام " العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وعناصر المعارضة 12 أبريل 1995 .
29. الحياة الجديدة (رام الله) 11 أكتوبر 1995 .
30. القدس 22 ديسمبر 1995 ، النهار (القدس) 23 ديسمبر 1995 .
31. القدس 24 ديسمبر 1995 ، الوسط يناير 1996 ص 30 .
32. القدس 12 أكتوبر 1995 .
33. الوطن العربي 4 نوفمبر 1994 ص 27 .
34. محمد صبحي السويركي " الحركة الإسلامية وتحديات المستقبل " الوطن 30 مارس 1995 .
35. انظر على سبيل المثال هآرتس 9 أكتوبر 1997 .
36. خالد الحروب " حركة حماس بين السلطة الوطنية (وإسرائيل) : من مثلث القوة الى مطرقة السندان " مجلة الدراسات الفلسطينية 18 (1994) ص 28-29 .
37. الوسط 4 مارس 1996 ص 21 هآرتس 8 يناير 1996 .
38. تصوير مسودة الاتفاق بتاريخ فبراير 1996 ، هليل كوهن " الاتفاق مع حماس " كل هعير (القدس) 19 أبريل 1996 .
39. الحياة الجديدة 11 أكتوبر 1995 .
40. News from Within ,November 1997,p.18
41. الحياة الجديدة (القدس) وأيضا النهار 7 يناير 1996
42. رونين برجمان – " لماذا توقفت العمليات " ملحق هآرتس 5 يونيو 1998 ص 32 .
43. بناء على مقابلة مع موظف حكومي كبير كانت له علاقة في التحقيق مع حسن سلامة.
44. الفتاوى الأولى التي صدرت بإجازة العمليات على أنها حرب مقدسة شرعية نشرت في مجلة السبيل (الأردن) 12 مارس 1996 .

الحلقة العاشرة

(الفصل الثالث - من صفحة من ص113-ص120)

مكانة الشهيد

ويفرق هذا الكتاب بصوره واضحة بين الاستشهاد والانتحار (فالانتحار محرم حسب الشرع الإسلامي) على خلفية شخصية وليست متعلقة بالهدف الجماعي لجماعة المؤمنين.

إن مكانة الشهيد في الحرب المقدسة نابعة من طابع عملية التضحية والتي تكون من خلال معركة عسكرية حقيقية ضد أعداء الإسلام من أجل أرض المسلمين المقدسة بهدف إسقاط أكبر عدد من القتلى في صفوف العدو.

وبصورة غير مباشرة فإن هذه العمليات مبررة بسبب الوضع اليائس للعالم الإسلامي الذي يزرع تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للغرب، ومع ذلك فإن الكتاب يؤكد على ضرورة أن تكون عمليات الانتحار منسجمة مع المصلحة العامة وأن لا تكون نتيجة شعور شخصي ليس له أساس إيماني (46).

انتخاب " بينيامين نتنياهو " لرئاسة الحكومة في نهاية مايو 1996 أشار إلى توجه نحو التشدد في سياسة الحكومة تجاه السلطة الفلسطينية وتجاه المسيرة السلمية بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية وإعادة الانتشار في الخليل والمبادرة لبناء حي سكني لليهود في جبل "أبو غنيم - هارحوما" كل ذلك شجع السلطة الفلسطينية وحركة حماس إلى إنشاء نوع من التفاهم حيث كان الطرفان يسعىان إلى تحقيق أهدافهما الأمر الذي وحدهم في جبهة واحدة مكونة من السلطة الفلسطينية والمعارضة الإسلامية.

فخلال التسعة أشهر الأولى من حكومة "نتنياهو" تميزت بهدوء نسبي في عمليات الإرهاب من قبل حركة حماس ضد المواطنين الإسرائيليين واستمر هذا الوضع حتى شهر مارس 1997 عندما فجر انتحاري نفسه داخل مقهى في تل أبيب مما تسبب في فقدان حياة ثلاثة نساء، وبعد الحادث تبين أن هذه العملية قد خطط لها على أن لا تكون عملية انتحارية من أجل عدم إدانة حماس، ولكن حامل العبوة الناسفة قتل بسبب خطأ في التنفيذ.

وعلى كل حال فإن العملية كانت تعبيراً لحالة الإحباط في مسيرة السلام والحالة السيئة للوضع الاقتصادي للفلسطينيين (47) وتؤكد هذه العملية مرة أخرى مدى قوة المجموعات المسلحة المحلية في قدرتها على تنفيذ عمليات إرهابية.

فهذه العملية إضافة إلى العمليتين التي نفذها رجال حماس في القدس في شهر أوجست وسبتمبر من نفس السنة قد تميزوا بمحاولة عدم إظهار مسؤولية الحركة عن هذه العمليات لأسباب تكتيكية متعلقة بعلاقات الحركة مع السلطة الفلسطينية.

وإن محاولات عدم تحمل المسؤولية ساهمت في دعمها الادعاءات من جانب كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية، وإن عرفات متهم شخصياً بها فحسب هذه الادعاءات فإن المنتحرين في القدس قد جاءوا من خارج الحدود وبذلك يجب عدم اتهام سكان المناطق المحتلة.

إن إعلان الجناح العسكري لحركة حماس التي أخذت على عاتقها المسؤولية عن عمليات الانتحار في القدس، أنها قد نفذت هذه العمليات كرد على محاولات إنشاء مستوطنة يهودية في راس العمود في القدس.

وفي تصريحات قيادة حماس في عمان برز لحن التبرير ومحاولة تسويق العودة للصراع المسلح بصورة عامة إلى عمليات الانتحار بصورة خاصة بهدف وقف التوجه نحو الاستيطان وتهويد الأماكن المقدسة للمسلمين.

وفي مقابل التصريحات التي صدرت من الجهاز العسكري للقيادة في الأردن، فقد شكك مسئولوا الجناح السياسي في المناطق المحتلة بمصدر هذه التصريحات وأظهروا تأييدهم للسلطة الفلسطينية وخاصة ياسر عرفات، على عدم رضوخهم لضغوط إسرائيل بتنفيذ اعتقالات جماعية في صفوف رجال حماس وضرب البنية التحتية لها.

اعتقال من قبل السلطة

وبعد الكشف عن هوية منفذي عمليات الانتحار في شهر يناير 1998 تبين أنه تم إنشاء قاعدة تنظيمية رغمًا عن الجهات الأمنية الفلسطينية وشملت هذه القاعدة على مختبر لانتاج كميات معقولة من المواد المتفجرة تكفي لتحضير عبوات ناسفة كثيرة، وردت السلطة الفلسطينية بشدة اتجاه حماس، فقد نفذت عمليات اعتقال ضد قيادات حماس والحزب الإسلامي (انظر الفصل الخامس) وأغلقت مؤسسات للصدقات

كرد على نقص التفاهم بينها وبين حماس والتي أدت إلى إحراج السلطة أمام إسرائيل وبصورة خاصة أمام الولايات المتحدة (48).

ومن خلال التحقيق مع المعتقلين تبين أن هذا التنظيم واسع الى حد كبير، ويحمل خطة تتمثل في عدد من العمليات داخل حدود 48 وفي الضفة الغربية.

وأقام مسؤولو هذا التنظيم علاقة قوية مع القيادة للحركة في قطاع غزة والأردن ولبنان وكان الاتصال يتم عن طريق وسائل اتصالات ذكية تشمل الإنترنت، وكانت نشاطات خلايا عز الدين القسام تتم حسب الروابط بين النشاطات المركزيين والمطلوبين الموجودون في حركة مستمرة من منطقة الى منطقة وبمساعدة المدنيين ورجال الدين في المساجد فقد أشرف هؤلاء على إنشاء خلايا جديدة، وعلى تدريبهم واعدادهم لاعمال عسكرية، وفي أعمال تجهيز المواد المتفجرة في المختبرات فقد ساهم بشكل بارز في هذه الأعمال طلاب من جامعة بيرزيت.

ورغم كل ذلك فالسؤال هو هل أن العمليات والتخطيط لها تتم حسب توجيه من مركز القيادة وبالتوافق لاعتبارات سياسية أو أن هذه العمليات تتم تعبيراً لدوافع محلية؟ فهذا التساؤل بقي دون الحصول على إجابة فاصلة (49).

وعلى سبيل المثال في 19 يوليو 1998 اندلعت النيران في سيارة مليئة بالبنزين وجرار الغاز إضافة إلى كميات كبيرة من المسامير في القدس دون ان تنفجر حسب ما كان الفلسطيني يخطط وهو من سكان مخيم اللاجئين في رام الله، ويعرف بأنه من نشاطات حركة حماس، وهذه المحاولة الفاشلة التي أدت إلى إصابة السائق بحروق خطيرة والذي بادر الى هذا العمل على عاتقه ومسؤوليته قد تسبب بموجة من الاتهامات لإسرائيل من جانب حركة حماس وحركة فتح على حد سواء على إن إسرائيل هي التي اخترعت هذه المسرحية لهذه العملية من أجل تخريب عملية السلام (50).

استهداف المستوطنين

وخلال سنة 1998 أصبح نشاطات حركة حماس يميلون للاعتداء على المستوطنين اليهود بشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقاً من الاعتقاد أن هذا النوع من العمليات ينال التأييد الواسع في أوساط الجماهير الفلسطينية الواسعة وإن إسرائيل تتعامل بالتسلیم مع هذا النوع من العمليات خلافاً للعمليات التي يتم تنفيذها داخل إسرائيل.

إن سياسة العنف الموجه لحركة حماس واستعدادها لدراسة واتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل، فإن هذا من المحتمل أن يكون على ضوء الخلفية والأسباب الفلسطينية الداخلية، وأسباب أخرى داخلية في الحركة لا تقل أهمية عن علاقة إسرائيل مع السلطة الفلسطينية.

إن هذه النزعة ما بين سياسة العنف لحركة حماس وبين السياسة الداخلية الفلسطينية والحركة الداخلية قد أظهرت خلالها قضية مقتل أحد أكبر اثنين من مطلوبي مجموعات "عز الدين القسام" في الضفة الغربية وهو "محيي الدين الشريف" في 29 مارس 1998، وادعت السلطة الفلسطينية أن الشريف قتل على يد آخر في الجناح العسكري للحركة وهو "عماد عوض الله" على خلفية النزاع على المرجعية واتخاذ القرارات في قيادة "عز الدين القسام".

اغتيال الشريف

إن قضية موت الشريف قد وضعت قيادة حماس في ارتباك، وكشفت بذلك عن غياب السيطرة للقيادات السياسية في مناطق السلطة الفلسطينية وفي الأردن على مجموعات "عز الدين القسام".

فمن جانب ألقى مسئولو حركة حماس المسؤولية عن قتله على إسرائيل على الرغم من إنكار إسرائيل عن علاقتها بهذا الأمر، وأعلنت الحركة أنها ستضرب الأهداف الإسرائيلية انتقاما على مقتل الشريف، ومن جانب آخر فقد وجهة حركة حماس إصبع الاتهام اتجاه السلطة الفلسطينية، وظهر من خلال نصها على تناقضات وادعت انه تم الحصول عليها من خلال ضغوط وبحث وإطلاع مع مساعد الشريف، وعلاوة على ذلك فإن مسئولي حركة حماس أشاروا إلى تعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والقوا المسؤولية على السلطة بموت الشريف واحتجوا على ذلك بمظاهرات ضد السلطة.

وخلال ذلك احتجت حركة حماس على ملاحقة رجالها واعتقال 200 من أعضائها دون تقديمهم للمحاكمة وأعلنت عن انتقادها الشديد لأجهزة السلطة الفلسطينية على الفساد وسرقة أموال الشعب بمئات الملايين من الدولارات. وهذا الأمر أخذ بعين الخطورة من قبل السلطة واعتبر محاولة من قبل حماس في إضعاف مرجعية وأمانة السلطة.

وفي أعقاب ذلك اعتقلت السلطة زعماء بارزين في حماس منهم عبد العزيز الرنتيسي وعماد عوض الله المشتبه به بمقتل محي الدين الشريف (51).

إن التوتر الذي تسبب به مقتل الشريف بين حماس والسلطة الفلسطينية قد تجدد في أعقاب مقتل الأخوين عادل وعماد عوض الله (الذي هرب من السجن في أريحا قبل شهر من ذلك) من قبل إسرائيل في 10 سبتمبر أثناء اختفائهم داخل شقة في الخليل، وإن مقتل الأخوين قد عبر عن التعرض المتواصل لكبار النشطاء العسكريين لحركة حماس وتآكل قدرتها في العمل العسكري مما أدى إلى تجديد التهديد من قبل الحركة بالرد والانتقام الشديد تجاه إسرائيل.

وأوضحت قيادة حماس بلهجة التبرير سبب الانخفاض في الأعمال العسكرية للحركة للتعاون بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، واتهمت السلطة بملاحقة نشاطها العسكريين، وهذا على الرغم من أن المتحدثين باسم السلطة الفلسطينية قد أدانوا الأعمال الإسرائيلية ووصفوها على أنها محاولة لإشعال النار ونسف الجهود الدبلوماسية والاستمرار في اتفاق الانسحاب الثاني حسب اتفاق أوسلو والخليل (52).

وفي أعقاب مقتل الأخوين عوض الله كشف في شهر أكتوبر 1998 عن عدة محاولات من جانب حركة حماس لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل والتي أحبطت نتيجة التعاون بين المخابرات الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية حيث تم الكشف عن قاعدة تنفيذية على قدره من العمل العسكري على الرغم من الضربات التي تلقاها نشطاء حماس الكبار.

في بداية شهر أكتوبر قتل أحد نشطاء حماس في رام الله وربما نتيجة محاولته تجهيز سيارة مفخخة، واعتقل أيضا اثنين من نشطاء حماس على محسوم أبرز أثناء محاولتهم تهريب مئات الكيلو غرامات من المواد المتفجرة.

التعاون بين إسرائيل والسلطة

إن التعاون في المجال الاستخبارات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية كان تعبيرا عن تطلعات السلطة نحو الالتزام للعلاقات الدبلوماسية نتيجة وساطة الولايات المتحدة حول موضوع الانسحاب الثاني، وفي الجهة المعاكسة عبر عن التوتر المتزايد بين السلطة وحماس، فعلى الرغم من عدم محاولة حماس إيجاد أزمة العلاقات مع السلطة الفلسطينية حول توقع التوصل إلى حل ينتج عنه الانسحاب الثاني من قبل إسرائيل من مناطق الضفة الغربية، فقد تبين أن نشطاء حماس العسكريين الكبار واللذين نالوا على الموافقة المعلنة للشيخ ياسين طلبوا تنفيذ عملية ضد إسرائيل ومن المتوقع أن يكون الهدف منها استغلال تصفية الأخوين عوض الله من أجل تسويق هذه العملية أمام الرأي العام الفلسطيني (53).

إن اتفاق واي ريفر الذي ينص على الانسحاب الثاني والذي وقع في واشنطن في 23 أكتوبر 1998 بحضور الرئيس كلينتون والملك حسين إضافة إلى عرفات ونتنياهو، زاد التوتر بين حماس والسلطة الفلسطينية إلى حافة الهاوية، فالاتفاق الذي التزمت من خلاله السلطة الفلسطينية بصورة مفصلة بمحاربة

الإرهاب وبيشراف أمريكي كشرط لنقل مناطق أخرى من الضفة الغربية للسلطة، تسبب بانتقاد حاد من جانب قيادات حماس، إضافة إلى زعماء سوريا وإيران.

وبعد ستة أيام من توقيع اتفاق واي حاول رجال "عز الدين القسام" تفجير سيارة مفخخة بالقرب من باض كان على متنه أطفال يهود في "جوش قطيف" في قلب قطاع غزة، وانتهت المحاولة بقتل جندي إسرائيلي وانتحار سائق السيارة المفخخة ودون أي إصابات لراكبي الباص، وأيضا محاولة تفجير سيارة مفخخة في سوق "محني يهودا" في القدس بعد أسبوع من الحادث الأول وقد قتل في هذا الحادث الانتحاريين اللذين نفذوا العملية وهم من الجهاد الإسلامي، فهذه العملية شاهد على قدرة التنظيم في التخطيط وتوفير الانتحاريين.

وأشارت هذه العمليتين إلى الاعتقاد أن أوامر التنفيذ جاءت من القيادة السياسية في "الخارج" من قبل حركة حماس والجهاد الإسلامي بهدف نفس تنفيذ اتفاق أوسلو وإضعاف مكانة السلطة الفلسطينية، ولكن وفي مثل هذه الظروف فقد بقية مسألة مصدر المبادرة والاعتبار السياسي والتوجيه بتنفيذ هذه العمليات بتوقيت معين يكتنفها الغموض.

على كل حال فإن حقيقة تنفيذ العملية في (جوش قطيف) وتحمل المسؤولية عليه من قبل حركة حماس شكل خرقا واضحا للتفاهم بين حماس والسلطة الفلسطينية والذي اتفق عليه في شهر ديسمبر 1995، فحسب هذا الاتفاق التزمت حماس بالتوقف عن تنفيذ عمليات داخل مناطق السلطة الفلسطينية أو إعلان المسؤولية عنها من أجل عدم إحراج السلطة في علاقتها مع إسرائيل.

التهديد بمواجهة السلطة

وعلاوة على ذلك وفي أعقاب الاعتقالات الواسعة التي نفذتها السلطة ضد عناصر حماس بما في ذلك فرض الاعتقال المنزلي على الشيخ ياسين، فقد أعلنت كتائب شهداء عز الدين القسام أنه إذا ما استمرت عمليات الاعتقال والملاحقة لعناصر حماس من قبل السلطة فإن هذا سيؤدي بالجناح العسكري الى استخدام سلاحه ضد أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وهذا ما كان مغايرا لتوجهات قيادة حماس (54).

وان إمكانية حدوث هذه العمليات هو من وحي القيادة الخارجية وعلى ضوء الهجوم التهكمي الشديد على اتفاق واي من قبل الزعيم الروحي لإيران خامنئي والدعوة الواضحة لزعيم حزب الله الشيخ حسن نصر الله لقتل عرفات من أجل وقف تطبيق "اتفاق الخيانة" مع إسرائيل، وبعد أربع وعشرين ساعة بدأت السلطة الفلسطينية بحملة اعتقالات داخل نشطاء حماس بعد تنفيذ العملية في "جوش قطيف" (55).

وفي الوقت الذي كانت فيه حركة حماس مدركة للأجواء السياسية والتأييد من قبل الجماهير الفلسطينية المؤيدة مبدئيا للانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة، نظرت حماس باهتمام حقيقي للتأييد الجماهيري الواسع والمعارضة الشعبية لمسيرة أوسلو، لذلك ففي الوقت الذي استمرت حماس التمسك بمبدأ المقاومة المسلحة ضد إسرائيل استمرت عمليا، وقللت حماس من الخطر الذي اتهمت به حول الفشل في المسيرة السياسية، لذلك فقد تبنت حماس استراتيجية مختلفة شملت على أعمال مؤلمة ضد إسرائيل واعتبرت على أنها انتقام على مقتل فلسطينيين على يد اليهود والدعاية النشطة ضد إسرائيل والسلطة والتي تعرضت الى مسيرة أوسلو على أنه نصر للسيطرة الإسرائيلية واستمرار الاستيطان في المناطق المحتلة ومصادرة أراضي الفلسطينيين كل ذلك إلى جانب الاستعداد إلى الحوار مع السلطة الفلسطينية ومنع المواجهة المباشرة معها. (56).

إن الطريق الذي تبنته حماس والذي يتمثل بالعنف الموجه ضد إسرائيل إضافة إلى الحوار والتعايش مع السلطة الفلسطينية، كان مليئا بالتناقضات مما أجبرها المسير على حبل دقيق، وإن هذه القدرة قد نالتها الحركة بسبب كون الناطقين باسمها لم يتحدثوا بصوت واحد فكانوا يمثلون تيارات واطروحات مختلفة الأمر الذي شكل حماية لها وصعب على السلطة الفلسطينية اتخاذ خطوات قمع شاملة ضد القاعدة الجماهيرية للحركة.

وهكذا وعلى الرغم من أن القاعدة الجماهيرية هي مصدر وجود الحركة والتي منها نشأت المجموعات المسلحة التي تتمركز في المساجد والجمعيات الذين يؤيدون بصورة أو بأخرى العمليات العسكرية، وإن غياب السيطرة الحقيقية على أعمال العنف وعدم معرفتها من قبل القيادة المعروفة في الضفة الغربية وقطاع غزة حول هوية المسؤولين للعمليات الانتحارية قد صعب اتخاذ خطوات ضدها، فالجناح العسكري اعتبر على أنه حركة سرية تتلقى أوامرها من الخارج، ففي هذا المفهوم فإن البناء التنظيمي من الأسهل عليه توجيه السياسة المتميزة بالليوننة والتكيف السياسي والتي كانت بالأهمية في منع المواجهات المباشرة مع إسرائيل ومع السلطة الفلسطينية.

الهوامش

46. مكرر ص14
47. إبريل 1977 انخفضت التأييد لمسيرة السلام لـ 60% فقط بالمقارنة لـ 79% في نهاية 1996.
48. هآرتس 22.20 أوجست 28 سبتمبر 1997.
49. عاموس هارئيل " من الصعب تجنيد انتحاريين " هآرتس 6 فبراير 1998. داني روبنشتاين " في حماس يعملون كالعادة " 21 يناير 1998.
50. هآرتس 24 يوليو 1998 ص4.
51. بيان حماس 17 إبريل 1998 هآرتس 23 مارس، 14 ، 15، 20-21 إبريل 1998.
52. القدس الحياة الجديدة 12 سبتمبر 1998، هآرتس 25 سبتمبر 1998 أقوال ياسين، القدس 20 أكتوبر 1998.
53. هآرتس 2-1 ، 9، 4 أكتوبر 1998.
54. هآرتس 2، 1 نوفمبر 1998.
55. مكرر نوفمبر 1998 .
56. بسام جرار القدس، 5 فبراير 1994، إعلان جميل حمامة، النهار (القدس) 9 فبراير 1994، حماس " سياسة التوجيه المعنوي في المرحلة القادمة بعد اتفاق غزة أريحا)، 28 أكتوبر.

الحلقة الحادية عشر

(الفصل الرابع - من صفحة من ص121-ص130)

تعايش ضمن نزاع مستمر

إن ظهور حركة حماس كمعارضة سياسية وأيدلوجية أمام منظمة التحرير خلق توترا متصاعدا بين التنظيمين نتيجة التنافس بينهم على التأييد الجماهيري الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وخلال الانتفاضة تنافس التنظيمان على تحديد البرنامج الجماهيري العام للانتفاضة وخاصة تحديد أيام الاحتجاج والإضرابات، ومنذ انعقاد مؤتمر السلام في مدريد بنهاية شهر أكتوبر 1991 أصبح الخلاف حول مسيرة السلام المحور الرئيسي في الصراع بين الحركتين، فهناك من ادعى أنه على الرغم من الخلافات في الرأي بين حماس وفتح حول الأهداف النهائية ووسائلها فإن حقيقة وجود الاحتلال وغياب وجود هيكل حكومي قد عزز من التقارب الفكري والسياسي بين الوطنيين والإسلاميين الفلسطينيين بصورة تؤكد على وحدة القضية الفلسطينية (1).

ولكن ومن خلال الفحص الدقيق لمجموعة العلاقات بين حماس ومنظمة التحرير خلال الانتفاضة وتحت السيطرة الفلسطينية التي نشأت في شهر يونيو 1994 تبين أن مبادرات الحوار وصور التعايش قد تطورت من خلال الأسباب التي وجدت من خلال الصراع الداخلي الفلسطيني ووجود عدو مشترك خارجي.

فمنذ البداية أظهرت حماس ثنائية التوجه أمام منظمة التحرير، فهي لم تخفي رغبتها في التعايش وفي نفس الوقت حرصت على إبراز الحدود الفاصلة بينها وبين منظمة التحرير فأظهرت عن تميزها الفكري واستقلالها السياسي.

إن جهود حركة حماس نحو الحوار والتأكيد على إيجاد سبل للتعايش مع منظمة التحرير وبعدها مع السلطة الفلسطينية استتشف منه اعترافها بضعفها السياسي على ضوء التأييد الدولي والمنطقة والمستوى المحلي الفلسطيني في المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وبسبب قناعتها بأن موقفها السياسي غير القابل للتنازل يؤدي إلى فقدان التأييد والدعم الجماهيري، سعت حركة حماس إلى إنشاء علاقات تعايش مع منظمة التحرير وهذا النظام مكنها من توسيع خدماتها وتأمين مكانتها الجماهيرية، وإن الضرورة للحفاظ على الإنجازات التنظيمية والجماهيرية للحركة هي التي تقف وراء جهودها لتأمين الدفاع عن نفسها بصورة دائمة، ضد محاولات السيطرة أو الرضوخ أمام الخطر من جانب منظمة التحرير.

التكيف في ظل الالتزام الرسمي

لقد أظهرت حماس خلال سنوات الانتفاضة الأولى مرونة تصالحية تجاه منظمة التحرير من خلال تمجيدها للمساهمة التاريخية للشعب الفلسطيني من خلال الكفاح المسلح وإنجازاتها السياسية وأهمها وضع القضية الفلسطينية في مركز اهتمامات البرنامج الدولي وجعلها من قضية لاجئين إلى مسألة تحرير وطني (2)، فهذا النهج عبر عن اعتراف الحركة بالمكانة المركزية للتنظيم في أوساط الجماهير السياسية الفلسطينية، ولكن في نفس الوقت فقد سعت حركة حماس للحصول على انطباع وصورة حركة تسعى إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية المتمركزة على البرنامج الإسلامي المقاتل، وإن هذا الانطباع عن الحركة كان فيه الإجابة على اتهامات منظمة التحرير فإن تعنت حماس بالحفاظ على استقلاليتها ورفضها الانضمام للقيادة الوطنية الموحدة، الأمر الذي يزعزع الوحدة الوطنية ويخدم المصلحة الإسرائيلية.

ومع ذلك فإن "الميثاق الوطني الفلسطيني" في نفس المحتوى للمبادئ الوطنية للحركة وادعت حماس أنها لا تستطيع الانضمام لمنظمة التحرير لأن ميثاقها لا يحتوي على المبادئ والقيم الإسلامية والتي تعتبر شرطاً لا يمكن تجاوزه للعمل السياسي المشترك (3).

وفي أعقاب القرارات التي اتخذتها في جلستها التاسعة عشر 19 للمجلس الوطني في الجزائر في شهر نوفمبر 1988 (4) انتقلت حماس من الانتقادات والاحتجاج على علمانية منظمة التحرير إلى التشهير الواضح لما وصف على أنه تنازل من جانب منظمة التحرير من الكفاح المسلح والانجراف عن خطه الوطني، وفي بيان صحفي أعلنت حركة حماس أن منظمة التحرير لا تمثل الشرعية للشعب الفلسطيني بسبب استعداده للاعتراف بالعدو اليهودي والتنازل عن معظم الأراضي الفلسطينية، وكل ذلك من خلال وقوف حماس في الجهة المقابلة لانجراف منظمة التحرير حيث عرضت حماس نفسها على أنها الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ولتطلعاته الوطنية واحتياجاته الجماعية.

ونسبت حماس إلى نفسها اندلاع الانتفاضة وأعربت عن قرارها والتزامها بتوجيه الجهاد الشامل حتى تحرير فلسطين بأجمعها (5).

فعلى الرغم من إعلان حماس "التي لا تعتبر بديلا لأي أحد" فإن شعاراتها مثل "أن القرآن هو الدستور الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" (6) وهذه دعوة إلى تحدي مكانة منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذلك باسم الإسلام.

ومن هذا الموقف المتمسك في عالم القيم الإسلامية فلم تتصعب حماس من عرض نفسها على أنها الساعية للتعاون مع منظمة التحرير في حال تبني ثلاث مبادئ، وأن يكون الهدف النهائي للكفاح المشترك هو إنشاء دولة إسلامية على جميع أرض فلسطين من النهر حتى البحر دون أي وجود للكيان اليهودي على أي جزء من أرض فلسطين وأن يكون الجهاد الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف.

وبما أن هناك اعترافا بوجود فجوة فكرية عميقة بين حماس وبين التيار المركزي للحركة الوطنية الفلسطينية فقد قلل المتحدثون باسم حماس إمكانية حدوث اتفاق أو تعاون مع السلطة الفلسطينية وحسب الأغلبية فقد قللوا حدوث أي تعاون من شأنه أن يكون مانعا للاقتتال (7).

إن الخلافات العميقة بين كلا الحركتين لم يمنع حركة حماس من استعدادها للتعاون مع منظمة التحرير على أساس مشترك يتم من خلاله تحرير فلسطين جميعها، وتبرر حماس استعدادها هذا بأنه يجب منح الأفضلية للمصالح الوطنية المشتركة والضرورة للوحدة الداخلية ضد العدو الإسرائيلي المشترك.

ولكن موقف حماس نابع من التقديرات الذكية للواقع السياسي الذي ساد مع الانتفاضة وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية واعتبار حركة حماس بالدرجة الثانية من حيث القوة المسلحة واعتبارها حركة شعبية مقابل حركة فتح التيار المركزي في منظمة التحرير، وإن هذا النهج هو الذي أدى إلى تبني مبدأ "حرمة الاقتتال الداخلي" والإعلانات المتكررة نحو الاستعداد للتعاون مع منظمة التحرير ومع مرور الأيام التسليم مع سيادة السلطة الفلسطينية من أجل الامتناع عن النزاع الداخلي الفلسطيني (8) علاوة على ذلك اعتراف حركة حماس بحدود قدرتها لتحرير فلسطين والتأقلم مع منظمة التحرير، الأمر الذي دفعها إلى تبني طرعا حذرا حول التسوية السياسية مع إسرائيل، فهذا يرتبط بانحراف ممنهج عن تعاليمها المعلنة، ومن أجل تأكيد الأمر والمنطق الذي وجه حركة حماس لتجسيد صورة العنف الموجه ضد إسرائيل وتحقيق منظومة علاقات تعايش مع منظمة التحرير دون اعتبارها شريكة في مسيرة السلام ودون أخذ الانطباع وكأنها انصرفت عن الهدف الأساسي لإنشاء دولة إسلامية على جميع فلسطين.

مواجهة أوصلو

وجاء هذا أيضا خلال الانتفاضة من خلال التصريحات المتكررة من زعماء حماس والشيخ أحمد ياسين.

أولا: ادعت حماس أنها لا تنكر إمكانية إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشرط أن تكون مرحلة أولى على طريق إنشاء دولة فلسطين الكاملة.

ثانياً: تعتبر حماس مستعدة لوجود مراقبين دوليين في المناطق بعد الانسحاب الإسرائيلي وأن تكون المراقبة الدولية محددة بزمان معين وأن لا يرافقه تنازلات واضحة ومباشرة لإسرائيل.

ثالثاً: ترفض حماس كل محاولات الدخول في مفاوضات سياسية مع إسرائيل على اتفاق السلام، طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي ومع ذلك فلم تنكر حماس أي مبادرة من هذا النوع بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل (9).

إن تصريحات الشيخ ياسين عبرت عن توجه متزايد قد تعزز في معسكر حماس قبل اتفاق أوسلو من أجل إيجاد طرق تمكن سد الفجوة بين الواقع اليومي الممل وبين رغبات النفس المتمسكة بتعاليم الإسلام، وبذلك تكون الحركة قد تبنت استراتيجية لا تقبل بصورة كاملة برنامج منظمة التحرير نحو تسوية سياسية ولكنها أيضاً لا ترفضها بصورة أكيدة، فقد استطاعت الحركة تسويق موقفها بمصطلحات مألوفة.

وهنا يوجد التفسير لنهج حماس المتلو والمليء بالتناقضات الظاهرية للحركة حول ما يتعلق بالتسوية السياسية مع إسرائيل.

وهكذا فقد أدانت حركة حماس موافقة منظمة التحرير لاشتراكها من خلال مندوبين فلسطينيين من المناطق في مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 والتي اعتبرتها بمثابة "مؤتمر بيع فلسطين والقدس" وفي نفس الوقت أعلنت شخصيات مركزية في حركة حماس أنه من الناحية الشرعية من الممكن الاتفاق على وقف إطلاق النار (الهدنة) مع اليهود على أساس زمني مؤقت إذا ما انسحبت إسرائيل إلى حدود يونيو 1967.

وأكد المتحدثون باسم الحركة أن اتفاق سلام دائم مع إسرائيل غير ممكن في توجه الحركة وإذا ما وقع فسيكون لاغياً من أساسه وأبقت حماس المجال مفتوح مع إسرائيل إذا ما كان على صورة مؤقتة ولا يعتبر تصنيفه على أنه سلام أو حل نهائي صلح، وحسب بيان حماس فإن اتفاق وقف إطلاق النار المحدد بزمان معين مع إسرائيل يتمشى مع نفس المستوى للمصلحة الإسلامية، وليس له أي علاقة بإعطاء الموافقة لوجود العدو على أرض المسلمين المحتلة، وإن موقف حماس الذي تم التعبير عنه بصورة متناقضة والتي ترفض حق منظمة التحرير بأن تكون الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وبين استعدادها المشير إلى انضمامها لائتلاف سياسي مع منظمة التحرير " على أساس برنامج متفق عليه ويتركز على الجهاد (10).

إن قابلية التكيف لدى حركة حماس قد مكنها من التمييز الذي سلكته في اختيار الهدف العملي للمدى القريب لإنشاء دولة إسلامية فلسطينية مكان إسرائيل على جميع مساحة فلسطين.

وإن حماس بتبنيها هذا الهدف ربما تستطيع على ما يبدو تسويق تبنيها الهدف المحدد التكتيكي من أجل الوصول إلى الهدف الكامل الاستراتيجي من خلال إظهارها طابع المرحلة الوسطى ومكانة الزمن لأية تسوية سياسية مع إسرائيل.

كفاح من أجل السيطرة

إن إنشاء حماس ومكانتها الفاعلة في الانتفاضة قد أعرب عن اعتراف بالإمكانية الكامنة بالثورة لنمو الحركة على حساب منظمة التحرير والسيطرة على الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، وإن تحقيق هذا الهدف بحاجة إلى نهج تدريجي من خلال الاستيلاء على مراكز حساسة ورئيسية من خلال الإقناع واستغلال الأنماط والإجراءات الديمقراطية القائمة والامتناع عن المواجهة للتيار الوطني، ومن خلال جهودها نحو تأمين مواصلة نشاطها الاجتماعي والتربوي وبالتساوي مع سعيها للسيطرة السياسية في أوساط الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أكدت حركة حماس من خلال ادعائها أن من حق الشعب الفلسطيني اتخاذ القرار لتبني أي تصور ونمط حياة يفضلها من خلال عرضها لبرنامج البديل لمنظمة التحرير.

إن المواجهة اليومية مع إسرائيل خلال الانتفاضة وزيادة تردّي الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، قد خلق جوا سهّل على حركة حماس إلى الدعوة للتحدي والسيطرة الفكرية السياسية لمنظمة التحرير.

وحسب ما ذكر سابقاً فقد بذل نشطاء المجمع الإسلامي قبل الانتفاضة جهداً منظماً للتوغل في النقابات المهنية والهيئات العامة كجزء من جهدها الشامل في التأثير العام، واستمر هذا الجهد بوتيرة أكبر خلال الانتفاضة عندما بذلت حماس جهداً تنظيمياً واضحاً للحصول على تمثيل رسمي في جميع الهيئات والمؤسسات المحلية والرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد شمل هذا التمثيل السيطرة على الغرف التجارية والنقابات المهنية والتنظيمات الأكاديمية ولجان العمال والكتل الطلابية.

وفي أعقاب ضعف الحركة في المناطق بسبب حملة الاعتقالات الجماعية التي قامت بها إسرائيل في شهر مايو 1989 في أوساط حماس وخاصة اعتقال الشيخ أحمد ياسين سعت حماس إلى توسيع وتعزيز قاعدتها الدولية، ولذلك فقد تبنت حركة حماس توجه منظمة التحرير الذي يستند على عوامل القوة الجماعية " في الداخل " الخاضعين للقيادة المسيطرة على المصادر المادية ومصادر التأييد السياسي العاملين من "الخارج".

وانفصالاً عن الحليف التقليدي مع الحركة الإسلامية في الأردن، بدأ منذ خريف 1989 فقد عرف ان قيادة حماس تعمل على إنشاء علاقات مع حرس الثورة الإيراني بهدف التدريبات والحصول على الأسلحة، وأنشأت القيادة الجديدة للحركة علاقات قوية مع سوريا وحزب الله في لبنان (11).

إن الانتشار الدولي لحركة حماس استند إلى الاعتقاد العملي حول ضرورة التجنيد الكبير والمتعدد للمصادر المختلفة لضرورة البقاء والنجاة في الصراع مع إسرائيل وفي بعض الأحيان الحلول الوسط مع الأيديولوجية الإسلامية النقية للحركة، وهكذا فقد عقدت حماس اتفاقية مع سوريا القومية العلمانية والمعادية لمنظمة التحرير، وبعد انعقاد مؤتمر السلام في شهر أكتوبر 1991 في مدريد انضمت الحركة لـ " جبهة العشرة " " جبهة الرفض " التي أنشأتها سوريا.

وفي هذه الجبهة التي شملت على فصائل فلسطينية معارضة من التيار الوطني الماركسي إضافة إلى التيار الإسلامي والذين جمعهم القاسم المشترك وهو معارضة الاشتراك لمنظمة التحرير في مسيرة السلام (12).

إن إعادة التنظيم والإصلاح الهيكلي والسياسي قد مكن حركة حماس من بناء خطة شاملة تجمع الأموال داخل الدول الصديقة، من خلال هيئات فلسطينية ومؤيدين إسلاميين على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وبذلك تعزز الحركة من قوتها وقدرتها السياسية والعسكرية لمواجهة التيار الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن القاعدة التي أنشئت على مستوى المنظمة وفرت للحركة مصادر وقواعد عسكرية مثل منشآت التدريب خاصة في العراق وسوريا (13) وخلايا تنفيذية حيوية لتجنيد قوى بشرية، وتهريب السلاح والأموال وإجراء الاتصالات السرية.

جمع الأموال من الخارج

وخلافاً لمنظمة التحرير فقد سعت حركة حماس منذ البداية للحصول على الأموال من مصادر فلسطينية في الأساس ومن مؤسسات إسلامية يتم تمويلها من مصادر عربية وإسلامية خارجية، وحسب التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية ليست أكيدة فقد وصلت الميزانية السنوية لحركة حماس في سنة 1993 - 1994 إلى 30 - 50 مليون دولار، وحسب هذه المعلومات فإن نصف هذا المبلغ قد جمع من جمعيات إسلامية فلسطينية في المنفى وقسم منها من رجال الأعمال، وبصورة غير مباشرة من مؤسسات الصدقات العربية

والإسلامية في الشرق الأوسط ومن غرب أوروبا والقارة الأفريقية، أما بقية المبلغ فقد جمع على شكل تبرعات من حكومة إيران، السعودية، الكويت ومتبرعين معينين في الشرق الأوسط.

إن تدفق الأموال من الولايات المتحدة وغرب أوروبا قد وجهه من قبل جمعيات اجتماعية إسلامية وبأغلبها لها علاقة بالحركة الإسلامية في إسرائيل والذين حرصوا على التأكيد أن هذه المساعدات تحمل طابعا إنسانيا ومخصص للصداقات ولعائلات الشهداء (14).

وكلما وسعت حركة حماس نشاطاتها في مجال الحركة المحلي والدولي فقد اتسم بالضعف كحركة سياسية، إن الاعتماد المتصاعد على المصادر المالية والعسكرية من الخارج واستنساخها عمليا لمركز اتخاذ القرارات للحركة من المناطق المحتلة الى الولايات المتحدة، بريطانيا، الأردن، والتي أصبحت مركز النشاطات للقيادة الجديدة.

وقد تحقق هذا في أعقاب اعتقال الشيخ ياسين وزعماء آخرون في سنة 1989 على شكل هيئة سياسية جديدة، " المكتب السياسي " برئاسة موسى أبو مرزوق الذي ترأس أعمال المكتب من مقره في "سفرينجفيلد" في الولايات المتحدة وكان الأعضاء البارزين فيها من المندوبين للحركة في الدول العربية و(إيران) !!.

إن الهيئة الجديدة التي تركزت سنة 1993 في الأردن قد مثلت الزعامات الخارجية وعززت الشرعية والقوة لهم من خلال الحركة الإسلامية في الأردن، إيران، سوريا ومن خلال سيطرتها على المصادر المالية، وهذه القيادة المتواجدة في الأردن قد تواجعت مع الزمن إلى اختلاف في الآراء مع قيادة حماس المحلية "الداخل" في قطاع غزة والضفة الغربية وخاصة حول مسألة مواصلة الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعلاقة مع السلطة الفلسطينية (15).

إن أزمة الكويت والتي أدت إلى حرب الخليج في سنة 1991 والتأييد الذي أبداه عرفات للعراق قد عرض مكانة منظمة التحرير للخطر على الساحة في المنطقة والعالم وزعزع من حالتها الاقتصادية، وكان التعيير المحسوس لهذا هو قطع المساعدة المالية من دول الخليج العربية وطرد منات الفلسطينيين من هذه الدول.

وبسبب الأزمة المالية لمنظمة التحرير فقد اضطر عرفات الى تقليص الحضور الدبلوماسي لمنظمته في أرجاء العالم وأوقف الدعم المالي للمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية في المناطق المحتلة، وبصورة أشمل فقد شمل وقف الدعم المخصص لعائلات الشهداء والمعتقلين والمحتاجين، وعلى ضوء ذلك فقد تزايد الانتقاد بعد حرب الخليج داخل الفلسطينيين وخاصة نشطاء فتح على زعامة عرفات وسلوكه في اتخاذ القرارات السياسية في منظمة التحرير وعن إدارته الفاشلة لأموال المنظمة، وهنا لم تتأخر حماس من استغلال الفرص وهاجمت بصورة غير مباشرة الفوضى المالية في منظمة التحرير وأشادتها إلى عدم تغلغل الفساد في إدارة المؤسسات الإسلامية (16).

حماس بعد حرب الخليج

لقد تعزز مجد حماس بعد حرب الخليج التي اضطرت بالاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقلصت كثيرا من القدرة المالية لحركة فتح لدفع المعونات الاجتماعية أو حتى رواتب موظفيها.

وفي ظل هذه الظروف فقد تمتعت حركة حماس بنجاح تعاملها؛ فقد وقف الى جانبها الجمعيات الإسلامية مثل لجان الزكاة وبقية الجمعيات الإسلامية العاملة في المجال الاجتماعي، وفي بعض الأحيان فإن هيئات حماس الوحيدين الذين استمروا في مساعدة المحتاجين، وبذلك فقد سحبت حماس الى صالحها الكثير من المؤيدين الذين خيبت آمالهم من منظمة التحرير لصالح الحركة (17).

وقد عززت حماس من قدرتها لكي تكون المصدر للمساعدات الاجتماعية للسكان المحليين وعززت من علاقاتها مع جهات خارجية خاصة مع فلسطيني الشتات والجمعيات الإسلامية في إسرائيل والعالم العربي وفي أوروبا والولايات المتحدة، وهكذا فقد ركزت حماس على البرامج الإسلامية بتعليمها أن التعليم الصحيح هو شرط مسبق لبناء المجتمع الإسلامي.

إن الجمود المستمر للمسيرة السياسية جاء بعد البدء في مفاوضات السلام في مدريد فقد أثر على المكانة السياسية لعرفات على أنه من يعطي الرعاية والحماية للمندوبين الفلسطينيين المحليين الذين أرسلوا للمفاوضات مع إسرائيل (فيصل الحسيني، حيدر عبد الشافي، وحنان عشراوي وآخرون).

إن انحسار قوة منظمة التحرير في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت نتيجة خيبة الأمل التي أصابت الفلسطينيين من مسير السلام، بعد الانجماد الذي سيطر على محادثات السلام، وقد ظهرت منظمة التحرير على أنها الخاسرة أمام حركة حماس، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، فوقف هؤلاء الرفض لمؤتمر مدريد قد عزز من التوتر في العلاقات بين منظمة التحرير وحماس (18).

وقد وصلت المنافسة بين حماس وفتح إلى نقطة الغليان في سنة 1992 فقد تنافس كلا التنظيمين على مواقع السيطرة داخل الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل الوصول إلى الأفضلية والتفوق فقد بادرت حركة فتح بالعمل ضمن قائمة مشتركة مع التنظيمات المنضمة إلى "القيادة الوطنية الموحدة" وهم "الجبهة الشعبية" و "الجبهة الديمقراطية" إضافة إلى الشيوعيين.

الانتخابات

وقد نجحت في غزة الكتلة الوطنية في الانتخابات لنقابات المهندسين الأطباء والمحامين (حيث حصلوا على نسبة 65%) في حين فازت الحركة الإسلامية في الغرفة التجارية.

وفي الضفة الغربية فقد تفوقت الكتلة الإسلامية في الغرفة التجارية في الخليل ومجلس الطلبة لجامعة بوليتكنيك فلسطين في المدينة، وعلى الرغم من الطابع الديني التقليدي لمدينة الخليل فقد نجحت الكتلة الوطنية بالفوز بمعظم المقاعد "الجمعية الهلال الأحمر".

إن النصر الكبير والمفاجئ الذي حصلت عليه حركة حماس في انتخابات الغرفة التجارية في رام الله، وهي هيئة تضم عدد من المسيحيين والتي تعتبر معقل الوطنية الفلسطينية العلمانية (19).

وفازت حماس في انتخابات معهد المعلمين في رام الله وخريجي مؤسسات الانوروا، وفازت الكتلة الوطنية في انتخابات الطلبة في مخيم اللاجئين قلنديا (20) وفي نابلس فازت الكتلة الوطنية ضمن اتحاد فتح الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والشيوعيين وقد فازوا على حركة حماس في الغرفة التجارية بأغلبية ضئيلة (48 مقابل 45).

وفاز الوطنيون بكل المقاعد في نقابة المعلمين في جامعة النجاح وفازت حماس بـ80% من الأصوات في نقابة خريجي مؤسسات الانوروا في نابلس.

وفي القدس حصل الإسلاميون على 43% من أصوات العاملين في شركة الكهرباء (ضد 47% للوطنيين) وفي نقابة العاملين لمستشفى "المطلع" فقد فاز الوطنيون بكل المقاعد وحصلت حماس على أغلبية مستشفى "المقاصد الخيرية" وفازت حماس أيضا بجميع المقاعد لمجلس الطلبة للمدرسة المتوسطة " الأمة " في القدس (64.5 للكتلة الإسلامية مقابل 35.49 لقائمة منظمة التحرير) (21).

إن الإنجازات الانتخابية التي حصلت عليها حركة حماس خاصة بعد مؤتمر السلام لسنة 1991 في مدريد كانت شديدة المفعول حتى إبريل 1992 عندما أعلن " الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام " أنه يعارض المبادرة الإسرائيلية لإجراء انتخابات لبلديات الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن التنافس بين حماس وفتح على تزعم المؤسسات العامة أدت الى تمويه التشخيص وحتى الارتباط بين واضعي (البرامج /المشاريع) الدوليين للرسائل الإسلامية التي ظهرت من خلال بيانات كلتا الحركتين.

وبعد فشل حركة فتح في انتخابات الغرفة التجارية في رام الله تبنت حركة فتح الشعارات الإسلامية في الانتخابات التي جرت في نفس السنة للغرفة التجارية في نابلس ومن أجل ذلك فقد أقام عناصر فتح "التحالف التجاري" الصناعي الإسلامي الوطني" مع اليساريين والتي فازت بصعوبة في الانتخابات.

إن المنافسة والعداوة بين التنظيمات أدت إلى ثورة في المصطلحات والتعبير والشعارات, وانضمام حماس إلى اليسار "الشيوعيون" بعد مؤتمر مدريد مما أثار مؤيدي فتح في جامعة النجاح وهاجموا الشيوعية في محاولة لتقويض التعاون بين حماس واليسار ضد مسيرة السلام (22)

1. J.F.Legrain , (Mobilization Islamite et soulèvement palestinien 1987-1988 , in G. Kepel & Y. Richard (dir), Intellectuels et Militants de l'Islam contemporain (Paris Seuil, 1990), p.153.
2. ميثاق حماس بند 27.
3. ميثاق حماس بند 27 و ابو عمر ص 31.
4. في هذه الجلسة أعلن عن إنشاء دولة فلسطينية بناء على قرار مجلس الأمم المتحدة 181 نوفمبر 1947 الذي دعا إلى تقسيم ارض إسرائيل إلى دولتين يهودية وعربية.
5. بيان حماس 10 نوفمبر 1988 وانظر أيضا بيان حماس 11 نوفمبر 1991.
6. انظر على سبيل المثال محمود الزهار القدس 28 نوفمبر 1994.
7. محمد الزهار – الوطن غزة 5 مايو 1995
8. " وحدة الصف مطلب اسلامي ثمين " الأقصى يناير 1990 الشيخ حسن أبو كويك القدس 30 اوجست 1994.
9. يديعوت احرونوت 16 سبتمبر 1988، مقابلة للصراف (إعلان للحركة الإسلامية في إسرائيل) 10 ابريل 1989.
10. بيان من قبل مؤتمر علماء فلسطين " فتوة المشاركة في مؤتمر مدريد والصلح مع إسرائيل " نوفمبر 1991.
11. تفصيل نشاطات حماس في الولايات المتحدة وأوروبا، انظر شافي وشكيد ص 168 – 172.
12. هآرتس 20 نوفمبر 1989.
13. فتحي الشقاقي الديار لبنان 30 نوفمبر اوجست 1994 ص 17.
14. الوطن العربي (باريس) 7 نوفمبر 1994.
15. الوطن العربي، 4 نوفمبر 1994.
16. بيان للتيار الإسلامي في الجمعيات والمعاهد الفلسطينية في الوطن المحتل مارس 1992.
17. Hisham Ahmad , Hamas , (Jerusalem :PASSIA,1994), p.66
18. ايداد البرغوثي (الحركة الاسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد) (القدس : الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية 1992) ص 30-31.
19. عن بداية التوغل السياسي لحماس في المؤسسات الشعبية انظر الفصل الثاني محمود الزهار " الحركة الاسلامية حقيقية وارقام " القدس 10 نوفمبر 1992. هآرتس 27 نوفمبر 1992.
20. القدس 15 يونيو و 5 أوجست 1992.
21. البيان السياسي 30 مايو 1992.
22. حسام عبد الهادي " نحو حركة وطنية اسلامية " القدس 9 اوجست 1992. انظر ايضا اقوال عرفات عن تعاون حماس والتكتل الممارس في نطاق " جبهة العشر " تسجيل المحادثات بين فتح وحماس في الخرطوم، 1-4 يناير 1993 والمنار (القدس) 29 مارس 1993.

الحلقة الثانية عشر

الفصل الرابع

(الجزء الحادي عشر - من صفحة 131-144)

المنافسة على الزعامة

إن المنافسة بين حماس وفتح على تجنيد الجماهير بواسطة العصيان المدني المنظم والمقاطعة الاحتجاج والإضرابات قد ظهرت من خلال تعامل التنظيمات مع المواجهة.

وإن التوتر بين كلا الحركتين المتنافستين قد تصاعدت خاصة منذ 1989 وصاعدا وبعد الضغوط التي مارستها حركة فتح على حماس للخضوع لسلطة "القيادة الوطنية الموحدة" وقد خشيت منظمة التحرير بشكل خاص على الشعبية المتزايدة لحركة حماس بعد اتخاذها قرارات مستقلة مثل إعدام المتعاونين وتحديد تواريخ مستقلة ومنفردة لأيام الإضرابات والاحتجاج، ودعت إلى تحدي منظمة التحرير باعتبارها المرجعية الوطنية الوحيدة، وإن أحد الأسباب الإضافية لتزايد التوتر بين الحركتين كان معارضة حركة فتح والحركات اليسارية اشتراك حماس في لجان الأسرى داخل السجون (الإسرائيلية) الأمر الذي أجحف من حقوق عناصر حماس وأدى إلى الاستياء الكبير اتجاه قيادة منظمة التحرير وقد تسرب الأمر إلى عائلات معتقلي حماس (23).

وقد كونت هذه الظروف أرضية خصبة للمواجهات العنيفة بين نشطاء فتح وحماس في المناطق المحتلة والذي استخدم فيها السلاح أكثر من مرة وفي سبتمبر 1990 اتفقت حماس وفتح من خلال مبادرة شخصيات مركزية في صفوف "الأخوان المسلمين" في الأردن على "ميثاق احترام" يتم الاعتراف من خلاله بوجود حماس كحزب متساوي ومستقل وقد التزم كلا الجانبين عن الامتناع عن أعمال العداوة، وهذا الاتفاق يشمل أسباب المواجهات بين حماس وفتح وخاصة "الفيتو" الرفض لاشتراك عناصر حماس في لجان الأسرى ولكن لم يتم تطبيق الأمر، وقد دفعت حركة فتح ضريبة الكلام للمبدأ الذي يقول "إن الإسلام له جذور عميقة في برنامجه من حيث كوننا مسلمين فهو نمط حياتنا" ولكن سبب الخلاف الأساسي السياسي بين حماس وفتح - هو تمسك حماس باستقلاليتها ومواصلة تقويض مرجعية منظمة التحرير - والذي لم يتم تسويته لكنه احتدم بوتيرة أكبر (24).

ضغوط المنظمة على حماس

وعلى الرغم من نجاح حركة حماس لم تستطع إن تتجاهل ضغوط منظمة التحرير على انضمامها كهيئة مستقلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي إبريل 1990 توجه حماس إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني طالبة الانضمام إلى منظمة التحرير وهذا التوجيه هو في الحقيقة من أجل إحباط الفكرة أكثر منه التوجه نحو طلب الانضمام وعلى كل حال فقد طلبت حماس كشرط لانضمامها إلى منظمة التحرير عدد من الشروط أولها إجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الفلسطيني داخل جميع الفلسطينيين في فلسطين ويعني الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الشتات، وأصررت حماس في طلبها أنه إذا لم يتم إجراء هذه الانتخابات سيتم منحها على الأقل 40% من مقاعد المجلس استنادا إلى قوتها الواضحة في انتخابات المؤسسات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطلبت حماس أيضا إصلاحات في الميثاق الوطني الفلسطيني ورفض أي مفاوضات سياسية مع (إسرائيل) ، وتبني الجهاد كطريق وحيد لتحرير فلسطين. وحسب نص حماس التي تعتبر سياسة منظمة التحرير خاطئة فإن على منظمة التحرير تبني استراتيجية حماس (25).

وطلبت حماس أيضا إن يتم منحها ميزانية مالية حسب قوتها وتوافقا مع ذلك إدخال مندوبيها في المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير، إن مطالب حركة حماس استشف منها مطالباتها بالمساواة مع حركة فتح والذي يلغي السيطرة الكاملة لحركة فتح على منظمة التحرير، والاستجابة لهذه الطلب يمنح الحركة عمليا حق النقض في اتخاذ القرارات بمنظمة التحرير لذلك رفضها ياسر عرفات وقد اقترح اقتراحا مغايرا

ينص على إعطاء حركة حماس أكثر من 20% من عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وهكذا تشكل الكتلة الثانية من حيث الحجم في المجلس بعد فتح، وإن الجدل حول اشتراك حماس في منظمة التحرير لم يحسم حتى جاء مؤتمر السلام في مدريد في شهر أكتوبر 1991 والتي استبعدت الأمر عمليا من جدول الأعمال.

إن الجدل بين كلا الحركتين والذي وصف من خلاله زعماء فتح علاقات منظمة التحرير مع حماس على أنها علاقة بين دولة وبين كتلة بداخلها وهذه الكتلة تدعو إلى تحدي شرعيتها، وحسب حديث حركة فتح فإن منظمة التحرير هي الوطن الفلسطيني الهوية والدولة لذلك فإن منظمة التحرير تقف فوق كل نقاش حزبي، ومن المسموح توجيه الانتقاد لحركة فتح لكن الانتقاد على منظمة التحرير هو أمر لا يحتمل وهو يقابل في ذلك العودة عن الإسلام (الردة والتي حكمها في الإسلام القتل) إلى طريق الكفر (26).

لم تتوقف منظمة التحرير من الضغط على حماس لقبول سلطتها السياسية والاعتراف بمكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وسحب البساط من تحت حركة حماس، وهذا الجهد تزامن مع الدعاية والانتقاد الذي وجهته منظمة التحرير الفلسطينية على تصرفات حماس وأشار أيضا إلى أن "الإخوان المسلمين" عملاء (إسرائيل)، وردا على ذلك سعت حماس في تحسين صورتها كحركة معتدلة مستعدة للحوار مع منظمة التحرير من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية، لكن على صعيد البيانات المتكررة فإنها ستعمل ما تستطيع لمنع العنف الداخلي في البيت الفلسطيني، والسعي المشترك في الصراع ضد (إسرائيل)، وأصررت حماس على مبدأ المساواة في السيطرة داخل منظمة التحرير مقابل حركة فتح، وبرز موقف حماس بصورة علنية أثناء الحوار الذي جرى مع فتح على إقامة مجلس بلدي مشترك لمدينة غزة، وقد فشل هذا الجهد بسبب المطالبة بالتمثيل الحزبي التنظيمي لحماس.

تغير موقف حماس

وردا على الدعاية لحركة فتح التي اشتهرت برفض حركة حماس الانضمام إلى منظمة التحرير ككتلة، أدمجت حماس المبادئ الواقعية السياسية مع الأيدلوجية الإسلامية وتشبثت بالمبادئ الديمقراطية وأعربت عن استعدادها لاحترام قرار الأغلبية للشعب الفلسطيني، ومع ذلك فقد أصرت على رأيها أن يكون الإسلام الإطار الفكري (المرجع الوحيد) لتحديد الأهداف والوسائل للتوجه الوطني الفلسطيني.

وتوافقا لليسار الفلسطيني الراديكالي، رفضت حماس سعي منظمة التحرير الفلسطينية للإعلان عن دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين تقام عن طريق المفاوضات، وبالذات رفض المفاوضات نحو التسوية السياسية مع (إسرائيل) بسبب نتائج السيطرة والاحتلال (الإسرائيلي).

ومع اجتماع لجنة مدريد في أكتوبر 1991 أعلنت حماس أن استبعاد منظمة التحرير من تأييد اشتراك مندوبين من الضفة الغربية وقطاع غزة في محادثات السلام هو شرط مسبق وضروري "لوحدة الشعب الفلسطيني".

إن الخلافات حول المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد أخرجت حماس من موقف الدفاع- خاصة على ضوء انتقاد منظمة التحرير على رفضها قبول سيادتها والانضمام لصفوفها – والانتقال إلى مرحلة الهجوم الشديد على توجهها وإضعاف مكانتها ومرجعيتها.

على الرغم من أن حماس لم تعترف بصورة علنية وواضحة بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وبعد كراهية منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة وفد فلسطيني من المناطق في مؤتمر مدريد، أوجدت حماس حاجزا ضد شرعية منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وأشارت حماس إلى تناقضات أكبر من ذلك في الأمر بين المفاوضات السياسية الجارية بين منظمة التحرير مع "العدو الصهيوني" وبين الاضطهاد "بالحديد والنار" الذي تواصل (إسرائيل) اتخاذه تجاه الشعب الفلسطيني.

ويطرح حماس للقيم الإسلامية التي تحت على الصبر (الصبر، الصمود) في دعايتها، ادعت حماس أن الاعتبارات المرتبطة بضعف المسلمين العرب أو الفلسطينيين مقابل العدو الصهيوني حاليا، والتي من

خلالها تسوغ منظمة التحرير استعدادها للمفاوضات مع (إسرائيل) فإنها تعبر عن نقص الإيمان بقدرة الله، وحذرت "أن التاريخ لا يرحم الجبناء والانهزاميين" (27) وأعلنت حماس أيضا أن معظم الفلسطينيين يرفضون "مؤتمر بيع الأرض بالجملة" وادعت أن الشرعية هي للإسلام بدل الخطة السياسية لمنظمة التحرير وهو العودة دون شروط للكفاح المسلح من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية بكاملها (28).

لقد ازداد التوتر بين التنظيمين جراء المنافسة المستمرة على المسار التنفيذي والسياسي على حد سواء وجراء تعاضد حركة حماس ونجاحها جراء التآكل في مكانة فتح داخل الجماهير الفلسطينية بسبب مساندته لمسيرة السلام، وتزايد الخلاف على طابع المسير للانتفاضة، ولكن عمليا فقد عبر ذلك عن صراع في السيطرة على الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني عن طريق الإضرابات وذكرى أيام ومواعيد ووضع القيود على الأعمال التجارية والاجتماعية، إضافة إلى المراقبة على السلوكيات الأخلاقية للفرد وخاصة المراقبة على سلوكيات النساء، ونتيجة لذلك فقد أصبحت الانتفاضة أكثر فأكثر علامة الصراع الداخلي بين فتح وحماس، وقد دفع كلاهما ضريبة الكلام حول اتهامات (إسرائيل) في إنكفاء الخلاف بينهم وقد ألقى كل منهم على الآخر المسؤولية في النزاع الفلسطيني الداخلي (29).

التمسك بالكفاح المسلح

وقد حافظت حماس على نشاطها بتمسكها الواضح في الكفاح المسلح كخلاصة وجوهر للانتفاضة والبديل الوحيد لمؤتمر مدريد الذي تبنته منظمة التحرير.

ومن حين لآخر دعت حركة حماس جميع الأوساط الفلسطينية وخاصة فتح للامتناع عن أعمال العنف داخل المعسكر الفلسطيني واحترام الاتفاقات التي تم التوقيع عليها، وتنسيق نشاطات الانتفاضة على أساس الالتزام بمبدأ الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) ، ومع ذلك فقد انتقدت حماس من قبل منظمة التحرير وأيضا من قبل شريكها الأيدلوجي وهو "الجهاد الإسلامي" بعد الحكم الاستبدادي بقتل نشطائه بسبب الاشتباه في تعاونهم مع (إسرائيل) (30).

وأثارت نجاحات حماس الخوف داخل التيار المركزي لحركة فتح الذي أظهر القلق على مكانته كمرجعية وطنية وحيدة وشرعية، والموكل على وضع نصوص القواعد العامة والقيم لتعددية الحياة العامة السياسية للفلسطينيين تحت الاحتلال (الإسرائيلي).

وتحدثت قيادة منظمة التحرير عن حماس أنها أقلية لا تشكل أكثر من 15% من نسبة السكان، والذي يحاول فرض تصوره على معظم الفلسطينيين.

وقد ازداد الانتقاد من قبل منظمة التحرير على المحاولات المتكررة لحركة حماس في استغلال الاحتجاجات والإضرابات على المدى البعيد لإظهار قوتها السياسية على حساب القوى الوطنية.

وإن المهمة الهامشية للكفاح المسلح في برنامج حركة فتح أدت إلى الاستنتاج بأن القيادة ترى في الانتفاضة وسيلة فقط لتعزيز مكانتها في مفاوضات السلام، وخلافا لذلك سعت حركة حماس على لسان المتحدث باسمها إبراهيم غوشة " إلى رفض مسيرة السلام في مهدها " بكل الوسائل الممكنة وإجبار حركة فتح أن تقبل "البرنامج الإسلامي".

وسعت حركة فتح للسيطرة الكاملة على أعمال العنف الفلسطينية وعلى أعمال الاحتجاج الجماعية من أجل منع وقف المفاوضات مع (إسرائيل) وأن وقفها سيكون لصالح حركة حماس، ومن أجل استغلال هذا التوجه ادعت حركة حماس أن حلول عن طريق " الحكم الذاتي الهزيل " قد أغرى مؤيدي (مفاوضات الاستسلام) للعمل على صهر الانتفاضة وترك طريق الجهاد، وردا على ادعاء حركة حماس وزع بيان من قبل "لجان الكفاح الشعبي" والذي يقف من وراءه حركة فتح والذي ينص على أنه لا بديل عن منظمة التحرير وتحدث عن الرفض المستمر لحركة حماس لانضمام إلى منظمة التحرير والاتجار بالشعب

الفلسطيني، ودان البيان حركة حماس على عدم المسؤولية التي تدعيها من خلال إجبارها الإضراب للعمال والفلاحين الذين يعملون في ظروف صعبة من حياة الفقر، وحذر البيان من الصعود "الوهمي" لحركة حماس بأنها خطيرة، وادعى أن الحركة أيضا متهمه بطرد العديد من مقاتلي "الجبهة الشعبية" وأنها تحرض وتزرع الانقسام والكراهية داخل الأمة الواحدة " (31).

الخلاف حول المقاومة

كلتا الحركتين المتنافستين اختلفتا في الأداء حول حدود استخدام القوة تجاه الفلسطينيين من أجل السيطرة؛ فالعقاب والردع هي أعمال خلقتها الانتفاضة ومنحتها الشرعية التي لم يسبق لها مثيل، وتجاوب حماس وفتح على ضوء السياسة المستقلة لحركة حماس فيما يتعلق يقتل العملاء، وهي أداة استخدمتها حركات فلسطينية مختلفة ضد أعضاء منافسيها.

وقد تعزز هذا الخلاف خاصة بعد إنشاء مجموعات "عز الدين القسام" خلال سنة 1992، وإن العلاقات المتعقدة بين نشاطات فتح (وبقية التنظيمات العلمانية) وبين حماس قد تدهورت حتى وصلت إلى أن قام نشاط هذه المنظمات العلمانية باقتحام المساجد وقطعوا الصلاة ودنسوا المساجد وهاجموا رجال الدين، وفي طولكرم ورفع حدثت مواجهات مسلحة بين رجال "عز الدين القسام" و "صقور فتح" وقد أصيب الكثير من نشاطات كلا الجانبين وفي بعض الأحيان انتهت المواجهات بالقتل، وسمعت في غزة تهديدات على حياة شخصيات مركزية من كلا الحركتين، وانتشرت المواجهات العنيفة بين الفصائل حتى وصلت الخليل حيث أحرقت هناك العديد من الباصات، وأحرقت الباصات في الخليل نتيجة النزاع بين الطلاب المحسوبين على حماس والمحسوبين على فتح بعد السماح من قبل حركة فتح للطلاب والطالبات بالسفر سويا بالباصات، وأدت أبعاد هذه المواجهات إلى تدخل القيادات السياسية في الضفة الغربية والقطاع والخارج، ودعت شخصيات من عرب (إسرائيل) وشخصيات عامة فلسطينية لها علاقة بمؤتمر مدريد لوضع حد للعنف والعودة للحوار (32).

وفي 7 يونيو 1992 وزع بيان باسم حماس وفتح بعنوان "وثيقة احترام" وأعلن عن الإخلاص في العودة إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية وأن الإسلام هو "الفطرة... والدين ونمط الحياة" للفلسطينيين ودعت الوثيقة فتح وحماس للامتناع والتوقف عن أعمال العنف فيما بينهم وإنشاء لجان مشتركة لتنسيق أعمال الانتفاضة من قبل حماس وفتح ومن أجل منع التورط في الاقتتال على خلفيات عائلية مماثلة، ومنع إبعاد أناس من بيوتهم وقراهم في أعقاب الصراع بين كلا الحركتين.

إن الالتزام الجديد لحركة فتح لانضمام مندوبي حماس للجان الأسرى أشار إلى عدم تنفيذ الالتزامات السابقة التي تعهد بها حول هذا الأمر، ولكن حماس نفضت يدها من هذا البيان فورا وادعت أنه لم يتم استشارة الحركة ولم تجري معها أي مفاوضات مع فتح (33).

وفي بداية يوليو 1992 وصلت آثار المواجهات إلى حافة الاقتتال بين حماس وفتح، لذلك تم زيادة الجهود من قبل القيادة "الخارجية" لكلا الحركتين في محاولة لوقف التدهور، وعن خطورة الوضع نشر إعلان مشترك في عمان دعا إلى العودة المشتركة لوقف جميع أعمال العنف والتحذير من أن العنف الداخلي ربما يضيع إنجازات الانتفاضة.

التصالح

ومن أجل وقف التوتر والمواجهات والحفاظ على اتفاق بين كلا الحركتين أنشأت لجان محلية مشتركة للتصالح والمتابعة واشترك فيها مندوبون من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن داخل عرب (إسرائيل) (34).

لكن هذه المبادرات لم تستطع تجاوز الثغرات الفكرية وتخفيف المنافسة السياسية، وفي نهاية سنة 1992 تدهورت العلاقات بين حماس ومنظمة التحرير إلى أدنى مستوى عندما سعد عرفات من هجماته وإدانته لحركة حماس، وإن استخدام تعبير "قبائل الزولو" من قبل عرفات لحماس أدى إلى إدانة هذا السلوك،

وهذا الوصف مشابه لحركة " الانكاثا " من أبناء الزولو في جنوب افر يقيا، التي رفضت قبول سيطرة " الكونجرس الوطني الأفريقي " بقيادة نلسون مانديلا بواسطة الحكومة البيضاء برئاسة لاكلارك، وحاول عرفات سحب البساط من تحت الحركة المنافسة بواسطة الشرعية التي تتمتع بها وادعى عرفات إن التعاون القوي بين إيران وحماس يتعارض مع مبدأ قبول القرارات المستقلة الفلسطينية وأن حماس تخدم مصالح أجنبية تمس باستقلالية الفلسطينيين، وتخرب الكفاح القومي.

إن حديث عرفات ضد حماس وخاصة اتهامه حركة حماس بخدمة مصالح إيران قد نبعت من القلق المتزايد على ضوء تعزيز مكانة حماس في قطاع غزة والضفة الغربية والقلق من سحب التأييد الجماهيري لمسيرة السلام (35).

تعاون بين المتنافسين

في 17 ديسمبر 1992 أبعدت (إسرائيل) 415 من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي إلى جنوب لبنان في أعقاب خطف وقتل الشرطي من حرس الحدود نسيم طوليدانو، وكانت هذه العملية الأكبر لإبعاد الفلسطينيين من المناطق المحتلة من قبل (إسرائيل) منذ 1967 وكان من بين المبعدين عدد من كبار زعماء حماس مثل عبد العزيز الرنتيسي ونشطاء محليين شكلوا العمود الفقري للحركة في مجال العمل الجماهيري، وعلى ما يبدو لم يكن لأحد منهم أي نشاطات عسكرية.

إن عملية الإبعاد التي لم يسبق لها مثيل أدت إلى نتائج مخيبة لمن قاموا بها فقد أكدت على حدود القوة (إسرائيل) بكسر قاعدة القوة الجماهيرية للحركة، علاوة على أن عمل (إسرائيل) قد اعتبر على أنه إهانة واضحة بمبادئ حقوق الإنسان وجر على (إسرائيل) ردود فعل شديدة على المستوى الدولي. وفي الساحة الفلسطينية ذاتها تسبب الإبعاد بالوحدة الجماعية للمتنافسين والمؤيدين على حد سواء في الكفاح من أجل المبعدين الأمر الذي أبرز المعارضة القوية للجماهير الفلسطينية على إبعاد أبنائها عن مسقط رأسهم إضافة إلى التعاطف على خلفية عائلية ومحلية والذين شعروا مع منات المطرودين والذين يمثلون جميع أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من الطرد الجماعي الذي أدى إلى وقف مؤقت لأعمال حماس لكنه أظهر بصورة مهمة قوة الحركة في أوساط الجماهير الفلسطينية.

وكإشارة أولى من نوعها منذ بدء الانتفاضة نشرت منظمة التحرير وحماس بيان مشترك يدين عملية الأبعاد، وبعد هذه المبادرة المشتركة توصلت التنظيمات العسكرية الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة- " صقور فتح " " النسر الأحمر " و " كتائب عز الدين القسام " - إلى اتفاق فيما يتعلق بهذا الموضوع على التعاون في الأعمال العسكرية ضد (إسرائيل).

وإن الضغوط الجماهيرية لتجديد الحوار بين منظمة التحرير ستكون تقوية لموقف المساومة من جانب حركة حماس أمام منظمة التحرير، وأعلنت حماس أن الموقف الفلسطيني الموحد يجب أن يكون مستندا على أن ترجع منظمة التحرير عن إهانتها وتتصل من مؤتمر مدريد، وادعت الحركة أن هذا هو موقف "واضح ولا يقبل المساومة" وأن الضغوط التي مارستها حماس وعائلات المبعدين والجماهير الفلسطينية بشكل عام على المندوبين الفلسطينيين في مفاوضات السلام وعلى قيادة منظمة التحرير للموقف الفوري لمحادثات السلام في واشنطن قد أجبر منظمة التحرير على وضع قضية إرجاع المبعدين كشرط من أجل تجديد محادثات السلام التي توقفت مع عيد الميلاد وكان هذا نصرا لحركة حماس لم ترتاح له لا (إسرائيل) ولا منظمة التحرير (36).

إن الإبعاد الجماعي لأعضاء حماس جاء بعد وقت قصير من الاتفاق الاستراتيجي للقيادة الخارجية لحركة حماس مع إيران والذي ينص على أن تساند الجمهورية الإسلامية مساندة سياسية ومادية لحماس ضد (إسرائيل) ومسيرة السلام.

دور طهران

وفي نوفمبر 1992 وبعد سنة من فتح حماس مكتب رسمي لها في طهران أعلن أن وفد من الحركة برئاسة الناطق إبراهيم غوشة وصل إلى طهران والتقى مع مرشد الثورة الروحي علي خامنئي، ومع قائد الحرس الثوري محسن رضائي، ووقع كلا الجانبين على مسودة اتفاق لإنشاء حلف سياسي وعسكري، وحسب الوثيقة فقد أخذت إيران على عاتقها تزويد حماس بالمساعدة المالية والعسكرية والفرص السياسية ومحطة بث من جنوب لبنان (والتي لم تنشأ)، وعلى ما يبدو فقد صادق على الاتفاق عدد من زعماء حماس وقاموا بزيارة طهران في بداية ديسمبر 1992.

إن التأثير المهم لهذا الاتفاق قد جاءت على ما يبدو مع مرور الوقت ومنها فهم سبب توسيع قدرة وفاعلية العمل العسكري لحركة حماس والتي أعدت من أجل تشويش المفاوضات بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير (37).

إن الاتفاق بين حماس وإيران قد وسع الفجوة السياسية بين حماس وفتح ولكنها أثارت الامتعاض في صفوف حماس وهم أقلية لها علاقة على ما يبدو بالزعامات "الداخلية" والتي دعت إلى فلسطينية الحركة ووقف الكفاح المسلح والتركيز على وسائل سلمية ومكشوفة للدفاع عن حماس من القمع (الإسرائيلي) وبعدها من الضرورة للتحالف مع منظمة التحرير من أجل طلب الحماية، وفي مقابل هذه المجموعة رفع معظم أعضاء الحركة والذين يمثلون القيادة الخارجية إسلامية النزاع مع (إسرائيل) عن طريق التحالف مع بقية الحركات الإسلامية وخاصة إيران.

وقدر عرض رافعو لواء الإسلام المقاتل حركة حماس على أنها الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني والبديل التقليدي والسياسي لمنظمة التحرير والذين يعتبرون انتهاء منظمة التحرير مسألة وقت.

إن التضامن الفلسطيني مع الإسلاميين المبعدين لم يقلل من التوتر بين حماس ومنظمة التحرير، وتوجهت الحركة بدعوة الرأي العام العربي والدولي باسم الحقوق الشرعية الفلسطينية، وهذا ما أشار إلى عدم الاعتماد على منظمة التحرير في مجال العلاقات الخارجية ومن الممكن تفسيره على أنه استعداد من جانب حماس للتعاون مع الدول والمنظمات التي تقيم علاقات قوية مع (إسرائيل) وتؤيد عملية السلام، وسعت منظمة التحرير إلى التقليل من الربح السياسي الذي حصلت عليه حركة حماس نتيجة الأبعاد واعتبار المبعدين على أنهم من الشعب الفلسطيني دون التطرق إلى انتماءاتهم الفكرية أو السياسية، لذلك أسرعت منظمة التحرير للوقوف على مقدمة العمل الدبلوماسي والدعائي ضد (إسرائيل) وطلب العودة الفورية لكل المبعدين، وعلى ضوء ذلك طلبت منظمة التحرير من حماس مقابلتها في تونس فوراً بعد عملية الإبعاد من أجل الحديث عن الوسائل من أجل إرجاع المبعدين ولكن الأمر جاء عملياً من أجل ربط حماس للعمل حول هذه المسألة في نطاق منظمة التحرير ودمج الحركة في منظمة التحرير، أن هذا العمل من قبل منظمة التحرير قد وضع حماس أمام ورطة حيث أن الحركة لم تستطع رفض الاقتراح أو رفض إجراء مشاورات في موضوع المبعدين فوافقت حركة حماس دون رغبتها لدعوة منظمة التحرير لكنها أصرت على أن يقوم عرفات بنفسه بتوجه دعوة خطية قبل أن ترسل حماس مندوبيها إلى تونس (38).

محادثات تونس

وتمت المحادثات في تونس خلال شهر ديسمبر 1992 وكانت هذه المحادثات بمثابة حوار الطرشان حيث أصر كل طرف على رؤيته ومواقفه، ما عدى مسألة عودة المبعدين، وعادت حماس وطرحت أمام منظمة التحرير طلبها بانسحاب الوفد الفلسطيني من مفاوضات السلام وتصعيد الانتفاضة والكفاح المسلح في المناطق المحتلة، وهذا الطلب أيدته "الجبهة الشعبية" و"الجبهة الديمقراطية" وكان عرفات مستعداً لمنح حماس اتخاذ القرار على أسلوب الاشتراك في الجهود الدولية لمنظمة التحرير من أجل المبعدين لكنه رفض بإصرار طلب حماس بالانسحاب من مفاوضات السلام مع (إسرائيل)، وادعى عرفات أنه في سبيل هذا الأمر يجب اتخاذ القرار فقط عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني حيث أنه هو الذي أيد الاشتراك في مؤتمر السلام في مدريد، وتهرب عرفات من دعوة حماس لتصعيد الكفاح المسلح، واقترح الحوار بين فتح وحماس من أجل الارتقاء في التعاون لما بينهم من أجل بناء المؤسسات الخاضعة تحت الاحتلال (الإسرائيلي)، وعاد وأكد الرئيس أن حماس لن تستطيع أن تنال مكانة متساوية لمنظمة التحرير، ولكن وعلى الأغلب يعترف بها على أنها كتلة في مكانة متطابقة للتنظيمات المكونة لمنظمة التحرير.

وعاد واقترح على حماس الانضمام لمنظمة التحرير على أن تكون الحركة الثانية في المكانة وأن يكون لها 18 مقعداً في المجلس الوطني الفلسطيني، مقابل 33 مقعداً لحركة فتح و 15 للجهة الشعبية، كما عرض عرفات على حماس إمكانية توسيع تمثيلها في المجلس من خلال المقاعد المخصصة للجمعيات الشعبية وفلسطيني الشتات.

وعلى الرغم من أن وفد حماس اكتفى بإعرابه عن استعداده لموضوع اقتراح عرفات، فإن وجهة نظر منظمة التحرير كان لها أهمية من حيث أن اللقاء في تونس يكمن فيه حقيقة التعبير عن الاعتراف بمنظمة التحرير من جانب حماس واعترافها بسلطانها العليا، وعلاوة على ذلك فإن حقيقة استجابة حركة حماس لدعوة عرفات بزيارة مقر القيادة لمنظمة التحرير في تونس كانت بمثابة الاعتراف الغير معبر عنه بمكانة منظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني والقيادة الشرعية لعرفات، وإن مدلول ذلك هو ما يوضح تحفظ عدد من كبار القيادة الخارجية للحركة لمعارضتهم الواضحة لاشتراك الحركة في "جبهة العشرة" والتي تتخذ مقراً لها في دمشق وامتعض إيران وسوريا للقاء تونس.

إن قرار القيادة السياسية لحركة حماس للاستجابة لدعوة منظمة التحرير عبر عن اهتمام لاحتياجات الحركة في "الداخل" وخاصة لموضوع المبعدين وتطلعها إلى قبول سيطرة عرفات الواسعة وكتعبير عن التكافل الوطني.

ولكن الانطباع الذي خرج به كبار منظمة التحرير هو نجاحهم في مناورة حماس للموافقة على مواصلة المحادثات التي من المقرر إجرائها في الخرطوم في بداية يناير بين فتح وحماس والتوقعات بأن تكون إيجابية وتبين بعد ذلك بصورة سريعة على أنها تبعث على التفاؤل (39).

حوار الخرطوم

ومن 1 حتى 4 يناير 1993 انشأ مندوبوا حماس وفتح حواراً سياسياً في الخرطوم بحضور حسن الترابي القائد الروحي للنظام الإسلامي في السودان ومن البارزين في الزعامات الإسلامية السياسية، وخلافاً للتفسيرات (الإسرائيلية) والفلسطينية التي تضمنت على أن الجانبين قريبان من التوصل إلى اتفاق، وفي قراءة غير رسمية لمحادثات الخرطوم كشفت أن الهوة ما زالت قائمة بين فتح وحماس (40).

فقد عاود وفد حماس وأعرّب عن استعداده للانضمام لمنظمة التحرير ضمن ثلاث شروط: وهي الانسحاب من محادثات السلام، وحصولها على 40% من المجلس الوطني الفلسطيني، والتغيير الجوهرى في منظمة التحرير والذي استشف منه اشتراكها في المنظمة، ورفض عرفات تماماً هذا الطلب واتهمها بأنها تسعى باسم المصالح الوطنية الفلسطينية للحصول على أموال من إيران والسعودية والكويت ومن المعروف أن أهداف هذه الدول هو التصييق على منظمة التحرير.

ورغم أن عرفات رفض جميع مطالب حماس، يبدو أن مصدر التوتر والخلاف الأساسي في محادثات الخرطوم هو اشتراك منظمة التحرير في مفاوضات السلام مع (إسرائيل) وهذا الاشتراك تعاملت معه حماس وكأنه عمل من أعمال الكفر الديني، وفي مقابل حركة فتح التي أصرت على أن تقبل حركة حماس دون شرط مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي ووحد للشعب الفلسطيني، مع ذلك لم يتضح إذا ما كان مقابل ذلك ستكون فتح مستعدة للاعتراف بحركة حماس على أنها معارضة شرعية دون انضمامها داخل منظمة التحرير.

وعلى الرغم من أنه على الصعيد الرسمي جرى الحوار بين حماس وفتح في إطار استمرار مباحثات تونس التي جرت بين حماس ومنظمة التحرير، وفي حينها اشترك عرفات بنفسه كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في حين لم يمتنع من الظهور كزعيم لحركة فتح وممثل الجانبين بصورة نموذجية من قبل زعاماتهم في الخارج وقد ضم وفد فتح شخصيات عسكرية وسياسية برئاسة سليم الزعنون وممثل حركة

حماس شخصيات شاركت في لقاء تونس برئاسة موسى أبو مرزوق وخلال الحوار تبين أن مندوبي حماس امتنعوا من اتخاذ قرار مع فتح بدون الرجوع إلى استشارة إيران وسوريا.

وعلى ضوء وصول المحادثات إلى طريق مسدود فضلت حماس وفتح كما في السابق تمويه تباين وجهات النظر التي نشرت في فيما بينهم، عاودت حماس وأكدت على تمسكها "بمبدأ الانتماء لمنظمة التحرير في إطار ضرورة الوحدة الوطنية، مع تأكيدها على الحاجة لمواصلة الحوار حول مسألة تمثيلها في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الجانب العملي أعلنت فتح وحماس عن التوصل إلى اتفاق تم إنجازه ضمن المسائل التكتيكية مثل الاتفاق على إنشاء لجان مشتركة مثل متابعة موضوع المبعدين وإنشاء لجان لمنع أعمال العنف بين الحركتين وإقامة قيادة مشتركة للانتفاضة، وعلى الرغم من الاتفاق المعلن للتنسيق مع فتح حول موضوع المبعدين، رفضت حماس عمليا اقتراح فتح للاشتراك معها في لجنة من قبل منظمة التحرير، وذلك بسبب رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي لنشاطات اللجنة (41).

دور الترابي

وتمسكت حماس بموقفها خاصة بعد إعلان حسن الترابي بصورة علنية اعترافه بقرار 242 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام 1997 بعد وقت قصير من فشل الحوار بين فتح وحماس، والتي شكلت رسالة واضحة للتأييد بعرفات.

علاوة على ذلك منح الترابي الأهلية لقيادة عرفات والذي وصفه بأنه رمز النضال الوطني الفلسطيني وذكر أن عرفات كان في الماضي عضوا في جماعة "الإخوان المسلمين" مع ذلك عاد وأكد أن على الفلسطينيين وضع هدف نهائي لهم باستعادة جميع المناطق المحتلة مثل استعادة كل فلسطين وناشد حماس بأن تتساهل في موقفها وتنضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية (42).

إن التأييد العلني للترابي بقرار 242 وبمحادثات السلام بين (الإسرائيليين) والفلسطينيين دفع حركة حماس للرجوع عن مطالباتها بالوقف التام لمحادثات السلام، وعلاوة على ذلك فإن استطلاع الرأي الذي جرى في المناطق المحتلة في شهر يناير 1993 الذي أظهر أن 30 % فقط من الفلسطينيين أيدوا الانسحاب من محادثات السلام.

وفي نفس الوقت ظهر في الاستطلاع أن الأغلبية مستعدة لمقاطعة اللقاء القادم، والتي من المفترض أن تقام في واشنطن، وعلى هذا الأساس يمكن الفهم لأي سبب أعلن الناطق باسم الحركة ومندوبها إلى الخرطوم إبراهيم غوشة عن استعداد حماس للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأعلن غوشة أن إعلان الجاهزية ليس "تمرينا تكتيكيا". وأوضح أن الأمر سيكون معلقا بمسألة ما إذا سيكون لحماس القدرة للتأثير على الهيكل التنظيمي وعلى اتخاذ القرارات في منظمة التحرير الفلسطينية (43).

وعلى الرغم من أنه لم ينجز اتفاق سياسي فقد فضلت فتح وحماس معا لمواصلة الحوار والتعاون المشترك بصورة فعلية وليست نظرية، ودون التورط في مواجهة شاملة، وهذا التوجه الذي لوحظ على الساحة في فترة الانتفاضة ساهم في إعطاء إشارات عشية توقيع اتفاق أوسلو.

إن الإشاعات التي انتشرت على احتمالية انسحاب (إسرائيل) من جانب واحد من قطاع غزة حث حركة حماس للسعي للاتفاق مع منظمة التحرير وذلك على ما يبدو من أجل منع استخدام القوة من جانب صقور فتح ضد نشاطها (44) وهذا ما أجبرها في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو وتوقيع إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة.

هوامش

23. عبد الستار قاسم – أيام في معتقل النقب – (القدس : لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية 1989) ص 98 شافي وشيك ص 253 – 255.
24. بيان مشترك لحماس وفتح (دون تاريخ) فلسطين المسلمة أكتوبر 1990 ص 4.
25. بيان حماس 22 يوليو 1990 هآرتس 11 نوفمبر 1992.
26. عن نقاش منظمة التحرير مع حماس انظر " هذا رأينا في منظمة التحرير الفلسطينية " فلسطين المسلمة مايو 1990 ص 8.
27. بيان حماس رقم 77 وفي 3 أوجست 1992 حسب فلسطين المسلمة سبتمبر 1992 ص 5.
28. بيان حماس 77، 81، 87، 88، 89، وفي 3 أوجست 1991 – 5 يوليو 1992 محمد الزهار الشرق الأوسط 17 يوليو 1992 ص 8.
29. بيان حماس 27 ديسمبر 1991، 26 إبريل 1992، 31 يوليو 1992.
30. أولويات الجهاد الفلسطيني في المرحلة الراهنة (بيان حماس 21 يونيو 1992).
31. فرج شلهوب " حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية " وحدة من أجل بناء المشروع الجهادي " فلسطين المسلمة أكتوبر 1990 ص 2.
32. دعوة فيصل الحسيني لحماس الانضمام لمنظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية القدس 4 مايو 1992.
33. " وثيقة شرف " بيان مشترك لفتح وحماس 7 يونيو 1992.
34. هآرتس 14، 10 يولي 1992، من بين الأعضاء في هذه اللجان كان حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني إضافة إلى شخصيات من (إسرائيل) ومنهم رائد صلاح من زعماء الحركة الإسلامية، مقابلة مع عبد العزيز الرنتيسي القدس 15 يوليو 1992 ص 2.
35. عرفات لصوت فلسطين من الجزائر 14 يناير 1993 Daily Report Fbls 15 يناير 1993.
36. الحياة 24 ديسمبر 1992، هآرتس 21 ديسمبر 1992.
37. مسودة اتفاقية ما بين السلطة الإيرانية وحركة حماس (دون تاريخ) أرسل عن طريق الفاكس في 16 نوفمبر 1992، الوطن العربي 1 يناير 1993 ص 20-21.
38. الوطن العربي 1 يناير 1993.
39. مذكرة منظمة التحرير " الحوار مع حماس " ملخص محادثات منظمة التحرير مع حماس في تونس 24 ديسمبر 1992 انظر أيضا الوطن العربي 1 يناير 1993.
40. تسجيل محادثات الخرطوم والتي نشرت عن طريق المنار (القدس) 29 مارس 1993. انظر أيضا هارس 24 يناير 1993 والقدس 12 يناير 2 فبراير 1993.
41. المنار 29 مارس 1993 والقدس 12 يناير 1993.
42. المنار 29 مارس 1993 والقدس 2 فبراير 1993، هآرتس 20 يناير 1993.
43. القدس فبراير 1993 الشرق الأوسط 30 ديسمبر 1992.
44. القدس 16 مارس 1993.

الحوار في ظل أوصلو ما بين الرفض الحذر والقبول المتحفظ

إن الشعور بالأزمة التي تملكت زعماء حماس في أعقاب توقيع اتفاق أوصلو في 13 سبتمبر 1993 لم تغير مبدئياً من طابع الرد للحركة تجاه الخطوات السياسية لمنظمة التحرير والتي أصبحت بين الرفض الحذر والقبول المتحفظ للواقع الجديد حيث تمثل بإمكانية استغلال جزء من طاقة المعارضة في الحركة تجاه (إسرائيل) عن طريق (العنف والإرهاب) وساهم هذا الوضع أيضاً في إبراز قدرة حماس على ضبط النفس خلال علاقتها بسلطات الحكم الذاتي الفلسطيني، ومن خلال نظرة سياسية عامة (45) من قبل حركة حماس والتي أعلن عنها بعد وقت قصير من توقيع اتفاق أوصلو أظهرت أنه أمام الحركة طريقتان للعمل وكلاهما غير مشجع، الاشتراك بإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني والاندماج في أجهزته أو الامتناع والوقوف جانباً.

وأشارت الوثيقة إلى وجود خلاف في الآراء داخل الحركة لكلتا الفرصتين واعترفت الحركة بعدم قدرتها لمنع تنفيذ الاتفاق أو اقتراح شيء آخر على الفلسطينيين يتفق مع المبادئ الوطنية والإسلامية، وأشارت الوثيقة أيضاً إلى عدم إمكانية المواجهة مع منظمة التحرير من أجل إحباط اتفاق أوصلو.

"إننا نملك طريق المقاومة، ولكن هل سنتواجه مع شعبنا؟ وهل بإمكاننا جعل السيادة لصالحنا؟ وإذا ما نجحنا فهل بيدنا البديل لاقتراحه للشعب أو أن الأمر سيصعد هجمة الاحتلال؟".

وفي توجيه شخصي من موسى أبو مرزوق إلى نشطاء الحركة ومؤيديها بعد شهر من توقيع اتفاق أوصلو عبر أبو مرزوق عن الانزعالية والضعف الذي يواجهه الحركة على ضوء الدعم والمساندة الأمريكية للاتفاق ضمن ظروف النظام العالمي الجديد الذي تتمتع به الولايات المتحدة بالسيطرة المطلقة على الساحة الدولية أمام عالم عربي ضعيف في أعقاب حرب الخليج ومنقسم بسياسات تهتم بالمشاكل الداخلية، وأحزاب إسلامية وعربية غارقة في السياسة المحلية، وشعب فلسطيني تحت الاحتلال "بزعامة المهزومة" تركت الدين والأرض ونصبت نفسها في خدمة الاحتلال، ودعا أبو مرزوق أيضاً إلى أخذ العبر من التاريخ حيث كان المسلمون سابقاً في أوضاع مزرية وعرف المسلمون الخروج منها بالقوة والأيمان والتمسك بالهدف، ودعا إلى "الصبر" كوسيلة للفرج.

وحول ما يتعلق بالموضوع دعاء أبو مرزوق إلى مواصلة دفع لواء الجهاد والاستعداد للتضحية "في كل الظروف والأحوال" من خلال "الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني وتوحيد قوى المعارضة على أساس المبادئ الإسلامية والوطنية" والحفاظ على وحدة وتماسك الحركة وإنجازاتها السياسية والشعبية، وهذا الاستراتيجية عبرت عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال والمواجهة السياسية مع "اتفاق الخزي والعار" والامتناع عن الإرهاب السياسي أو المواجهات والعنف مع منافسي الحركة في المجتمع الفلسطيني، ومواصلة الانتفاضة بأي صورة ممكنة، والتوغل في مؤسسات السلطة الفلسطينية منذ بدنها والجهود الكبيرة لتأمين المساندة الجماهيرية الفلسطينية للحركة (46) .

ولكن في أعقاب نشر إعلان اتفاق المبادئ بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير صرحت أنها ترفض بإصرار .. اتفاق غزة أريحا أولا "لأنه ينطوي على تنازلات خطيرة ويبعد نهائيا عن المعايير الوطنية والقانونية ويتجاوز الخطوط الحمراء التي اتفق عليها في المجلس الوطني الفلسطيني".

وصرحت حماس بأن الاتفاق " ينتج عنه حكم ذاتي محدود وهزيل في غزة وأريحا ويكمن فيه الإهانة لكرامتنا ، والتنكر للتضحيات وسنين الكفاح والأضرار بالحقوق والحقوق التاريخية المعروفة على أرض فلسطين".

ومع أن القيادة العليا لحركة حماس ترفض لقاء عرفات ومحمود عباس (أبو مازن) بسبب دورهم في توقيع إعلان المبادئ ، فقد أعلنت حركة حماس عن توجيهات توصياتها الحاسمة للامتناع عن الاقتتال الداخلي والحفاظ على القنوات المفتوحة مع حركة فتح (47).

لقد قيد اتفاق أوسلو بصورة خطيرة قدرة المناورة لدى حركة حماس وعرض مكانتها للخطر، حيث سينشأ مكان الاحتلال (الإسرائيلي) سلطة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير والتي أخذت على نفسها الالتزام بوقف الأعمال المسلحة ضد (إسرائيل) ومن الواضح بالنسبة للحركة أن هذا الوضع الناشئ من جديد سيكون على الحركة الإسلامية مواجهة (إسرائيل) ومنظمة التحرير على حد سواء إذا أرادت التمسك بتصورها السياسي وطريق الجهاد.

حتى وإن لم يكن بالإمكان عدم تجاهل الوضوح لمستقبل مسيرة أوسلو وقدرة منظمة التحرير في تحقيق تطلعات الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فهذا الاتفاق بعث الأمل على المدى البعيد لمستقبل جيد وأفضل للجماهير الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية المستقلة ، لذلك وكما كان اتفاق أوسلو يتمتع بشعبية واضحة في الرأي العام الفلسطيني فضلت حركة حماس على استمرارية الحوار والتعاون المحدود مع منظمة التحرير من أجل تأمين العمل الجماهيري المعقول بدل أعمال العنف التي ربما تؤدي إلى المواجهة، وكلما أبرزت السلطة الفلسطينية قوتها العسكرية والسيطرة السياسية استخدمت حماس سياسة التعايش مع السلطة كمكايح خشية القمع ووضعها على الهامش، وضمن هذه الأسباب من القدرة على المناورة السياسية لحركة حماس بعد توقيع اتفاق أوسلو وتطلعات الحفاظ على مكانتها وثروتها في أوساط الجماهير الفلسطينية أصبح طابع العلاقات المستند على التعايش مع السلطة الفلسطينية الخيار المفضل على الخيار الآخر (48) .

مفترق طرق

إن تفسير حماس نحو نمط حياة للتعايش مع السلطة الفلسطينية كانت واضحة. وإن سياسية المواجهة مع السلطة في الحقيقة تعزز الصورة الأيدلوجية المقاتلة للحركة لكن هذا الأمر يضعها أمام خطر على واقع وجودها وسيكون الخطر أكبر على قدرة حماس بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية جماهيرية حيث بعدها لن تستطيع الحركة الحفاظ على قوتها الجماهيرية ، وأن مواصلة الجهاد ضد (إسرائيل) من أجل وضع حد لمسيرة السلام سيؤدي إلى زيادة الضائقة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وضعف تأييد الحركة في أوساط الجماهير، وفي مقابل ذلك فإن التعاون مع منظمة التحرير ربما يدخل الحركة إلى مأزق أيدلوجي وتنظيمي نتيجة دمج كوادرات إسلامية في أجهزة السلطة الأمر الذي يضعف من قدرة الحركة بمعارضتها لمسيرة أوسلو وسياسة السلام التي تنتهجها السلطة.

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية في شهر يونيو 1994 تفاقمت بصورة أكبر المأزق التي تواجه الحركة؛ فالسلطة الفلسطينية بقيادتها المركزية المتركزة بياسر عرفات والقائمة استنادا على التأييد السياسي والمالي الدولي فقد نهضت وتجسدت من خلال القوة الشرطية الكبيرة حيث خدم معظم رجاله في الماضي في الوحدات العسكرية والأجهزة السرية لمنظمة التحرير من خلال قواعد لها في الدول العربية من المخلصين لعرفات.

إن التعاون بين السلطة وبين (إسرائيل) في مجال منع وإحباط الأعمال (الإرهابية) والأمن المشترك جعل حماس الهدف الأساسي للجهود المشتركة بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى ذلك فإن عرفات يتمتع بسلطة مطلقة على الإعلام الفلسطيني وبأموال الدول المتبرعة لتمويل أعمال السلطة وتطويرها .

وسعت السلطة الفلسطينية بشكل سريع بالعمل على توطيد سيطرتها فقد بذلت جهدا كبيرا لتأمين المساندة الجماهيرية لها من خلال التضييق على الحركة الإسلامية (49).

إن مسيرة تأسيس السلطة الفلسطينية عززت الوعي داخل حركة حماس أن عليها النظر من جديد للفجوة بين الأيدلوجية المعلنة للحركة وبين الواقع المتغير بصورة درامية على ضوء اتفاق أوسلو وعلى جسر الهوة بين الواقع والأيدلوجية بأقل الضرر للحركة، ومثلما هو في أيام الانتفاضة فقد اكتشفت حماس الآن حساسية ويقة لاعتبارات عملية "للزمن الحاضر" على التمسك بالأهداف النهائية.

سلبيات الاتفاق

إن التعليقات الأساسية للنهج الواقعي حول ما يتعلق بالمسيرة السياسية التي أوضح عنها بصورة واضحة وبارعة من قبل موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي للحركة قبل وقت قصير من توقيع اتفاق القاهرة الذي نص على إنشاء الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا من خلال المقال الذي نشر في الصحيفة الداخلية لحركة حماس وهي الرسالة (50) أعرب أبو مرزوق عن قلقه من الاتفاق بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير وتحدث عن ثلاثة تهديدات أساسية متعلقة بالمعارضة التي لا تقبل التنازل لحركة حماس للمسيرة السياسية التي وصلت إلى الذروة .

- أ- التهديد على وجود حماس في الأردن ، " فهي في ساحة العمل الثانية بعد فلسطين " في أعقاب الضغوط (الإسرائيلية) الأمريكية المشتركة .
- ب- إعطاء صورة سلبية متزايدة لحركة حماس على الساحة الدولية كحركة (إرهابية ومسفكة للدماء مندسة بين المدنيين) .
- ت- تعرض حركة حماس إلى انتقاد فلسطيني داخلي وكأن ليس لها استراتيجية بديلة وإيجابية لمسيرة السلام.

وبحسب حديث أبو مرزوق فمن الصعب على حماس التأقلم بنجاح مع هذه التهديدات بسبب:

- أ- تطابق المصالح بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن ومنظمة التحرير علاوة إلى معظم الدول العربية والدول العالمية المساندة لمسيرة السلام والتي تتفق على أن حماس هي الخطر الأساسي أمام نجاح السلام.
- ب- ضعف القوة العسكرية لحماس مقابل الشرطة وأذرع الأمن للسلطة الفلسطينية.
- ت- اعتماد قاعدة حماس على مصادر مالية خارجية حيث من السهل على السلطة الفلسطينية تحجيم وصول هذه الأموال عن طريق التشريعات ووضع قيود إدارية.

إن طرح أبو مرزوق قد تم التعبير عنه بصورة ملموسة عن طريق جهود حماس نحو الإنشاء الرسمي للسلطة الفلسطينية وللتوصل إلى تفاهم مع حركة "فتح" على المستوى المحلي من أجل منع المواجهة والعنف بين كلتا الحركتين.

تعزير الوحدة

وقبل وقت قصير من توقيع اتفاق القاهرة في مايو 1994 على إنشاء السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا نشر في قطاع غزة عن إعلان مشترك من قبل "كتائب عز الدين القسام" وصقور "فتح" أعلن عن اتفاق بين كلتا القوتين المتنافستين بهدف تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومنع الاقتتال بين الإخوة.

إن الاتفاق الذي يشمل على ستة بنود أكد على منع الجدل والعنف والالتزام "بالحوار البناء" وإنشاء لجان تصالح مشتركة لتهدئة النزاعات ووقف عمليات الإعدام للعملاء لمدة شهر، وتقليص أيام الإضراب والإغاء منع التعليم في المدارس. وأصبح الاتفاق مثالا لاتفاق مشابه بين الناشطين الإسلاميين ونشطاء فتح في منطقة الخليل (51) .

ولقد أصبحت حركة حماس واعية إلى التأييد الدولي والمحلي لمسيرة أوصلو فجميع المحاولات لتقويض مسيرة السلام ذهبت أدراج الرياح، وخلافا لتمنيات زعماء حماس فقد أصبحت حقيقة وجود مفكرين إسلاميين من الصف الأول مثل حسن الترابي السوداني حيث امتنع عن إدانة اتفاق أوصلو ، إضافة إلى التأثير من استعداد مصر للتأييد بالخط المتصلب لعرفات ضد حماس في حالة المواجهة بين الحركتين فحماس ينقصها العمق الاستراتيجي داخل الفلسطينيين "النواة الصلبة" لها في المناطق فهي تشكل أقلية أمام الحركة الإسلامية في (إسرائيل) فكانت أقرب لعرفات مما هي عليه حركة حماس، أما الحركة الإسلامية في الأردن فإنها خاضعة للمراقبة الصارمة للنظام (52) .

إن هذا الضعف للحركة أدى بحماس إلى الوعي لضرورة إقامة حوار والتوصل إلى تفاهم مع السلطة الفلسطينية، وإن نهج المواجهة مع السلطة الفلسطينية ربما يوفر للسلطة الحجة لتوجيه ضربة قوية للمعارضة الرئيسية لها وبذلك تمهد الطريق للحل النهائي للنزاع مع (إسرائيل) دون التشويش من قبل حركة حماس.

إن إنشاء السلطة الفلسطينية في غزة شكل تهديدا على مكانة حركة حماس بجعلها عنصرا هامشيا في المجتمع الفلسطيني بعد فترة طويلة من فرضها الخوف والفرع في الشارع خاصة في قطاع غزة وفرضت معايير على السلوكيات للسكان، ورغم ذلك وقبل إكمال عام على إنشاء السلطة الفلسطينية واتساع الأجهزة الأمنية للسلطة والتي جلبت الاستقرار والأمن الشخصي والجماعي الذي لم يكن قائما في فترة الانتفاضة.

أوائل أوصلو

وعلى الرغم من الصعوبات التي وقفت أمامه فقد حاز مؤتمر أوصلو خاصة خلال الثمانية عشر شهرا الأوائل إلى احترام وتقدير العوام على ضوء الإنجازات السياسية التي منحها للفلسطينيين والتغيرات التي حلت في الحياة اليومية والعطايا الوافرة لجماعات معينة.

وتحت سيطرة السلطة الفلسطينية أصبح بالإمكان تطوير المجتمع بالمقارنة لفترة الانتفاضة والتي جاءت من خلال عروض الأزياء والنتزه على شاطئ البحر وإزالة القيود الإسلامية على النساء التي فرض عليها اللباس التقليدي بما فيها الحجاب ، وتوسعت مهمات ووظائف السلطة الفلسطينية والمبادرات المحلية التي رأت في مسيرة أوصلو اللحظة المناسبة للخروج من السنوات العجاف للانتفاضة فقد كانوا معنيون بأجواء سياسية تشجع التطور الاقتصادي ويؤمن الحفاظ على المصالح الاقتصادية المرتبطة باستمرار العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل) ومع رجال أعمال (إسرائيليين)، ومن أجل منع أضرار أخرى تشجع الزعماء الدينيون والسياسيون لحماس الامتناع عن إعطاء السلطة الفلسطينية ذريعة للتصارع العنيف.

كشفت الزعامات المحلية لحركة حماس عن صورة أكبر للتعايش مع السلطة الفلسطينية على أساس اتفاق زمني ، الاشتراك في الانتخابات والعمل السياسي المستقل لحماس، ولكن الجهاز السياسي لحركة حماس في الخارج و " كتائب عز الدين القسام " عارضوا بشدة هذا المسار، والذي ربما يجعل منهم هامشيين لذلك رفضوا وقدروا ذلك الاتفاق على انه " خضوع " .

وفي آن واحد صعدت الخلايا المسلحة لحماس الكفاح المسلح من أجل سد الطريق على الاتفاق السياسي بين القيادة السياسية لحماس في المناطق وبين السلطة الفلسطينية (53).

استراتيجية الترويض المتبادل

لقد كانت العلاقات مع حركة حماس على سلم أولويات السلطة الفلسطينية منذ التوقيع على إعلان المبادئ في سبتمبر 1993، وكشاهد على ذلك كانت المحاولة الفاشلة لعرفات بحشد تأييد زعماء "الإخوان المسلمين" في مصر من أجل حمل "حماس والجهاد الإسلامي" للاعتراف بالسلطة الفلسطينية، وتمسكت حماس برفضها في إعطاء الشرعية للسلطة بسبب إصرارها على السلام مع (إسرائيل) وطالبت حماس الاعتراف بها رسمياً كمعارضة شرعية والسماح لها مواصلة نشاطها الجماهيري واستمرار الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) دون إزعاج تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ولكن من خلال تجربة حماس الاستفادة من التوجهين وخاصة استمرار الكفاح المسلح للمجموعات العسكرية ضد إسرائيل، هدد بحملها على طريق المواجهة مع السلطة الفلسطينية.

ومن المتوقع أيضاً أنه حتى بدون الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) فقد كانت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وحماس تصل لتشمل المواجهة العنيفة، ولكن وجود الاحتلال (الإسرائيلي) كعنصر مركزي في مثلث القوى أصبح عاملاً في فقد السيطرة لحماس على جهازها العسكري وهذا خلق توتراً ومعارضة بين الزعامات السياسية لحماس في المناطق وبين السلطة الفلسطينية في بداية نوفمبر 1994 تم تفجير سيارة مفخمة كان يستقلها هاني عابد القائد العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وهذا نسبة للنشطاء الإسلاميين في قطاع غزة إلى (إسرائيل)، وفي جنازة هاني عابد وجه الجمهور إصبع الاتهام اتجاه عرفات ولقبه العديد منهم بالخائن لكن في أعقاب اعتذار زعيم الجهاد الإسلامي عبد الله الشامي أمام عرفات وطالب أنصاره الحذر من الحرب الأهلية. ولكن قبل ذلك أعلن الشامي من خلال رسالة حربية في السابق "إن بنادقنا لا تعرف الفرق بين الجندي (الإسرائيلي) والشرطة الفلسطينية" (54) إن التوتر الظاهر بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي وبين السلطة الفلسطينية وصل ذروته بعد صلاة يوم الجمعة في مسجد فلسطين في مدينة غزة في 18 نوفمبر 1994 عندما اندلعت مواجهة عنيفة بين شرطة السلطة الفلسطينية والنشطاء الإسلاميين الذين خططوا لإقامة مسيرة تأييد بجوار المسجد.

مواجهات

وبسرعة تطورت المواجهات الشاملة للنشطاء الإسلاميين ضد الممتلكات والبنيات العامة المحسوبة على السلطة والتي انتهت بموت 15 شخص وإصابة 200 آخرين، وباعتقال المئات خلال المواجهات العنيفة أعطت الشعور بالإحباط لدى رجال الحركات الإسلامية على خلفية معارضتهم لاتفاق أوسلو وانطباعهم أن الجهود الإسرائيلية للتعرض إلى مسئولية الأجهزة العسكرية لحماس والجهاد الإسلامي، والذي حظي بتأييد من جانب السلطة الفلسطينية، وإن التوتر بين نشطاء التنظيمات الإسلامية والسلطة الفلسطينية وصل مرة ثانية إلى مرحلة الأزمة، عندما هدد رجال الجهاد الإسلامي عناصر الأمن العرفاتية، وتجمعوا في غزة وهم يحملون أسلحتهم، ويؤكدون على مواصلة العنف، ونتيجة لذلك قررت السلطة منع المظاهرات غير القانونية واعتقلت مائتين من نشطاء الجهاد الإسلامي (55).

إن عزم السلطة وخاصة الأجهزة الأمنية تطبيق سلطتها عن طريق القوة إذا لزم الأمر على جميع الجماعات السياسية المنافسة، أجبرت المتطرفين الإسلاميين في قطاع غزة للاعتراف بالواقع الجديد.

وفي أعقاب المواجهات الدامية أعلنت حماس أنها مستعدة للبدء في حوار مع السلطة الفلسطينية، مع الإشارة إلى أن (إسرائيل) هي سبب المواجهات العنيفة والتعبير عن القلق المشترك مثل "الوطن، القدس، الأسرى الفلسطينيين، المستوطنات اليهودية" وقد نجح الجانبان في التغلب على الفوضى التي تسببت بالحادث وإبراز الوحدة.

وتطلعت السلطة الفلسطينية إلى البقاء فوق الخلاف وادعت بإصرار أن الحوار يجب أن يكون بين فتح وحماس، ولكن حماس أصرت على أن يكون الحوار مع السلطة الفلسطينية على أساس المساواة لأن المواجهات اندلعت مع الشرطة الفلسطينية، وأصرت على طلب إجراء الحوار خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وبحضور زعماء العرب من أجل ضمان أن لا تقوم السلطة بممارسة الضغوط من الخارج وانتهى الخلاف بقرار ياسر عرفات بقبول مطلب حركة حماس بأن يجري الحوار خارج المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية الأمر الذي أشار إلى اعتراف بمكانة حماس السياسية كمعارضة شرعية (56).

وخلال المحادثات التي أجريت في الخرطوم والقاهرة بين حماس والسلطة الفلسطينية أظهرت من خلالها حركة حماس مسائل حساسة مثل إطلاق سراح الأسرى ووقف ملاحقة أعضائها، وطلبها بأن لا تتدخل السلطة الفلسطينية في الأمور الداخلية للحركة، وفي مقابل ذلك من موافقة السلطة على هذه النقاط أحرزت السلطة الفلسطينية التزاما من جانب حماس أن لا تقوم الحركة بالتشويش على الانتخابات العامة للمجلس الفلسطيني ووافقت حماس على عدم مقاطعة الانتخابات واتخاذ موقف محايد (57) .

هوامش

44. القدس 16 مارس 1993.
45. حماس ، وجهة النظر السياسية سنوية من أوجست 1992 حتى 20 سبتمبر 1993 مقتبسات من الوسط 18 ديسمبر 1995 ، 18 ديسمبر 1995 ص 17-18 .
46. الرسالة 13 أكتوبر 1993 .
47. القدس 13 سبتمبر 1993 .
48. تعليمات حماس إلى أنصارها لمنع الاقتتال في أوساط الفلسطينيين باسم الوحدة الوطنية وضرورة التوحد في جبهة واحدة ضد اليهود انظر على سبيل المثال ، هشام احمد ، حماس ، ص 71 ، وهذا الطريق يسلكه أيضا الجهاد الإسلامي انظر فتحي الشقاقي الديار لبنان 3 أوجست 1994 ص 17 ، 13 سبتمبر 1994 ص 10 .
49. صور المواجهة للمصالح بين الجهات الفلسطينية المحلية وبين منظمة التحرير هو أمر معروف في تاريخ نشأة المناطق المحتلة منذ 1997 ، فقد حدث في بداية 1982 بين " لجنة التوجيه الوطني " لمنظمة التحرير والذي انتهى حل هذه اللجنة .
50. الرسالة رسالة داخلية لحركة حماس 21 إبريل 1994 .
51. القدس 10 يونيو 1994 بيان مشترك 22 إبريل 1994 .
52. الوسط 14 نوفمبر 1994 ، 27 يونيو 1995 ص 22 .
53. مكرر 12 يونيو 1995 ص 22-23-33-34.
54. 63. Time ,November 21، 1994 ، P .
55. 55. Ilid ,November 28 ، 1994 .
56. القدس ، 20 نوفمبر ، 17 ديسمبر 1994 ، النهار 12 اكتوبر 1995 ، محمود الزهار الوطن ، 8 ديسمبر 1994 ، ص 1 ، لقاء مع عماد الفالوجي ، صوت الحق والحرية 27 يناير 1995 ص 13 .
57. القدس 22 ديسمبر 1995 ، النهار 23 ديسمبر 1995 .

الحلقة الرابعة عشر

الفصل الرابع

(الجزء الثالث عشر - من صفحة 152-160)

إن اعتدال السلطة الفلسطينية بمواقفها تجاه حركة حماس التي تقع تحت سيطرتها، أدى إلى تفاقم الأزمة داخل الحركة بين القيادة السياسية الخارجية وبين قيادة حماس في الداخل (58) فقد كانت الخشية أن تضغط عليهم السلطة الفلسطينية وأن لا تلقي بهم في الزاوية، الأمر الذي دفع قاعدة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى التوصية على إدماج الحركة بالعمل الإداري الفلسطيني المتجسد على الأرض وفي الانتخابات للمجلس الفلسطيني (59).

وفي مقابل ذلك فإن القاعدة الراديكالية داخل الحركة والمتمثلة خصوصا بالقيادة الخارجية طالبت بالتمسك بالأهداف الأصلية للحركة من أجل حمايتها من التآكل واحتوائها من جانب السلطة الفلسطينية، وخلال النقاش الذي جرى مع قيادة حركة حماس على سياسة العمل بعد إعلان المبادئ في سبتمبر 1993 حيث تبين بوضوح الارتباك بين هذين النهجين.

مساومة مناورة

وكل الذي كان مقنعا كانت التبريرات بالاشتراك في السلطة الفلسطينية من أجل الحصول على هذا النهج والمصادر لمسيرة اتخاذ القرارات، وفي هذا الخيار يمكن التنازل عن قدرة العمل العسكري الذي أعطى الحركة القدرة على المساومة والمناورة، ووجودا متميزا يمنحها الثقة والمكانة البديلة لمنظمة التحرير. وأن تقبل مسيرة أوصلو بمفهوم الاندماج والعمل في أجهزة السلطة الفلسطينية شكلت تهديدا خطيرا على قدرة حماس بالتأثير على تشكيل مستقبل المجتمع الفلسطيني وعلى قيمه.

إن التأثير المتراكم للحوار الداخلي في صفوف حماس، تمثل بالميل المتزايد للتمييز بين وجهة النظر الهادفة إلى "الهدف النهائي" والمقصود به (إسرائيل) وبين النهج لـ "الأوضاع الواقعية" (60).

وعلى المستوى الإعلامي عادت حماس وأكدت على عدم شرعية (إسرائيل) ككيان شرعي، وادعت ان حل النزاع هو عن طريق إقامة الدولة الإسلامية في فلسطين الانتدابية والتي تمتد "من البحر إلى النهر" لكن هذا التعتن الأعمى لهذا الطلب ربما يؤدي إلى شل كفاءة الحركة بالمناورة السياسية وإجبارها على محاربة السلطة الفلسطينية أو التوقف عن عرض الحركة على إنها البديلة للوضع القائم.

وإذا لم يتحقق هذا السيناريو المتطرف فإن الأمر نابع من موقف حماس أمام "الوضع الحالي" لوجهة النظر الواقعية السياسية والاعتراف بالاضطرابات العملية.

الهدنة

وهذه الاضطرابات هي التي كانت من وراء استعداد الحركة لتبني الفكر الإسلامي الكلاسيكي لفكرة الاستراحة (الهدنة) مع الكفار والموافقة على وجوده هذا الكيان مقابل الانسحاب (الإسرائيلي) الكامل من الضفة الغربية وتشمل إزالة المستوطنات اليهودية القائمة في هذه المناطق.

وبناء على قاعدة الاستراحة (الهدنة) لم تنكر القيادة السياسية لحركة حماس الحوار مع (إسرائيل). وحسب أقوال الشيخ جمال سليم رئيس "رابطة علماء فلسطين" والتي كان مقرها في نابلس من الممكن التوصل إلى اتفاق مع (إسرائيل) مثلما حصل من وقف للإطلاق مع حزب الله و(إسرائيل) في لبنان وبواسطة أي نوع من الوساطة، إضافة إلى شخصيات مركزية مثل الشيخ جميل حمامه والشيخ حسين أبو كويك والدكتور محمود الزهار وهم الذين أيدوا هذا الموقف (61).

وكما أشير سابقا فقبل إنشاء السلطة الفلسطينية في غزة أعلنت القيادة السياسية لحركة حماس عن مبادرة سلام خاصة بها، تستند إلى وجهات نظر "استراتيجية مرحلية".

وإن اعتراف حماس بحدود قوتها والأخطار الكامنة لها هي السبب وراء استعدادها لقبول الاتفاق مع (إسرائيل) على هدنة مؤقتة في الحرب ضدها، مقابل انسحاب (إسرائيلي) كامل ودون شروط إلى حدود يونيو 1967.

عادت قيادة حماس وأعلنت عن تغيير جوهري عن استراتيجيتها عن طريق القنوات الإعلامية، ولكنها أكدت الوضع المؤقت لهذا الاتفاق ومواصلة تمسك الحركة في الجهاد حتى تحقيق الهدف النهائي لإنشاء الدولة الإسلامية على جميع أرض فلسطين (62).

ومنذ أن وقع السادات على معاهدة السلام مع (إسرائيل) في 1979 تحدث الكثير من علماء الدين الإسلاميين متطرفين ومعتدلين عن شرعية الهدنة كمرحلة في طريق الجهاد الدفاعي ضد أعداء الإسلام، ولتسويغ هذا الطرح وجد في الماضي الكلاسيكي للإسلام بدءا بالمعاهدات التي أجراها النبي محمد (عليه السلام المترجم) مع أعدائه من عبدة الأصنام في مكة (صلح الحديبية سنة 628) ومرورا بالمعاهدة مع يهود المدينة وانتهاء بالمعاهدات التي تم التوقيع عليها مع صلاح الدين الأيوبي وحكام مسلمين آخرين مع الصليبيين.

إن الأمر المتساوي في هذه الأعمال هو أن جميعها نابع من الضعف العسكري للمسلمين وقلق الحكام على مصلحة الجماعة المؤمنة، ولكن وبعد فترة تجددت الحروب وانتعش الإسلام وهزم أعدائه.

فبعد كل هذه الأحداث فإنه يوجد لها تبرير من خلال المصطلحات للواقع السياسي كضرورة مؤقتة بزم معين وضرورة لجماعة المسلمين من أجل استنهاض الهمم والاستعداد لتجديد الجهاد ضد الأعداء (63).

التوتر بين حماس والسلطة

وعلى الرغم من الإمكانية النظرية لتفسير اتفاق أوسلو على أساس الماضي التاريخي للاتفاق بين الدولة الإسلامية وبين الكفار، فقد تمسكت حماس بقولها إلى عدم قانونيته الشرعية للاتفاق مع (إسرائيل)، وبذلك أصبح التوتر واضحا بين حماس وبين منظمة التحرير في هذه المسألة، وادعى المتحدثون باسم حماس ضد الاعتراف بحق وجود دولة (إسرائيل) على أرض الإسلام كأمر لا يمكن التسليم به من الناحية الشرعية.

وخلافا لهذا الموقف الشرعي الصافي، فقد عرضت حماس مواقف واقعية تمس مضمون الاتفاق بصورة الاستجابة الآنية لمتطلبات الفلسطينيين.

وقالت حماس إن منظمة التحرير قامت بتنازلات مبالغ فيها (لإسرائيل) وخاصة في مسألة القدس، الدولة المستقلة، وقبول منظمة التحرير ثلث الضفة الغربية، وعلى ضوء هذا الأمر من الممكن فهم ردود الفعل السلبية للفتوى الشرعية لمفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن باز الذي سمح لزعماء الدول العربية لإقامة سلام مع (إسرائيل) إذا ما كان يخدم المصالح العربية والإسلامية، وهذا السلام منوط بجنح اليهود (وإن جنحوا للسلام) وقوبلت هذه الفتوى بانتقاد شديد من قبل رجال الدين الإسلاميين المقربين من حركة حماس.

ونشرت أقوالهم في صحيفة الحركة (والتي كانت تصدر في قطاع غزة إلى أن أغلقتها السلطة الفلسطينية) وقد أكد رجال الدين على عدم شرعية اتفاق أوسلو وبرز من بين هؤلاء رجل الدين المصري الشيخ يوسف

القرضاوي الذي أنكر فتوى ابن باز بادعائه أن (إسرائيل) لا تريد السلام وأيضاً فإنها تواصل احتلال أرض الإسلام وتواصل سفك دماء المسلمين (64).

وصرح عرفات عدة تصريحات بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 والتي دعى من خلالها إلى الجهاد من أجل تحرير القدس، إضافة إلى موافقته نظرة المرحلية لحركة حماس وسماحه لها بالتعايش دون موافقتها على شرعية السلطة الفلسطينية.

وبالذات لاحتياجاته للتبرير والدفاع عن اتفاق أوسلو، فقد احتاج عرفات إلى المصطلحات الإسلامية المقاتلة، ومثالا للسادات وبعد توقيع اتفاق السلام مع (إسرائيل) في 1979 طلب عرفات بإيجاد شرعية للعملية السياسية بالاستناد على الماضي التاريخي للاتفاقات التي جرت بين الدول الإسلامية وبين غير المسلمين، والذي قد تبين بعد فترة محددة إن نجاح المسلمون بالحق الهزيمة بأعدائهم (65).

المعتقدات الفكرية

وإن إمكانية تأويل كل تسوية سياسية مع (إسرائيل) على الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة في الاستراتيجية التي لا تقلل من الهدف النهائي لتحرير فلسطين بأجمعها ولتوضيح ذلك بصورة مؤقتة لتوالي التاريخ الجهادي، هذا ما منح حركة حماس المرونة السياسية على المدى القصير دون التنازل عن معتقداتها الفكرية، وتشابها لمنظمة التحرير التي تبنت في شهر يونيو 1974 وجهة نظر المرحلية في تحرير فلسطين ووضعت أمام نفسها هدف إنشاء "سلطة وطنية فلسطينية على كل قطعة أرض محررة من فلسطين" (66).

وقد تبنت حماس الآن نفس هذا الطرح من أجل إمكانية التعايش مع مسيرة أوسلو دون الاعتراف (بإسرائيل)، والموافقة لوقت غير محدد مع إنشاء التعايش مع مسيرة أسلو دون الاعتراف (بإسرائيل)، والموافقة لوقت غير محدد مع إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون إنهاء حالة الحرب ودون التنازل عن الأهداف النهائية، وقبول شروط معينة تتعلق بتطبيق الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) دون التنازل عنها نهائياً.

وقد نجحت حماس بالحفاظ على قدرتها على العمل العسكري والسياسي من خلال إنشاء فصل بين الجناح السياسي والجناح العسكري وبين القيادة "الداخلية" والقيادة "الخارجية" في الحركة، والقيام بأعمال عسكرية، ونسب العمل العسكري ومواقف سياسية لا تقبل التنازل لأفراد أو مجموعات قيادية ليس لقيادة حماس في الداخل سيطرة عليها.

وإن ملاحظة هذه اللهجة قد مكن الحركة من التعامل بأشكال متعددة لما قد ظهر في الآونة الأخيرة من الأمور المتعكسة مثل الالتزام بالامتناع عن الأعمال العسكرية ضد (إسرائيل) من مناطق السلطة الفلسطينية، والاحتفاظ بحق القيام بأعمال من المناطق التي تحت السيطرة المباشرة (الإسرائيلية) (67).

إن قاعدة التعامل من قبل حركة حماس هو عدم التقبل الكامل للمسيرة السلمية وعدم الرفض الكامل للكفاح المسلح وهذا ما ساعد حركة حماس على الانحراف عن الأهداف النهائية والإضرار وبصورة بسيطة بمعتقداتها وسلامتها التنظيمية.

إن التمييز بين الإطارات الآتية وبين الالتزام بالحكم الإسلامي الوطني بعيد المدى قد مكن حماس من ملئ عمل المعارضة السلبية اتجاه السلطة الفلسطينية من خلال التعويض عن ذلك على أنها معارضة عسكرية اتجاه (إسرائيل)، وإن الأعمال السياسية أمام السلطة اعتبرت على أنها من أجل وصالح الأهداف البعيدة المدى وكتسليم للتسوية السياسية للمدى القصير، والتي تم تفسيرها على أنها خطوة تساهم في تحقيقها.

وفي الحقيقة فإن حماس لم تفوت أية فرصة لتوجيه انتقاد لاتفاق أوسلو، والكشف عن ضعفه والتأكيد على خيبة الأمل التي تسببت من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وإظهار التدمير السياسي ضد الفساد في أجهزة السلطة الفلسطينية وضد طابع مرجعيتها.

ومع ذلك لم تستطع تجاهل التأييد الواسع لمسيرة أوسلو في أوساط الجماهير الفلسطينية ومن الطابع غير المتحول للاتفاقات مع (إسرائيل) وعلى الأقل طالما أن منظمة التحرير تقود الحرمة الوطنية الفلسطينية.

وقد تركز انتقاد حماس في مسائل أساسية وخاصة بالمسائل الاقتصادية الاجتماعية الأمنية من خلال توجيهها إلى الجماهير الفلسطينية الأكثر تضرراً في هذه المجالات، ومثال على ذلك استخدام قضية تصفية محي الدين الشريف في مارس 1998، على الرغم من أن زعمائها انتقدوا السلطة الفلسطينية وحتى أنهم اتهموها بصورة غير مباشرة بهذا العمل وكانوا جذريين في تجاوز الخطوط الفاصلة بين الانتقاد العلني وبين الاحتجاج الجماهيري والذي كان من المحتمل وضع السلطة أمام الاستعداد لاستعمال القوة (68).

إن السلوك السياسي لحركة حماس وميلها للتعايش مع السلطة الفلسطينية على الرغم من الاختلاف العميق في الآراء بينها قد نبع أولاً وقبل أي شيء من إدراكها بضعفها العسكري أمام السلطة الفلسطينية المتمثلة بأجهزة الأمن والشرطة الذين يأتزمون بأمرها.

وعلاوة ذلك فإن حماس بقيادتها ونشطانها يعلمون أن مسئولية الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية لديهم الرغبة الشديدة لتصفية حماس باعتبارها حركة ذات قدرة عسكرية، وخاصة على ضوء اندماج فتح في أجهزة السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة (69).

وهناك اعتبارات أخرى لحركة حماس وهي اعتبارات استراتيجية متعلقة بالنظام العالمي الجديد وضعف حلفاء الحركة في العالم العربي الإسلامي والضرورة للتكيف مع الظروف الجديدة ومثال ذلك تحديد أعمال الحركة واقتصارها على المجالات الاجتماعية والسياسية فقط.

التعايش مع السلطة

إن نظرة حركة حماس بتفصيلها مجموعة علاقات تستند إلى التعايش المشترك مع السلطة الفلسطينية على الخيارات الأخرى قد نبعت من الاعتقاد أن مسيرة أوسلو نتجت عن الفشل بسبب العوائق السياسية التي تقف في طريقه من جانب (إسرائيل) وبسبب عدم توفيره الإجابة على متطلبات الشعب الفلسطيني وتزايد الأزمة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وتعتقد حماس أنه كلما أشهت فشل السلطة الفلسطينية وكلما تصعد الانتقاد الجماهيري عليها فإنها تعزز من قوتها السياسية وأن هذه التقديرات علاوة على الانتقادات لمسيرة أوسلو ورفض إمكانية اندماج حماس في السلطة الفلسطينية وهذا ما عبر عن التخبط الداخلي حول طابع الاشتراك في محاولة لتخفيف الضرر الذي ربما يؤدي إلى رفع مكانة الحركة لكونها شريكة في السلطة (70) وإن مثل هذه الاعتبارات دفع حركة حماس إلى التمسك بمبدأ منع استخدام القوة ضد السلطة الفلسطينية، ولكن عندما تقوم السلطة الفلسطينية بتدمير البنى التحتية لحركة حماس – المؤسسات الدينية والتعليم الاجتماعي والعمل الجماهيري فسيكون العنف ضرورة بالنسبة لحركة حماس (71).

إن استعداد حماس بالتسليم مع التسوية السياسية مع (إسرائيل) على أساس مؤقت دون التنازل عن أهدافها النهائية ساهم في إيجاد مقدار من العلاقات نحو التعايش في ظل النزاع مع السلطة الفلسطينية، وحسب هذا التناسب في العلاقات فإن أي أحد من كلا الطرفين لن يستطيع أن يتحمل الثمن السياسي لاستعمال العنف ضد منافسة. وفضل كلاهما التسليم الحذر مع وجود الآخر على تعريض شرعيته الجماهيرية، وإدراكها لعمق التعارضات المسيطرة بينهم ولصعوبة التوصل إلى حل للحياة المشتركة وأدرك كلا الجانبين حدود قوتها للتوصل إلى حل ينص "إن هذا على حساب هذا".

إن التعايش في ظل النزاع المستمر لا يبشر بتقبل كل منهم الآخر ولكن أيضا ليس الرفض المطلق، هذه التبادلية جاءت عن طريق إنشاء لجان تصالح مشتركة لما يتعلق بهذا الأمر مع حركة فتح، ولجان مشتركة أخرى لأمر وطنية مثل الأسرى الفلسطينيين عند (إسرائيل).

وان استعداد حماس للحفاظ على التعايش الذي تم التوصل إليه عن طريق المفاوضات مع السلطة الفلسطينية أدى إلى الاعتراف بها من قبل السلطة واعتبارات مهمة أخرى. وفي الحقيقة سعى عرفات إلى إضعاف حماس في محاولة إلى دمجها في السلطة الفلسطينية ولكن من خلال تصويره الحذر فقد أوضح أن التعايش مع حماس هو أفضل من المواجهة المباشرة.

هذا إضافة إلى التقارب المؤقت من قبل حماس والذي تمثل باللقاءات مع زعمائها في الضفة الغربية وقطاع غزة وإطلاق سراح معتقليها من السجون الفلسطينية ووقف الانتقاد الداخلي اتجاه السلطة وتجنيد التأييد الجماهيري لها. أزمة العلاقة

على ضوء انجماد المسيرة السلمية مع (إسرائيل) أو بوجود أزمات في العلاقات معها وأيضا لجام ضغط أمام الانتقاد الجماهيري على السلطة الفلسطينية بكل ما يتعلق بالتبذير الفساد القيادي والمس بحقوق الإنسان من جانب مؤسساتها (72).

إن هذا التعايش أصبح ضروريا خاصة بعد إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين من السجون (الإسرائيلية) وعودته إلى غزة بداية أكتوبر 1997 حسب الطلب الحاسم للملك في أعقاب إلقاء القبض على رجال الموساد (الإسرائيليون) الذين نفذوا محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

إن عودة ياسين للعمل السياسي والاجتماعي في حركة حماس قد مكن عرفات من المراقبة القريبة على الزعماء الروحيين للحركة ولكن في نفس الوقت فقد وضع تحدي أمام السلطة الفلسطينية خاصة في حالات التوتر والأزمة مع حماس.

وفي مايو - يونيو زار ياسين إيران والسودان ودول الخليج وحسب التقارير فقد نجح ياسين بالحصول على عشرات الملايين من الدولارات للحركة الأمر الذي مكنه من إعادة توطيد مكانته الاجتماعية بعد أكثر من ثماني سنوات من انتقال قيادة الحركة للخارج، وإن زيارة ياسين إلى دول مثل سوريا المعادية لاتفاق أوسلو التي أعطت الحماية للجبهات العشر الفلسطينية المعارضة، السعودية والكويت (المعادية لعرفات) وإيران المتحالفة مع حماس حيث كانت هذه استمرارا لجهود الحركة للحصول على مكانة في المنطقة بواسطة التقارب مع سوريا الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد مندوبي حماس في دمشق وطهران، ومن هذا المفهوم فإن عودة ياسين للعمل قد شكل تهديدا سياسيا على السلطة الفلسطينية وإلى حد معين على أعضاء المكتب السياسي في الأردن، فعلى الرغم من أنهم كانوا من تلاميذه في الماضي فلم يكونوا مرتاحين من الاحترام الذي حصل عليه من جانب حكومات المنطقة ومن تجديد نشاطه والذي من المحتمل أن تعيد مركز الاحترام والقيادة للحركة بالعودة إلى صالح الزعماء في الداخل (73).

بسبب الأعمال السياسية والاجتماعية التي قام بها كلا الجانبين فإن الثمن المطلوب لكل طرف منهما في محاولة إخراج الآخر من اللعبة السياسية سيكون كبير، لذلك فضل كلا الجانبين اتخاذ استراتيجية تخفيف الفجوات أمام التعايش بدل السعي إلى نظام سياسي جديد لا يتقبل الآخر.

إن هذا الشكل في العلاقات هو تعبير عن الرويا اليقظة التي تملك كلا المعسكرين ولذلك فإن الحسم الواضح في النزاع المعقد بينهما كانت وما زال أمنية.

إن أسلوب العمل بنص " القانون فوق الجميع " حسب ما طولبت به السلطة الفلسطينية من قبل جهات (إسرائيلية) " وربما يصبح هذا إلى سيف ذو حدين لذلك فإن عمل كل جانب من الأفضل له أن يتركز على تقوية موقفه وتعزيز قدرته المساومة اتجاه الجانب الآخر، بدل اتخاذ خطوات وأعمال درامية أعدت من أجل التوصل إلى الأهداف بعيدة المدى.

إن التعايش بين حماس والسلطة الفلسطينية لا يمكن تفسيره على أنه واقع دون اضطراب، والعكس هو الصحيح، فأكثر من مرة وصل الحوار والتفاهم بينهما من الانهيار، فكل جانب يخشى من استغلال نجاح أو أزمات منافسه لعمل ربما يؤدي بالجانب الآخر إلى حالة الأزمة، فالانزلاق إلى المواجهة يعد من التفكير السياسي لمعظم القياديين سواء عند حماس أو عند السلطة الفلسطينية، وإن التعايش ضمن نزاع متواصل اعتبر على أنه أخف الضررين وأحسن من أي خيار آخر.

الهوامش

48. توجهات حماس لأتباع الحركة للامتناع عن الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين باسم الوحدة الوطنية والحاجة إلى جبهة مشتركة ضد اليهود، انظر على سبيل المثال هشام احمد، حماس، ص17، وهذا المسار يسلكه أيضا " الجهاد الإسلامي " انظر إعلان فتحي الشقاقي الديار (لبنان) 3 أوجست 1994 ص17.
49. التعارض بين المصالح الفلسطينية المحلية وبين منظمة التحرير أمر معروف في تاريخ نشأة المناطق المحتلة منذ 1967 فقد بدأ في بداية 1982 بين " لجنة التوجيه الوطني " ومنظمة التحرير والذي أدى في النهاية إلى حل لجنة التوجيه الوطني.
50. الرسالة 21 إبريل 1994.
51. القدس 10 يونيو 1994، بيان مشترك 22 إبريل 1994. الحروب " حركة حماس بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) " ص28-29.
52. الوسط 14 نوفمبر 1994، 28 يونيو 1995 ص22.
53. مكرر 12 يونيو 1995 ص 22-23-34.
54. 63. أ. 21. November 1994. Time.
55. Ibid. November 28, 1994
56. القدس 20 نوفمبر , 17 ديسمبر 1994، النهار 12 أكتوبر 1995، محمود الزهار الوسط 8 ديسمبر 1994، ص1.
57. القدس 22 ديسمبر 1995، النهار 23 ديسمبر 1995.
58. النهار، 11 أكتوبر 1995، الوسط 1 يناير 1996. ص3.
59. عن ذلك انظر الفصل الخامس.
60. انظر عند عند Milton Rokeah, Attitude change and Behavioral Change , Public Opinion Quarterly , Vol.30 (1966-67), pp.529-550.
61. الوسط 14 نوفمبر 1994، ص16.
62. إعراب عن رأي المكتب السياسي لحركة حماس، 16 مارس 1994.
63. عزام 59-63، بيان بتوقيع " مؤتمر علماء فلسطين 1 نوفمبر 1991.
64. عن الجدل حول موضوع شرعية السلام مع (إسرائيل) وفتوى ابن باز انظر : الوطن (غزة)، 11 يناير ص6.
65. بث صوت فلسطين 24 مارس 1995، 11 نوفمبر 1995، الجمهورية (مصر) سبتمبر 1993.
66. انظر جلسة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، يهوشباط هركيبي (محامي) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (تل أبيب : 1975) ص219.
67. عن طبيعة موقف الحركة انظر الفصل الثالث.
68. عن قضية محي الدين الشريف انظر الفصل الثالث. مقابلة مع محمود الزهار – الوطن (غزة) 19 يناير 1995 ص8.
69. ماجد ماجد إبراهيم " عملية الأسر ومستقبل علاقات سلطة عرفات بـحماس، فلسطين المسلمة نوفمبر 1994 ص15.
70. انظر على سبيل المثال حديث مندوب حماس في الأردن محمد نزال فلسطين المسلمة مارس 1994 ص29.
71. احمد ياسين الوسط 1 نوفمبر 1992.
72. انظر تقرير اللقاء مع مندوبي حماس و " حزب الخلاص الإسلامي " مع رجال فتح السلطة الفلسطينية في نطاق جهود " الحوار الوطني في أعقاب أحداث النفق في أكتوبر 1996، القدس 28 فبراير 1997.
73. الحياة (لندن) 19 إبريل 1998 رونين برجمن "لماذا توقفت العمليات " ملحق هآرتس 5 يونيو 1998 ص34.

اشتراك بشروط الحركة الإسلامية ومسألة الاشتراك السياسي

لقد طوّل المفكرون الإسلاميون بوضع نمط لأسلوب العمل للحركات الإسلامية المعاصرة وقد اختار هؤلاء أربع استراتيجيات أساسية للعمل وهي :

الإصلاحيون: والذين يعملون في التعليم الوعظ والإرشاد (سبيل الوعظ والإرشاد) والجماهيريون: الذين يعملون على التركيز في الخدمات الاجتماعية وخاصة مؤسسات الصدقة الإسلامية .

السياسية : والتي تعمل عن طريق التجنيد والإقناع الجماهيري ودعوته الى تطبيق القانون الإسلامي (الشريعة) عمليا.

المقاتلة : والتي تعمل من خلال القوة المسلحة ضد الصفوة الحاكمة (1) وعلما بأن الواقع أظهرت هذه الحركات الإسلامية ليونة وقدرة على التكيف وتبنت قواعد متنوعة من هذه المناهج ، بهدف الانسجام مع الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعملون بها (2) إضافة إلى وجود جماعات إسلامية تعمل في نفس الدولة تختلف في استراتيجية العمل التي تبنتها نتيجة التأثير في تشكيل استراتيجيتها لطبيعة الحرية والحركة التي منحها النظام للتنظيمات في العمل السياسي .

وتشير التجربة السياسية للحركة الإسلامية في عصرنا الى أن من توجهوا لأعمال العنف كانت جماعات هامشية لم تمثل التيار المركزي ، أو أنهم عملوا كرد فعل على الاضطهاد والعنف الذي مورس ضدهم من جانب النظام ، مثلما هو حاصل في مصر على عهد ناصر وسوريا والجزائر. وفي مقابل ذلك وعندما حصلت الحركة الإسلامية على نوع من التسامح والحرية مثلما هو حاصل في مصر منذ بداية السبعينات والأردن (3) والسودان (4) واليمن (5) حيث فضلت هذه الحركات تقبل قواعد اللعبة السياسية وتمتنع عن ممارسة العنف .

إن النهج الإصلاحي الجماهيري – حيث لا يمكن التفريق بينها – كان أساس نشاطات " الإخوان المسلمين " منذ إنشاء الحركة في مصر منذ العشرينيات وانتشرت في جميع أنحاء العالم العربي في حين كان الإسلام السياسي والحزبي ظاهرة هامشية في معظم البلدان العربية حتى نهاية السبعينات ومع مرور الثمانينات والتسعينات جاء التغيير السياسي في أسلوب عمل الحركات الإسلامية متمثلا بميلهم المتزايد للعمل التنظيمي من خلال الأحزاب والاشتراك في العمل السياسي وحتى في الحكم على الرغم من القيود والمضايقات والمنع التي فرضها عليهم النظام وقد اشتركت أحيانا الحركات الإسلامية في الانتخابات مثلما حصل مع حزب النهضة في تونس والجهية الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحركة الإخوان المسلمين في مصر (6) إن مدى ظاهرة الاشتراك السياسي للحركات الإسلامية منذ سنوات الثمانين والمهمة المركزية التي قامت بها هذه الحركات الإسلامية على ضوء التأييد الجماهيري الواسع الذي حصلت عليه مع تقدم مسيرة الديمقراطية في دول مثل مصر الأردن اليمن المغرب وتونس، الجزائر والكويت ، تعبر عن قوة الجدل بين باحثي الإسلام السياسي ، فهؤلاء مختلفين فيما بينهم حول ما يتعلق بفائدة اشتراك الحركات الإسلامية في المسيرة السياسية ومدى استعدادها لتطبيق مبادئها. وليس فقط من خلال مسيرة الصراع على القوة ولكن بعد الوصول وتوطيد مكانتها في الحكم (7) .

ومن المتحدثين البارزين لهذه الثقافة الإسلامية (المدرسة الإسلامية) داخل الحركات الإسلامية في العالم العربي حسن الترابي زعيم " الجبهة القومية الإسلامية " في السودان ومحمد مأمون الهضيبي رجل الإخوان المسلمين في مصر وراشد الغنوشي زعيم حركة النهضة في تونس ، فهؤلاء طوروا منذ السبعينات النهج المؤيد لاشتراك الحركات الإسلامية في المسيرة السياسية وتقبلهم مبدأ التعددية الحزبية ؟

وهذا النهج الذي يستمد من التوجهات البراجماتية والتي تطورت في حركة الإخوان المسلمين على زمن حسن البنا من حيث إعطاء الشرعية والاندماج في التحالف مع الحركات غير الإسلامية ، بهدف استغلال الإمكانيات الكامنة بها من أجل التقدم لصالح الحركات الإسلامية ، والمقصود هنا هو أولاً تأمين حرية العمل في مجال التعليم والتربية وإدخال الرسالة الإسلامية على المستوى الاجتماعي والجهادي وتأمين عدم منعها والحظر عليها من جانب النظام، وحتى عندما لا يكون هناك أمل في الوصول إلى السلطة من أجل أسلمة المجتمع من أعلى الهرم بواسطة المؤسسات الرسمية للدولة (8) ويعترف السياسيون بأهمية التوجيه الفكري كمرحلة ضرورية من أجل إنشاء قاعدة واسعة من الناشطين في الحركة الإسلامية والدعوة لاتخاذ خطوات أكثر حداثة لتجديد الجماهير والخروج من الانعزالية الموجودة في فكر وتعاليم سيد قطب (9) .

وحسب هذا الطرح فإن استخدام العنف مسموح به فقط في حالة القمع من جانب النظام ولكن هذا التوجه غير مرغوب بسبب الفارق في القوة الحاسم للدولة وبسبب الخطر الذي ربما يعطي للحكام الحجة لحرب الحركة الإسلامية بلا هوادة ، مثلما حصل على يد جمال عبد الناصر في مصر والأسد في سوريا (10) ومن هنا ينبع طرح الترابي والذي يسعى إلى الاندماج التدريجي لأعضاء الحركة الإسلامية بالقوات المسلحة وأجهزة القيادة وفي المقابل تجنيد اشتراك الجماهير في المسيرة السياسية الأمر الذي يعبر عن محاولة الترابي في الوصول إلى السلطة في السودان (11) .

إن تطلع الحركات الإسلامية في الاشتراك (المشاركة) في السلطة الغير إسلامية والتي حققها عمليا الترابي – قوبلت بالموافقة الشرعية من جانب راشد الغنوشي الذي كان بحاجة إلى نموذجية لفقه الأجيال (المشاركة لمبدأ المصلحة) .

واستنادا إلى المهمة التي قام بها (يوسف عليه السلام- المترجم) مع فرعون وعلى الاتفاق الذي قام به النبي (عليه السلام- المترجم) مع عبدة الأصنام في مكة وهذا ما استند عليه الغنوشي ، أما الائتلاف مع الحركات غير الإسلامية فهي تكتيك مسموح به من أجل الوصول إلى أهداف الحركة الإسلامية (12) وحول هذا الموضوع من المناسب الإشارة إلى أنه على الرغم من أن حماس قاطعت الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية التي أجريت في 1996 فقد تمسكت حماس وبتناغم مع مبدأ التعايش مع السلطة من أجل تأمين مواصلة نشاطها التربوي والجهادي إضافة إلى تعاونها مع حركات وأحزاب غير إسلامية .

وفي أكتوبر 1991 انضمت حماس إلى مجموعة الائتلاف لمعارضة مسيرة السلام (الإسرائيلية) الفلسطينية مع انعقاد مؤتمر السلام في مدريد ، وقد أنشأت جبهة الرفض هذه بتشجيع ورعاية النظام السوري البعثي ، وقد شكلت منظمات اليسار المتطرفة الفلسطينية الغالبية " جبهة العشرة " (13) .

إن السعي لاشتراك الحركة الإسلامية في المسيرة السياسية والتعايش مع الأنظمة غير الإسلامية لم يضعفها على الرغم من الانتقاد الذي وجهه إليها من الداخل وعلى الرغم من جهود السلطات المصرية التي بدأت في الثمانينات والأردنية منذ بداية التسعينات في محاولتهم تقييد حضور التيار الإسلامي السياسي في المؤسسات عن طريق التشريعات والعوائق أمام التنظيمات الإسلامية الحزبية .

وهكذا وعلى الرغم من قرار " الإخوان المسلمين إضافة إلى أحزاب معارضة أخرى في مصر مقاطعة انتخابات 1990 فلم تسحب الحركة مساندتها من الاشتراك في النظام السياسي لمحاولة الحفاظ على قوتها الجماهيرية ، ومع ذلك فإن واقع الاشتراك في المسيرة السياسية كانت أكثر أهمية وذات إنجازات إيجابية أكثر من سلبيتها إذا ما حكمنا على التأثير الكبير الذي عرف على واقع النشاط الجماهيري " للإخوان المسلمين " على تغيير منهج التفكير السياسي والاجتماعي للنظام السياسي العام ، وإن توغل الحركة الإسلامية في المجتمع المصري تبرز بصورة خاصة من خلال المكانة البارزة التي حصل عليها مرشحوها في المؤسسات المهنية والحركات الطلابية ومؤسسات جماهيرية أخرى (14) .

وفي الأردن قررت " جبهة العمل الإسلامي " في يوليو 1997 مقاطعة الانتخابات العامة التي ستجري في شهر نوفمبر من نفس السنة وجاء هذا القرار بعد جدال داخلي متواصل وعنيف قد أثر على خلفية الانخفاض الحاد لقوة الحركة في البرلمان لانتخابات 1993 الأمر الذي أرجع سببه الى التغييرات التي أدخلها النظام على قانون الانتخابات، وقد نبع قرار المقاطعة في الشعور بالتهميش وغياب التأثير على النظام السياسي .

وإن الجدل بين المؤيدين لمواصلة الاشتراك وبين المعارضين له كشف عن الهوة بين الأردنيين والفلسطينيين في الحركة الإسلامية ، فكلما الجانبين يتحدث عن موقفه المتعارض بمصطلحات إسلامية ولكنها على أرض الواقع عبرت عن الحاجات المختلفة وتضامنهم العرقي السياسي ، وادعى المعارضون ومعظمهم من أصل فلسطيني أن مواصلة الاشتراك في الانتخابات البرلمانية يعبر عمليا عن تأييد اتفاق السلام بين الأردن و(إسرائيل) الذي يتعارض ومبادئ الإسلام. وفي مقابل هؤلاء كان هناك أقلية برجماتية من الشخصيات ذات الأصل الأردني بقيادة عبد الله العكايلة وبسام العموش الذي أبدى استعداده للانضمام مع قوى وطنية يسارية ومع النظام أيضا على الرغم من التزامه بمعاهدة السلام مع (إسرائيل) بشرط أن يؤمن موقف تأثير اتجاه السلطة (15) .

إن التطلع للاشتراك الفعال في المسيرة السياسية وتسويغها بمصطلحات ذات فائدة لجماعة المسلمين من خلال المرجعية للتفسير الدينية أصبحت ظاهرة واسعة وعلمية في كل من الدول العربية مثل السودان الجزائر ، اليمن لبنان الأردن .

وحتى في (إسرائيل) والتي تعتبر دولة يهودية قررت مجموعة من داخل الحركة الإسلامية - منقسمة - الانضمام لحزب غير إسلامي (الحزب الديمقراطي العربي) والاشتراك في قائمة واحدة في الانتخابات العامة لسنة 1996 وفاز الإسلاميون بمقعدين من مقاعد الكنيست (16) .

وفي حالة الجزائر فقد توجهت عدة جماعات إسلامية نحو العنف (لكن ليس التيار المركزي " جبهة الإنقاذ الإسلامية") بعد الفوز في الانتخابات في نهاية 1991 والذي سلب منهم من قبل السلطة ، و "حزب الله " اللبناني الذي تمسك بالكفاح المسلح ضد (إسرائيل) بالتساوي مع اشتراكه مرتين في الانتخابات البرلمانية (في 1992 وفي 1996) (17) إن ميل الحركات الإسلامية الى الانخراط بالساحة السياسية تعبر عن التوجهات الجديدة في الاشتراك السياسي الذي بدأ في معظم الدول العربية خلال سنوات الثمانين التسعين ، وهذا يعبر عن تصاعد في القوة الجماهيرية ونظرة زعمائهم في اختصار مسيرة أسلمة المجتمع عن طريق الانتقال من الاستراتيجية الإصلاحية إلى الاستراتيجية السياسية وهذه الاستراتيجية تؤدي الى الوصول للسلطة حيث مركز التأثير على المجتمع من داخل المركز السياسي ، وإن وجود هذا التوجه على الرغم من الطابع الديمقراطي المحدود للنظام السياسي الذي يعملون من خلاله والمراقبة الصارمة من جانب السلطات على مسيرة الديمقراطية، تشير إلى إخلاص رجال الإسلام في هذا المجال بهدف الوصول إلى أهدافهم إذا ما عملوا من خلال القانون القائم.

تطور مشابه للتكيف في الواقع السياسي والميل الى الإمكانات القائمة للعمل القانوني والقبول التكتيكي للقيود من جانب النظام غير الإسلامي ازدهرت في أوساط الأحزاب الشيوعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تم تبني هذا الطابع في العمل من قبل الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط خلال الخمسينات .

وحينها رفض الشيوعيون التعاون مع " البرجوازية " وتحدثوا عن إمكانية إحداث انقلاب عن طريق قوة الطبقة العاملة فقط ، وفي الخمسينيات وبداية الستينات وفي أعقاب التجربة الأوروبية وإدراك عدم التوافق بين النظرية الماركسية والهيكل الاجتماعي السياسي في العالم العربي ، منحت الأحزاب الشيوعية الصلاحية لإنشاء اتفاقات تكتيكية مع جماعات ذات خلفية برجوازية وطنية ، وبروح هذا التعاون أنشأت الأحزاب الشيوعية في العالم العربي تعاوناً مؤقتاً في نطاق " الجبهة الوطنية " مع حزب البعث " الحركات الوطنية العربية " وهينات ناصرية في سوريا والعراق ولبنان والأردن وأيضاً مع " الحزب الوطني الاشتراكي في الأردن والذين يمثلون طبقة اجتماعية دنيا .

وإن العمل المشترك مع القوى البرجوازية كان من المحتمل أن يؤدي إلى إسقاط الصفوة الحاكمة " الرجعية " المعتمدة على الغرب وإنشاء حكم وطني " محايد " مكانها . وكان الاعتقاد في أوساط الشيوعيين أنه بعد تغيير السلطة سيستطيعون السيطرة على مراكز القوة في الدولة ، وبواسطتها سيغيرون الهيكل الاجتماعي الاقتصادي من الأعلى (18) .

ومن خلال دراسة دقيقة في استراتيجية العمل لحركة حماس تكشف عن التشابه بينها وبين إخوانها من الحركات الإسلامية في الدول العربية وأيضاً بينها وبين الأحزاب الشيوعية حول ما يتعلق بمسألة الاشتراك السياسي والاندماج في أجهزة السلطة الفلسطينية وأسلوب تسويغها بمصطلح نموذجي .

إن الحاجة لدى حركة حماس لتأمين استمرار عملها ونموها أجبرها الحصول والاقتراب لمواقف التأثير والمصادر المادية على أساس التعايش مع السلطة، ومن جانب آخر فإن حماس مجبرة لتقليل الضرر وتحويله إلى شهرة سياسية بعد سياسة المصالحة مع السلطة الفلسطينية واستعدادها للاندماج بصورة فعالة في مؤسساتها مع أن هذا الأمر ربما يتم تفسيره على أنه انحراف عن مبادئها الدينية .

فهذه المعضلة أصبحت أساس العمل الاستراتيجي لحركة حماس وعبرت عن استعداد حماس للحوار والتعاون مع السلطة ، وطوال الوقت فإن هذه السياسة عبرت عن الغموض لطبيعة التزام حماس لمسيرة أوسلو وإلى هدفها الديني والوطني . وامتنالا لهذا المبدأ فإن حماس اختارت بين الاشتراك عن طريق الحضور المباشر والرسمي وبين الاشتراك عن طريق التدخل الغير رسمي في العمل المؤسساتي ومسيرة اتخاذ القرارات للسلطة الفلسطينية ، وإن رفض حركة حماس الاعتراف بالسلطة الفلسطينية لم يمنعها من التدخل بأجهزة السلطة دون حضور رسمي أو تمثيل مباشر ، أملت حماس من أن تدخلها هذا سيساعدها استخلاص المنفعة للواقع والسياسي لما بعد اتفاق أوسلو وذلك دون أن يطلب منها دفع الثمن المطلوب لذا وعلاوة على ذلك فإن هذا التدخل المعقول يمكن حماس من استخدامه كصمام أمان من أجل تقليل الخطر بمواصلة نشاطها وأعمالها والتأييد الجماهيري الذي حصلت عليه .

ومع ذلك فإن تبني استراتيجية التدخل وعدم الحضور فإنها مرتبطة بشكوك كبيرة وإن مثل هذه الاستراتيجية ربما تمنح الأمن السياسي للمدى القصير ولكن ومن واقع ميزتها فإنها مرتبطة بعدم الاستقرار على المدى الطويل ومن جانب آخر فإن استراتيجية الحضور في أجهزة السلطة ومؤسساتها ربما تمنح حماس الأمن والاستمرارية والنهوض على المدى الطويل ، ولكن هذا السلوك تفسيره هو تقليص أو التقليل للرفض العلني لأوسلو من قبل حماس واعطاء الأهلية للمكانة السياسية والقضائية للسلطة الفلسطينية .

وكلما تعزز الترابط بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) على حد سواء لمرحلة لا يمكن التراجع عنها وكلما تعمقت سيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كلما ازداد الجدل داخل حماس على طابع الاشتراك في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية .

بدائل وطرق عمل مفضلة.

إن عقد مؤتمر السلام في مدريد بنهاية أكتوبر 1991 كان بمثابة إشارة لزعامة حماس وإن هذه المسيرة الجديدة يلزمها التقدير الجديد لمواقفها نحو إمكانية التوصل إلى تسوية بين (إسرائيل) وبين الوفد الفلسطيني الذي عمل انطلاقاً ودعماً من دعم منظمة التحرير وحتى بين (إسرائيل) والأردن .

لقد جاء المأزق !! لحركة حماس عن طريق الجدل الداخلي النشط على الاستراتيجية السياسية وعلى السلوك الذي من المناسب تبنيه على ضوء الإنشاء المتوقع للسلطة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن المسلم به أن هذه السلطة سوف تستند على منظمة التحرير من خلال الاتفاق

مع (إسرائيل)، وأن المحادثات التي أجرتها الدولة الأمريكية مع موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة و عمان بدءا في خريف عام 1991 بهدف تجنيد التأييد للحركة باشتراك مندوبيها في مؤتمر مدريد ساهمت أيضا في زيادة الوعي لقيادة حماس لإمكانية التوصل إلى حل نهائي فلسطيني - (إسرائيلي).

وحتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد تمسكت حماس بالإدانة المنطقية لاشتراك مندوبين فلسطينيين في المحادثات مع (إسرائيل)، وطالبت بمواصلة وتصعيد الانتفاضة من خلال المعارضة لتحويل إنجازاتها مثلما حاولت منظمة التحرير فعله (19) .

إن إدراك حركة حماس لضرورة تصعيد الانتفاضة والكفاح المسلح ضد (إسرائيل) كبديل للمفاوضات مع منظمة التحرير قد ازداد في أعقاب اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية بقيادة " القيادة الموجودة في تونس " (20) وفي نفس الوقت أصبحت فترة المفاوضات (الإسرائيلية) الفلسطينية في مرحلة حساب النفس لقيادة حماس واختيار طرق العمل وأن الهدف من اختيار طرق العمل هو من أجل تقليل الضرر قدر الإمكان على الحركة وتمكينها من مواصلة عملها الجماهيري والسياسي وذلك دون الوصول إلى مواجهة مع السلطة الفلسطينية .

وإن مسألة الاشتراك في المسيرة السياسية في نطاق السلطة الفلسطينية المستقبلية ومسألة الاشتراك في انتخابات المجلس الوطني للسلطة قد أشغل حركة حماس منذ صيف 1992 من خلال الحوار العلني في هذه المسألة مع نشطاء الحركة والجماهير الفلسطينية بشكل عام ، وإن موقف حماس من هذا النقاش هو التأكيد على رفضها للاتفاق مع إسرائيل وعلى أساس تقدير وتحديد المرجعية الذي وجهه في كتاب الدعوة لمؤتمر مدريد والإصرار على مواصلة الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) إلى جانب مسألة إنشاء حزب إسلامي كخطوة إلزامية شكلتها الظروف التي نشأت مع إنشاء السلطة الوطنية .

ولكن النقاش الداخلي في حركة حماس أكد على الاختلاف بينها وبين الحركات الإسلامية في الدول العربية المجاورة، لكونها حركة ذات أيديولوجية وطنية مقاتلة كالتيار لتحرير فلسطين وبالتساوي مع كونها حركة إصلاحية دينية ، وعلى الرغم من الأصوات التي سمعت أكثر من مرة من داخل الحركة منذ صيف 1992 لوقف الكفاح المسلح والانتقال إلى العمل السياسي والاجتماعي وقد تمسكت قيادة الحركة بوجهه نظرها العقائدية وبالجهاد ضد (إسرائيل) وعدم الاعتراف بوجودها بأي ظرف، ومع ذلك فقد أظهر المتحدثون باسم الحركة انطبعا نحو الانفتاح والليونة والاستعداد لتبني طرق عمل مختلفة حسب الظروف السياسية المحيطة وخاصة الفلسطينية وإن النقاش المتواصل في هذه المسألة الواضحة أظهر أن على قائمة الأولويات للحركة تقف مسألة كيفية تأمين وجود الحركة ومستقبلها كحركة اجتماعية وسياسية في نطاق الحكم الفلسطيني المستقل ، فاستمرار الكفاح ضد (إسرائيل) يوجد عمل تكتيكي خاضع للأهداف واحتياجات الحركة على الساحة الفلسطينية الداخلية .

وفي إبريل 1992 حدد إعلان داخلي في الحركة أن قيادة الحركة قررت معارضة الكونغرس الأردني الفلسطينية "كما هو مقترح " وأعربت حماس عن تخوفها من هذه الخطة لأنها كانت جزءا من مؤتمر مدريد وهذه المسيرة رفضتها الحركة بتبريرات سياسية واقعية وتركيزها على الادعاء بأن موافقة منظمة التحرير والأردن الاشتراك في المؤتمر شكلت خضوعا للشروط التي وضعتها (إسرائيل).

وفي نفس هذا الإعلان عرض لأول مرة موقف الحركة لإمكانية وجود انتخابات للمؤسسات التمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقالت حماس إنها لا تعارض الانتخابات غير السياسية وأنها ستشارك في الانتخابات ضمن الشروط التالية : إذا ما توفرت الحماية والصدق ، وإذا لم تتم تحت سلطة الاحتلال (الإسرائيلي) ، وإذا ما تمت تحت المراقبة الدولية المناسبة وأن لا تكون ناتجة بالالتزام السياسي للمرشحين للاشتراك في المسيرة السلمية (21) وفي شهر يوليو 1992 وفي ذروة المواجهة العنيفة بين نشطاء حماس وفتح وعندما هاجمت بيانات حماس بغضب عارم المحادثات التي أجراها الفلسطينيون مع (إسرائيل) بدعم سياسي من منظمة التحرير وقد نشرت على مستوى النشطاء الكبار لحركة حماس وثيقة سرية تتعرض لمجموعة من الخيارات بدءا بالمقاطعة الكاملة للسلطة الفلسطينية وانتهاءً بالاشتراك العلني الكامل والرسمي في الانتخابات لمؤسسات السلطة (22) .

موقف حماس نتج من الاعتقاد أن المفاوضات (الإسرائيلية) الفلسطينية سيؤدي إلى التوصل لإنشاء سلطة مستقلة فلسطينية للمرحلة الحالية وبعد إنشائها ستتم الانتخابات العامة في المناطق، وهذه الوثيقة استندت على مشاورات سابقة بين شخصيات مركزية لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج ، وحاولت توقع الواقع الجديد الذي سينشأ مع التوصل لاتفاق بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير ، وعرض في هذه الوثيقة مجموعة من السيناريوهات الممكنة من خلال التحليل للمتفوقات والاختافات للحركة حسب ردود الفعل الممكنة للسلطة الفلسطينية وخاصة الجماهير الفلسطينية حول إمكانية أي خطوة تتخذها حماس .

وطولب نشطاء حماس دراسة البدائل المقترحة على ضوء أهدافها ونظرتها ، من أجل تمكين قيادتها التوصل إلى قرار الاشتراك في الانتخابات ، وحددت الوثيقة العاشر من أوغست 1992 موعداً نهائياً لاتخاذ القرار وطولب من نشطاء الحركة تسليم موقفهم من خلال الحفاظ على سرية كاملة ، ولم تنسب الوثيقة بشكل واضح لحركة حماس على الرغم من أن النقاش خصص للعمل الذي سيتخذ في هذه المسألة التي يتم نقاشها، وقبل الإجابة طولب من النشطاء تبادل الآراء مع أصدقائهم المقربين من أجل تأمين أن يكون القرار النهائي ناتج عن التأييد الواسع قدر الإمكان داخل حماس وفي نفس الوقت نحافظ على إنجازات الحركة ومبادئها .

ووضع النص بلهجة تخلو منها المصطلحات الأيدلوجية ما مكن عدم تشخيصه وكأنه من قبل حماس ولم تظهر به أيضاً التعبيرات الإسلامية أو المصطلحات التي تتعرض لليهود وسميت (إسرائيل) بإسمها وغابت عنها المصطلحات مثل "الصهيونية" "اليهود" أو "أعداء الله" خلافاً للبيانات والتصريحات الأخرى، ولم تحتو الوثيقة على آيات من القرآن ، أو مصطلحات وأسماء إسلامية مثل " الشريعة ، القرآن ، محمد – عليه السلام" .

وإن موعد نشر هذه الوثيقة يشير إلى الأسلوب الذي تحدثت به قيادة الحركة لمجيء حكومة رابين للحكومة سنة 1992 والآمال الكبيرة التي أثارها هذه الحكومة في التقدم نحو مسيرة السلام .

وهكذا فإن تحديد مواقف حماس تجاه الحكم الفلسطيني المستقل والانتخابات العامة يحدد المصير للحركة ويشير إلى التطورات الأكثر مصيرية منذ نشأتها .

وإن هذه الوثيقة التي ستستخدم كطريقة للتفكير السياسي لحركة حماس تشير إلى نهجها العقلي والهادف للحركة نحو المشاكل القائمة على جدول الأعمال، وعن قدرتها في تشخيص الواقع المتغير وتكيفها معه، وبسبب أهمية هذه الوثيقة سيتم الحديث عنها كاملة فيما يلي .

الهوامش

1. يوسف القرضاوي - الحل الإسلامي - فريضة وضرورة الحل الإسلامي (القاهرة ، مكتبة وهبة 1993 الطبعة الخامسة) ص 155-192 ، فتحي يكن نحو حركة إسلامية عالمية واحدة . بيروت مؤسسة الرسالة 1977 الطبعة الثالثة) ص 8-21.
2. مثال " الإخوان المسلمين " في مصر حيث تبنا تحت إرشاد حسن ألبنا نهجا إصلاحيا ولكنهم جهزوا لأنفسهم خيار العنف عن طريق إنشاء قوة مسلحة خاصة بهم .
3. انظر على سبيل المثال المقابلة مع إبراهيم خريسات الناطق باسم الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني الذي يشرح قلة الوعي في استعمال العنف في الظروف التي تمكن العمل السياسي والبرلماني ، فلسطين المسلمة نوفمبر 1992 ص 29 .
4. Time Nniblock , (Islamic Movments and Sudans Political Coherence), in :H.Bleuchot,C.Delmet ,D . Hopewood (eds.),Sudan :History ,Identity ,Ideology(Reading :Ithaca Press
5. طه نصار مصطفى " الحركة الإسلامية اليمنية : عشرون عاما من المشاركة السياسية) عزام التميمي (محرر) مشاركة الإسلاميين في السلطة) ص 140-171.
6. Sana Abed_Kotob , (The Accommodationnist Speak : انظر : International Journal of Middle East Studies , Vol .27(1995),pp.321-339
7. انظر على سبيل المثال .
8. انظر على سبيل المثال المقابلة مع التراي للقراءة السياسية (فلوريدا) رقم 3 (صيف 1992) ص 20 .
9. أقوال حسن التراي ، إسلام ديمقراطية الدولة والغرب ص 18 ، راشد الغنوشي ، محاولة إسلامية (القاهرة بيت المعرفة 1992) ص 142-144 . القرضاوي أولويات الحركة الإسلامية ص 16-17.
10. أيضا في أوساط " الإخوان المسلمين " في سوريا وجد توجه للمصالحة مع النظام في مقابل الانفتاح السياسي والاقتصادي : ابال زيسار "حركة الإخوان المسلمين في سوريا : بين المصالحة والصراع " من خلال : منير ليتيق (محرر) الإسلام والديمقراطية في العالم العربي ص 118-199 .
11. الوسط 8 نوفمبر 1994 : فلسطين المسلمة نوفمبر 1992 ص 34.
12. راشد الغنوش " حكم مشاركة الإسلام في النظام غير الإسلامي " لدى عزام التميمي (محرر) الإسلاميين في السلطة ص 13-24 ، عبد قطب ص 328 329.
13. بيان موقع من قبل عشرة منظمات (وتظهر حماس في الأول) (فلتسكت مؤامرة التصفية ولتستمر الانتفاضة المباركة) 24 أكتوبر 1991 فلسطين المسلمة نوفمبر 1991 ص 31.
14. يدلين ص 82-93 ، عبد قطب ص 328-332.
15. عبد الله العكايلة " أين نحن وماذا نريد " العمل الإسلامي (الأردن) سبتمبر نوفمبر 1996 ، ص 19-23.
16. انظر فلسطين المسلمة أوجست 1991 ص 21-23 يونيو 1992 ، ص 15-17.
17. تلخيص إيجابي للتجربة البرلمانية لحزب الله - انظر المقابلة نائب سكرتير حزب الله الشيخ نعيم قاسم - فلسطين المسلمة أكتوبر 1994 ص 25 .
16. انظر فلسطين المسلمة أوجست 1991 ص 21-23 يونيو 1992 ، ص 15-17.
17. تلخيص إيجابي للتجربة البرلمانية لحزب الله - انظر المقابلة نائب سكرتير حزب الله الشيخ نعيم قاسم - فلسطين المسلمة أكتوبر 1994 ص 25 .
18. A. Benningsen,(The National Front in Communist Strategy in the middle East),in:Walter Laqueur (ed.), The Middle East in Transition (London :Routledge & Kegan Paul ,1958).pp 160-351

19. مقابلات مع زعماء حماس في الخارج : إبراهيم غوشة – فلسطين المسلمة مايو 1991 ص24-25
أكتوبر 1992 ص10-11 ، عماد غلّمة إبريل 1992 ص33، محمد نزال مارس 1992 ص19 سبتمبر
1992 ص13 .
20. تعبير " قيادة تونس " ظهرت في بيان حماس ضد القيادة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية 4 يونيو
1994 .
21. الراسد – تقرير داخلي رقم 2-15 إبريل 1992 ص1.
22. وثيقة داخلية لحماس أرسل بالفاكس في 27 يوليو 1992 .

(لفصل الخامس من صفحة 171-189)

إن أغلب التقديرات بما فيها تقديرات حماس !!؟؟ تميل بالاعتقاد أن نتائج المسيرة السلمية ستؤدي الى اتفاق بين (إسرائيل) والأطراف العربية وأن هذا الاتفاق سيؤدي الى مرحلة مؤقتة من الحكم الفلسطيني المستقل، وأن الرأي المرجح هو أن الانتخابات الفلسطينية ستجري بهدف إنشاء سلطة فلسطينية تأخذ على عاتقها المهمات والمسؤولة من السلطة العسكرية (الإسرائيلية)، حيث تصبح سلطة إدارية بطابع سياسي والتي سيعتمد عليها بإدارة معظم مجالات الحياة الفلسطينية ، وإن برنامج العمل هو كالآتي :

أولاً: سيتم إجراء انتخابات وبدعها يتم إنشاء مؤسسات عامة ، ومن ثم ستبدأ مسيرة نقل المهمات والأجهزة الإدارية من الحكم العسكري (الإسرائيلي) للفلسطينيين ، ومن الممكن قبل كل ذلك أن تجري انتخابات.

ما هو الموقف الأكثر تناسبا من قبل الحركة أمام ما سوف يحصل؟

ثانياً: البدائل.

البدائل القائمة على جدول الأعمال:

1. حماس تشترك في الانتخابات .
2. حماس تقاطع الانتخابات وتكتفي بدعوة السكان الى مقاطعتها .
3. حماس تقاطع الانتخابات وتحاول إفشالها عن طريق القوة وإظهارها على انها بالأمر السيء في عين الجماهير إضافة الى مسيرة السلام بأكملها .
4. تشترك حماس تحت اسم مغاير ، فالاشتراك سيتم اعتباره توطئة للظروف القادمة ونتائج المفاوضات .

وحول سلبيات وإيجابيات البدائل الأربعة : سيتم إيضاحها في القائمة التالية.

ثالثاً : السلبيات والإيجابيات للمواقف البديلة لما يتعلق بالانتخابات .

الخيارات البديلة	الإيجابية	السلبية
أ- اشتراك حماس في الانتخابات	• الحصول على نسبة الأصوات الأعلى . • إثبات التأييد الجماهيري للحركة . • ضمان لمنع العزل السياسي. • الحفاظ على القاعدة الجماهيرية الشعبية التي حصلت عليها الحركة خلال الانتفاضة ودفع جهود احتوائها من قبل السلطة. • زيادة التحديات أمام التنازلات في مرحلة المفاوضات النهائية من خلال الاشتراك في الانتخابات الشعبية .	• من الصعب على حماس الاشتراك السياسي والمعارضة (المسلحة) في نفس الوقت. • إعطاء شرعية حقيقية للانتخابات تشهد على أن حماس تنازلت عن معارضتها للسلطة المستقلة كحل للمشكلة . • إذا ما فشلت حماس في حصولها على الأغلبية وهو أمر متوقع ، سوف ترى في نتائج الانتخابات تعبير عن التأييد الواسع . • تأثير سلبي على التيار الإسلامي المقاتل (الجهاد) من أجل فلسطين .

• العزل السياسي • فقدان المساندة السياسية للحركة المؤيدة بموقف الكفاح المسلح للاحتلال .	• جهود نحو التقليل من شرعية الانتخابات إضافة إلى مسيرة السلام والتنازلات المرتبطة بها . • الإحياء السياسي (من قبل حماس) النابع عن معارضتها للحكم الذاتي ونتائجه .	ب-مقاطعة الانتخابات من قبل حماس والاكثفاء بدعوة الجماهير مقاطعتها
• من المحتمل تفسير ذلك على انه دخول في المواجهة مع حركة فتح والمقصود هنا حرب أهلية حيث سيتم اعتبارنا على أننا المسؤولون عنها من جانب الشعب الفلسطيني . • من المتوقع أن لا تنجح في إفشال الانتخابات حيث أن تفسير فقدان الشعبية لحركة حماس إضافة فقدان العناصر وتحويلهم الى السلطة الفلسطينية المستقلة حيث سيستخدمها ذريعة لتبني سياسات القمع نحو الحركة وإجبارها على العزل .	• إذا ما نجحنا في تفسير وتوضيح الأمر على فإنه فشل لمسيرة المفاوضات . • الموافقة على عدم شرعية المفاوضات والتنازلات. • تعاظم شعبية وقوة حماس.	ج-المقاطعة وبذل الجهود لإفشال الانتخابات بالقوة
• (وهي) ربما تحصل على اقل في عدد الأصوات الذي ربما نحصل عليها باسم حماس . • التسبب بالارتباك داخل الجماهير بسبب الفرق بين الموقف للكفاح المسلح والموقف في الاشتراك على الرغم من الفصل بين الاسم (الذي ستشارك حماس تحته في الانتخابات) وبين الحركة .	• ضمان لمنع العزل . • الحفاظ على القاعدة الجماهيرية التي حصلت عليها الحركة الإسلامية خلال الانتفاضة . • العمل من خلال مهمة سياسية تساند الكفاح (المسلح) الذي تستمر حماس في تبنيه .	د-الاشتراك السياسي تحت اسم آخر.

الرابع : مبدأ اتخاذ القرارات .

إن ردود الفعل التي وصلت إلينا في أعقاب (نشر) الوثيقة الأولى أظهرت مواضيع كثيرة يجب أخذها في الحسبان خلال اتخاذ القرارات حول ما يتعلق بمواقفنا نحو الحكم الذاتي الفلسطيني المستقل ومؤسساته ، وأيضاً نحو الانتخابات العامة .

وهذا موضوع البحث مع عناصر الربط التي ظهرت حسب جدول الأهمية:

1. ماهية المصالح والأهداف الراجعة في أهميتها والتي نريد تحقيقها في المرحلة القادمة؟
لقد حصلت الحركة الإسلامية خلال سنوات الانتفاضة على تأييد واسع ، وصنعت لنفسها مكانة في الأوساط الشعبية المعارضة للتنازلات والتمسكة بالإسلام ، ونجحت الحركة في إنشاء مؤسسات وأهلت العديد من الأعضاء والمتعاطفين لتنفيذ نشاطات شعبية مهمة ، ومن الممكن تلخيص المصالح الأساسية لنا كالاتي :
• الحفاظ على القاعدة الشعبية للحركة من أجل استخدامها كجبهة داخلية قوية في استمرار الجهاد في الأحداث القادمة ، وأن العزل السياسي وعدم الحضور سيؤدون إلى الإضرار بالشعبية وضياح جزء من هذه الشعبية التي استطعنا بناءها حتى الآن.

- إن التمسك بالجهاد كطريق لتحرير فلسطين من الاحتلال (الإسرائيلي) سيبقى ساريا طالما بقي الاحتلال .
- معارضة التطبيع والانجرار وراء التنازل عن حقوق الفلسطينيين.

وعلى ضوء التغيرات في موقفنا فمن الممكن القول (إنه سوف يكون من الصعب إفشال) الانتخابات والاكتفاء بالدعوة الى مقاطعتها ، وعلى حد سواء وإلى أي مدى سوف ننجح في منع الاشتراك للناخبين، فمستوى التصويت لن يكون بأقل من 30-40% من أصحاب حق الاقتراع، مع ذلك ومن الناحية المصلحية نستطيع استخلاص الفائدة وهي أن هذا الأمر يعزز موقف حماس وسوف لن يكون كافيا بذلك إفشال الانتخابات.

وإذا ما لاحظنا الانتخابات في الدول الأخرى فإن المستوى المنخفض في التصويت لن يفقدها مصداقيتها فجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر نجحت في الانتخابات على الرغم من أن مستوى المقترعين لم يتجاوز ثلث من لهم حق الاقتراع .

ومثل هذا الوضع فهو قائم في الولايات المتحدة حيث مستوى الانتخابات أقل من 50% من أصحاب حق الانتخاب ، ومع ذلك فإن اختيار هذا الخيار هو في الحقيقة ترك الساحة السياسية لقيادة فتح لتعمل ما يحلو لها. ومن الممكن توقع سيناريو وهو خطر على الحركة ويهدف إلى الإضرار بمؤسساتها وشل نشاطها بذريعة توطيد الحكم الذاتي من أجل تقوية الصمود أمام (إسرائيل) في المرحلة النهائية ، ومن الواضح أن هذا الأمر يتعارض مع مصالحنا وأهدافنا في المرحلة القادمة .

2. الموقف النهائي للحركة .

الحركة ترفض الحكم الذاتي الفلسطيني كحل للمشكلة الفلسطينية وتصر على تحرير الأرض المباركة والأماكن المقدسة ، وهناك من يقولون إن الاشتراك في الانتخابات تفسيرها هو التنازل عن الموقف النهائي للحركة ، بينما يعتقد آخرون أن الأمر متعلق بمسألة إجراء الانتخابات قبل نهاية المفاوضات أو بعدها .

وأیضا فإن الأمر متعلق بمسألة العرض على المرشحين حول شرط الاعتراف (بإسرائيل) أو الالتزام بمسيرة المفاوضات، ولكن من ناحية الموضوعية فلا شك أن حماس ستلاقي الصعاب في الاشتراك في الانتخابات بكل ما يرتبط بهذا من الليونة ، مع المعارضة للاحتلال وما هو مطلوب منا من الناحية الجهادية واضح .

هذا أمر مهم جدا فهو ربما يقلل من الحقيقة للبديل الأول المذكورة في (الفصل الثالث) ومغزى اشتراك حماس في الانتخابات .

3. قدرتنا وقوتنا في نطاق توازن القوى الداخلية والخارجية .

تدرك الحركة البدائل التي نحن نستطيع اختيارها طبقا لقوتنا وقدرتنا وانطلاقا من قدرتنا وقوتنا فإن هدفنا هو :

- إلى عدد من الأعضاء المستعدين للعمل من الناحية الجسدية والنفسية .
- الدافع الشعبي المؤيد بكل بديل تطرحه الحركة .
- إلى كمية السلاح والذخيرة التي بحوزتنا .
- إلى قدرتنا في بث عبر وسائل الإعلام وجهة النظر من أجل أن لا يكون ضحية للدعاية الكاذبة.
- قدرتنا في إحياء الساحة العربية والإسلامية للتأييد للبديل الذي نختار .

باستطاعتنا القول أن قوتنا تمكننا من طرح البدائل والخيارات ما عدا واحد والذي يجب الامتناع عنه وهو المواجهة وإحباط الانتخابات ، ويتبين أن الآمال قليلة للوصول الى هذا الهدف بنجاح وأن هذا الأمر مرتبط بأخطاء كبيرة وخصوصا التورط في نزاع مسلح مع حركة فتح وحينها سينال الأمر إعجاب (إسرائيل) والإعلام الدولي وسوف يلقي جزء من الناس المسؤولية علينا لأنه من السهل قبول الادعاء بأن حماس هي التي بدأت باستخدام القوة من أجل فرض مواقفها على الآخرين .

ستجري الانتخابات دون إعاقة وربما تكون النتيجة الإذعان أم المقاطعة وهي البديل الثاني والتي اتفقنا عليها سابقا فإنها لن تعود بالفائدة على أحد .. ، وفي الساحة الفلسطينية فإن الحركة تقع أمامها حركة فتح

والتي لن تتردد لاتخاذ كل ما هو مطلوب من أجل تصفية وسفك دماء إذا ما وقفت حماس بالقوة أمام تحقيق الحل وعندها سيؤدي الأمر الى حرب بين الإخوة ، وفي هذه الظروف سوف نخسر أكثر من فتح لأن قوتنا كامنة بالشعبية الحقيقية لنا وأن قوة حركة فتح تنبع من خلال الأموال والسيطرة على المؤسسات المهمة أما بقية الجهات الفلسطينية فلن تدخل أبداً في ساحة الصراع ولكن سيحاولون استغلال ما يخسره الطرفان (الرئيسيان) وإن ضعف مكانتهم سيثججهم الاشتراك في الانتخابات والمؤسسات القائمة، وهنا ربما ينشأ وضع تكون به حركتنا في طرف آخر أما بقية القوى والتيارات فستكون في طرف آخر.

وعلى المستوى العربي والدولي فإذا ما انتهت المفاوضات بنجاح فستعمل الولايات المتحدة بضغط شديد لتنفيذ الاتفاقيات مثلما جرى في كامب ديفيد عن طريق المساعدة المادية للحكم الذاتي الفلسطيني، وعلى الساحة العربية والإسلامية ، يمكن التخمين أن الحركات الإسلامية تعرب عن رأيها في رفض اتفاق الإذلال، ولكن ليس هناك إشارات تؤدي بنا الى توقع موقف صارم ضد الاتفاقات من جانب الحركة الإسلامية في الأردن وسوريا ولبنان ، وفي الختام فإن هذه المعطيات ترفض البديل الثالث وهو الموقف المسلح في الرفض والمعارضة لأن مثل هذا الموقف سوف يعزل حتى من ناحية الطرح للحركات الإسلامية في بقية الدول العربية ، لذلك سوف يكون من السهل للجانب الفلسطيني الناشط (فتح) أن يتجاهل حركتنا لأن توازن القوى يميل لصالحها .

4. احتمالات النجاح والفشل في الانتخابات .

حسب معظم التقديرات يتبين أنه لن نستطيع الحصول على أغلبية إذا ما اشتركنا في الانتخابات وهذا وربما نخسر بها ولذلك نجد ملانمة للمسيرة السلمية .

فليس بسيطاً تقدير نسبة (التأييد) التي ربما نحصل عليها وأن هذا الأمر متعلق بطابع أسلوب الانتخابات ، على الرغم من أن المسألة هنا إذا ما كان علينا اتخاذ القرار بالاشتراك في الانتخابات في حالة وجود أمل جيد لنا في النصر ، أو المقاطعة في حالة الفوز بأغلبية هو ضعيف ؟ فمن الواضح أن هذه الانتخابات سوف لن تكون مرة واحدة فقط ومع ذلك فإن صور متابعتنا للمرحلة القادمة وهنا فإن الهدف الأساسي هو للانتخابات من الممكن أن تكون مصيرية للحركة ، ومن الممكن أن يكون هدفنا من الاشتراك هو ليس من أجل الفوز بأغلب الأصوات ولكن من أجل الحصول على نسبة من خلال الاشتراك مقبولة في الرأي العام تؤمن مكانة الحركة ووزنها السياسي .

ونحن نؤمن أننا نستطيع الحصول على ثلث الأصوات وهذا يعني الحضور السياسي الذي يؤمن عدم انغزاليتنا.. وأن مستوى الثلث هو متوقع على المستوى العام ولكن من الممكن أن تكون بصورة أكبر بكثير في بعض المناطق مثل الخليل وغزة وأقل في مناطق أخرى .

5. تطلعات الشعب.

من الضروري لنا الاهتمام بتطلعات ومساائل الشعب في ظل الضغوطات الاقتصادية والأمنية عليه ، وفي حالة تحقق التأييد للحل (السلام) عند تحقيق عدة إنجازات في هذا المجال ، ومن بين هذه الإنجازات ربما يكون تجميد الاستيطان – حتى ولو كان تدريجياً – ودعم مادي من أوروبا وأمريكا ومن دول الخليج واليابان ، ونحن نعتقد أن جزءاً كبيراً من الشعب سيوافق على الاشتراك بأي نوع من أنواع الانتخابات دون الانتباه إلى الموقف للمشكلة الفلسطينية بشكل عام. وإن تفسير الأمر بمقاطعة الانتخابات من جانبنا لن تكون مقبولة إلا عند المتعاطفين المقربين والذين أوضحت لهم الحركة بموقفها وهذا هو الجمهور الأساسي لنا ، وأن مستوى المقاطعة (الجماعية) لن يكون كبيراً إلا إذا استخدمنا القوة مثل الإضرابات وبذلك يمنع الناخبون من الوصول إلى صناديق الاقتراع أو توقف المواصلات وأن تفسير هذا الأمر هو الميل للبديل الثالث والذي حسب ما استنتجنا هو أن يؤدي إلى المواجهة الدامية مع حركة فتح وحينها لن نستطيع النصر ، وأن هذا الوضع سيؤدي إلى فقدان التأييد من قبل الشعب والفشل في منع الانتخابات وإنشاء الحكم الذاتي ومؤسساته .

6. الصلة بين الانتخابات والحكم الذاتي .

هناك من يقولون إن الصلة بين كلتا المسألتين مغزاها في أن الاشتراك في الانتخابات يتمثل بالموافقة على الحكم الذاتي كحل للمشكلة الفلسطينية ، بينما يقول آخرون إن الاشتراك في الانتخابات ليس بالضروري تفسيرها على أن المشتركين يوافقون أو يرفضون من خلال تصويتهم المفاوضات القائمة من قبل الوفد

الفلسطيني وقيادة فتح، على الرغم من أن الاشتراك سيشكل انطبعا ضبابياً وعدم الوضوح وليس لنا من البدائل التي ستكون مناسبة في عين الحركة مع الانتباه للجهات المهمة أكثر .

وحول الضبابية من الممكن معالجة ذلك بواسطة الانتباه السياسي والدعاية من قبل الحركة في المنطقة لمواصلة الجهاد ضد الاحتلال (الإسرائيلي) .

إن وثيقة البدائل السياسية لحركة حماس تشكل مجموعة لطرق العمل لأصحاب القرارات بهدف إبداء الرأي والتفكير لاختيار البديل الأفضل في موضوع الانتخابات وتعتبر هذه الوثيقة نادرة في تقديرها للواقع وتكريسها على التحليل الدقيق والنزاهة والنتائج الواقعية المتوصل إليها مثل (تفوق القوة العسكرية وال جماهيرية لحركة فتح والتأييد المتوقع لمعظم الجماهير الفلسطينية في الانتخابات) والحديث عن فشل كل واحدة من البدائل ، وخلافا للدعاية الرسمية والتصريحات العلنية لحركة حماس المشبعة بالقيم الإسلامية والشعارات الدينية والتي تحدد حدود المسموح والممنوع فهذه الوثيقة معدة للناشطين الكبار وتعتبر عن الواقعية السياسية .

وإن عدم أهلية اتفاق أوسلو لا تقف على رأس اهتمامات الحركة ولكن مستقبل حماس كحركة أيديولوجية واجتماعية وسياسة والتي يجب أن تتخذها من أجل الحفاظ على إنجازاتها السياسية دون التفريط بوحدتها الفكرية .

ومن خلال الفحص الدقيق لهذه الوثيقة يظهر أن حماس وقعت مؤخرا في منتصف المنحنى.

فالاشتراك في الانتخابات يمنح المصادقية لاتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية ويموه الحدود الفاصلة بين الحركة وبين منظمة التحرير ، وفي مقابل ذلك فإذا ما دعت حماس الى مقاطعة الانتخابات ولم ينصع لها الجمهور فإن الحركة ستتضرر مكانتها وبذلك ستمنح التيار الوطني الذريعة والإغراء الى عزل الحركة وتحجيم تحركاتها .

ومن أجل فهم كيفية مجابهة حماس في مأزق الاشتراك في الانتخابات ومن خلال استراتيجية تمزج أساسا للتدخل السياسي مع الحضور بصورة غير مباشرة في الأجهزة فمن المناسب التتبع القريب للسلوكيات للمسائل المركزية المتعلقة بالاشتراك في الانتخابات العامة لمجلس السلطة الفلسطينية وإنشاء حزب إسلامي من أجل اشتراكه في الانتخابات .

الاشتراك عن طريق الحضور غير الرسمي :

الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية

إن مسيرة بلورة القرار الأول لمسألة الاشتراك في الانتخابات قد انتهت على ما يبدو في 9 سبتمبر 1992 بالإعراب عن المعارضة للسلطة المستقلة ومقاطعة الانتخابات ودعوة الشعب الفلسطيني إلى عدم الاشتراك بها، وفي صيف 1993 أجريت استشارات إضافية واتخذت قرارات عززت المعارضة لإنشاء حكم ذاتي والاشتراك في الانتخابات سواء أكان في المؤسسات التمثيلية في الحكم الذاتي وبين المجلس التشريعي أو التنفيذي.

إن سبب عرض زعماء حماس لقرارهم هو واقعي في أساسه ، فقد رفضت حماس إمكانية الاشتراك في الانتخابات بسبب كونها جزءا من " الذل والعار ،والخجل " ولاعتقادها أن هذه الانتخابات سوف تتم بالانسجام والخضوع عمليا للسلطات (الإسرائيلية) (23) .

وقد استندت الانتخابات على اعلان المبادئ في 13 سبتمبر 1993 (المعروفة باسم اتفاق أوسلو) وعلى الاتفاق المرحلي (الإسرائيلي) الفلسطيني في شهر سبتمبر 1995 (أوسلو 2).

1. من أجل تمكين الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه حسب المبادئ الديمقراطية ستجري انتخابات مباشرة حره وعامة للمجلس تحت إشراف متفق عليه مسبقا وإشراف دولي وحفظ النظام من قبل الشرطة الفلسطينية .

2. يوقع اتفاق على الأسلوب والشروط الدقيقة للانتخابات

3. هذه الانتخابات تشكل مرحلة انتقالية ذات أهمية كبيرة للتحضير نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة (24) .

إن مسألة الاشتراك من جانب حركة حماس في الانتخابات متعلقة بمسألتين أساسيتين الأولى البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية والمقصود هنا السياسة العامة التي من خلالها سيتم اعتبار حركة حماس من خلال الاشتراك في الانتخابات والتي أعدت من أجل إعطاء الشرعية للسلطة الفلسطينية .

المسألة الثانية : آمال حركة حماس في شغل مهمة سياسية مهمة داخل السلطة الفلسطينية، في أعقاب توقيع إعلان المبادئ من قبل (إسرائيل) ومنظمة التحرير والذي أدانته حماس على جميع الأصعدة.

وأكدت على معارضتها في الاشتراك في الانتخابات وأعلنت انها ستدعو الجماهير الفلسطينية إلى مقاطعتها، وإن تحليل حماس لهذا الموقف قد ظهر مع نفس القياس للانتقاد الذي وجهته الحركة لاتفاق أوسلو، حيث أن موقعيه الفلسطينيين قد تنازلوا عن مساحات واسعة، وتنازلوا عن القدس العربية ولم يعدوا بحل مشاكل الشعب الفلسطيني وخاصة اللاجئين والتزموا في المسيرة السلمية التي لن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وعلاوة على كل ذلك فقد أوضح الناطقون باسم الحركة أنهم لا يستطيعون أن يصبحوا جزءا من الاتفاق الذي وقع حسب رأي تيار واحد من الجماهير الفلسطينية والذي ينص على إعطاء (إسرائيل) الشرعية على الأرض الإسلامية في فلسطين (25) .

ولكن وبصورة عملية فقد أثارت الحركة الانطباع أن النقاش الداخلي في صفوفها لم يحسم بعد أو أنها تهدف إلى إبقاء كل الخيارات مفتوحة من أجل الوصول إلى فرص وتفاهم في المستقبل.

لذلك وعلى الرغم من أنه في البداية اتخذ قرار بمقاطعة الانتخابات فلم يطل الوقت حتى دعا الشيخ ياسين من داخل سجنه إلى الاشتراك في الانتخابات في حالة أن يكون للمجلس المنتخب صلاحية التشريع بذريعة أنه في حالة عدم وجود تمثيل للحركة في هذا المجلس فإنه من المحتمل سن قوانين تؤثر وتضر بعمل ونشاطات مؤسسات حركة حماس ، ويعتبر طرح الشيخ ياسين الجهة الحاسمة في تشكيل موقف حماس لوجود وتطوير الحركة الإسلامية، ومن هذا المنطلق فقد تم إدراك أن الاشتراك في مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني سيكون جيدا لحماس وتساهم في الوصول إلى أهدافها ، وفي نفس الوقت حرص بعض الناطقين باسم الحركة عرض مواقف بعدم قرار واضح والتي تركت الباب مفتوحا حول مسألة الاشتراك لحركة حماس في الانتخابات " الكل متعلق بالتفكير بما في ذلك إمكانية الاشتراك في الانتخابات " (26) .

إن إعلان الشيخ ياسين عبر عن الموقف الذي حاز على تأييد واسع داخل الجماهير المحلية للمتعاطفين مع حركة حماس ، ورأى هؤلاء في الاشتراك بالانتخابات أقل الضررين واعتقدوا أن الاشتراك سيكون بمثابة الضمان ضد محاولات إضعاف أو تصفية حركة حماس ضمن الظروف التي أنجزتها السلطة من خلالها التأييد الواسع في الداخل وعلى مستوى الساحة الدولية ، أما أصحاب الرؤيا المعارضة فقد تحدثوا عن أن الاشتراك سيضر بالانتفاضة وثقة الحركة ، وأن تفسير مثل هذا الأمر هو بمثابة الانتحار السياسي وتؤدي إلى تمويه الفروق الأيدولوجية بين حماس والسلطة الفلسطينية.. والأسوأ من ذلك هو أن اشتراك حماس في الانتخابات سيتم فهمه على أن الحركة موافقة على مسيرة أوسلو ، وأن طرح الآخرين الذي دمج بداخله الانتقاد ضد السلطة وجاء هذا التعبير البارز من خلال حديث الناطق باسم الحركة إبراهيم غوشة والذي ادعى أن حماس " لا تسعى إلى السلطة ولا تريد جزءاً من الكعكة أو أي شيء آخر " وأن مواصلة الجهاد و " الانتفاضة يلزم السلطة الفلسطينية التوقف عن ملاحقة أو اعتقال أو نزع السلاح من رجال " عز الدين القسام " (27) .

وبما أن حماس معارضة أيديولوجية متمسكة بالحقوق والثوابت للشعب الفلسطيني فلم تستطع أن تحرر نفسها من القيود التي فرضتها على نفسها بالاشتراك في الانتخابات العامة الفلسطينية حيث رأى الكثير من المراقبين المحليين والأجانب على حد سواء في ذلك اعترافاً من قبل الحركة بالموافقة على اتفاق أوسلو ، وعلى الرغم من النقاش الداخلي في الحركة فلم تغير القيادة السياسية لحركة حماس معارضتها للانتخابات والاشتراك بها، ومع ذلك فإن الاعتراف بالتأييد الجماهيري الواسع لاتفاق أوسلو وخاصة على ضوء تنفيذ اتفاق القاهرة (1994) وإنشاء سلطة فلسطينية (28) أجبر حركة حماس على عرض موقف إيجابي اتجاه فكرة الحضور إلى المسيرة السياسية حتى ولو من خلال الحفاظ على مسافة أمنية من الخطر الذي يجب في النهاية الاشتراك في الانتخابات لذلك فقد عاد زعماء حماس وادعوا أن الحركة مهتمة بالاشتراك في الجهود وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية وإنها ستكون مستعدة للانتخابات إذا ما شملت

جميع أطراف الشعب الفلسطيني وأن يكون هدفها إنشاء مجلس تشريعي مستقل بديل للمجلس عديم الصلاحية تحت السيطرة (الإسرائيلية) .

وادعى الناطقون باسم الحركة أن الاشتراك في الانتخابات ستكون متعلقة الى حد كبير بمدى الاتفاقات الإدارية التي تحدد الطابع الديمقراطي لها . وقد أعلنوا أيضا عن تحمل المسؤولية في جزء من المؤسسات التشريعية والقضائية الفلسطينية ولكن ليس في السلطة التنفيذية (29).

ارتباك !!؟؟ قيادة حماس بسبب التطلعات العملية لمسيرة الانتخابات ، أولا : على الرغم من الهدف بإجرائها تحت إشراف دولي فكان هناك شك في مصداقية إجراء انتخابات معقولة، ورأت حماس ومنظمات الرفض من اليسار الفلسطيني في أسلوب إجراء الانتخابات التي تبنتها السلطة محاولة لتحويل نتائج الانتخابات لصالح حركة فتح والذي نظر إليها على أنها حزب السلطة واعتقدت عناصر المعارضة أن هذا الأسلوب مجحف لحقوق القوى السياسية الأخرى للتمثيل النسبي .

ووجه زعماء حماس الانتقاد الشديد للسلطة الفلسطينية واتهموها بالفساد الإداري والإضرار بحقوق الإنسان ، وإغلاق الصحف الإسلامية مثل الوطن والمستقبل وعدم تجديد العمل لجمعية الصدقات والتي كانت تعمل حتى على عهد السلطات (الإسرائيلية) (30) .

ثانيا : حتى لو تبين أن الانتخابات تمت بصورة صحيحة نسبيا، فإن حماس ستكون مهتمة بالنظر إلى مدى النجاح المحتمل ما بين الحسم لصالح الاشتراك أو الى جانب والتفكير أيضا بالنتائج غير المباشرة لكل واحدة من هذه الخيارات.

وحسب الاستطلاع الذي أجراه مركز البحث والدراسات الفلسطينية في نابلس من شهر مايو 1995 أن 28 في المئة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يؤمنون أن الانتخابات للمجلس ستكون صادقة و 20% مستعدون لمقاطعة الانتخابات إذا ما أرادت بذلك المعارضة وأن 50% من المشتركين في هذا الاستطلاع قالوا إنهم أحرار في توجيه الانتقاد للسلطة الفلسطينية دون خوفهم من العقاب .

وفي هذا الاستطلاع حازت حماس على تأييد 12% فقط من المشتركين (31) . إن الأطراف المعارضة للاشتراك في الانتخابات بين أنصار حماس اختلفوا في المناطق الجغرافية، أي في قطاع غزة كانت سيطرة السلطة الفلسطينية أقوى بكثير فقد مال مسؤولو حماس هناك إلى الاشتراك في الانتخابات، بعكس الضفة الغربية، أما أنصار التغيير في طرح حماس فهم الذين ضغطوا على قيادة الحركة لنقاش إمكانية إنشاء حزب سياسي إسلامي امتثالا لما يجري في الدول العربية المجاورة. وكان هذا الموضوع جزءا غير منفصل من النقاش في مسألة الاشتراك في الانتخابات والعلاقات بين حماس والسلطة الفلسطينية " انظر لما يأتي في هذا الفصل".

إن الزعامات الغزية هي التي أعربت عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع السلطة الفلسطينية في هذه المسألة دون حصولها على موافقة القيادة في الخارج ؟؟؟! إضافة إلى الخلاف الجغرافي فقد تأثر الاختلاف في الآراء داخل صفوف حماس على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمشاركين ؟؟؟! ، وخلال اللقاء بين مندوبي حماس والذين جاء جميعهم من مناطق السلطة الفلسطينية لم يكن من بينهم زعماء بارزون في الحركة بل من الأعضاء العاديين والذين مثلوا مجموعة من الأغنياء التجار، وقد أعربوا عن استعدادهم بالاشتراك في الانتخابات، وخلافا للكثير من زعماء حماس الكبار وخصوصا من القيادة "الخارجية" والشخصيات العادية الذين تمسكوا بالكفاح المسلح ضد (إسرائيل) والنظر إلى الانتخابات لنفس النظر الى اتفاق أوسلو(ض32).

ومن هذا الحشد لهذه الشخصيات العادية ضم مسؤولوا الجناح العسكري لحركة حماس "كتائب عز الدين القسام".

ولأن الحوار الذي أجرته حماس مع السلطة الفلسطينية لم يؤد في الحقيقة الى تغيير من موقفها السلبي المعارض الأساسي حول الانتخابات.

واستجابت حماس لطلب السلطة للاكتفاء بالمقاطعة الغير فعالة للانتخابات والامتناع عن محاولات التأثير على حرية القرار للجماهير الفلسطينية في هذا الأمر .

وفي منتصف أكتوبر 1995 أكد ناطق باسم الحركة أن هدف الحركة هو مقاطعة الانتخابات ودعوة الجماهير الى مقاطعتها أيضا ، ولكن وفي نهاية الشهر ذاته تغيرت نغمة الحديث عن " الامتناع " بالاشتراك (33) ، وفي شهر أكتوبر أوضح عماد الفالوجي لصحيفة الوطن وهو من رؤساء المنظرين في حركة حماس بالاشتراك في الانتخابات وأنه وفي نهاية الأمر سيكون القرار للحركة " فنحن نريد أن نصل إلى قناعة أن أي برلمان فلسطيني سوف يكون حرا ، والضرورة أن يكون التجهيز للانتخاب بيد الفلسطينيين وأن لا تكون متعلقة بأي تدخل (إسرائيلي) ، ونحن نطلب بإصرار أن تطرح جميع المسائل المختلف عليها للنقاش وترفض كل الشروط المسبقة من الجانب (الإسرائيلي) حول مكانة القدس (34). إن موقف حماس غير المؤكد عبر عن النقاش والجدال في قيادة الحركة والذي استمر دون حسم منذ التوقيع على اتفاق أوسلو ، إضافة الى تراجع قوة التوجه الإسلامي بعد ثمانية عشرة شهرا على مرور تسلم السلطة الفلسطينية ، وفي نوفمبر 1995 وحسب التقدير للتأييد الجماهيري لحركة حماس فقد هبط مستوى التأييد من 30% الى 15% وقد تم التطرق الى هذا الأمر عن طريق السياسة التي اتخذها ياسر عرفات والذي تمثل بالتسامح اتجاه النشاطات الجماهيرية لحركة حماس ، والاعتقال لمدة قصيرة وإطلاق سراح أعضائها من الزعماء الناشطين إضافة الى إغلاق وإعادة فتح الصحف المتعاطفة مع الحركة الإسلامية (35) وقد أضافت حماس الى الأسباب لمقاطعة الانتخابات استمرار اعتقال زعامات الحركة وهم الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي من قبل (إسرائيل) واعتقال أبو مرزوق من قبل الحكومة الأمريكية وهذا ما عزز أصوات الزعامات المقاتلة في الخارج .

إن هذه الإرباكات ؟! التي ميزت موقف الحركة حول موضوع الانتخابات وعلى ضوء توقيع اتفاق أوسلو أدت في النهاية إلى بلورة موقف مكن الحركة من "تليين موقفها في اتجاهين " حيث تم الامتناع عن الاشتراك الرسمي والسكوت على اتفاق أوسلو إضافة الى الحضور في مسيرة الانتخابات وبذلك تقطع الطريق عن إلقاء الحركة إلى هامش الساحة السياسية".

وفي منتصف نوفمبر أعلنت حماس أنها قررت رسميا مقاطعة الانتخابات بصورة معقولة لمجلس السلطة الفلسطيني ومع ذلك فقد أوضحت الحركة أن هذا ليس بسبب أنها معارضة لمبدأ الانتخابات ولكن بسبب الظروف السيئة لاتفاق أوسلو وخاصة الانسحاب المحدد من المناطق المحتلة وقانون الانتخابات الناقص ، وأوضحت الحركة أيضا أن هذه المقاطعة ليست موجهة لمنع الاشتراك لأشخاص في مسيرة التصويت ، ولكن المتحدثون باسم الحركة أعلنوا أن " دعوا أعضاء الحركة ومؤيدي التيار الإسلامي للتسجيل في قائمة من يحق لهم التصويت " (36) .

وخلال المحادثات التي أجريت مع السلطة الفلسطينية في القاهرة (18-20 ديسمبر 1995) بقيت مشكلة القرار بالامتناع عن الاشتراك الرسمي في الانتخابات، وأن المسألة الأساسية التي وضعت على جدول الأعمال علاوة على اشتراك حماس في الانتخابات كان طلب السلطة الفلسطينية لوقف العمل العسكري ضد (إسرائيل) من المناطق التي تقع تحت سيطرتها من أجل عدم إحراجها حول التزاماتها تجاه (إسرائيل) (37) وحول مسألة الانتخابات طلبت السلطة الفلسطينية من حماس أن لا تدعو إلى مقاطعة الانتخابات وأن تشترك بها وعلى الأقل في منطقة القدس وذلك من أجل تدعيم مكانة الفلسطينيين في المحادثات مع (إسرائيل) والتي ستجري على مكانة المدينة خلال النقاش للحل النهائي والتي من المقرر أن تبدأ في مايو 1996 ، ولكن حماس رفضت السلوك الداخلي للحوار حول موضوع القدس ولم تتحرك عن موقفها في مقاطعة الانتخابات ، ورفضت أيضا الالتزام بوقف الكفاح المسلح ضد (إسرائيل) لكنها وافقت على الامتناع عن العمليات العسكرية ضد (إسرائيليين) من المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية أو المناطق التي تقيم فيها السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) تواجد مشترك منطقة "ب" (38) .

وبالتوافق مع قرار المقاطعة السلبية للانتخابات أي الامتناع عن الاشتراك الرسمي في الانتخابات لم تمنع الحركة شخصيات محسوبة على الإسلاميين ولهم علاقات مع الحركة عن عرض ترشيحهم، وبصورة غير

رسمية دعت المتعاطفين معها الى ممارسة حقهم في الاقتراع لهؤلاء المرشحين وكان هذا هو الموقف الواقعي الذي عبر عن الاعتراف. الشغف والتفاؤل الذي تملك الجماهير الفلسطينية نحو الاشتراك في الانتخابات شكلت حدثا لم يسبق له مثيل، وفي هذه الظروف لو أن حماس دعت الى المقاطعة لما استجاب لها الجمهور الفلسطيني، وإن إجراء الانتخابات في ظل الاشتراك الواسع لأصحاب حق الاقتراع كان سيفقد الحركة الكثير من مؤيديها السياسيين ، هذا إضافة الى قائمة المرشحين للانتخابات العامة والتي أعدت من أجل أن تكون أساس لتحديد أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات للسلطات البلدية في المستقبل والتي أعلنت حماس انها ستشارك بها بصورة فعالة بسبب كون هذه الانتخابات ليس لها أي علاقة في مسيرة أو سلو التي تمت بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية وتوافقا مع الحركة الإسلامية في (إسرائيل) وما هي عليه الحركات الإسلامية في الدول العربية المجاورة كانت حماس منتبهة لفرصة حقها في التمثيل الرسمي في مجلس السلطة الفلسطينية من قبل شخصيات إسلامية حتى لو أنهم لا يمثلون الحركة بصورة رسمية وبذلك تحافظ الحركة على صورتها الأيدلوجية دون أي ضرر ..

الهوامش

23. مقابلة مع إبراهيم غوشة – فلسطين المسلمة ، أكتوبر 1992 ص 10-11.
24. State of Israel, Ministry of Foreign Affairs, Israeli-Palestinian Agreement on (the West bank and the Gaza Sstip (Jerusalem 1995).
25. نائب رئيس علماء فلسطين الشيخ تيسير التميمي لفلسطين المسلمة ، أكتوبر 1994 ص 40 ، مقابلة مع احمد ياسين نوفمبر 1993 ص 5 .
26. القدس 1 نوفمبر 1993 ص 11 في مقابلة مع فلسطين المسلمة نوفمبر 1993 ص 7 تحدث عن إمكانية انضمام حماس في الانتخابات انظر إعلان محمد نزال شبحان (عمان) 22 إبريل 1994 .
27. الدستور(الأردن) 11 إبريل 1995 ص 29.
28. انظر على سبيل المثال أقوال محمود الزهار ، فلسطين المسلمة أكتوبر 1994 ، ص 29 .
29. إبراهيم غواشة في مقابلة لراديو مونتكارلو العربي 6 نوفمبر 1994 . احمد ياسين في مقابلة (صحيفة معاريف 2 يونيو 1995) .
30. الزهار – مقابلة للحياة (لندن) 11 يونيو 1995 فلسطين المسلمة يونيو 1995 ص 13-15.
31. انظر هآرتس 2 يونيو 1995 .
32. Biladi-the Jerusalem Times ,October 27 1995 .pp.17-19 News From Within .
33. مقابلات غوشة – راديو مونتكارلو العربي 12 اكتوبر 1995 .
34. اقتباس من الوطن Biladi-The Jerusalem Times ,October 27 1995 ,
35. News from Within ,November 1995 ,p.17 .
36. Biladi-The Jerusalem Time,November 17 1995 ,p. 2 .
37. جهود عرفات لإقناع حماس وحركات أخرى بالاشتراك في الانتخابات أو الانضمام إلى قائمة المرشحين لحركة فتح انظر :Moving toward: (The Palestinian Elections :Lamis Andoni ,Journal of Palestine ,Studies ,vol 25,3 (Spring 1996),pp.6-9 Democracy or One-Party Rule ?).
38. عن التفاهم الغير مكتوب بين حماس والسلطة الفلسطينية انظر الفصل السابق .

اشتراك بشروط

أجريت الانتخابات في 20 يناير 1996 في قطاع غزة والضفة الغربية وشملت أيضا السكان الفلسطينيين في شرق القدس ، وحسب الاتفاق المرحلي فقد أجريت الانتخابات لرئيس السلطة الفلسطينية مع الانتخابات للمجلس الفلسطيني في صناديق انتخابية منفردة ، وكان حق الاقتراح مسموح لجميع الفلسطينيين أبناء 18 سنة وما فوق حيث كانت أسمائهم مسجلة ضمن قوائم المنتخبين ، وكانت العضوية في المجلس الفلسطيني مفتوحة لكل فلسطيني بلغ 30 على الأقل في يوم الانتخابات وتم انتخاب أعضاء المجلس في انتخابات إقليمية وبتصويت شخصي ومباشر ويحق لكل ناخب التصويت لصالح عدد من المرشحين ولنفس عدد المقاعد المنخفضة للواء وتأييد مرشحين من قوائم مختلفة.

وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت شخصية فقد مكن هذا الأسلوب الحركات والأحزاب والأفراد من التنظيم والترشيح ضمن قوائم مشتركة والتي من خلالها يستطيع الناخب انتخاب المرشحين الذين يفضلهم من خلال 725 مرشح كان 559 مستقلين والذين عرضوا ترشيحهم استنادا على ماضيهم الوطني، وتعرض البعض لهذا الأمر للدعاية الانتخابية أو أنهم استندوا في دعايتهم على كونهم من العائلات الكبيرة في الأولوية التي يحدرون منها أما المرشحون المائة والستة والستون (166) فقد مثل 36 منهم قوائم جديدة والتي تم إنشائها بهدف الانتخابات وأن 130 مثلوا حركات وأحزاب قائمة (39) .

إن استراتيجية الاشتراك عن طريق الحضور غير الرسمي في الانتخابات مكن حماس للطلب من مؤيديها أخذ دورهم في التصويت وحتى المساهمة والمساعدة بالوصول للنصديق وأعطت حماس الإشارة إلى مؤيديها للتصويت لصالح مرشحين إسلاميين ومنهم شخصيات بارزة في حماس، وقد انتخب منهم ستة (وحسب مصدر آخر خمسة) لمجلس السلطة.

وساندت حماس أيضا عددا من المرشحين المستقلين وحتى عدة مرشحين من حركة فتح والمعروفين بعلاقتهم الجيدة مع المعارضة الإسلامية ، وحسب الاستطلاع الذي أجراه مركز البحث الفلسطيني في نابس عن صناديق الاقتراع وشمل 3200 ناخب اشترك في التصويت من 60% إلى 70% من مؤيدي حماس في حين أن مستوى التصويت العام بلغ ما بين 88 بالمائة في قطاع غزة الى 70 في الضفة الغربية (40).

وهنا يستطيع النظام الحاكم التأثير على الانتخابات عن طريق سلوك منهجي يمنح النظام الأفضلية وبذلك فإن السلطة تستغل هذه المصادر الحكومية خلال حملة الانتخابات عن طريق الغش والسرقة (41) وفي الانتخابات العامة لمجلس السلطة سلك عرفات على الأقل طريقتين الأوليتين إن لم يكن الثلاثة (42) الأولى والتي قام من خلالها عرفات بتعيين رجل أسرارته وعضو حركة فتح صائب عريقات على رأس لجنة الانتخابات المركزية للمراقبة على الانتخابات ، وحددت اللجنة العشرين من يناير موعدا لأجراء الانتخابات وهو اليوم الذي يسبق بداية شهر رمضان المقدس عند المسلمين.

ولو أن الانتخابات أجريت بعد رمضان فمن المتوقع أن تقوم حماس بالعمل للوصول الى الجماهير من خلال الصلوات اليومية التي تقام في المساجد وأيضا من خلال لجان الصدقات والعمل الاجتماعي التابعة للحركة وحث الجماهير للتصويت من أجل المرشحين المحسوبين على حماس ، إن الانتخابات الفلسطينية هي مثال جيد للأسلوب الذي من خلاله يمكن توجيه الانتخابات لصالح الحزب الواحد (43) .

المجلس التشريعي الذي يضم 88 عضوا تم انتخابه في انتخابات شملت على 16 لواءا انتخابيا، وتوزيع الأولوية لم يكن موازية من ناحية عدد المندوبين الذين تم تخصيصهم لكل لواء ولا يتناسب مع عدد السكان، ففي قطاع غزة على سبيل المثال تم تخصيص التوزيع حسب 8.730 ناخب للمقعد ولكن في سلفيت في الضفة الغربية وصل العدد الى 18.996 للمقعد الوحيد (44) .

وكانت قد أجريت استطلاعات للرأي قبل موعد الانتخابات بشهر وأظهرت نتائجها أن فتح ستحصل على 40-45% وحماس على 15 بالمائة (45) وعلم عرفات أن هذا الأسلوب سيمنح الأفضلية والتفوق لحركة فتح ، ومع الاعتقاد أن هذا الاستطلاع قد عبر عن الواقع فقد كان أسلوب الانتخابات بحاجة الى أن يشارك عرفات في السلطة حوالي 13 مندوبا إسلاميا، إضافة إلى أن تحديد الأولوية متعددة المحاور عملت كثيرة لصالح عرفات ، ويشير أحد الباحثين في العلوم السياسية أن أسلوب الانتخابات للمعاقل المؤيدة تميل بصورة مباشرة للأحزاب الكبيرة (46) .

ولم يكن فقط أسلوب الانتخابات يصب في صالح عرفات ولكن أيضا إدارة هيئة الانتخابات فقد عين عرفات قبل أسابيع معدودة أعضاء لجنة الانتخابات المركزية وهي من حددت القوانين والترتيبات للمراقبة حتى الأيام الأخيرة ، وتم تقليص الفترة الرسمية للانتخابات لفترة أسبوعان على الرغم من تحديدها في البداية لمدة 22 يوم وتعتبر هذه الفترة بالقليلة لإجراء الانتخابات التي يتنافس بها 25 مرشحا، وكان من أحد القوانين الانتخابية هو منع الخطابات السياسية في المساجد فكان هذا محاولة واضحة للتضييق على خطوات حماس إذا ما قررت الاشتراك في الانتخابات (47) وشاعت أخبار تقول إن الشرطة الفلسطينية وأثناء تجولها في الشوارع قامت بتمزيق بيانات دعائية لمرشحين لا ينتمون لحركة فتح، وأشار عدد من المراقبين انه إذا لم يكن كافيا كل ما اتخذ من خطوات لانجاح هذه العملية فإن تواجد الشرطة الفلسطينية عند صناديق الاقتراع سيساهم بإقناع الفلسطينيين بالتصويت لعرفات وفتح (48) .

اشترك دون إبراز الهوية الشخصية

حماس ومؤسسات السلطة

استراتيجية الاشتراك كانت عن طريق الحضور غير الرسمي وتدوين نهج حماس بحق الاشتراك وإدماج أعضائها ومؤيديها في الهيئة الإدارية والوظائف في مؤسسات السلطة الفلسطينية في المجالات المتعددة بدءا بالتربية والتعليم والصحة والشرطة وبقية الأجهزة الأمنية.

وبالتساوي لموقف الاشتراك في الانتخابات شجعت حماس مؤيديها الاشتراك بشكل فردي في أجهزة الحكم التابع للسلطة الفلسطينية من خلال اعتبار أن السلطة الفلسطينية قوة سياسية مستقلة وبين اعتبارها إدارة مهمتها توفير وتقديم الخدمات للجماهير، في حين أن النموذج الأول شمل مبادئ سياسية وشعارات وطنية وإن الهدف هو توفير احتياجات الجمهور لواقع الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني مثلما تحدث محمود الزهار:

" يوجد فرق بين أن تكون موظفا في جهاز التعليم وبين تطبيق سياسات جهاز التعليم، فأعضاء حماس متواجدون في جهاز التعليم والصحة والزراعة وفي كل مكان ... لكن الجميع يعرف أننا لا نشترك في الأجهزة التي تشرف على تطبيق سياسات اتفاق أوسلو (49) .

لقد تمسكت حركة حماس بموقفها الرفض بالاعتراف بشرعية السلطة الفلسطينية كمركز سياسي بغض النظر عن حق هذه السلطة في تطبيق سيطرتها وسن القوانين في الشعارات والقضايا المشتركة.

وفي مقابل ذلك فإن حماس مستعدة بالتسليم مع سيطرة السلطة الفلسطينية كجهاز إداري والذي أتى من أجل أخذ القانون والنظام وتوفير العمل والخدمات للجماهير، وعلاوة على ذلك فإن الحركة قد رأت من

خلال الحضور النشط في هذه الأجهزة ضمانة وتكوين تأثير اجتماعي وطوق أمني ضد محاولات التعرض من جانب السلطة الفلسطينية(50).

وقد وافقت قيادة حماس على هذا الموقف وخاصة من أجل الأهداف العليا لمنع حرب أهلية وهذا ما تبنته منذ إنشائها ، ولكن مسئولو حماس اعترفوا علنا أو عن طريق الإشارة أن التسليم مع حكم السلطة والاستعداد لتقبل "حسم ديمقراطي للشعب الفلسطيني" عبرت عن حالة الضعف الاستراتيجي للحركة" على ضوء الوضع الداخلي الفلسطيني المحلي والدولي والتي فرضت عليهم على ضوء توقيع اتفاق أوسلو ، وفي ظل هذه الظروف الجديدة اقترح المتحدثون الإسلاميون الاعتماد على عامل الزمن وإن عامل الزمن هو من سيظهر المعارضين لاتفاق أوسلو من الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وهم من سيفشلونه ، وخلال هذه الفترة فقد أعربت حماس عن صبرها وليونتها في العلاقة مع السلطة من أجل منع التعرض إليها وتواصل نشاطها الجماهيري الواسع، ولحاجة الإعراب عن الصبر كتعبير عن التمسك بالأهداف بعيدة المدى ومن خلال التأكيد على فشل مسيرة أوسلو وإن المسألة هي مسألة وقت فقط وهذا ما أكده زعماء حماس والجهاد الإسلامي مرة بعد مرة في أعقاب اتفاق أوسلو ، وإن الدعاية بالوعظ الديني للتصبر أعانت على تسويغ سياسة التعايش مع السلطة الفلسطينية على الرغم من التزام السلطة بالتسوية السياسية مع إسرائيل (51).

إن التمييز بين احتياجات الساعة وبين الالتزام الأيدلوجي بعيد المدى ، حيث اعتبرت النظرية سارية المفعول منذ حرب الخليج.

محاربة العمال

وفي بداية 1991 وعندما قامت إسرائيل بفرض الطوق الأمني على الضفة الغربية وقطاع غزة وتقليص تصاريح العمل للفلسطينيين من المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذي أدى إلى تقليص تدريجي لعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والإضرار بمستوى الحياة العامة للسكان الفلسطينيين. وقد وجدت هذه السياسة كرد على الهجمات الإرهابية التي نفذتها حركة حماس والجهاد الإسلامي داخل إسرائيل أواخر 1990 وتم تعزيز هذه السياسة على ضوء حرب الخليج ، ومع ذلك فقد استخدم التدفق المتزايد للقادمين الجدد من الاتحاد السوفيتي سابقا والذين تم استخدامهم كطاقة عمل بديلة في ظل مواصلة الإرهاب الإسلامي. وقد أصبح التقليص الطارئ للعمالة الفلسطينية في إسرائيل سياسة متواصلة والتي تأثرت باتفاق أوسلو والاتفاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية .

وفي أواخر سنة 1994 وصل عدد طالبي العمل الفلسطينيين في قطاع غزة ما لا يقل عن 60.000 أما عدد طالبي العمالة من جانب أرباب العمل الإسرائيليين فلم يصل حتى إلى عدد التصاريح التي منحتها السلطات الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين ، وفي 1995 وقبل عملية التفجير الانتحارية في مفترق (بيت - ليد) والطوق الذي فرض على المناطق في أعقابها، واکتفى الطلب الإسرائيلي للعمال الفلسطينيين إلى 22.000 عامل فقط ، وفي ظل هذه الظروف أصبحت السلطة الفلسطينية على الرغم من المصادر القليلة التي في حوزتها المشغل الأكبر في قطاع غزة (52) .

وعلى ضوء هذه الخلفية والتطورات يمكن فهم كيفية التمييز لدى حركة حماس بطرحها إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية بين المستوى السياسي والمستوى الإداري وعلى الرغم من أن حماس استمرت بتوجيه الانتقاد على قيادة السلطة الفلسطينية بعدم شرعية اتفاق أوسلو، فإن الطرح والأسلوب الذي اتخذته السلطة الفلسطينية بتبنيها وتفضيلها للتعايش مع حماس على المواجهة الأمر الذي دفع الحركة في شهر أكتوبر تقريبا 1993 بإعطاء الأوامر إلى مؤيديها بالامتناع عن معاداة الشرطة الفلسطينية، وقد شجعت حماس رجالها للتجنيد للشرطة الفلسطينية، بسبب الاعتقاد أن هذا الأمر سيمكن المنضمين إليها التأثير على الشرطة للتعاون مع العمليات المسلحة لحركة حماس ضد إسرائيل وحتى المبادرة بالعمليات الانتحارية من أجل استغلال الإمكانيات بواسطة الأسلحة التي يحملونها وحرية المناورة للتأييد بحركة المعارضة (53) .

على الرغم من الآمال الضعيفة لإحداث التأثير على السلطة الفلسطينية فلم تستطع قيادة حماس الحفاظ على قوتها داخل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وأن تتجاهل التفوق الكامن بالحضور السياسي في مؤسسات السلطة وخاصة الاشتراك ببناء وعمل المؤسسات التشريعية ، المحاكم والتعليم، وهذه المؤسسات تتمتع بتأثير كبير على الأهداف الاجتماعية الدينية للحركة الإسلامية، وإن الاشتراك من هذا النوع اعد من أجل منع سن قوانين تتعارض مع الاسلام والاعتقاد بأن السلطة الفلسطينية مستعدة لقبول جزء من مواقف الحركة في أمور شخصية وفي برامج التعليم، وعلى نفس النغمة أكد المتحدثون باسم الحركة عن استعدادهم للمشاركة النشطة في الانتخابات البلدية وإعادة مطالبتهم لعرفات بإجرائها، فهذه الانتخابات اعتبرت على أنها ذات أهمية عملية في خدمة المجتمع والتفريق في الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية والتي شكلت جزء من مسيرة أوسلو ، ولكن توقعات حماس بإجراء هذه الانتخابات قد بائت بالفشل فقد فضل عرفات تعيين مجلس بلدي في غزة، نابلس والخليل ومدن أخرى على إجراء الانتخابات والتي كانت من المحتمل أن تؤدي بحماس إلى الظهور بالشعبية على الصعيد الجماهيري المتجزرة به (54) .

حماس والوظائف الرسمية

ومن هذا المنطلق شجعت حماس أعضائها بملئ وظائف رسمية في المؤسسة الدينية في الضفة الغربية وأوضحت بأن ذلك هو عبارة عن وظائف إدارية تقدم الخدمات للجماهير وليس لها أي أهمية تمثيلية (55) وبذلك قللت حماس من أهمية الاشتراك في الحكم للسلطة الفلسطينية ووضعتها في تقدير المستوى الشخصي.

وأكدت على جوانبه العملية فقط، واستطاعت حماس اعتبار هذا الاشتراك من ضمن المستوى الغير رسمي والذي ليس له أي مغزى سياسي أو معنوي.

وهذا ما رفضه الإسلاميون بصورة رسمية لجعلهم جزءا من السلطة الأمر الذي ربما يؤدي التحول عن شعار " الاسلام هو الحل " (56) ورغم كل ذلك فقد نجح عرفات أن يضم إلى حكومته شخصيتين كبيرتين من رجال حماس (في الماضي) في أعقاب انتخابات يناير 1996 وهم – عماد الفالوجي والذي كان يشغل محرر الوطن وهي صحيفة لحماس تم إغلاقها وتم تعيينه وزيرا للاتصالات، والشيخ طلال سدر من الخليل، ولم تؤيد حماس انضمام هذين الشخصين الى الحكومة ولكنها في نفس الوقت لم تمنعهم عن عمل ذلك، وبذلك فان حماس أخذت لنفسها حضورا غير رسميا في المؤسسة السياسية للسلطة.

حضور من خلال مندوبين: إنشاء حزب.

وفي صيف 1992 وحسب الوثيقة البديلة لحركة حماس والتي ورد نصها أنفا اعتبر إنشاء حزب سياسي إسلامي كأحد الاحتمالات للاشتراك غير المباشر لحماس في الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية، عادت حماس واهتمت بهذا الموضوع في بداية 1993 في أعقاب قضية طرد 415 من نشطاء الحركة الإسلامية من قبل إسرائيل، وإن اتفاق أوسلو هو الذي أدى إلى النقاش العلني لهذا الموضوع في أوساط حماس وحسب شهادة أحد الشخصيات التي وقفت خلف هذا القرار وهو فخري عبد اللطيف أن اتفاق أوسلو أجبر حماس لاتخاذ إستراتيجية سياسية جديدة تمكن من وجود حزب قانون يخدم مصالح الحركة الإسلامية والحفاظ على إنجازاتها في ظل التطورات الجديدة (57).

الحديث عن إنشاء حزب إسلامي جاء نتيجة الضرورة نحو الحاجة للتواجد السياسي الرسمي بواسطة الاطار القانوني وأيضا استخدامه كسياج أمني للحركة الإسلامية أمام محاولات القمع من جانب السلطة الفلسطينية، وإن هذا الإطار يمكن استغلاله من خلال إمكانية التأثير القائم في نطاق المجلس التشريعي ، ورأى أصحاب فكرة إنشاء حزب إسلامي في هذا الحزب إطار تنظيمي يدافع عن أفكار الحركة الإسلامية ويمكن نشطاء حماس الاشتراك في الانتخابات والحياة السياسية، وإن مثل هذا الحزب لن يكون بديلا عن حماس نفسها ولكن سيكون أداة مثل الجامعة الإسلامية في مجال التعليم وجمعيات الصداقات في مجال الرفاه لاجتماعية (58).

ومع ذلك فإن فكرة إنشاء إطار سياسي إسلامي قد أثار الخشية من فقدان الطابع الجهادي للحركة وحسابها على أنها مع العمل السياسي فقط، الأمر الذي سيعرض الحركة الى خطر فقدانها للتأييد الجماهيري.

أما المعارضون لإنشاء حزب إسلامي فقد ادعوا انه من الممكن إنشاء مثل هذا الحزب فقط في ظل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة وعندما ينتهي كفاح التحرر العنيف ضد إسرائيل حيث سيكون هذا الحزب عاملا في نطاق القانون ، وطالما استمر الكفاح من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة فإن حماس مجبرة بمواصلة استمرارها على انها تنظيم سري دون أي ارتباط تنظيمي للحزب وان لا يكون لهذا الحزب أي علاقة للعمليات العسكرية لحركة حماس (59).

إن التأييد لاقامة حزب إسلامي والتركيز على العمل السياسي قد جاءت في الأصل من داخل التيار الإسلامي في قطاع غزة ، خلال صيف 1994 وهؤلاء الشخصيات كانوا مسؤولين عن وضع وثائق أولية مفصلة تعالج فكرة إنشاء حزب وأهميته وتم وضع موعد لإنشاء هذا الحزب والعلاقات المتبادلة بين وبين حماس وعناصر أخرى في الحركة الإسلامية ، وأيضا وضع نصوص النظام الداخلي له كوسيلة للنقاش واتخاذ القرارات (60) وحسب إعلان الناطق باسم حماس في صيف 1995 اتخذت الهيئة الاستشارية لحركة حماس (مجلس الشورى) قرارا مبدئيا لإنشاء حزب سياسي إسلامي واعطاء التوقيت الزمني بيد القيادة السياسية للحركة (61) وان توقيت القرار كان تعبيرا واضحا للميل نحو الانتخابات التي يقترب موعدها لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية ، ومن خلال وثائق حماس لموضوع إنشاء حزب والمقابلات مع زعمائها في الإعلام يظهر بوضوح أن هذا الحزب لن يحل مكان حركة حماس ولكنه هيئة سياسية للحركة الإسلامية دون التنازل عن الكفاح المسلح ضد إسرائيل ، وقد أعدت لهذا الحزب أربعة مهمات رئيسية.

أ- إنشاء إطار سياسي شامل للأراضي الفلسطينية للفلسطينيين الذين يتطلعون إلى الإسلام عامة وليس لأعضاء حماس خاصة وسيعمل هذا الحزب بصورة ديمقراطية وقانونية وهذا ما سيمكن حماس من التصدي للسلطة الفلسطينية في المجال السياسي وسيطلب من هذا الحزب الاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية وستدافع عن الحقوق السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وعن الحق لحركة حماس لمواصلة الكفاح المسلح ضد إسرائيل ، وعلى ضوء الواقع بان حماس ستكون أمام التهديدات من جانب السلطة الفلسطينية بسبب تمسكها بالجهاد، فإن إنشاء هذا الحزب سيؤمن الفصل بين الأجهزة السياسية والعسكرية والاجتماعية .

ب- العمل لصالح الأهداف والقيم الإسلامية الشاملة ، وقبل أي شيء إنشاء مجتمع ودولة فلسطينية في فلسطين ، وسيلعب هذا الحزب مهمة مركزية للعلاقات بين الجماهير والسلطة الفلسطينية وعلى التعايش أيضا معها من أجل جسر الهوة والتأثير السلبي للاتفاقات مع إسرائيل ، وستسعى إلى بناء مجتمع مدني يستند على القانون الإسلامي (الشريعة) من أجل توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للجماهير ، ويقوم الحزب بتنظيم فعاليات جماهيرية في أوساط الشباب والنقابات المهنية والاتحادات الطلابية من أجل تسخيرهم للحركة وأهدافها، وتنظم اجتماعات إعلامية ونشاطات احتجاجية جماهيرية ويدير مركز للبحث وإصدار نشرات أيولوجية إسلامية .

ت- تجنيد الرأي العام للتأييد بحركة حماس والكفاح المسلح ضد إسرائيل وبذلك يتم إزالة المآزق التي تقع أمام حركة حماس نتيجة الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية، وكما أشير سابقا لم تستطع حماس مقاطعة الانتخابات أو الاشتراك بها دون أن تدفع لذلك ثمنا سياسيا، في حين أن الاشتراك سيتم تفسيره على أنه إعطاء الصلاحية غير المباشرة لمسيرة أوسلو، ومن الواضح أنها ستؤثر فكريا على الحركة، وواقع تفسير الأمر هو العزل السياسي وفقدان القدرة في التأثير على العلاقات المستقبلية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وأن الحزب الإسلامي يستطيع إعطاء صلاحية لمسيرة أوسلو دون " تلطيخ " حركة حماس أو التزامها مباشرة للحملة السياسية للحزب .

ث- استخدام إطار سياسي للاشتراك الإسلامي في الانتخابات للتنظيمات الجماهيرية مثل المجالس البلدية ، الجمعيات المهنية ولجان العمال والهيئات الأخرى ، من خلال الاعتماد على الماضي العريق للحركة في

توفير الخدمات الجماهيرية ويأمل زعماء حماس من ذلك الحصول على التأييد الجماهيري الواسع وخاصة في انتخابات السلطات المحلية.

والسيطرة على السلطات المحلية قد جذب المتحدثين باسم الحركة والذين يعتبرونه بعيد عن السياسة من قبل الشعب الفلسطيني وعلاقته مع إسرائيل. وأكد محمود الزهار أحد كبار المتحدثين باسم الحركة في قطاع غزة أنه لن يكون من إنشاء هذا الحزب والاشتراك في الانتخابات لمجلس السلطة الفلسطينية واعطاء الأهلية للسلطة الفلسطينية ، مثلما حصل في اشتراك حماس في انتخابات الجمعيات المهنية والاجتماعية منذ الثمانينات حيث لم تعطي الموافقة على الاحتلال الإسرائيلي (63) .

الكفاح من أجل التحرير

وفي البرنامج السياسي التزم الحزب بالكفاح من أجل تحرير الشعب الفلسطيني من ظلم الاحتلال الصهيوني وتحقيق حق العودة لعام 1948 و 1967 والعمل من أجل الانسحاب الكامل لإسرائيل عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967 بما فيها إزالة المستوطنات اليهودية، والتزم الحزب أيضا بالعمل على احترام حقوق الإنسان وحرية العمل التنظيمي والنقابي والتعددية السياسية وقبول قرار الأغلبية في انتخابات قيادات الشعب الفلسطيني ومندوبيه في المؤسسات المختلفة في الداخل والخارج.

والتزم الحزب الإسلامي من خلال برنامجه بأنه سيعمل على وقف التطبيع الفكري والسياسي والثقافي والاقتصادي مع "الكيان الصهيوني" وتقليص من سياسة التنازلات السياسية للسلطة في المفاوضات.

وسيعمل الحزب على تليين عداء السلطة الفلسطينية تجاه الإسلام والحركة الإسلامية والتقليل من الاحتمالات نحو المواجهة المسلحة بينهم، وهذا الحزب لن يسلك طريق العنف والقوة لتحقيق أهدافه ولن تكون مرتبطة بأي طريق عمل مسلحة ولن يستخدم السلاح ولكن الحزب يؤيد جميع الجهات الوطنية والإسلامية المتعلقة إلى تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق المقاومة المسلحة للاحتلال العسكري (64) .

وانشأ هيكل الحزب ليشمل لجنة تأسيسية وتجمعاً عاماً ومجلس شورى ومكتباً سياسياً

وسيعمل الحزب على تنسيق البرنامج الفكري لحركة حماس، من أجل تأمين طابعه الإسلامي ثم تحديد أن لـ" الإخوان المسلمين " سيتم تأمين الأغلبية من 51 حتى 65 من كوادره وان قبول الأعضاء في الحزب سيتم عن طريق الإخوان المسلمين (65).

ومع ذلك فإن المبادرة بإنشاء حزب إسلامي ووجهه بمعارضة من جانب الزعامات الخارجية لحركة حماس وفي منتصف نوفمبر 1995 وبعد وقت قصير من إعلان الناطق باسم حماس حول اتخاذ قرار إنشاء الحزب ذكر عرفات علنا عن تأسيس "حزب الخلاص الوطني الفلسطيني" وبعد إنشاء هذا الحزب التقى عرفات مع مؤسسيه الرسميين وجميعهم معروفون بانتماهم الإسلامي في قطاع غزة والذين أعلنوا عن عدم علاقتهم بأي هيئة سياسية قائمة، واعترف المتحدث باسم الحزب الجديد فخري عبد اللطيف أن هذا الحزب يشترك فكريا مع حركة حماس، وقال إن كل من حماس والحزب الإسلامي مستقل عن الآخر، وأوضح أيضا أن المكتب الجديد للحزب يضم أعضاء من حماس على الرغم أنه ليس جميع المسجلين المؤسسين على نفس الوضع (66).

عدم الاشتراك في الانتخابات

وعلى الرغم من إنشاء هذا الحزب فإنه لم يعلن عن اشتراكه للانتخابات حتى منتصف ديسمبر وعلى ما يبدو فإن السبب في التأخير هو المحادثات السياسية بين حماس والسلطة الفلسطينية، وفي الجهة الأخرى فقد تصاعدت الأصوات داخل حركة حماس حول موضوع الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات، وخلال اجتماع كبير في غزة في الذكرى الثامنة لميلاد الحركة في منتصف ديسمبر 1995 أعلن زعماء حماس

رسميا أن الحركة لن تشترك في الانتخابات وأوضحوا أن خيار أوصلو ليس فيه ما يؤمن حقوق الاستقلال الفلسطيني ولا حتى دولة للشعب الفلسطيني، ومع ذلك فقد عاد وأكد مسنولو حماس عن التزامهم لمنع المواجهة الداخلية والمساهمة في بناء المجتمع المدني عن طريق الحوار مع السلطة الفلسطينية ، وخلال محادثات القاهرة عادت حماس وأعلنت عن قرارها بعدم الاشتراك في الانتخابات على الرغم من الإشارة بأن مرشحين محسوبين مع حركة حماس "حزب الخلاص الإسلامي الوطني" والذي أنشئ حديثا سوف يشتركون في الانتخابات (67) .

ولكن وعندما أغلقت قائمة المرشحين للانتخابات اتضح أن "حزب الخلاص الإسلامي الوطني" لن يشترك بها بشكل رسمي وأنها سوف تترك الساحة لحركة فتح وشركائه الهامشيون "حزب الشعب" الحزب الشيوعي السابق و "الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني" فدا (فدا- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني).

إن عدم الاشتراك للحزب الإسلامي في الانتخابات جاءت على ما يبدو نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، ومن المؤكد أن تحديد موعد وأسلوب الانتخابات قد أعدت من أجل منع النفوذ لحركة فتح وجعلها مصدر القوة السياسية للسلطة بقيادة عرفات، فهذه الأسباب وفرت للقيادة الخارجية لحركة حماس الذريعة لرفض الاشتراك للحزب الإسلامي في الانتخابات إضافة إلى القلق الذي أعربت عنه من تعزيز القيادة الداخلية".

وعلاوة على ذلك فإن المهم من هذه الانتخابات هو الشعار الأكيد لفوز عرفات وحركة فتح فوزا ساحقا وهذا ربما يظهر حركة حماس لو اشتركت على أنها حركة هامشية الأمر الذي سيعرض الحركة الى أمور سيئة أمام السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من الاشتراك في الانتخابات لشهر مارس 1996 أعلن "حزب الخلاص الإسلامي الوطني" عن نشأته الرسمية ، وبعد أن أعلن مؤسسوه انهم حصلوا على موافقة قانونية من السلطة الفلسطينية ، وقد واكب الإعلان نشر أسماء 19 وهم أعضاء المكتب السياسي للحزب الأمر الذي ابرز طابع الاختلاف بين الحزب وبين التركيبة السرية لقيادة حركة حماس .

أعضاء حزب الخلاص

معظم الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب برزوا في الماضي بنشاطهم داخل حركة حماس وقد كان عدد منهم في السجن ساعة الإعلان عن إنشاء الحزب، وكما هو مخطط أعلن الحزب عن استقلاليته واستقلالية قراراته، والتزم بالعمل من خلال الوسائل السياسية والقانونية والتزم بالتعددية الحزبية واحترام حقوق الإنسان(68).

ويشار إلى أنه وخلال السنتين لما بعد الإعلان عن الإنشاء الرسمي فلم يتخبط الحزب بأعمال تنظيمية أو جماهيرية وبقي عمليا في حساب الأمر العرضي والهامشي في الساحة السياسية الفلسطينية، وعلى ضوء تأجيل موعد الانتخابات الى وقت غير محدد فقد وضع الحزب الإسلامي جانبا.

وكان قد عمل الحزب في مجال الإعلان وتجنيد الشباب واعمال المخيمات الصيفية للأولاد في فصل الصيف، وعندما ساد التوتر مع السلطة الفلسطينية أعلن الحزب عن احتجاجه لاعمال القمع من جانب السلطة (69).

واصلت حماس عملها السياسي الواضح والعلمي ولم يتورع المتحدثون باسمها من الظهور والحديث بأمر عسكري من خلال مواصلة العمل ببناء البنية التحتية الجماهيرية لها.

غياب حزب إسلامي من الانتخابات يشير إلى الاعتبارات الأساسية التي أرشدت السلوك السياسي لحماسي بمسألة الاشتراك السياسي في مؤسسات السلطة الفلسطينية وان الخشية من عدم الاشتراك الكامل مع التعاون مع السلطة الفلسطينية ستسبب للحركة ضررا ليس له سبيل لإصلاحه وأن الاشتراك المباشر أو

غير المباشر في الانتخابات ربما يتم تفسيره على انه إعطاء الموافقة على مسيرة أوسلو ، مما اضطر حركة حماس بالحسم لصالح الاشتراك غير الرسمي والغير إلزامي، وان هذا الاشتراك خاضع لثلاثة شروط أساسية:

1. المسار العملي ، والى أي مدى ربما يؤدي الاشتراك إلى حصول حركة حماس على نتائج إيجابية أو على الأقل معقولة ، تعزز من إنجازات الحركة وموقفها في المساومة أمام السلطة .

2. المسار الرمزي فإلى أي مدى يمكن عرض الاشتراك على أنه أمر مؤقت حسب الظروف وابعاد أي معنى يدل على اعتراف من جانب الحركة بالسلطة الفلسطينية .

3. المسار التنظيمي : إمكانية وضوح الحصول على تأييد قيادة الحركة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج .

ومن هذه الاعتبارات قررت حركة حماس في نهاية الأمر تشجيع وتأييد التصويت في الانتخابات ومساندة مرشحين متعاطفين مع حماس بصورة متفردة ومستقلة .

وعلى نفس المستوى شجعت حماس أعضائها الانضمام لهيئات تنفيذية في السلطة الفلسطينية ولكن ليس لشغل وظائف ذات طابع تمثيلي ، وفي تلك الحالات يتبين أن حماس يمكنها الحصول على إنجازات دون دفع ثمن سياسي لا يحمل على المستوى الرمزي والحصول على موافقة قيادة حماس الداخلية والخارجية لهذه القرارات .

39. Asad Ghanem ,(Founding Elecyions in Transitonal Perriod :The First
Palestine General Elections),The Middle East Journal ,Vol.50,4(1996),pp.4-8
40. انظر أقوال عرفات وحسب قوله فإن مرشحي حماس حصلوا على خمسة مقاعد في المجلس الحياة لندن
6 فبراير 1996 ص 1,6.
41. Samuel P.Huntinggton,The Third Wave (Norman ,Oklahoma :University of
Oklahoma Press ,1991),pp.182-186
42. تحليل الأساليب التي سلكها عرفات في خدمة الانتخابات الفلسطينية استعين للتحقيق e
43. الناس والانتخابات 20 يناير 1996 ص 5 .
44. الناس والانتخابات 20 يناير 1996 ص 5.
45. Usher,p.25
46. Arend Lijphart ,Election Systems and Party Systems (Oxford :Oxford
University Press ,1994)p.20
47. Martin Peretz ,(Global Vision),The New Republic ,January 22 1996 ,Usher
p.25 p.12 ,Ethan Eisenberg ,(Democracy in Gaza :An Election Diary)Congress
Monthly ,Vol .63 ,2 (March -April 1996),p.9
48. Shyam Bhatia ,(Vote Arafat for Dictator),The Observer , January 14,1996
p.21;Ehud Yaari ,(Victory of Sorts),The Jerusalem Reboot ,Vol .VI,no.19,January
25 1996 ,p.25
49. الوطن (غزة) يناير 1995 ص 8-9 .
50. الشيخ جمال سليم " الحزب السياسي الإسلامي من متطلبات المرحلة " القدس (10 يونيو 1994)
51. موسى أبو مرزوق مقابلة مع فلسطين المسلمة ، يونيو 1994 ص 16 .
52. هآرتس 30 مايو 1995 .
53. حماس " سياسات ومضمون الخطاب الإعلامي للمرحلة القادمة اثر اتفاق غزة أريحا 28 أكتوبر
1993 .
54. محمود الزهار "القوى الفلسطينية ... وانتخابات الحكم الذاتي " فلسطين المسلمة أكتوبر 1994 ص
30 .
55. القدس 2 أكتوبر 1994 .
56. مقابلة مع ربيع عقل ناشط كبير في حماس – صوت الحق والحرية 3 ديسمبر 1993 .
57. عميرة هيس – مقابلة مع فخري عبد اللطيف ، هآرتس 17 ديسمبر 1995 .
58. محمود الزهار – مقابلة مع فلسطين المسلمة يونيو 1995 ص 14-15 .
59. إسماعيل هنية – فلسطين (غزة) 30 سبتمبر 1994 ، القدس 11 يونيو 1994 .
60. تشمل الوثائق خمسة أجزاء يناقش كل جزء منها وجهة نظر أخرى لإنشاء الحزب .
61. مقابلة مع إبراهيم غوشة ، المجتمع (الكويت) 31 أكتوبر 1995 .
62. حماس " النظام السياسي للحزب (دون تاريخ) .
63. هآرتس 20 ديسمبر 1995 .
64. حماس " النظام السياسي للحزب " .
65. حماس " تعريف الحزب وأهدافه .
66. النهار (القدس) الشرقية 24 نوفمبر 1995 .
67. القدس 17 ديسمبر + 20 ديسمبر 1995 .

68. القدس 22 مارس 1996 ، إسماعيل أبو شنب من مسئولى حركة حماس فى قطاع غزة سابقا ، كان حينها ما زال فى السجن الإسرائيلى ،فى حين أن احمد بحر موجود فى السجن الفلسطينى .
69. انظر على سبيل المثال هآرتس 24 يوليو 1998 .

انسجام وتكيف: اضطرابية واحتمالات

إن سياسة التكيف والتأقلم في ظل الظروف السائدة أصبحت المسار الأساسي لنهج حركة حماس، وأن استراتيجية (العنف) الموجه والتعايش في ظل المفاوضات، والاشتراك المشروط كل ذلك عبر عن الطريق الذي سلكته حماس من أجل تجاوز قرار الالتزام المتناقض، في ظل السعي بعيد المدى بروح الجهاد من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والحرص على المصالح المشتركة واحتياجات الجماهير اليومية. وأن الالتزام الأول شجع المواجهة مع (إسرائيل) ومع السلطة الفلسطينية ولكن الثاني كان بحاجة إلى قدرة للتكيف والتسليم مع الواقع السياسي.

إن إستراتيجية العمل لحركة حماس اعتمدت على عدم القبول المعلن وعدم الرفض القاطع للتسوية السياسية التي جاءت نتيجة اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن حماس دمجت في الصراع مع (إسرائيل) هالة من البعث الديني فإنها لم تستطع تجاهل ظروف الواقع المتغير واحتياجاتها الاجتماعية والسياسية وخاصة على الساحة الفلسطينية الداخلية، وأظهرت نوعاً من الواقعية السياسية ونوعاً من الإيجابية الواقعية.

وضمن هذا الواقع جاء الوعي والإدراك للاضطرابات السياسية وضعف الهيكل والقيود أمام قوة الحركة وأمام التيار المركزي في الجماهير الفلسطينية للصفة الغربية وقطاع غزة والمتمثل بحركة فتح، ورفضت حماس قبول المسيرة السلمية أو الاعتراف بها رسمياً وما نتج عنها، ومع ذلك فقد بقيت منطقية في جهودها بالامتناع عن المواجهة عن طريق العنف مع النظام الجديد من خلال إدراكها لضعفها الاستراتيجي أمام أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، ومن المتوقع التعرض لحركة حماس وتصنيفها باعتبارها قوة مسلحة.

إن عالم الشعارات والبرامج الأيدلوجية لحركة حماس عرفت بالفعالية وعدم التنازل وتمسكها بالأهداف العليا، لكن على أرض الواقع لم تتردد في تبني سياسات وبرامج أكثر واقعية وأكثر إصلاحية من الثورية، وساهمت في تعزيز الكفاح المسلح كاستراتيجية معلنة ووحيدة لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ولكن عملياتها العنيفة بقيت هامشية في نطاقها حتى ولو أنها كانت موجة لـ(إسرائيل) – وثانوية من حيث أهميتها للحركة.

فقد رفضت الحركة منح الصفة الرسمية للسلطة الفلسطينية ومع ذلك فقد رأت بها حقيقة واقعية يجب التعايش معها والحوار مع أجهزتها من أجل الاندماج فيها، ورفضت الحركة أيضاً حق إسرائيل بالوجود وعارضت التسوية الدائمة معها، ولكن الحركة كانت مستعدة للتعايش المعقول المستند على التسويات المؤقتة، ولنفس الأسباب رفضت حماس الاشتراك في المؤسسات التمثيلية التابعة للسلطة الفلسطينية وفي نفس الوقت شجعت أعضائها الاندماج بشكل فردي في الوظائف الحكومية وأجهزة السلطة.

ثمن الاستراتيجية

وبالنظر إلى الثمن والفائدة فإن الاستراتيجية السياسية التي تبنتها حماس منحتها التفوق البارز أمام الثمن التنظيمي القليل والتضحية المعقولة على المستوى الأيدلوجي ومنحتها القدرة على التكيف مما ساعدها

على الحماية من إرسالها إلى الهامش في أعقاب تمسكها بالأهداف العليا وتجاهلها للتغيرات الكبيرة التي طرأت في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومع ذلك فقد نجحت حركة حماس في منع المواجهة بينها وبين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية وهذه المواجهة ربما تؤدي بالتدمير التنظيمي، ولا شك انه ومن وجهة نظر الحركة فانه ليس هناك نقص في الدوافع لتبني استراتيجية التكيف السياسي، والسؤال هنا كيف نجحت الحركة على الرغم من التعاليم الإسلامية المتصلبة إيجاد طريق النجاة بين الخيارين الصعبين حيث أن كل واحد من هؤلاء ربما يؤدي إلى دفع ثمن لا يمكن تحمله من وجهة نظرها؟ وكيف تمكنت من الحفاظ على صورتها المجاهدة والتي لا تقبل التنازل من الناحية السياسية؟ وأيضا الحفاظ على إنجازاتها الجماهيرية وحتى توسيعها، وكل ذلك مصحوب بخلاف للآراء المتواصل والذي وصل في بعض الأحيان حد المواجهة والعنف الداخلي.

وبالمقارنة مع منظمة التحرير فإن حركة حماس هي عبارة عن حركة سياسية شابة وزعامة محلية غير محنكة ذات صفة جماهيرية وميزانية بسيطة وعلاقات دولية محدودة، وعندما نشأت حماس فقد كانت منظمة التحرير تتمتع باعتراف دبلوماسي أو اعتراف من قبل أكثر من ثمانين دولة (1) ومنذ منتصف سنوات السبعين حصلت منظمة التحرير على المكانة الوحيدة التي حصل من خلالها على مكانة مراقب في الأمم المتحدة والذي نجح بمساعدة العرب ودول العالم الثالث الى تمرير مجموعة من القرارات المضادة لإسرائيل في اجتماعات الأمم المتحدة (2).

وحتى بعد فقد منظمة التحرير لمعقلها في لبنان بعد حرب 1982 واصلت منظمة التحرير الظهور بالجبهة السياسية المركزية في سياسة الشرق الأوسط وإن مكانته كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وأن الإنجازات الدبلوماسية لمنظمة التحرير عبرت بصورة كبيرة إلى نجاحات حركة فتح الأكبر والأهم بين جميع التنظيمات والحفاظ على المقام الأول والوحيد في المجتمع الدولي والفلسطيني.

ونجحت فتح في تجميع جميع التنظيمات الفلسطينية الأساسية التي تعمل في الساحة تحت إطار تنظيمي واحد على أساس أيديولوجي وطني مشترك والحفاظ على استقلالية كل واحد على أساس أيديولوجي وطني مشترك والحفاظ على استقلالية كل واحد من مكونات هذا التنظيم وانطلقت من استقلالية القرار الفلسطيني وهذا على الرغم من الجهود غير المتوقعة من جانب الدول العربية لمحاولة سيطرتها السياسية عليها.

وقامت منظمة التحرير بأعمال سياسية نشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة في الفترة لما بعد حرب يوم الغفران 1973 وهذه الأعمال كانت مصاحبة بالتغلغل المؤسسي والتي جلبت للحركة التأييد الشعبي وساعدته في السيطرة على مؤسساتنا البلدية والمنظمات الطلابية المهنية وجمعيات الصداقات والرفاه الاجتماعي.

دور منظمة التحرير

إلى جانب سيطرته على المؤسسات أصبحت منظمة التحرير مصدر الوعي السياسي للسكان واصبح شينا فشنا الجهة التي تعبر عن التطلعات الوطنية نحو الاستقلال الفلسطيني على الرغم من الطريق الايديولوجي في سراديب السياسة الفلسطينية والعربية، وبالنسبة للعديد فان منظمة التحرير والمشكلة الفلسطينية هم عبارة عن توأمين متطابقين.

وخلال سنوات الـ70 تعاونت مؤسسات منظمة التحرير تعاوننا بناءا ونجحوا في جسر الهوة في النزاعات الفلسطينية الداخلية والحفاظ على سلامة التنظيم، وعلى الرغم من استمرار الفرق الايديولوجي وعدم الثقة والشكوك بين التنظيمات المختلفة التي مثلت جزءا منها مصالح دول عربية مثل العراق وسوريا - فلم يبقى أي تنظيم فلسطيني ذا تأثير سواء أكان سياسيا أو عسكريا خارج مجال تأثير منظمة التحرير، وإن هذا التنظيم برئاسة ياسر عرفات أصبح شعار للمشكلة الفلسطينية وأصبح القوة المركزية في الحياة السياسية الفلسطينية في كل زمان.

ونهاية الثمانينات وعندما ظهرت حركة حماس كقوة سياسية داخل أوساط الشعب الفلسطيني كانت منظمة التحرير اللاعب الدولي الغني بالخبرة والذي يملك نظاما من المؤسسات المدنية والعسكرية والمصادر المالية والتمثيل الدبلوماسي الواسع والحضور المؤسساتي ذات القدرة على العمل داخل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية وأيضا داخل أوساط الطلاب المهجر من فلسطيني العالم.

وعلى الرغم من غياب الاستقلال على الأرض، فقد نجحت حركة فتح أن تصبح مرجعية وطنية عليا ونواه للدولة الفلسطينية المنشودة، وفي هذه الظروف وعلى الرغم من الانتفاضة التي منحت حركة حماس التفوق على ضوء حقيقة ان قياداتها ومؤسساتها قد نشأت في الضفة والقطاع ومكنتها من الحصول على مكانة وتأثير جماهيري على حساب حركة فتح وفي الواقع ومن ناحية المصادر الإنسانية والعسكرية والسياسية فقد بقيت حركة حماس ضعيفة المصادر أمام حركة فتح، لذلك فإن المواجهة مع حركة فتح بقيت بمثابة الكابوس بالنسبة لحركة حماس والتي حذرت نشاطها من المواجهة والعنف مع منافسيها السياسي والرئيس.

قلق من المواجهة

إن القلق من المواجهة أصبح أمرا حقيقيا في أعقاب توقيع اتفاق اوسلو من قبل قيادة منظمة التحرير وحركة فتح وعلى أجهزتها العسكرية والمدنية التي استقرت في قطاع غزة وأريحا وأصبح للسلطة سيطرة وتلقى تأييدا من قبل (إسرائيل)، وضمن هذه الظروف فإن المواجهة والعنف مع السلطة الفلسطينية ربما تؤدي إلى تدمير البنية التحتية للمؤسسات المدنية لحركة حماس وتهديد وجودها السياسي والأضرار بصورتها أمام الجماهير الفلسطينية، وطالما أن قاعدة منظمة التحرير خارج الضفة الغربية وقطاع غزة استطاعت الحركة استغلال الظروف التي وفرتها لها الانتفاضة والتي أصبحت مع مرور الوقت تشكل خطرا على سيطرة منظمة التحرير أو على الأقل إجبارها قبول تصورات سياسية نموذجية خاصة بالحركة، ولكن هذا الأمل لم يستمر لوقت طويل في ظل اتفاق اوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير.

ومن خلال الخبرة السياسية لفترة ما بعد 1973 فهتمت منظمة التحرير أن الطرح الواقعي الذي يتبناه وتفضيله الاعتبارات الأنية على التمسك بالأهداف النهائية، حاز على تأييد وان فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولدت في المناطق خلال السنوات الأولى للاحتلال كحل واقعي جذب بشكل خاص النخبة المحلية، وان التغيير الذي بدأ سنة 1973 في سياسة منظمة التحرير الذي طلب الانخراط بالمسيرة السياسية كممثل وحيد لسكان الضفة والقطاع مما زاد من هيئته داخل أوساط الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

ووضع جانباً المؤيدون للحل الأردني أو السوري، و التأثير الواضح لمكانة منظمة التحرير داخل الشعب الفلسطيني ظهر في اتفاق اوسلو التي عبرت عن التصالح التاريخي بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير.

اتفاق اوسلو

وبالنظر إلى الأسباب المحلية والإقليمية والعالم والتي نتجت مع توقيع اتفاق اوسلو وخاصة في توازن القوى بين حماس ومنظمة التحرير فمن الممكن القول :

أولا : إن لحماس الدوافع الكافية لمواصلة تبني الاستراتيجية السياسية نحو التكيف التي تعبر عن الحالة العقلية الواقعية ونماذج التصالح.

ثانيا: إن تبني استراتيجيات الواقعية والعملية ربما تؤدي إلى إضعاف الزخم الايدولوجي والاتجاه العسكري وتعزيز التوجه نحو المؤسسات والانتظام.

وأن سياسة المرونة والتكيف نتجت عن تمشي حماس تدريجيا مع التسليم بواقع وجود السلطة الفلسطينية، وقبولها كسلطة شرعية والاشتراك الناشط في مؤسساتها.

وعلى المدى البعيد فمن المحتمل أن تؤدي مثل هذه التطورات إلى الخلل في طموح حركة حماس واستخدامها بديلة سياسية للسلطة الفلسطينية.

ومع ذلك فإن التبريرات للحفاظ على نمط عملي واقعي فهي مقنعة قدر الإمكان، وليس بها أي أسباب معينة من أجل أن تتوجه حماس نحو المواجهة مع (إسرائيل) أو مع السلطة الفلسطينية أو مع الاثنين مرة واحدة، وعلى الرغم من احتمال خيار المواجهة يبدو ضعيفا بالنظر إلى الطابع الجماهيري لحركة حماس والثمن الكبير الذي سينتج عنه وهو الإضرار بالمؤسسات المدنية.

ومع ذلك فإن السؤال فيما إذا سلكت حماس الدرب الواقعي أو أنها سلكت طريق العنف الذي لا يقبل التنازل فإن ذلك بحاجة إلى دراسة هيكل الحركة وميلها نحو العلاقات المتبادلة بين هيكلها وبين قدرتها على العمل ضمن الصراعات الكثيرة ضمن هذه الظروف مع السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) من جانب ومن جانب آخر في داخلها.

طرق العمل وميزات تكوينية

إن قدرة حماس في نجاحها تبني طرق العمل الواقعية والعملية يعبر جيدا عن قدرتها في الحد بين الاعتبارات المتعارضة والاحتياجات المتناقضة المفروضة عليها نتيجة التزامها للقيم الاجتماعية والالتزام الديني والوطني، وباعتبارها حركة دينية ووطنية ذات تصور وخيار واقعي فهي لا تستطيع أن تتخلى عن شكلها الراديكالي وهي الصورة المصحوبة باستراتيجية المواجهة المسلحة حتى تحرير كل فلسطين من النهر وحتى البحر، وباعتبارها أيضا حركة اجتماعية فإن حماس مجبرة بأن تأخذ بالحسبان الاحتياجات للحياة اليومية، واضطرت الحركة إلى المناورة السياسية والاستراتيجية للعمل الواقعي على الرغم من تصورهما الإسلامي والوطني وسعيها إلى تحقيق تصورهما بوسائل عنيفة.

وقد نجحت حماس بحسر الهوية بين رؤيتها الراديكالية وبين الربح والخسارة طالما أن هذه الخطوات مصحوبة بأخطار تنظيمية معقولة.

وان استخدام التبريرات استند على مصادر إسلامية ونصوص منسجمة ساهمت في منح الشرعية والتسهيل على التكامل للخطوط العملية من جانب رجال الصفوة وبذلك تقلل من خطر الانقسام داخل الحركة نتيجة هذه الخطوات، وان القيم الإسلامية للصبر الذي اتخذته حماس للتسويق الأيدولوجي للخطوات السياسية التي كان من المحتمل أن ينظر إليها على أنها انحراف عن النموذج الديني، وتحصل على تأييد مؤسساتي أو على الأقل لمنع معارضة قوية لهذه الخطوات.

الصبر مكن حركة حماس إلى تبني الطابع الإصلاحية للجهود المتواصلة والطويلة لبناء مجتمع إسلامي "من الأسفل حتى الأعلى" فهذا الأمر منح القدرة نحو الأفضليات التي وجدتها الحركة لتطوير العمل الديني والجماهيرية الثابت والمتواصل دون حدود زمنية.

وتبنت حماس خطأ واضحا بين سياسات المدى القصير الذي يحتاج تأجيل مؤقت للأهداف النهائية وبين استراتيجية المدى الطويل المستندة على التمسك القوي بالتصور الإسلامي الأصولي : وبين الاستعداد لقبول تسوية التعايش مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية كأخف الضررين، وبين الاعتراف وإعطاء الشرعية لهذه الهيئات، وان استخدام الصبر كوسيلة للتعامل الشرعي في الأساس منحت حماس قوة المناورة من أجل التقليل للتأثير السلبي نتيجة الانحراف عن الموقف الأيدولوجي وتسويق خطوات وردود فعل ذرائعية.

ولكن البحث خلف المؤسسات لحركة حماس واختيار المميزات الهيكلية للحركة تكشف القدرة المحدودة لتأمين قاعدة ثابتة للتأييد باستراتيجيات التكيف الواقعي.

وإذا ما نجحت حماس رغم كل ذلك لتبني أساليب عملية واقعية دون أن تضطر لدفع ثمن سياسي كبير من الثقة وفكرها الخاص، فإن ذلك ينبع من وجود ظروف من خارج الحركة ومن الظروف السياسية السائدة وبصورة أقل من القوة الداخلية للحركة، ولذلك فإن هناك مجالا للدعاء أن الأحداث التي ستؤثر على المنطقة السياسية والمحلية بصورة ذات مغزى ربما تؤثر على زعزعة قدرة الحركة للتمسك باستراتيجية العمل المشجعة للتكيف السياسي والواقعي.

الهيكل التنظيمي الداخلي

انسجاما مع حركات اجتماعية وتنظيمية سياسية أخرى فإن في حماس جزء كبير من النشاطات التنظيمية الداخلية والتنظيمية الخارجية مقحمة بسميزات إدارية للصلاحيات داخل الحركة والعلاقات الشخصية المسيطره به، وفي غياب الاستقلال والسيادة ووجود مركز سياسي عصري، أصبح الإطار التقليدي للجهة الحاسمة للعمل التنظيمي الجماعي، وهذه الأمور تستند في بعض الأحيان على التعارف الشخصي والتقارب العائلي وعلاقة الجوار أو التردد على أماكن الصلاة أو على شخصيات دينية ولكن في مثل حركة حماس وبالمقارنة مع التنظيمات الأخرى يبرز التوتر السائد بين الأساسيات الرسمية وغير الرسمية داخل التنظيم، فهذا التوتر هو نتيجة الاندماج بين التصور الديني الوطني وبين الاحتياجات المشتركة للجماهير إضافة إلى صراع القوى الداخلية والخارجية على قيادة حماس ومؤسساتها.

وأصبح هذا التوتر بارزا أكثر فأكثر منذ 1989 وصاعدا عندما انتقلت مقرات القيادة للحركة إلى الخارج بهدف جعل هذه المقرات خارج السيطرة وصعوبة الوصول إليها من قبل السلطات الإسرائيلية، وفضلت القيادة الخارجية العمل الرسمي والتدريج واتخاذ طابع التنظيم السري وخبرات حركات ثورية علمانية حيث شغل جزء من أعضائها دورا فيها في الماضي بهدف تأمين طلائعية الزعامة الخارجية للحركة، مقابل الزعامات المحلية التي مالت للحفاظ على الهيكل غير الرسمي المستند على العلاقات التنظيمية والتعارف الاجتماعي السابق والتقارب العائلي وعلاقات الجوار.

ومن خلال دراسة دقيقة ومتفحصة لتطورات حماس سوف يساهم في توضيح ظهور طابع هذه العلاقات إضافة إلى تأثيره على العمل وعلى قدرة المناورة للحركة في الظروف المتغيرة وحول ما يتعلق من هذه المنطلق عرفت أهمية طابع العمل التي تميز الحركة الإسلامية وخاصة إلى المؤسسات التنظيمية وعلى رأسها المجمع الإسلامي لما قبل ظهور حركة حماس.

وباعتبارها منظمة شعبية ذات أهداف دينية واجتماعية سعى المجمع الإسلامي الذي أنشئ في غزة 1977 إلى خلق مجال إسلامي لإصلاح الفرد وإنشاء جماعة مؤمنة والتي سيتم من خلالها تطبيق القانون الإسلامي (الشريعة) وأن أعمال المجمع قد أعدت من أجل تمهيد الطريق لإنشاء المجتمع والدولة الإسلاميين من خلال وقت غير محدد.

وأن تركيز المجمع على الوعظ والتربية والتعليم والنشاطات الجماهيرية أدت إلى تزايد الجهود لإنشاء وسط اجتماعي ذي حكم ذاتي (3) والتي تخلق مجالا إسلاميا واجتماعيا مضاد للمحيط الاجتماعي والتربوي والتي منها سعي " الإخوان المسلمين " إلى إيجاد الملجأ، فهذه الجيوب تستند على نظام مقابل السلطة في مجالات الاقتصاد والخدمات وفي هذا الخصوص فقد ركز المجمع الإسلامي نشاطاته على الهيئات والجمعيات التي توفر الخدمات في مجال التعليم والطب والرياضة إضافة توفير الأموال للمحتاجين وعلى الأغلب فقد تمحورت المساعدات حول المساجد وكان الجمهور المستهدف من ذلك هو سكان المخيمات في قطاع غزة.

المجمع الإسلامي

لقد كان المجمع الإسلامي هيئة محلية تنظيمية ازدهري على مستوى الداخل بمبادرة الشيخ احمد ياسين، وعرف المجمع بأنه ذو أهمية حاسمة من حيث العلاقات الشخصية والعلاقات المتبادلة المستندة على التعارف والصدقة والشهرة والثقة.

وليس بالضبط الاعتماد على الهيكل التنظيمي الإداري والقواعد الواضحة لتوزيع الصلاحيات، فكل هذا شغل وظيفة مهمة في بناء قاعدة التنظيم وتجنيب الأصدقاء والمصادر المالية والتأييد الجماهيري، ومع ذلك فقد تأثر المجمع بصورة أقل بطابع الصلاحيات وخلافات العمل المصلحية والتدرج الوظيفي ولكنه اعتمد على التعارف من العلاقات المشتركة ضمن الخلفيات الاجتماعية والرؤية الواضحة (4).

إن الطابع غير الرسمي للعلاقات داخل المجتمع الاسلامي أثرت بصورة ملموسة على نمط العمل التنظيمي، وإن النظرة التنظيمية الغير رسمية هي التي توضح سبب نجاح القيادة في تجنيد الاعضاء الجدد ولتوسيع قاعدة التأييد الشعبي وتأمين انصياح مؤيديها لها، وهذا كان متعلقا في الأساس بالقدرة الشخصية التي تستند على التأثير والجاذبية للقائد وقدرته على الإقناع وليس عن طريق اتباع وسائل إجبارية.

وكان الشيخ ياسين مثال الزعيم الملهم والذي لعب الدور الدافع وراء ازدهار الحركة الإسلامية في قطاع غزة وخاصة وراء مسيرة التأسيس بواسطة الهيئات الرسمية وكان من أبرز مؤسسات الحركة المجمع الاسلامي، وعمل في المجمع نواة مصغرة لشخصيات في الثلاثين والأربعين من حياتهم كانوا قد نشأوا في مخيمات اللاجئين، حيث كان معظمهم مؤهلين ومتقنين ثقافة دنيوية (علمانية) عالية ومهن مكتبية : معلمين، مهندسين، أطباء وموظفون وكان هذا الطابع غير الرسمي للعمل مقتبس من تقاليد " الإخوان المسلمين " .

حيث حافظوا على بعد عن السياسة ومؤسسات الدولة الرسمية وفي الاتجاه الآخر وضعوا اهتمامهم نحو التعليم واكتساب المعرفة الإسلامية (5).

ومنذ الساعة التي تبنت فيها الحركة الإسلامية بقيادة الياسين شعارات وطنية مقاتلة وقبل تأسيس حماس كان لا بد من إنشاء أجهزة للعمل المؤسساتي.

أجهزة سرية

وهذا ما تطور تدريجيا إلى أجهزة ذات طابع سرى موزع الصلاحيات من أجل الصمود أمام جهود (إسرائيل) لقمعها، وإن سعي حماس كي تصبح حركة جماهيرية ذات برنامج وطني بديل لمنظمة التحرير (مثل إنشاء الدولة الفلسطينية الإسلامية على جميع الأراضي الفلسطينية) دفع نحو تطوير أساليب العمل بصورة موازية مع البرنامج السياسي، فإلى جانب محاولة تفعيل المؤسسات الجماهيرية والتي كانت مرتبطة بعلاقات محلية ودولية وخاصة لهدف تجنيد ونقل الأموال لأجهزة الدعوة كان واجبا عليها إنشاء هيكل حركي سرى عسكري أمني في الأساس والذي سيصبح مع الوقت ذات طابع مؤسساتي، وإن النشاطات الجماهيرية النشيطة التي ميزت الانتفاضة ألزمت حماس باحتواء أعمالها بأدوات ووسائل أكثر بيروقراطية (مؤسساتي) من خلال الاستناد على الأطر التنظيمية الرسمية بالمقارنة إلى عصر ما قبل الانتفاضة وهي مرحلة المجمع الاسلامي.

إن تركيز حماس على الثورة الشعبية و(العنف) و المواجهة كوسيلة لإزالة ظلم الاحتلال الإسرائيلي قد عجلت من إنشاء الهياكل ذات الطابع الإداري وإنشاء نظام للعلاقات المؤسساتي وهذا النظام استند على مجموعة من الوظائف وعلى مبادئ الطاعة والإذعان والمراقبة، وكما سيتبين فيما يلي فإن الهيكل الذي نشأ دمج بداخله مبادئ تنظيمية ورسمية على حد سواء.

وإن سعي حركة حماس نحو الطلوعية السياسية والانسجام الايدولوجي أدت إلى توسيع مجال العمل من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وإنشاء أطر تنظيمية رسمية على المستوى الوطني.

وفي الأساس كانت هذه نتيجة دوافع خارجية عززت الحاجة لدى حركة حماس إلى أجهزة العمل المؤسساتية.

إن الضغوط الكبيرة التي مارستها (إسرائيل) خلال سنوات الانتفاضة وخاصة بعد شهري مايو و يونيو 1989 عندما أصبحت حماس خارجة عن القانون، واعتقل نشاطها بشكل جماعي، دفع الحركة إلى شكل آخر من الوسائل الأكثر عملية لتأمين استمرار وجود الحركة ونشاطاتها، ولذلك تم التوجه نحو السرية، وتوزيع الصلاحيات والهيكل الإداري في اتخاذ الصلاحيات.

حيث لم يكن من الكافي العمل ضمن النشاطات الشخصية في هذه الأجهزة المستندة على الثقة والإقناع، على الرغم من هذه الأمور ساهمت في التأثير على نظام العلاقات في مجال العمل المدني، وإن المنافسة

بين حماس، والقيادة الوطنية الموحدة والتي تعمل بصفقتها الذراع لمنظمة التحرير، والنزاعات التي سيطرت على علاقاتها عجلت التوجه ضمن الأطر التنظيمية المؤسساتية.

تغلغل المنظمة

وخلال الانتفاضة تبين مدى التوغل والسيطرة المؤسساتية لمنظمة التحرير داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وان هذا التوغل المؤسساتي هو الذي مكن منظمة التحرير من تجنيد التأييد الجماهيري لأعمال (العنف) وغير العنيفة التي بادر بها نشطاء محليون، ومن الممكن التكهن انه في ظل هذه الظروف فإن قدرة حماس في تأمين مكانه مؤثرة لها وموقفا حاسما في أوساط الجماهير سوف تكون مشروط بنجاحها في إنشاء أجهزة " بروقراطية " " مؤسساتية إدارية " فعالة على المستوى الوطني العام، وان مثل هذه الأجهزة من المؤكد أنها سوف تمنح حركة حماس الآمال الجيدة، للمنافسة مع منظمة التحرير للتأييد الجماهيري، من خلال استخدام المصادر ذات الفائدة، والوسائل الإلزامية بهدف تأمين الإذعان والاستجابة لها، الضغوطات العسكرية والتنظيمية التي فرضتها (إسرائيل) ومنظمة التحرير على حماس، دفعت الحركة نحو التوجه المؤسساتي التنظيمي، إضافة إلى أمور مرتبطة بالبعد الجغرافي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكنيجة لحرب 1948 أصبحت الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية، وقطاع غزة جزءا من مصر.

وان الظروف السياسية والحالات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي تطورت في كل جهة من كلا المنطقتين أدت إلى تبلور مجموعتين من السكان المختلفون في التصور الذاتي، ويتصور كل منها تجاه الأخرى، وفي الحقيقة وبعد حرب 1967، فقد ساهمت سيطرة السلطات العسكرية على الضفة الغربية وقطاع غزة في تقليص الفوارق وتعزيز القيم السياسية والاجتماعية المشتركة ومع ذلك فلم يكن ممكنا ضمن هذه الظروف السياسة الجديدة إزالة الفرق بينهما في المجال الاجتماعي والاقتصادي أو جسر الهوة في التناقضات المصلحية بين تلك المنطقتين (6).

منذ سنة 1967 والمجتمع الغزاوي أكثر عنفا من الضفة الغربية، وفي مقابل الضفة الغربية فقد كانت قطاع غزة غارقة بصورة اكبر في المشاكل الاقتصادية وضغط سكاني كبير باللاجئين وبعد ديني قوي، ومن الناحية السياسية برزت الفروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة بفترة ما بعد حرب 1967 مع مواصلة تأثير الأردن على المؤسسة الإسلامية في شرقي القدس والضفة الغربية مثال ذلك الاتفاق "بالصمت" من جانب (إسرائيل)، ساهم في عمل أجهزة المقدسات (الوقف) الاسلامي في العمل مع أجهزة القضاء الإسلامية في نطاق وزارة المقدسات الإسلامية في الأردن وبذلك بقي الحرم الشريف تحت السيطرة والمراقبة الأردنية (7).

إن السياسة الرسمية لعمان منذ ضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية في ابريل سنة 1950، أصبحت في حالة تحالف غير مكتوب مع الإخوان المسلمين وهي مغايرة للحركات القومية العربية والشيوعية، وأيدت أجهزة المقدسات في شرقي القدس والضفة الغربية للإخوان المسلمين سواء عن طريق لجان الصدقات والتي نشطت في معظم المدن والقرى، سواء كان بواسطة الجمعيات الإسلامية أو بواسطة تعيينات للأئمة والخطباء (8).

نهضة الإخوان

وبعد حرب 1967 بدأت النهضة الجديدة داخل حركة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية في أعقاب محاولات الأردن الحفاظ على مكانة المؤسسات الدينية بهدف السيطرة على الساحة العامة، ومن اجل المنافسة مع منظمة التحرير فان الجهد التنظيمي والمادي الذي استثمرته الأردن من اجل تأمين مكانتها وتأثيرها داخل المؤسسة الدينية مثل ما هو عليه منظمة التحرير في المؤسسات المدنية لم يبقوا لحماس الخيار إلا العمل لإنشاء هيكل تنظيمي وطني يستطيع المنافسة للأردن ومنظمة التحرير.

إن الوعي المتزايد من قبل حركة حماس لضرورة إرساء نشاطها لمبادئ العمل التنظيمي الرسمي وجدله صدا خلال الانتفاضة، فكلما تصاعد تغلغل حماس داخل السكان في قطاع غزة والضفة الغربية انطلقا من المنافسة مع القيادة الوطنية الموحدة، والتي تسيطر عليها منظمة التحرير من خلال المواجهة مع (إسرائيل) أصبحت الحركة يقظة لضرورة إنشاء قاعدة تنظيمية تستند على مجموعة أو سلسلة من المهام التي تكون على قدرة في إعطاء التوجهات لتنفيذ أهداف روتينية بسيطة أو كبيرة، وأيضا تطوير القدرة لتنفيذ أهداف خاصة (9).

إن القاعدة التنظيمية التي أنشأتها حماس أعدت ضمن الأساسيات الهيكلية الإدارية ذات الصلاحيات، وشملت هذه القاعدة الأجهزة الأمنية والنشاطات العسكرية والنشاطات الشعبية والوعظ الديني (الدعوة) فهذه الأجهزة الأربعة عملت بانفراد عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد أنشأت الجهاز الأمني (مجد) حتى 1986 في نطاق المجمع الاسلامي وان مهمته الأساسية إلزام السكان المحليين بأسلوب حياة شرعي وتعميق التوغل في هذا المجتمع (10).

الجهاز الأمني لحماس

وخلال الانتفاضة وتوسع عمل الجهاز الأمني الذي شمل أيضا طباعة بيانات حماس ونشرها إضافة إلى عمليات القتل لفلسطينيين متعاونين مع (إسرائيل).

تأسس الجهاز في البداية من نواة المجاهدين المسلمين الذي انشأ كذراع سري للمجمع الاسلامي قبل اندلاع الانتفاضة في حين أن هذه المجموعات العسكرية عملت في السنوات الأولى للانتفاضة تحت مسؤولية محلية، وكانت مسؤولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الحقيقة مع إنشاء كتائب الشهيد عز الدين القسام عام 1993 تم تحديد الالتزام المباشر لهذه المجموعة للقيادة العسكرية في الخارج.

حتى ولو أن الهدف الأصلي هو إنشاء نوع من توزيع المسؤولية الكاملة بين المجموعات العسكرية في المناطق الجغرافية المختلفة ولم يكن الأمر هكذا دائما بهذه الصورة ففي بعض الاحيان وبسبب الضرورة للتعاون لنقل وسائل قتالية تم تجنيد توجيهات تنفيذية (11) وتم انشاء جهاز النشاطات الشعبية من قبل حماس خلال الأيام الأوائل للانتفاضة وكان الجهاز مسؤول " عن النشاطات اليومية في الانتفاضة : إلقاء الحجارة، وضع الحواجز وحرق الإطارات وتنظيم المظاهرات كتابة الشعارات وفرض الإضرابات وتقديم المساعدات للمحتاجين والخاضعين للحصار ومساعدة الجرحى ودفن القتلى والإصلاح بين السكان (12).

الهوامش الفصل السادس

1. UPI release (January 17,1982),Anis F.Kassim ,(The Palestine Liberation Organizations Claim to Staus :A juridical Analysis under International Law) ,Denver Journal of International Law and Policy ,Vol.9,1(1980),pp.19-22,29,30
2. Aaron David Miller ,The PLO and the Politics of survivl (Washington :Georgetowm University Center for Strategic and International Studies , 1983),pp.97-98
3. عن مصطلح " جيب " انظر عنويل سيون "ثقافة الجيب " (1991) ص4-98.
4. انظر المزيد من المميزات للحركات الاجتماعية the David Knoke ,Political Networks , structural perspective (Cambridge :Cambridge University press ,1990),p.490
5. انظر تأثير حسن البنا Richard Mitchell ,The Society of the Muslim Brothers (London :1969),pp.1-6
6. انظر خليل الشقاقي، الضفة الغربية وقطاع غزة : العلاقة السياسية والادارية المستقبلية (القدس الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية (القدس :1994 ص 48-90).
7. داوود فرحي "المجلس الاسلامي في شرقي القدس والضفة الغربية منذ حرب الايام الستة الشرق الجديد مجلد 28(1979) ص3-21.
8. يفراح زليerman " تطورات الاسلام المتطرف في المناطق منذ 1967، عند موشيه معوز وبنيامين زئيف كادر (محررون) الحركة الاسلامية الفلسطينية – من المواجهة الى الاستكمال (تل ابيب 1996) ص 321-347.
9. انظر knoke ص 75-76، 91-98.
10. شافي وشكيد ص 81، هأرتس 16 ديسمبر 1990.
11. هكذا على سبيل المثال العمليات التي نفذت في فبراير – مارس 1996 في القدس.اشكلون تل ابيب.
12. شافي وشكيد ص 119-121.

مهام جهاز الدعوة

بالمقارنة إلى المهمات الوظيفية المحددة لأجهزة الأمن والأجهزة العسكرية فإن المهمة التي أقيمت على جهاز الدعوة تعتبر واسعة وذات تحديد عام، فـجهاز الدعوة هو المسئول عن إرجاع المؤمنين إلى الإسلام عن طريق التجنيد الاجتماعي والوعظ الديني، وقد ذكرت الدعوة في القرآن من خلال دعوة الرب إلى بني البشر بأن الإسلام هو دين الحقيقة.

وأبرزت حماس الدعوة من خلال الوعظ والتعليم والنشاطات الجماهيرية ومن خلال الأهمية التي أولتها الحركة كأساس للتأييد الجماهيري لها ، وانتشرت الدعوة في مجالات متعددة حتى شملت جميع الطبقات الاجتماعية من العمال والتجار وأصحاب المهن الحرة والطلاب في المدارس وطلاب الجامعات والشباب .

إن جل الجهود المؤسسية بما في ذلك مصادرها المالية وجهتها حماس إلى مجال التعليم والوعظ الديني والرفاه الاجتماعي وبصورة عامة مساندة عائلات الشهداء والمعتقلون في السجون (الإسرائيلية) ، وشملت هذه النشاطات الجيل الناشئ من مرحلة رياض الأطفال والمدارس الأساسية والمتوسطة وحتى التعليم العالي.

ومن خلال "مذكرة الطالب المسلم " وهي قائمة توجهها للطلاب الذين يعملون في الدعوة في المدارس والذي وزع من قبل حماس في 1992 قيل:

" على الطالب أن يعي " لم آتِ إلى المدرسة من أجل أن أتعلّم فقط ... فهذا واجب عليّ عمله بوصفي مسلماً ، ولكن عليّ أيضاً أن أجد الطريق في الدمج بين الدعوة إلى الله وبين التعليم، وهذا ما خلقنا من أجله " ونذكر دائماً أن الدعوة إلى الله هي الهدف الأسمى ، فهي عمل الأنبياء والرسل " إن الدعاة مثل النجوم في السماء ترشد الضال إلى طريق السلامة (13).

ومن خلال وثيقة سرية لمنتصف سنة 1992 بعنوان " الخطة الشاملة لنشاطات الدعوة " فقد وضعت حماس خطة عمل سنوية لطلاب المدارس ، ويشمل هذا البرنامج نشر الإسلام في أوساط الطلاب عن طريق تأسيس مجلة شهرية وتنظيم مسابقات في مواضيع ثقافية وتربوية ودينية ، واستغلال المناسبات الإسلامية وتنشيط الطلاب في أيام العطل (14) .

وشملت الخطة أيضاً نشر الكتب والأشرطة ، وفي نطاق هذه النشاطات التربوية أنشأت حماس شبكة من "دور القرآن" عملت في المساجد من خلال غرف خاصة لتحفيظ القرآن للطلاب والشباب بعد ساعات الدوام للطلاب في المدارس .

والى جانب نشر الدعوة عن طريق الكتب والبيانات والبطاقات الشخصية أو من خلال كتابة المقالات في الصحف واسعة الانتشار - فقد اهتمت حماس أيضاً بالأعلام من خلال استغلال الأحداث العامة بهدف الوعظ الديني وتشمل هذه الأحداث الزواج والجنائز ، وإجراء الصلح بين العائلات المتنازعة والاشتراك بالمحاضرات والندوات العلمية ، وإلقاء الخطب في أيام الجمع والأعياد ، والمحاضرات في المواضيع الدينية ، وعرض مسرحية ذات رسالة دينية إضافة إلى عرض حماس لبيع كتب بثمان رخيص وتوزيع ملصقات وأشرطة أناشيد وأشرطة فيديو وأفلام سينمائية ذات طابع ديني (15) .

نشاطات دعوية

وأنشأت حماس مراكز ركزت نشاطاتها في مجال الطب والتعليم حيث مثلت هذه الأعمال البنية التحتية للخدمات الاجتماعية للحركة " الجمعية العلمية الطبية " التي أنشأت مقابل " جمعية الهلال " الأحمر الفلسطيني " معقل اليسار في قطاع غزة حيث ركزت على النشاطات الطبية العامة وعيادات الأسنان وبنك الدم ، وحصلت الجمعية على ثمن معنوي مقابل الخدمات التي قدمتها مجاناً للمحتاجين، إضافة إلى ذلك فقد فعلت حماس " جمعية العلوم والتربية " التي ركزت أموراً في التعليم بدءاً بالجيل الصغير من رياض الأطفال وحتى التعليم الأكاديمي حيث تسعى الحركة إلى إحياء القيم الإسلامية في كل مستويات التعليم ، وباعتبار الحركة على أنها حركة شعبية فقد أنشأت الحركة نطاقاً دعائياً متعدداً تم تركيزه بيد " المجلس الأعلى للإعلام الإسلامي وهذه النشاطات شملت عرض وجهة نظر حماس ونشاطاتها وعلاقات مع الإعلام ووكالة الأنباء (AL-QUDS PREES) ومع الخارج وفي المدن الفلسطينية المركزية (16).

وإضافة إلى ذلك حرصت حماس على العمل في أوساط العمالة الفلسطينية وخاصة في التجمعات المركزية في المدن "جمعية العمال الإسلامية " التي أنشأتها حماس في يوليو 1992 حيث بادرت بإعطاء محاضرات حول قانون العمل في الإسلام ودمجها مع الوعظ الديني.

وعملت أيضاً في أوساط خريجي الجامعات والكليات الإسلامية سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة " رابطة علماء فلسطين " التي بدأت العمل في صيف 1991 تحت اسم "مؤتمر العلماء في فلسطين" وقد تأسست الرابطة بشكل عام من ثمانون عالماً ورجل دين أصحاب تأهيل علمي وأكاديمي وهذه المؤسسة كان من المفترض اعتمادها كمرجعية شرعية علياً والتي أقيمت عليها مهمة إقناع المثقفون بأهمية الإسلام كنمط حياة، ولكن هذه المؤسسة التي تأسست من علماء الدين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث توقف عن تمثيله كهيئة ذات صلاحية ومرجعية بعد وقت قصير من نشأته، ومن الممكن أن يكون هذا بسبب المعارضة من قبل قيادة "الخارج" انطلاقاً من وجهة نظر الاعتماد على مجلس شرعي "مجلس الشورى".

ومن أجل توطيد هذه النشاطات حرصت حماس على تطوير وتأهيل نشاطها في هذا المجال، وشملت برامج على الدعاة عملها: قراءة كتاب، تنظيم لقاء حول مسألة معينة ومشاهدة شريط فيديو والاشتراك في نزهة مع بقية الدعاة ، وإلقاء في دورس دينية مع الجماهير الواسعة وحفلات الطعام وأيضاً الاشتراك في كتابة ثقافية ونشرها (17) .

قيادة إدارية

وعلاوة على توزيع العمل الوظيفي ، فقد عملت حماس وبناءاً على المناطق الجغرافية ومع المسؤولين عن المناطق بالتوكيل مع مقرات القيادة المنفردة التي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد قسم قطاع غزة حتى سنوات الثمانين إلى سبعة ألوية والضفة الغربية إلى خمسة ، ويتفرع كل لواء إلى عدة مناطق حيث تم تقسيم كل منطقة إلى وحدات محلية من القرى أو المخيمات ، وعين على رأس كل وحدة مراقب يتحمل المسؤولية عن اثنين أو ثلاثة مجموعات ، وعلى المستوى اللوائي تكونت لجان تربية إعلان أموال ولجان أسرى حيث أنشئت الأخيرة من أجل مساندة عائلات الأسرى من خلال إعطاء الأموال النقدية ، وتغطية نفقات الدفاع عن الأسرى وإدخال الكانتينا إلى السجون (18) .

وقد عملت وحدات حماس بصلاحيات صارمة أو على الأقل كان من المفروض أن تعمل كذلك حيث تم إعطاء كل شخص وكل لواء وكل وحدة أسماً مشفراً ، فقد تعرف أعضاء المجموعة على أرقامهم فيها فقط والمسؤول عنهم ، وكان من المسموح أن يتصل أعضاء المجموعة كل مع الآخر ولكن ليس مع الأعضاء الآخرين في اللواء فالاتصال بين الوحدات المختلفة عملت بين الألوية المنفصلة، وكان عليه أن يتم من خلال أعضاء الجهاز الأمني الذي يعمل رسولا بين الخلايا (19).

وعلى أرض الواقع فقد تورطت القيادة السياسية الداخلية والخارجية !! ؟ وهي مرتبكة على ضوء الأعمال العسكرية ضد (إسرائيل) حيث لم يكن لدى القيادة السياسية بها أي علم مثلما حصل في قضية خطف أحد رجال حرس الحدود " نسيم طوليدانو " في شهر ديسمبر 1992 .

وأكدت شخصيات من داخل حماس ولأكثر من مرة الادعاء أن الخلايا العسكرية تعمل على عاتقها وليس بناء على توجيهات من الخارج أو من المستوى السياسي (20) وإن هذا الادعاء من المفروض أن يعرض هؤلاء المسؤولين على أنهم أبرياء من أي عمل يعرض البنى التحتية لحركة حماس إلى الخطر سواء أكان من جانب (إسرائيل) أو من جانب السلطة الفلسطينية ، وعلى كل حال يتبين أن هذا الادعاء فيه من الصحة وعلى الأقل خلال عدد من الأحداث حيث تم تنفيذ عدد من العمليات ضد أهداف (إسرائيلية) أو (إسرائيلية) على أفراد وهي نتيجة لمبادرات محلية شخصية أو جماعية لأشخاص متعارفين والذين عملوا من خلال دوافع دينية أو شخصية وخلال فترة الانتفاضة كان من الصعوبة لحماس العمل ضمن برنامج التدرج الإداري فعمليات الاعتقال والإبعاد التي نفذتها (إسرائيل) أضعفت صفوف القيادة العليا والمتوسطة.

وفي مايو 1989 حيث اعتقل أحمد ياسين زعيم حركة حماس وفي يونيو نفذت (إسرائيل) موجة من الاعتقالات الواسعة التي شملت قادة المناطق ومسؤولي الأجهزة والخلايا في التنظيم وفي ظل هذه الظروف ازدادت أهمية الحاجة إلى النشاط الميداني وهم شبان محليين ذات تأهيل عملي رفيع أو على مستوى أقل.

إن هؤلاء الشبان المكافحين الموهوبون أصبحوا قادة للخلايا العسكرية لاستعدادهم إلى تعريض حياتهم للخطر في عمليات ضد (إسرائيل) والعيش كمطاردين بسبب أعمالهم ، ومن هنا ازدادت الفجوة حول نمط الحياة والمكانة الاجتماعية بين القيادة السياسية الداخلية والخارجية الجديدة منذ بداية سنوات التسعين وبين النشاط العسكري وليس بسبب الجيل الأكبر من العسكريين ولكن بسبب مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية الرفيعة ، فهذه الفجوة توضح مدى عدم الانتظار أحيانا لتوجيهات القيادة أو للخط الرسمي لقيادة حماس ، وقد تمثل ذلك من خلال بروز عمليات الإعدام لفلسطينيين بسبب تعاونهم مع (إسرائيل) أو أنهم قاموا بأعمال غير أخلاقية تتعارض وقوانين الشريعة الإسلامية ، وإن عمليات القتل التي نفذت من قبل نشاط محليين في حماس قد ورطت الحركة أحيانا في نزاعات مع تنظيمات متنافسة وخاصة مع حركة فتح.

إن انخفاض قدرة قيادة حماس العليا من السيطرة الكاملة على الأعضاء الميدانيين وتعزيز مكانة النشاط المحليين تؤكد الطابع التنظيمي لهيكل الحركة.

مميزات إدارية

وبالمقارنة لهيكل ذات مميزات إدارية واضحة فإن الهيكل التنظيمي يميل إلى العلاقات ذات الطابع المرن الذي ينتج عن عدم الوضوح حول طابع التطابق بين المرجعية والصلاحيات وحسب هذه المميزات:

1. إن تعريف الأهداف في الهيكل التنظيمي متأثرة بخصائص العلاقات والميول بين النشاط والمحليين أكثر مما هو على المستوى في القيادات العليا .
2. يميل النشاط المحليون إلى تحمل المسؤولية والالتزام بأعمال واسعة أكثر من المهمة الرسمية لهم.
3. اتخاذ القرارات تستند على دوائر الصداقة غير الرسمية البعيدة عن المرجعية الإدارية.
4. النشاطات والمبادرات للعمل تستند على المعلومات الآتية من الأصدقاء على مستوى العمل الميداني أكثر مما هو مستند على القيادة الرسمية .
5. الاتصال بين المستويات المحلية متكررة أكثر من الاتصال الرأسي بين المستويات العليا والسفلى .
6. يشعر النشاط الميدانيون بالالتزام على تنفيذ أهدافهم بنجاحة وليس بالذات التصرف من خلال الامتثال الأعمى للمسؤولين عليهم .
7. للقيادة والنشاط المحليين يوجد تأثير واضح للقرارات المتعلقة بالتغيرات لأهداف وسبل العمل للحركة .

ظهور قيادات الخارج

إن اعتقال الشيخ ياسين ورفاقه في 1989 أدت إلى إنهاء عهد قيادة الحركة بصورة استثنائية من الداخل. ودخل إلى هذا الفراغ الذي نتج عن عمليات الاعتقال في أوساط القيادة العليا والمتوسطة مجموعة شخصيات معظمهم من مبغدي الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظمهم خبراء وأصحاب مهن حرة في الثلاثين من أعمارهم معظمهم كان في الماضي من تلاميذ الشيخ ياسين.

وكان قد حصل جزء منهم على منحة دراسية من المجمع الإسلامي وعاشوا في الخارج عندما نفذت (إسرائيل) حملة الاعتقالات وهذه الشخصيات التي كان أبو مرزوق قدوتهم نجحوا في الحصول على الشرعية والمرجعية من قدرتهم على المبادرة وقدرتهم التنظيمية والقيادية التي أظهروها عندما كانت الأزمة في الحركة وخاصة من خلال قدرتهم في جمع الأموال ووضعها تحت تصرف النشطاء الميدانيين سواء في المجال العسكري أو المجال المدني وكانت هذه العلاقات والاتصالات تتم من خلال رسل ومبعوثين من الخارج وبين نشطاء على أساس التعاون الشخصي ، ولم يأت عبثا المبعوثين فقد جاءوا ومعهم قوائم بأسماء أعضاء الحركة في الضفة الغربية والقطاع ، إضافة إلى حملهم لأوامر العمل وأموال التمويل .

إن سعي وجهاد نشطاء حماس على الساحة ضمن الفراغ الذي نتج في المستويات العليا والمتوسطة على ضوء الاعتقالات والأبعاد والاعتماد على الأموال الخارجية قد سهل على انخراط زعماء حماس في الخارج لما يحدث على الساحة.

وقد استغلت قيادات الخارج الفراغ الذي نتج على مستوى القيادة والحاجة إلى قاعدة للحركة في الداخل والدعم السياسي والمالي الخارجي من أجل تعزيز سيطرتهم على الحركة ، بالمقارنة مع عناصر الداخل فقد مثل أعضاء القيادة في الخارج بصورة عامة موقفا مكافحا في حماس ، وقد تعاطف هؤلاء مع التصور الإسلامي السياسي -المقصود انقلاب من الأعلى - وبسبب عدم حاجتهم لمجابهة واقع الاحتلال (الإسرائيلي) أو الحياة في ظل السلطة الفلسطينية والهموم اليومية للسكان حيث استطاعوا اتخاذ خطوات متصلة في مجال المقاومة المسلحة ضد (إسرائيل) وحول العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ، وإن النهج الأصولي الذي سيطر على الجهاد لمسنولي الخلايا المسلحة في الضفة والقطاع ساعد حماس في الخارج على تنظيم نشاطات الحركة بتناسب إداري بعد الاعتقالات الجماعية في سنة 1989 وهذه المبادرة أعدت من أجل إعطاء القيادة للخارج السيطرة على الداخل وتأمين ربط الحركة ونشاطاتها العملية في الضفة والقطاع .

تشكيلة الهرم

وضمن الإدارة التنظيمية الجديدة أصبح الرأس الهرمي عبارة عن هينتين تعمل من خارج الضفة والقطاع ، وهي " مجلس الشورى " و "المكتب السياسي " وشمل مجلس الشورى على 12 عضوا ومعظمهم من غير الفلسطينيين (22) وكانت مهمة مجلس الشورى وهي الهيئة الدينية العليا هو توفير الإسناد الشرعي والأخلاقي لنشاطات الحركة وقراراتها السياسية ورسميا اتخذت القرارات في المجلس بتصويت الأغلبية (23).

وللتمييز بين الهيكل غير المتبلور لمجلس الشورى وعدم الوضوح الذي يحيط بهوية أعضائها، عمل المكتب السياسي كهيئة مركزية في اتخاذ القرارات ، وأصبح المكتب السياسي يزداد سيطرة حيث سعى إلى مكانة تمكنه الطلب من رجال الصف الأول في الحركة أكثر انصياعا ، وأن أعضاء المكتب كانوا مسؤولين عن تحديد سياسات حماس وتنسيقها مع الواقع المتغير وإن الرجل الذي بادر إلى إنشاء المكتب السياسي بعد موجة الاعتقالات الواسعة في منتصف 1989 ووقف على رئاسته حتى اعتقل في الولايات المتحدة في سنة 1995 كان الدكتور موسى أبو مرزوق، واستطاع أبو مرزوق أن يعيد لحماس قدرة العمل ووقف على رأس وفود حماس الذين أجروا المحادثات مع منظمة التحرير ومع حركات إسلامية أخرى ومع الحكومات العربية (24) وعندما أعتقل أبو مرزوق شغل مشعل مكانه ، وفي بداية أكتوبر 1997 نفذ الموساد (الإسرائيلي) محاولة فاشلة لاغتياله في عمان.

أما الشخصيات المركزية الأخرى في المكتب وهم الناطق باسم حماس إبراهيم غوشة وممثل حماس في الأردن محمد نزال وممثل الحركة في سوريا عماد العلمي وممثلها في إيران قنوع مصطفى.

أعضاء الشورى

ومثلما هم أعضاء مجلس الشورى يسكن جميع أعضاء المكتب السياسي خارج الضفة وقطاع غزة خاصة الدول العربية فمعظم أعضاء المكتب من الخبراء وأصحاب المهن الحرة حيث أنشئوا علاقات قوية مع بقية الحركات الإسلامية ومع الفلسطينيين في الخارج ، " الأردن سوريا السودان إيران السعودية اليمن الجزائر وتونس وهؤلاء الدول سمحت لحماس بإنشاء حضور علني إضافة إلى أن أعضاء المكتب السياسي نجحوا في الحصول على المساندة المادية من الفلسطينيين والمسلمين في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإن هذه القدرة في الحصول على الأموال هي التي عززت المكانة الكبيرة للمكتب في الحركة بعد عمليات القمع الكبيرة من قبل (إسرائيل) في سنة 1989 وراقب المكتب السياسي النشاطات المتنوعة للحركة بواسطة ثلاث لجان وهي الدعوة ، والمالية والشؤون الداخلية (25)

التنسيق

ومن أجل تأمين السيطرة على أجهزة العمل التابعة للحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة انشأ المكتب السياسي هينتين للتنسيق : الجهاز الإداري ومكتب الضفة الغربية وقطاع غزة ، فالجهاز الإداري مسنول عن تنسيق نشاطات الدعوة والأجهزة الأمنية والإحداث اليومية ، إضافة إلى عمل هذا الجهاز الإداري في إدراج الكوادر الوظيفية في الأجهزة المختلفة وتجنيد أعضاء جدد ووضع الخطط والتنسيق مع المندوبين للأجهزة الأخرى ، أما مكتب بالضفة الغربية وغزة فهو المسنول عن تنسيق بين مراكز القيادة في الضفة وقطاع غزة (26).

إن إعادة التنظيم داخل حركة حماس شمل على إنشاء "الجناح العسكري الأعلى" المسنول عن الضفة الغربية وعن قطاع غزة على حد سواء.

منذ 1988 بذلت جهود حثيثة لنشطاء الحركة في توطيد حضور حماس في أوساط جاليات المهجر في الولايات المتحدة بريطانيا ألمانيا ودول عربية أخرى، وشملت النشاطات التي تركزت بصورة عامة في المراكز الإسلامية على الاجتماعات الإعلان والبيانات والكتابات وكتب وجمع الأموال من خلال صناديق تمويه لأهداف إنسانية ، أما المركز الأكثر أهمية عمل في دلاس (تكساس) في الولايات المتحدة وقد كان هذا المكتب مسؤولاً عن نشر الكتابات المهمة للحركة الإسلامية الفلسطينية في شمال أمريكا ومنها الزيتونة فلسطين (Palestine monitor) ، ومنذ 1991 عمل مقر حماس في " سيرينجفيلد " فرجينيا حيث يسكن موسى أبو مرزوق ولكن توقف نشاطه عندما أعلنت الولايات المتحدة عن حماس على أنها تنظيم (إرهابي) في 1993 (27).

وتمثالاً مع منظمة التحرير أصبحت حماس حركة ذات حضور إقليمي ودولي مع قيادتين: داخلية وخارجية حيث تسيطر الأولى على ذاتها في حين أن القيادة الخارجية تعتبر أكثر ميلاً نحو الأهداف الأكثر صرامة في الحركة بينما القيادة الداخلية تركز عملها في الأمور المحلية والهموم اليومية للسكان ومثلما هي عليه منظمة التحرير تعمل أيضاً حركة حماس على منح الحركة مكانة فلسطينية شاملة من غير الممكن تجاهل وجودها وتأثيرها وانخراطها في جميع المجالات .

الهوامش

13. بطاقة الطالب المسلم ، كما هو مقتبس عند " أودي ليفي " " أهمية الدعوة " ونشأتها في الحركات الإسلامية (حلقة دراسية – دائرة العلاقات الدولية –الجامعة العبرية 1997) .
14. حماس " الخطة العامة لنشاطات الدعوة " وثيقة داخلية في يونيو 1992 .
15. مكرر
16. شافي وشكيد ص282-284
17. مكرر
18. شافي وشكيد ص 118,124
19. مكرر ص 119.
20. انظر على سبيل المثال أقوال إبراهيم اليازوري AFP من باريس 13 أكتوبر 1994.
21. T.burns & G.stalker,management of innovatations(London: Tivistok,1961),as cited in dennis A. Rodinelli, Development as policy Experments (London & new .york: Routledge.2nd edition ,1993),P. 163
22. حسب قراءة أخرى فان عدد المجلس 24 عضو ، انظر الوسط 30 نوفمبر 1992 .
23. الشراع 4 يناير 1993 .
24. شافي وشكيد ص 154 .
25. الوسط 30 نوفمبر 1992 ، 22 فبراير 1993 .
26. شافي وشكيد ص 154 .
27. مكرر ص 168-180.

أوسلو ومستقبل العلاقات بين حماس والسلطة "الوطنية"

إن إنشاء السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا 1994 شكل تهديداً على مكانة حركة حماس في أوساط الفلسطينيين وبشكل خاص فقد عرض للخطر مكانة وتأثير القيادة "الخارجية"!! في المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

ومع أن التغلغل المتصاعد للسلطة الفلسطينية داخل الجماهير الفلسطينية في غزة قد عزز من التوتر بين قيادة "الخارج"!! لحركة حماس والقيادة "المحلية" لما يتعلق بالاستراتيجية المطلوبة على ضوء التسوية السياسية الجديدة.

ومن الواضح لكلا القيادتين أن اتفاق (أوسلو) سيؤدي إلى زيادة قوة السلطة الفلسطينية لسوء حظ حماس، ونظرت كلتا القيادتين بأهمية الحوار مع السلطة ، ومع ذلك جاءت النتائج مغايرة لكل من قيادة "الخارج والداخل"!! فقد فضلت قيادة "الخارج"!! استراتيجية الامتناع أو عدم إعطاء ردود فعل لما يتعلق بالمبادرات لدمج حماس في الأطر السلطوية الجديدة والحصول من ذلك على تأويل العلاقة مع السلطة الفلسطينية.

حزب للانتخابات

وخلافاً لذلك فقد كانت القيادة "الداخلية"!! مستعدة للنظر إلى هذه المبادرات من خلال التقليل من مغزاها على المستوى الأيدولوجيا ، وإن الخلاف في الأداء حول ما يتعلق باستراتيجية حماس التي اتخذتها اتجاه السلطة الفلسطينية والتي برزت بصورة كبيرة عندما نوقشت مسألة إنشاء حماس لحزب من أجل الاشتراك في الانتخابات العامة للمجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في يناير 1996 .

ففي حين أن قيادة "الخارج" قد أظهرت تردداً أكبر فإن قيادة "الداخل"!! أظهرت الإيجابية لفكرة إنشاء حزب والاشتراك في الانتخابات ، وأوضح إبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم حماس من مقره في عمان حيث أوضح عن موقف زعماء "الخارج"!! عن عدة قضايا وآراء قد تم التصريح عنها لوسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية في مقابلة مع جريدة كويتية "المجتمع" حيث أعلن غوشة "نحن نعلم مدى السرور الذي سيكون في الأوساط الصهيونية والأمريكية ومن هم تحت تأثيرهم إلى خطر استبعاد حماس على المستوى السياسي وطى لواء المعارضة والجهاد للحركة وتوريثه باتفاق أوسلو وهو ليس أملهم الكبير .

قبل ثلاث سنين وأكثر ناقشت حماس إنشاء حزب وليس هذا سرا فإن هذه الفكرة قد تم نقاشها مع المبعدين في 1992 وقبل شهرين وافقت مجالس الشورى للحركة إنشاء الحزب على أن لا تكون مكان حركة حماس وأن لا تخفي برنامجها السياسي وأهدافها الاستراتيجية ولم يبق للحركة إلا اختيار الموعد المناسب للإعلان عن إنشاء هذا الحزب .

وقد قررت مجالس الشورى للحركة عدم الاشتراك في اتفاق (أوسلو) الذي ترفضه الحركة فهي ترى في الانتخابات إحدى آليات تنفيذ اتفاق (أوسلو) ، فهذه الانتخابات لن تكون مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج كما تريد الحركة ولكنها متعلقة ببرنامج التسوية (28)

وخلال مقابلة تم بثها في الراديو بعد شهر من تحدث غوشة عن المزيد من التبريرات الإضافية ضد الاشتراك لحركة حماس في الانتخابات .

" على ضوء الأحداث الأخيرة في قطاع غزة حيث الأزمة والتوتر الخطيرين فإنه يجب وضع الأمور في مسارها الصحيح من أجل التغلب على هذه الأزمة وبلسان آخر فإن مليون فلسطيني في قطاع غزة من حقهم اختيار ممثليهم الحقيقيين من داخل أوساط الشعب وبإشراف جهة محايدة .

نحن نريد أن يعلم العالم من يمثل الشعب الفلسطيني ، ومن أجل ذلك يجب إجراء انتخابات حرة ومعقولة ، خارج إطار اتفاق (اوسلو) والقاهرة وبعد ذلك إجراء انتخابات في أوساط جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج ، (من المناطق المحتلة) (29) .

وفي حين أن محمود الزهار وهو طبيب أطفال في غزة وأحد الزعماء البارزين في غزة قد اتخذ موقفا مغايرا ، حول ما يتعلق بالحزب السياسي وقال : " جاء الإسلام ليصارع الواقع على الأرض كجهة وكهينة تطلب تحقيق الإسلام في الواقع ، وأعلنت حماس منذ بداية (إنشاء السلطة) أنها مستعدة للاشتراك في مسيرة البناء ، ومع ذلك فإنه يوجد عدة مكابح تحدد الايدولوجية السياسية لها ، المستندة إلى الدين .

إن الاشتراك في مسيرة البناء لا يمكن تفسيره على أنه قبول لاتفاق (أسلو) ، ولا يمكن تفسيره بالضرورة على أنه الرفض .

وإن التفسير هو : أنه يجب علينا أن نسعى لإيجاد نص أو طرح مناسب يتماشى مع الواقع من أجل تمكين إيجاد لوازم البناء والتغلب على الخلاف في الآراء الايدولوجية أو السياسية، وهذا الأمر يتطلب إنشاء هيئة من أجل التقدم في بناء المؤسسات.

وهنا نعمن النظر في الأحداث على الساحة من أجل توضيح الصورة ، كفلسطينيين بما فيهم المخيمات بغالبية فتح وحماس علينا الآن قبول قانون الأحزاب والذي يلبي جميع المتطلبات ويوافق عليه من قبل جميع الأطراف .

وبعد ذلك تنشأ الأحزاب وسيكون لهذه الأحزاب برامج أيدولوجية تستطيع من خلالها الاشتراك في عملية البناء من داخل السلطة الفلسطينية ومن خارجها عن طريق العمل التطوعي أو عن طريق العمل في الخدمات الاجتماعية .

حماس حركة جهادية

حماس كانت ولا زالت حركة جهادية تعمل ضد الاحتلال فإذا أصبح هناك واقع جديدة يتطلب إنشاء أحزاب فحينها سيشترك هذه الأحزاب. وحتى الآن ليس لنا قانون يحدد نظام أسلوب إنشاء الأحزاب فالقانون ضروري لنا وهو يلقي موافقة من جميع الأطراف الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، من أجل تمكينه من تحقيق فكرة التعددية وهذه الأحزاب التي يتم إنشاؤها سواء أكانت تنظيمات سياسية أو فكرية، وسيستطيعون بعد ذلك من عرض رأيهم واتخاذ القرار بالاشتراك في الانتخابات، أو عدم الاشتراك (30).

وردا على ذلك رفض الناطق باسم حماس إبراهيم غوشة ، بصورة واضحة موقف الزهار :

لم يطرأ أي تغيير في موقف حماس ولأسباب كثيرة فإن الحركة ترفض الاشتراك في انتخابات الحكم الذاتي ، وهذه الانتخابات جاءت لتجسد اتفاق (اوسلو) ، وهو اتفاق غير شرعي ، سيشترك فيها فقط مليوننا فلسطيني ولن يتمكن أربعة ملايين الموجودين في الخارج من الانتخابات وعلاوة على ذلك سيكون للاحتلال الصهيوني المرجعية النهائية في المجلس الذي سينتخب ، ولهذه الأسباب فإن حركة المقاومة الإسلامية لم تغير موقفها وهو عدم الاشتراك في الانتخابات للحكم الذاتي وهي تدعو الشعب الفلسطيني لمقاطعة هذه الانتخابات وحسب رأينا فهي لن تمكن عن التعبير بالحرية المعقولة لرغبة الشعب الفلسطيني .

أما الانتخابات المحلية البلدية فإننا قد دعونا منذ اليوم الأول السلطة الفلسطينية لإجراء انتخابات بلدية حرة ، وللأسف فقد عينت السلطة أعضاء المجالس البلدية في غزة ونابلس والخليل وأماكن أخرى ورفضت إجراء انتخابات ديمقراطية(31)

وفي أساس الخلاف بين زعماء "الداخل" و"الخارج" !!، أصبحت مسألتين أساسيتين الأولى: قيادة "الخارج"!! التي تطلعت إلى الإحياء بتصورها لإنقاذ التطورات لهذا المعسكر ، وسعت إلى التغيير من الأعلى ، وفي مقابلها فإن القيادة "المحلية" فضلت التركيز على المصالح اليومية للشعب وعلى خطوات إصلاحية من الداخل .

ثانيا : الأحداث السياسية المحيطة والخارجية ، حيث أصبحت (إسرائيل) ومنظمة التحرير في مركزها ، وقد عزز الخشية داخل زعامة حماس في "الخارج"!! من تهмиشهم من قبل قيادة "الداخل"!!.

إن الخلاف في الآراء بين تلك القيادتين قد دفع قيادة حماس في "الخارج"!! إلى التشديد لفرض سيطرتها على زعامة "الداخل"!! .

وهنا يمكن الحديث عن أن السيطرة السياسية المتزايدة للسلطة الفلسطينية والخلاف في الآراء بين القيادة "الداخلية" والخارجية"!! لحركة حماس كان لا بد منها من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها القيادة "الخارجية"!! من أجل تعزيز تأثيرها داخل الحركة عن طريق التصعيد في الجهود العسكرية ، ومن خلال دق إسفين بين الجناح العسكري الذي يقع تحت سيطرتها وبين القيادة السياسية .

ولكن الضغوط الكبيرة التي مارسنها (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية على حماس وخاصة على الجهاز العسكري لها أضعف سيطرة "الخارج"!! على الزعامات "المحلية" ، ولهذه الأسباب فإن محاولات قيادات "الخارج"!! وضع برنامج عمل متصلب ربما يؤثر سلبا على الوحدة التنظيمية لحركة حماس وبذلك تعريض التعايش للخطر بين كلا التيارين ، وفي مثل هذا الوضع ربما تؤدي مثل هذه التطورات إلى التأثير على قدرة حماس في تبني استراتيجية عمل معقولة من خلال التكيف في ظروف الواقع السياسي الجديد .

منع التمزق

وفي أساس نجاح حماس لمنع تمزق تنظيمي والاستفادة من حالة الفوضى الفلسطينية ، كانت هناك ثلاث أسباب أساسية:

الأولى : سياسة السلطة الفلسطينية التي ولأسباب تكتيكية فضلت الحوار والتعايش على المواجهة العسكرية مع حماس.

ثانيا : حقيقة أن (إسرائيل) تراجعت عن طلب السلطة الفلسطينية بتفكيك حركة حماس ، وكانت مستعدة بالاكتماء باتخاذ خطوات وقائية وهي التي اتخذتها السلطة ضد الإرهاب الإسلامي .

ثالثا : الطابع الزمني لاتفاق (اوسلو) الذي منع من نقاش مسائل مستقبلية مثل المستوطنات خارج حدود "67" والقدس والوضع السياسي الدائم للسلطة الفلسطينية ورسم خطوط الأراضي الفلسطينية، وإضافة لذلك ساعد الالتزام المتكرر لعرفات بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها شرقي القدس في جسر قليلا على الفجوة بين حماس والسلطة الفلسطينية حول الأهداف النهائية لمسير السلام .

إن الضعف الداخلي لحركة حماس وتصورات السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) لمسيرة (اوسلو) هي التي دفعت قيادة حماس سواء في "الداخل" أو في "الخارج"!! إلى تبني سياسات التكيف مع الواقع الجديد بدل أي خيار آخر .

وإن استراتيجية المواجهة الشاملة بين زعامة "الخارج"!! بهدف تقويض مسيرة (أسلو) ، ربما كان سينتج عنها ثمنا كبيرا .

وعلى المدى القصير فإن العنف غير المسيطر عليه ضد (إسرائيل) والسلطة الفلسطينية سيؤدي إلى تدمير مسيرة (أوسلو) .

الحصار وسيطرة حماس

ولكن انهيار المسيرة كان نهايتها سيؤدي إلى ردود فعل موجعة من جانب (إسرائيل) ، وهو على الأغلب تشديد إضافي للطوق على مناطق الحكم الذاتي ونحو السلطة الفلسطينية الأمر الذي سيعزز سيطرة حماس الجماهيرية وأيضا التحفظات من جانب القيادة "الداخلية"!! الغير عسكرية ، ومن المواجهة المباشرة .

وإن سياسة المواجهة الشاملة من جانب قيادة "الخارج"!! لحركة حماس ربما كانت ستؤدي للعمل العسكري والمساهمة في تعزيز قوة السلطة الفلسطينية على حساب زعامة حماس في "الداخل"!!.

وهذا المنطق تمشى بدل الخيار الذي وقف أمام زعماء "الداخل"!! بالاندماج بصورة أكبر بأجهزة السلطة ، أما فيما يتعلق بالقيادة "الداخلية"!! فإن التعاون مع السلطة الفلسطينية وبالتجاهل لرأي القيادة "الخارجية"!! فإنه سيتم منح المصلحة الشخصية للزعامة "الداخلية"!! لكن هذا الأمر واجه معارضة واسعة من داخل رجال الحركة وهذا ما يعرض للخطر التأييد الشعبي والشرعي والذي حصلت عليه القيادة "الداخلية"!! ، وإن فقدان القاعدة الشعبية سيجعل من قيادة "الداخل"!! أداة ولعبة بيد السلطة .

وإن الفراغ الذي نتج في أعقاب التآكل لمكانة القيادة "الداخلية"!! سيعمل بالتأكيد لصالح حماس في "الخارج"!! وهذا ما سيمكنها من تعزيز قوتها في أوساط الجماهير على حساب القيادة "الداخلية"!! ، وهنا من الممكن القول أنه طالما يوجد عدم وضوح في العلاقات بين حماس "الداخل" و حماس "الخارج"!! ، سيعزز من وجود عناصر خارجية مثلما هو عليه عدم الوضوح والضبابية حول الحل النهائي ، وإن سياسة التسامح من قبل السلطة الفلسطينية في علاقاتها اتجاه حماس سيعزز من دور حماس في "الداخل والخارج"!! على حد سواء من تبني استراتيجية عملية للتكيف والتأقلم مع الواقع .

استراتيجية التأقلم

وإلى جانب العوامل الدافعة كانت هناك أيضا عوامل جذب شجعت حماس إلى تبني استراتيجية التأقلم والاعتدال على أي بديل آخر ، وإن استراتيجية العمل التي تعمل من خلال العنف الموجه والتعايش في ظل المفاوضات والاشتراك المشروط لم يمنع حركة حماس من مواصلة تعزيز تصورها الايدولوجيا الرسمي والذي يدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية على جميع الأراضي الانتدابية ، وهذه الاستراتيجية مكنت حماس من إقامة نوع من المزج وتأمين وجودها في مجالات واسعة في العمل الجماهيري من خلال جمعيات الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية وهي في مقابل السلطة الفلسطينية .

إن سياسة التأقلم قد مكنت حماس النظر إلى علاقاتها مع السلطة بحالة مليئة بالتوترات والمتناقضات حيث من الأفضل معالجته بواسطة التسويات المؤسساتية بألية نموذجية تؤدي إلى تخفيف العداء ، ومن هذا المنطلق امتنعت حماس عن تبني مذهب سياسي واضح نحو علاقاتها مع منظمة التحرير ومن بعدها السلطة الفلسطينية وفضلت نوعا من التسويات الآنية والحلول الوسط لظروف الساعة.

ولإدراك العلاقات مع السلطة المستندة على التسويات المؤقتة يوجد نظرتان فمن جانب عبرت الأولى عن التقديرات التي انتعشت داخل حماس وهي المندمجة في الصراع الذي لم ينتهي وأن مغزاه هو عدم قبول التسوية السياسية القائمة والذي تمثله السلطة الفلسطينية كحل يؤدي إلى التسوية الدائمة مع (إسرائيل) ، ومن جانب آخر : فإن تصور منظومة العلاقات مع السلطة يستند على التسوية المؤقتة مما ساعد

المجموعات والتيارات داخل حماس للتسليم مع الوضع القائم للمدى القصير حتى يحكم الله ويحقق أهدافهم النهائية .

وإن الفهم الذي تعود له التسوية السياسية التي نتجت عن اتفاق اوسلو ليس إلا شيئا مؤقتا مما حمل في طياته احتمال التغيير وإمكانية تطبيق التسوية السياسية على أراض الحكم الذاتي الفلسطيني ، مما دفع مجموعات داخل حماس والتي رأت بوجودهم السياسي في ظل السلطة الفلسطينية مسألة مؤقتة، دفعهم إلى تأجيل المواجهة لموعد غير محدود في المسائل الايدولوجية مع السلطة الفلسطينية وإن مثل هذه العلاقات التي سيطرت بين حماس وبين السلطة هي عبارة عن إثبات للحذر المطلوب في العلاقة للقواعد العامة... حيث لا يعترف هؤلاء بالحلول الوسط وأنهم ماضون في أفكارهم المستحيلة (32) .

مقارنة مع الحركات الإسلامية

وبالمقارنة إلى بقية الحركات الإسلامية في الدول العربية فإن حماس تعمل في وسط سياسي يفتقد الاستقلالية التي تميز السلطة ذات الحكم الذاتي المحدود وحضور وتدخل (إسرائيلي) بارز .

ومن الممكن الادعاء أن التغييرات البعيدة المدى في الواقع الذي تم الحديث عنه سابقا تضع علامة سؤال للمكاسب والفائدة من مواصلة سياسة التأقلم والتكيف لحركة حماس، وترجيحها على استراتيجيات عملية أخرى .

وإن التقدم السريع في المحادثات بين (إسرائيل) والفلسطينيين نحو التسوية الدائمة مصحوبة بالإنجازات للسيطرة على مزيد من الأرض والمؤسسات والاقتصاد للجانب الفلسطيني سيعزز من الآمال للسلطة من توسيع قاعدة التأييد لها في التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي مثل هذا السيناريو فإنه بالإمكان توقع ضعف قدرة حماس بالاستناد على تسويات نموذجية لمواصلة التعايش مع السلطة الفلسطينية إضافة إلى اضمحلال القدرة على القيام بنشاطات اجتماعية في الأوساط الجماهيرية ومن خلال اشتداد الخلاف في الآراء الداخلية والخارجية مع السلطة الفلسطينية وإن مثل هذه التطورات ربما تؤدي إلى المواجهة المباشرة بين حماس والسلطة الفلسطينية أو إلى شرخ داخل حماس سواء أكان في مناطق الحكم الذاتي أو داخل القيادة " الداخلية " أو " الخارجية "!! ومن الممكن أيضا أن يؤدي تحقيق كلا الاحتمالين.

ومن جانب آخر وفي حالة الجمود للمسيرة السلمية (الإسرائيلية) السلمية سيعزز من خيبة الأمل في الرأي العام الفلسطيني وحينها من الممكن أن تضطر السلطة الوطنية من الاتحاد مع حماس وبقية حركات المعارضة المتطرفة .

حماس حركة إصلاحية

ومع ذلك وعلى ضوء التركيبة السياسية الفلسطينية فإنه بالا مكان الادعاء أن التقدم المسرع للحل الدائم لن يدفع الحركة بالضرورة إلى الإنجرار نحو المواجهة مع السلطة الفلسطينية ، فحماس هي عبارة عن حركة إصلاحية أكثر منها ثورية : سياسية أكثر منها عسكرية وجماهيرية أكثر منها عالمية .

وتعتبر حماس حركة يقظة إلى الربح والخسارة واحتوائها بحذر وبرأي راجح من خلال الاهتمام الأول بالحفاظ على إنجازاتها في مجال العمل الجماهيري ، فهي مهتمة بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية - وخاصة على ضوء المسيرة الدبلوماسية المتقلبة بين السلطة الفلسطينية و(إسرائيل) .

وهنا يمكن القول إنه حتى في ظروف الأزمة في العلاقة بين السلطة وحماس فإن كلا الطرفين سيكون من الصعب عليهم تجاهل القواعد العامة الانجرار إلى المواجهة الشاملة وستكون الخشية من الانجراف في العلاقات بينهم إلى نقطة لا يمكن الرجوع منها .

وهناك جهات بناءة تكوينية وثقافية تساهم في مواصلة التعايش بين حماس والسلطة الفلسطينية ، وخلافاً للأنظمة العربية الثورية مثل سوريا العراق الجزائر ، فقد هيأت السلطة الفلسطينية لها رؤيا أكثر تقليدية وأكثر تسامحية اتجاه المبادئ الإسلامية .

وليس مثلما هو عليه في سوريا والعراق حيث الأقلية الدينية تسيطر على السلطة مثل العلويين في سوريا والعرب السنة في العراق – ويشكل السنة الأغلبية الحاسمة في المجتمع الفلسطيني، وتبين من ذلك خلافاً للسياسات التي تتبناها سوريا والعراق بملاحقة وعزل المعارضة الإسلامية وفي الحقيقة فإن الحوار وسياسة التعايش والتعاون بين المتنافسين ميزت السلطة الفلسطينية في علاقتها مع حركات المعارضة العاملة تحت إطار سيطرتها، وبمعنى آخر فإن سياسة السلطة الفلسطينية في علاقتها مع المعارضة الإسلامية يشبه إلى حد كبير التعامل والتعايش الذي تنتهجه الأردن اتجاه المعارضة الإسلامية ، ويشير تاريخ الأحداث بين حماس ومنظمة التحرير وأيضاً من السلطة الفلسطينية يشير إلى أن المتنافسين الأعداء يستطيعون إيجاد سبل للتعايش والمواصلة حتى ولو تراكمت بينهم النزاعات .

حماس و(إسرائيل) : حوار بواسطة رسول

إن منظومة العلاقات للتعايش المتواصل بين حماس والسلطة الفلسطينية إضافة إلى التقدم ذات المغزى في المفاوضات للسلام بين (إسرائيل) والفلسطينيون قد مكن من تعزيز التوجهات داخل حماس للحوار السياسي مع (إسرائيل) والتعايش المنظور إليه على أنه من ضرورات الساعة .

ومن الضروري معرفة أن حماس كانت بعيدة عن التمسك الذي لا يقبل التنازل للأهداف القصوى مثل " الكل أو لا شيء " وعلى الرغم من أن حماس اعتبرت في نظر الأوساط (الإسرائيلية) وغيرها عبر العالم على أنها حركة مقاتلة غامضة ومتطرفة ولا تعرف لغة المفاوضات والحلول الوسط ، ولكن وعلى أرض الواقع أثبتت وعياً متزايداً للظروف السياسية المتغيرة واستعدادها لدراسة أعمالها بخطوات ذات فائدة، واكتشفت حماس على أنها تنظم يختلف في تصوره عن ما عرف عنه : فهو ليس التنظيم الذي يسعى إلى مصالحه الأصولية المشبعة بالتصورات المتعنتة والعقيدة المتصلبة .

ولو أن حماس اتخذت هذا النهج المتصلب والغير واقعي ، لعزز هذا الأمر الخطر نحو انعزال الحركة عن الساحة الفلسطينية والعربية والدولية وقلص من تأثيرها في أوساط الجماهير المحلية .

ومن خلال دراسة دقيقة لطبيعة سلوك وأسلوب فكر حماس يظهر أن انخراط حماس في النشاطات السياسية تتغذى من الاعتقاد بإمكانية وجود حل – ليس مؤقتاً – بطرق السلام .

وإن هذه المصلحة من قبل حركة حماس لأن تكون حاضرة من خلال النشاطات السياسية هو ما يوضح كيفية استثمار الحركة بشكل كبير للتصور السياسي والنشاط التنظيمي من أجل تحسين الاعتبارات المتناقضة ، وجسر الهوة بين المتطلبات المتنافسة والاحتياجات المتناقضة ، وإن خشية حماس لتبني استراتيجية واضحة ربما تؤدي إلى المواجهة المباشرة والانحدار نحو النقطة التي ليس منها عودة ، الحاجة التنظيمية للحركة يلزمها تبني سياسات توازن بين المصالح الوطنية والمحلية والضرورة لجسر الهوة بين الالتزامات الأيدولوجية المتعارضة ، كل ذلك يفتح الإمكانية أمام مواصلة المفاوضات بين (إسرائيل) والفلسطينيين ومواصلة التعايش بين حماس والسلطة الفلسطينية وهذا ما يشجع الحركة في سعيها إلى التفاهم السياسي ولو أنه بصورة غير مباشرة مع (إسرائيل) ، إن قدرة حركة حماس على تسويق مثل هذه الخطوة في أعين الأصوليين وحصولها على تأييد رجال القاعدة في الحركة ستكون متعلقة بصورة كبيرة بقدرة القيادة في تبني استراتيجية من عدم الوضوح السياسي.

وهذه الاستراتيجية مكنت حماس الاستعانة بخدمات طرف ثالث – السلطة الفلسطينية أو الأردن – لإجراء مفاوضات جوهرها اختيار الطرق من أجل الوصول إلى تفاهم للهدوء والتعايش المعقول مع (إسرائيل) .

استراتيجية عدم الوضوح

إن استراتيجية عدم الوضوح السياسي كوسيلة لمجابهة المسائل التي لا يمكن حلها ، متعلقة بمشاكل معروفة ، ففي بعض الأحيان تظهر الأطراف الانطباع بأنه لا يعرفون بالضبط أين يقفون، فليس واضحا من هم أو ما ينوي منافسيهم القيام به ، فلا حدود ولا توجهات واضحة للسلوك الذي من الممكن وضعه على أنه شرعي أو معقولة أو مقبولة على الرأي العام .

وفي النهاية فن عدم الوضوح تثير توترا نابعا عن عدم المعرفة تجاه حدودك أو حدود منافسيك (33) وعلاوة على كل ذلك فإن العنف المتواصل بين (إسرائيل) والفلسطينيين يعزز بشكل مضاعف المشاكل الاستراتيجية ذات المغزى والسلوك المتناقض ، " إذا كانت الحدود مشوهة وتتم بين أناس متعادين فإنها تعزز من إمكانية سفك الدماء (34) .

ليس لحماس ضمانا بتبني استراتيجيات غير واضحة من خلال الاستناد على خدمات طرف ثالث لمنع مثل هذه المشاكل ، فحماس لا يمكن أن تستبعد من حسابها أنها ستضطر لدفع الثمن الباهظ من أجل التعاون من جانب السلطة الفلسطينية أو الأردن ، وفي مقابل خدمات الطرف الثالث ربما يؤدي إلى تحديد حرية العمل للحركة في حالة إن تقوم الحركة بأعمال ضد رغبة الطرف الثالث : حيث يرفض هذا الطرف التعاون ، ولا تستطيع أيضا حماس أن تستبعد إمكانية قيام السلطة الفلسطينية والأردن بإجراء محادثات مع (إسرائيل) دون علمها ، من أجل التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى استبعاد حماس عن الساحة السياسية أو تعريضها للضربة القاسمة ، إذا ما توصلوا إلى استنتاج أنه من ناحية التأثير الاجتماعي والتأثير السياسي قد تعزز للحركة أكثر من اللازم.

ومن وجهة نظر حماس فإن التفاهم السياسي الهادئ مع (إسرائيل) التي يتم التوصل إليها عن طريق الطرف الثالث ، بقيت كخيار لأخف الضررين بالمقارنة لأي خيار آخر ، وإن الاتصالات من خلال طرف ثالث ستقلل من قوة الصدمة التي ستسبب بمؤيدي الحركة إذا ما دخلت في حوار علني مع (إسرائيل) ، وإن العمل ببطء وتمهل يؤمن التأثير والسيطرة الفعالة على التطورات المستقبلية ، وهكذا تتمكن حركة حماس من اتخاذ خطوات ووسائل حذرة والتخطيط بحرص لردود فعلها في حالة تطورات سلبية وغير متوقعة من وجهة نظرها .

وفي عالم النكبات من منطقة الشرق الأوسط فإن استراتيجية عدم الوضوح السياسي والاستعانة بطرف ثالث بهدف التوصل إلى تسويات تؤدي إلى التعايش المعقول بين حماس وبين (إسرائيل) ، يتبين من النظرة الأولى على أنها مفصولة من الواقع .

ومع ذلك وعندما تلاحظ التحرك الدرامي والمفاجئ في العلاقة بين (إسرائيل) ومصر في سنوات السبعينات (70) حول ما يتعلق بالنزاع (الإسرائيلي) الفلسطيني في بداية سنوات التسعين فليس لنا مفر من الاستنتاج أنه في بعض الأحيان يخل لنا أن الأمر غير مقبول على الرأي العام والغير ممكن قد أصبح لا يمكن منعه وعمليا فقد أصبح من ضرورات الساعة.

الهوامش

28.المجمع الكويت 31 أكتوبر 1995 ص33-32.

29.راديو مونتيفارلو (باريس) 20 نوفمبر 1994 .

30.صوت فلسطين (أريحا) 10 أكتوبر 1995

31.مكرر 12 أكتوبر 1995

T.E. Lawrence Seven Pillars of Wisdom :A Triumph (New York:Garden City,32
Publishing 1938),p,38

Iran Sharkansky , "The Potential of Ambiguity : The case of Jerusalem ",in.33
.Efraim Karsh (ed),From Rabin to Netanyahu (London : Frank Cass ,1997),p.91
34.مكرر